

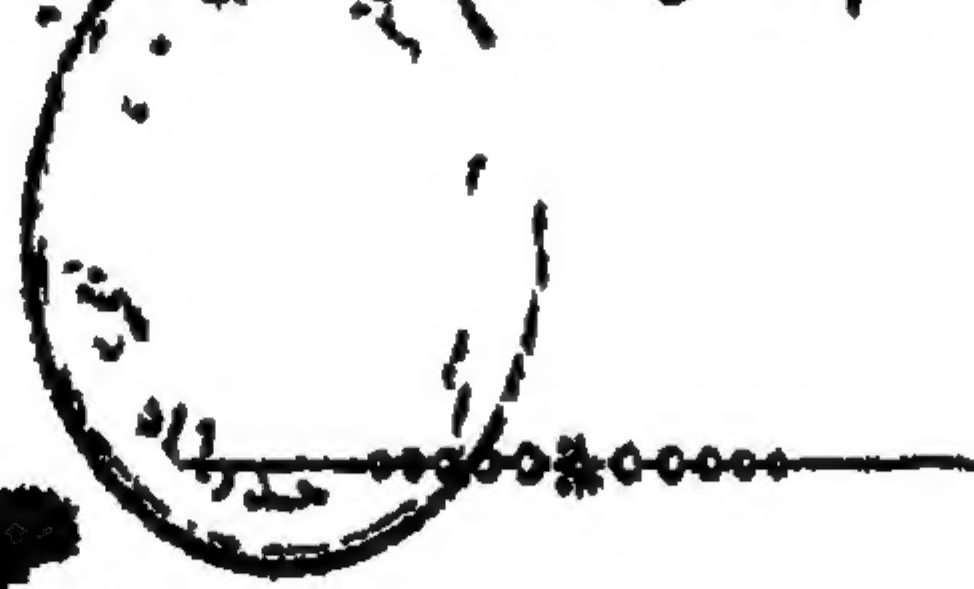
دافغانستان	۲۵۷۶
فغانستان	الف ۸
مغانستان	۶، ۷

۱۸/۷۵۳

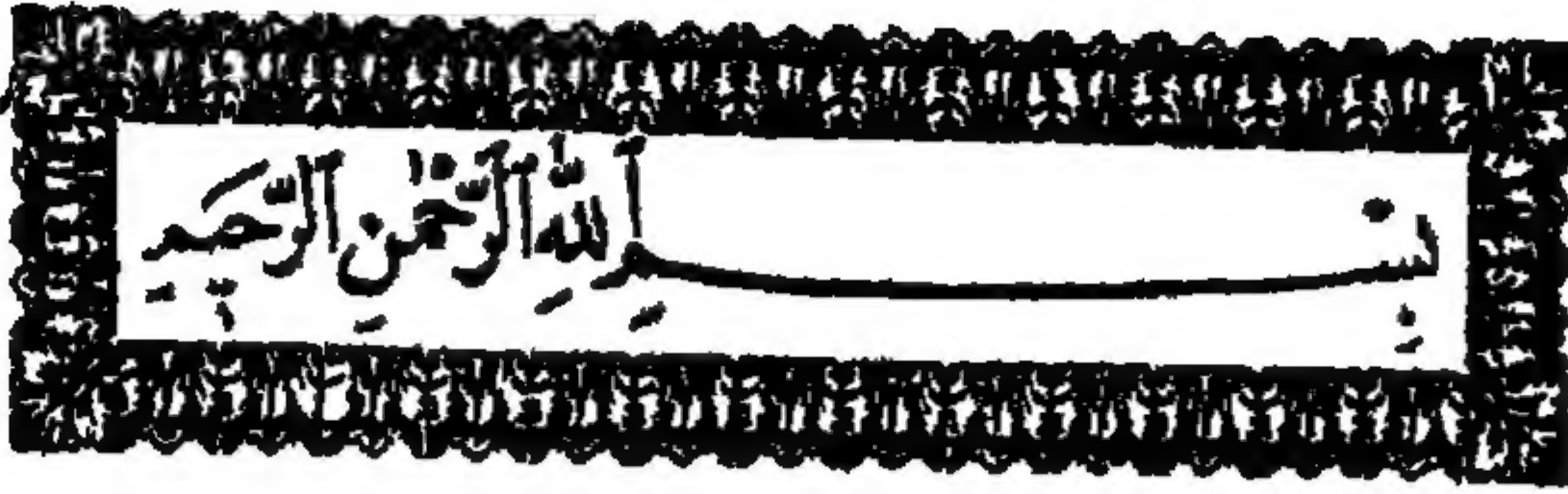
تنوير البرهان

قد طبع هذا الكتاب المسمى بتنوير البرهان في مطبعة الشركة
المرتبعة لارتين آصادوريان الواقعة في جاده الباب العالم،
نومرو ٥٢ برخصة نظارت المعارف الجليلة،
نومرو ١٠٠٩ المورخه في ١٧
جمادى الآخرة سنة ١٣٠٧

هذا الكتاب شرح برهان الكنبولى في فن المنطق لعالم
عصره وفريد دهره صاحب الفضيله السيد حسن حسنى
افندى الموصلى قاضى المدينة المنورة سابقا
على ساكنها افضل الصلاة والسلام



Handwritten signature and a large diagonal line across the bottom left corner.



حداً لمن فضل نوع الانسان على ما يشاركه في الجنس الاخص
وخصه بالنطق الفصيح . وميزه بما منح من العقل المدرك للكلية
والجزئي المميز من الفكر بين الفاسد والصحيح . وصلوة وسلاماً
على من ارسله للناس كافة بسواطع الحجج وقواطع البرهان . فصدع
بما امر وعجز بفصل خطابه الخاص والعام من افراد الانسان . وعلى
اله الذين انمحق بما اقاموه في القضايا من صحيح الاقيسة مغالطة كل
مغالط منافق . وصحبه الذين انمحق بما ابرزوه من قواطع البراهين
شبه العقم عن كلام الصادق . فكان لما خصوا به من الفضيلة قياس
الغير بهم قياساً مع الفارق . جعلنا الله تعالى ممن اخلص حبه لهم فلم
يعقه عن التشبه بهم شيء من العوائق . ما جرى قلم قاييس بقياس
او رفعت يد متزن بميزان . وخطب بخطابة خطيب وفاء بشعر شاعر
في كل لغة ولسان (وبعد) فيقول افقر الموالي . الى المولى العلي
المتعالى . (السيد حسن حسنى الموصلى الشهير بقاضى زاده) . منحه مولاة
الحسنى و الزيادة . اتي لما سرحت طرف طرفى فى رياض كتاب
البرهان . المؤلف فى فن الميزان . للمرحوم السيد اسماعيل الكلبوى
ووجدت فيه ما اعجبني من حسن سبك العبارة مع قوة البرهان .
وكان الطلبة فى دار السلطنة العلية . اعنى بلدة القسطنطينية . دامت
على خلفائها بالعزيز محميه . قد عكفت فى المطالعة والقرآءة عليه .
والاساتذة قد عولت فى تحقيقاتهم فى الاخذ عنه والرجوع اليه . وكان
قد التمس منى بعض من يعز على رد ملتمسه من الاخوان . ان اشرحه
مع تبليل الحال وتخليخل بنيان وجودى فى ذاك الزمان . ولم ار عليه

هناك الاشرع حسن . جديدين فائقين لرجلين . من اسلاف علماء
 القسطنطينية فاضلين . غير ان في احدهما اطناباً يشوش على المبتدى .
 وفي الاخر نوع غموض ^{المراد} الى فهمه الطالب بسهولة لا يهتدى . شرحاً
 يذلل صعب مشكلاته . للطالب بعبارة مختصرة فائقة . ويسهل آيات
 معضلاته . بالفاظ سلسلة راقية . فاعتذرت منه فلم يعذرني حفظه
 الله تعالى اذ ذاك . ووعدته مسوفاً انجاز مطلبه فيما هناك . وبعد توليت
 النيابة الشرعية في لوآء الزور . ووصولي مركزها حفظني الله تعالى
 فيها من الخطأ في الاحكام والزور . اطاد على الملتبس من الاستتانة
 العلية تحريراً . لازال موقفاً للخير و بطرقه خبيراً بصيراً . بادرت
 لشرحه انجازاً لوعده . مع اني متشتت الفكر والبال . لاستغراق في
 تعديل احكام تقوست في دار الجهل والزور والانعغال . اذ لم يبق
 للتعلم بليت ولعل محل . للنهي عن نهر السائل في كلامه عز وجل .
 ولان افضل الاعمال احزمها مرفوع حديث المرسل . واختلج في
 الخاطر اذ ذاك ان اقدمه بطريق الهدية . لاعتساب الحضرة العلية .
 والسدة السنية . ادامها رب البرية . اعنى ظل الله تعالى في العالم .
 وخليفة سيد ولد ادم . من طبق بحكمه المعروف بالصواب طباق
 الارض . وملاً الخافقين بصيت عدله في الطول والعرض . مظهر
 قوله تعالى ان الله يأمر بالعدل والاحسان . الممتاز بالخلافة الكبرى
 من بين افراد الانسان . مالك رقاب الامم . مولى ملوك الترك والروم
 والعجم . سلطان البرين . و خاقان البحرين . خادم الحرمين
 الشريفين . المؤيد بالنصر والقنوح من الملك الديان . (السلطان الغازي
 عبد الحميد خان) . ابن السلطان الغازي عبد المجيد خان . ابن السلطان
 الغازي محمود خان . خلد الله ايام دولته مدى الازمان . ونصره على
 اعدائه مجنده في كل قطر ومكان . واره الحق حقاً ووقفه للامر
 والعمل به . والباطل باطلاً وقواه على رفضه واجتنابه . اذ رافقه ادام الله تعالى
 ايام سلطنته وسعوده . وان كانت تم جميع الانام . غير ان خصوصية
 لطفه باهل العلم فيها مزيد . كما اشتهر بين الخاص والعام . وبده
 الطولي في الفواضل والفضائل . قد طاوت الزيا فسمت الى السماء .
 وفاق سائر الملوك برجحان عقله وشدة حزمه مع قوة الحدس والادراك .

وبرع بحسن اخلاقه الملوكانية الملكية . و ابدع بما قام به من الاعباء الملكية .

حميد فعل قد تسمى به لذك سموه بعبد الحميد
سلطاننا الواحد في عصره وحكمه الواجب فيما يريد
لازال محفوظا باعوانه وجنده من كل امر يريد
منكلا بالسيف اعداء ينشاهم الذل كمثل العبيد .
ومن غدا الدين بايامه معززا في عز نصر عزيز
ابقاء للعالم رب الوري وصانه من هول يوم الوعيد
فجده المحمود بين الملا وانه الحميد وابن الحميد

خلد الله تعالى ايام سلطته . متعاقب الملوان . وابد اعوام دولته .
مقترة بالسعود ماكر الجديدان . ونصره على اعدائه وكساهم ثوب
العار والخذلان . بجاء سيد ولد عدنان . امين هذا وقدان اوان
الشروع في المقصود . فقول قال المصنف رحمه الله بعد التيمن بالبسملة
كما هو المسنون بين المؤلفين . حامداً بابلغ عبارة . (انواع محامد
عالية) اى صنوف محامد متصفة بهذا الوصف العالى . وغير الاسلوب .
تنشيطاً للقلوب . واشعاراً بان ما استغرق فيه من النعم الغزيرة . التى
من جملتها الاقتدار على هذا التأليف . يحتاج فى مقابلته فى الجملة الى
صنوف وضروب من المحامد عالية وان كان ما انعم به تعالى على عباده .
لا يمكن احصاؤه والقيام بحق شكره لاحد من عباده . كما نطق به قوله
تعالى وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ولا يقدر ان يثنى عليه احد من
خلقه . كما اثنى به تعالى على نفسه لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم
فى دعائه من قوله انى لا احصى ثناء عليك كما اثنيت انت على نفسك
(بسطت مقدمة) يجوز فيها الكسر وهو الاظهر هنا بمعنى مقدمة
وفيه من المبالغة ما لا يخفى والفتح على المرجوح غير ان المعنى عليه اظهر
وتفصيل البحث فيها سيأتى قريباً (لفتح الابواب) اى الى حضرة
من بيده مفاتيح ابواب الخير طالبة من عميم فضله فتح باب الاحسان .
ومن قصد باب الكريم ماخاب . واختياره هنا على غيره من اوصافه
تعالى لا يخفى وجهه على من فتحت عين بصيرته (واجناس مدايح)
اى اصنافها وهى جمع مدحة وهو ظاهر (تالية) اى تابعة وهى صفة

الاجناس وفي ذكر الاجناس كالانواع في الفقرة السابقة من البراعة
 ما لا يخفى . كما ان في الجمع بينهما من الطباق ما يظهر بادنى نظر
 بطرف العين . واخذ الاجناس في المدايح والانواع في المحامد . يشعر
 بعموم المدح وخصوص الحمد (ركبته موجهة لذلك الجنب) الاعلى
 وسيقت الى ساحة فضله العميم وارسلت تحت الى جانب رحاب الكريم
 (المتزه) اى المتباعد والاظهر ان يجعل صفة للجنب لا لفتح الابواب
 كما قيل (كنه ذاته) تعالى وحقيقته (عن حدود مدارك الالباب)
 اى المتباعد عن ان تدركه عقول المخلوقين اذ المخلوق لكونه حادثا لا
 يمكن ان يدرك حقيقة الخالق القديم ولان مدارك العقول لا بد ان تنهى
 عند حد ولو ذهنا والواجب تعالى منزّه عن الحد والنهاية (المتقدس)
 اى المتطهر من تقديس اذا تطهر (جل صفاته) اى معظمها يضم
 ويفتح اى صفاته الجليلة والمراد جميعها اذ كل صفاته تعالى لا نقض ولا
 نقص فيها (عن رسوم النقض) هو بالمعجمة ضد الاحكام (والنقص)
 بالمهملة بمعنى القصان والجناس بينهما مضارع (بلا رتياب) ولا شك
 ممن يعترف بالوهيته من جميع اصحاب الاديان وغيرهم والمحمود عليه
 هنا ما يلى الجار في قوله (على ان عمم آلاء جليلة) اى نعماً ظاهرة
 لكل احد عامة لجميع مخلوقاته وعلى اجلية اى لاجل نعمه الظاهرة
 ثم وصفها بالكثرة بوجه ابلغ فقال (غير محصورة في مداد الكتاب)
 ولا مسطورة في صفحات قراطيس الكتاب (وخص الانسان) مزيه
 عن بنى جنسه الاقرب والابعد (بنعماء منتشرة) اى نعم كثيرة لا يحاط
 بها لا تتشارها (سيما) اى خصوصا (بالمنطق الفصيح) وفيه من البراعة
 ما لا يخفى على الاعجم والفصيح وقوله (فى كل باب) متعلق به جى به
 للتعميم واكمال الفقرة اى فى كل نوع من انواع البيان (فسبحان من
 ردت) اى انزه عن كل وصف لا يليق بحسابه من مجزات (الافكار
 والمخابر) باسرها من العلماء وغيرهم (عن) ان تدرك (فرائب
 ملكه وملكوته) اى عالميهما والمراد بذلك عالم الظاهر والباطن
 (وارادت الابصار) ورجعت خاسئة حسيرة من ذويها (والبصائر)
 من ذوى البصائر جمع بصيرة وهى من القلب بمنزلة البصر من العين
 (الى بدئها) وفي نسخة بدئهما والمآل واحد (فى عجائب عظمت

وجبروته) اى يثبت الابصار والبصائر عن ادراك عجائب العظمة والجبروت منه تعالى والمراد منهما على ما قيل طالما الاسماء والصفات (واصناف صلوات) يقرأ بالرفع على ان الجملة معطوفة على جملة الحمدلة وهما وان كانتا اخباريتين لفظاً لكنهما انشائيتان معنى وهو من عطف جملة على جملة او من عطف مفردى جملة على مفردى جملة اخرى (مرتبة بيد التبجيل) والتعظيم (والانتخاب محتوية) اى جامعة (على كليات الاخلاص) وخالصها مبرأة عن شوائب السمعة والرياء ونحوها مما يبطل العمل ويخل به (وافراد الاداب) يقرأ بالفتح على انه جمع فرد اى شاملة لكل فرد منه وبالكسر على انه من قيل جرد قطيفة اى الاداب المفردة عما يخل بها والاول ابلغ وبما قبله النسب (على من عرف حقائق الحق) وهى جمع حقيقة بمعنى الماهية والمراد هنا الاحكام والحق يجوز ان يراد منه ضد الباطل او البارى تعالى والمعنى على الاول الاحكام الحقة وعلى الثانى احكام الحق تعالى والمأل واحد اذ احكامه تعالى لا تكون الا حقة (ورفع موجبات الاحتجاب) اى الاشياء الساترة التى منعت الناس عن معرفتها بما بينه صلى الله تعالى عليه وسلم كما اشار اليه تعالى بقوله وانزلنا اليك الذكر لتبين للناس (وميز حدود حدائقها) بما ابرزه وابداه صلى الله عليه وسلم من البيان والحدائق جمع حديقة وهى البستان والاستعارة فيها لا تخفى على ذوى الازهان (بنحواص البيان) بكل طريق يمكن من دلالة وعبرة واقتضاء وإشارة (وفصل الخطاب) وعرفوه بانه الحكم الفاصل بين الحق والباطل قال تعالى فى حق نبيه داود فى معرض الامتنان وايتناه الحكمة وفصل الخطاب ثم اراد ان يشير الى السبب الباعث لوجوب الصلوة عليه والتوسل بها عند ارادة التأليف فقال (لما انه المتوسط) اى كان ذلك لاجل انه صلى الله تعالى عليه وسلم الواسطة (بيننا) معاشر الاسلام (وبين سايح ام الكتاب) يعنى القرآن يعنى لانه صلى الله عليه وسلم الواسطة بيننا وبين القرآن فى فهم احكامه المنزلة يجب علينا ان نعظمه اشد التعظيم ونوقره ونجمله بالصلوة والتسليم عليه سيما عند محاولة امر ذى خطر وشر كال تأليف والطرف (بقوانين) اى قواعد يحتمل ان يكون كما قيل متعلفاً بالمتوسط فالباء

تكون فيه للمصاحبة وان يكون متعلقا بالافعال السابقة على طريق
التنازع والبناء تحتل عليه ان تكون للمصاحبة وان تكون للسببية
«عاصمة» اي من شأنها العصمة والحفظ «عن الخطا» اي عن الوقوع
فيه «في طرق الصواب» متعلق بعاصمة ومن علقه بالخطا فقد اخطأ
«وبراهين قاصمة» اي ادلة قوية تكسر وتقطع ظهر المعاند لقوتها
«لظهور» جمع ظهر وهو ظاهر «مغالطات مصانع الخطباء» جمع
خطيب وهو الاتي في ملاء من الناس على رؤس الاشهاد بكلام بليغ
وكان البلفاء في الجاهلية تعنى بالخطبة ويمدحون ويتمدحون بها قال
(لقد ضجت الارضون اذ قام من بني هذيل خطيب فوق اعواد منبر)
ووقوفه على العود ليس فيها بشرط معهود كما ان الاتيان
بالاسجاع ليس بشرط عند ذوى الاسماع والمصانع جمع مصقع بوزن
منبر وهو البليغ الفائق على الاقران في الفصاحة والبلاغة مأخوذ من
صقع الديك اذا صاح «وواصة» قيل قاطعة والاظهر ان يكون من
الوصم وهو العيب اي طاعة «لمشاغبات الشعراء» ومظهرة لما فيها
من العيوب والشور «ومجادلات الخلاء» حيث انهم احموا بها عن
الاتيان بمثلها وقل جاء الحق وزهق الباطل «وعلى اله» اهل بيته
«واصحابه» جمع صحب جمع صاحب وهو من لقي النبي مؤمنا به ومات
على ذلك والرؤية ليست بشرط ليشمل نحو ابن ام مكتوم وانما سن
المؤلفون وغيرهم الصلوة عليهم تلو الصلوة عليه وعلى الال الثابت
وجوبها في صحيح الاحاديث اداء لما لهم من الحق على الناس اذهم
الواسطه بيه صلى الله عليه وسلم وبيننا في تبليغ اقواله وبيان افعاله
واحواله وهم الذين فسروا كثيراً مما اهم على الامة من الكتاب
والحديث وبينوه فرضى الله تعالى عن الال وعنه اجمعين وكافاهم على
ما قاموا به من حق في الدين ثم اراد ان يشير الى ما لكل من الال
والاصحاب من الحق على باقى الامة فوصفهما بقوله «الذين عرفوا
كليات احكامه الخمسة» وهى على ما فى الحاشية الوجوب والنسب
والاباحة والكراهة والحرمه وهى صفة للاحكام لا للحكم كما توهمه
بعض الشراح اذ هى المذكورة فى اللفظ وما ظه من عدم جواز ان
يتبع العدد الجمع بناء على ان العدد تابع لمفرد معدوده ولانه لو جاز

يلزم ان تكون الاحكام حينئذ خمسة عشر لان اقل الجمع ثلاثة وفي ضربها في الخمسة يحصل المبلغ المذكور فمدفوع بان الاضافة هنا للعهد ولا شك ان الخمسة عبارة عن مجموع احاد الاحكام المذكورة لا عن كل واحد منها فلا يرد عليه شئ من ذلك تأمل (الموصلة) بمعرفتها والعمل بمقتضياتها (الى) جناب (رب الارباب) التي تعبد وتتخذ آلهة بزعم جهلة العباد والا فالرب على الحقيقة ليس غير الواجب جل شأنه والرب على ما قيل في الاصل مصدر اوصفة بمعنى المربي المالك ولا يعلق على غيره الا شذوذاً او مقيداً او جمعا (وشرحوا اقواله) صلى الله عليه وسلم (بينات) استنبطوها من اقواله بالاشارة او الاقتضاء او اخذوها من افعاله واحواله او استخرجوها بحسب اجتهادهم بمقولهم القدسية والالهامات الربانية بواسطة ما اطلعوا عليه وشاهدوه من مواقع الوحي واسباب النزول فمن قصر البيات على العقلية فقد قصر في ذلك لقصور الباع فيما هنالك (تمثل لها) اى تتصور وتظهر لاجلها (صور الصواب) المطلوبة لاهل العلم والدين من الطلاب (من وراء حجاب) وستر فالكشف قد حصل بما ينوء جزاهم الله عنا احسن الجزاء (حيث) انهم (قضوا) وحكموا (بالحق) رضى الله تعالى عنهم (مع) ما هم فيه من (مقاسات العوارض ولم تأخذهم في الله لومة لائم ولم تردعهم معارضة معارض (في الامانات المحمولات) الى ابى ان تحملها لتقلها الاجرام السماوية والاثقال الارضية وهى كفى الحاشية الامانات التى عرضت على السموات والارض والجبال فاشفقن منها وحملها الانسان (المشروطة) تلك الامانات (بمداومة الاتصال) واتبرى (عن اهل) البنى و (العناد) والتباعد عن اهل الكفر والفساد اذ مصاحبة الاشرار توجب البوار لان الصحبة دساسة كما ان الصحبة مع اهل التقوى والصلاح توجب الفوز والفلاح قال

تجنب صديقاً مثل ما واحذر الذى يكون كعمرو بين عرب واهجم
فان صديق السوء يزيى وشاهدى كما شرقت صدر القناة من الدم
والاول من قيل التحلية والثانى من قيل التخلية ولذا اخره
مع شرف المصحوب فيه وقد اشار اليه بقوله (والملازمة الاتصال باشراف
الممكنات) صورة كان ذاك او معنى فان فى الصحبة معهم مقنا طيبة

الجذب اليهم فيتخلق المصاحب باخلاق المصحوب بقدر الامكان الا ترى
ان محبة اشرف المخلوقين صلى الله عليه وسلم لاتعادل بشيء من العبادات .
وهذا شيء يجمع عليه ثابت بحديث سيد السادات الصحيح . (ان احكم
لو اتفق مثل احد ذهباً ما بلغ مد احدهم ولا نصفه) والحاصل
ان الصحبة لها تاثير عظيم كما اشار اليه الشاعر في قوله .

كالريح اخذت فيما تمر به تنام النقا وطيا من الطيب

واشرف الممكنات يحتمل ان يراد به نبينا صلى الله عليه وسلم اذ هو
اشرف المخلوقين على الاطلاق وهذا عدى اظهر وان يراد به الجنس اى
الصنف الموصوف بالاشرفية من الناس فافهم (فتبحوا فى الصراط
المستقيم) يعنى به دين الاسلام (مسورات المقاصد والاسباب) اى يتوافق
المقاصد والاسباب الموصلة اليها (وقدحوا فى جود الظنون السقيمة
من خافهم قدح شهاب) يعنى انهم او ضحوا فيما ينوء الظنون ايضا
ينا وازالوا ما فيها من سقم وعلة فكانت فى الوضوح كالشهاب (اذبنوا
لوازمها الخفية) و او ضحوها (بمصابيح مدمات) اى بادلة محكمة بيرة
كالمصابيح فى الالة فالاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه كالجين الماء
(دآئة بانوار اليقين) لاسها توجب الاذعان والقبول فى الفوس فحصل
بها اليقين (وعدلوا) اى مالوا (فى تحصيل نظرياتها) الضمير عائذ
الى المقدمات وهو الاظهر الاقرب ويحتمل العود الى الطنون او المقاصد
او الاسباب ولكل وجهة (الموجهة الى ضروريات الدين) اى مالوا
بها الى امور بديهية فى الدين وهذا مرمى العالمين المتقين ولا يخفى
ما فى الضروريات والنظريات واليقين والطنون من براعة الاستهلال
(فدهم) اى فاستقبلهم لاجل ذلك (مسلمات الهدى) وهى الدلالة
الموصلة الى مطلوبهم المستفاضة عليهم من المبدء الفياض (متحدسة
بمقبولات السة) والمراد بالتحديث ها اتانها لهم بسرعة لان الحديث
عبارة عن سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب (ومتواتر الكتاب)
ولا يخفى ما فى المسامات والمتحدسة والمقبولات و لتواتر من البراعة
(وشاهد هم المشهودات من وهيات الضلال) اى فيما شاهدوه من
المشهودات تخاصوا عن وهيات الضلال و اضافة الوهيات اليه من اضافة
السبب الى السبب (منعكسة) بهم (الى سوء سبيل الوهاب) وهو

الصراط المستقيم فيهدون الى مقاصد هم (وقد اطلقوا) بالبناء
 للمفعول (في رياض المطالب) اي بسايتها على الاستعارة ويحتمل ان
 يجعل من اضافة المشبه به الى المشبه (عن قيود التقليد) متعلق بالفعل
 المذكور (الى جهات التحقيق) فهم في معزل عن ان يقولوا انا وجدنا
 آباءنا الاية (وحملوا) بالبناء للمفعول كذلك (في بوادي المبادئ)
 البوادي جمع بادية وهي معروقة والكلام فيها كالكلام في الرياض
 (القريبة والبعيدة على جياذ التوفيق) ومتعلق الظرف الماضي الاقرب
 والتوفيق خلق القدرة في العبد على الطاعة (ما طلع على جنان الجنان)
 ما مصدرية دوامية اي مدة طلوع وفاعل الفعل طوالع العرفان الاتي
 والجنان الاول يقرأ بالكسر على انه جمع جنة وهي البستان والثاني
 بالفتح لانه بمعنى القلب والاستعارة لالتخفي والجناس واضح (طوالع
 العرفان) الكائن (عن افق الاكتساب) والاستعارة في تشبيه طوالع
 العرفان بالشموس وذكر الافق لالتخفي وكذا في قوله (وما سطلع اذنان
 الاذهان اي مدة سطوع وظهور قبول الاذهان فانه شبه فيه الاذهان
 بالفجر وكنى به عنه واثبت السطوع تخيل والجناس مضارع (بمطالع
 ايقان يوجب حسن مأب) وصرح الى الملك الوهاب (وبعد) اي بعد
 التسمية والحمدلة والتصلية وانما دخلت الفاء فيما يليها مع عدم وجود
 اداة شرط فيها بناء على توهم اما قبلها كما وقع التصريح بها كثيراً
 في كلام المصنفين وكثرة الاستعمال معها يكفي دليلاً للحذف اي واما بعد
 (فلما كان المنطق نطاق الافكار) النطاق في الاصل ما تشد المرأة به
 وسطها فشبه المنطق به لانه يشد الافكار ويعصمها عن الخطأ والزلل
 والمنطق يطلق لغة على التكلم وادراك الكلي والعقل بالاشتراك
 واصطلاحاً هوالة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر
 وهو المراد هنا (وبه يرتفع طباق الانظار) الطباق جمع طبق كالجبال
 جمع جبل بمعنى الغطاء والانظار كالافكار وزناً ومعنى فبالمنطق لانه
 ميزان التأمل يرتفع الغطاء عن الانظار (وميزان عدول) بالنصب
 والاضافة عطف على خبر كان والمراد ان المنطق ميزان بيد عدول
 الحكم (يشخص) ويميز بواسطته اي يميزون به (المصدق) اي كثير
 الصدق من الرجال (عن الكذاب) اي كثير الكذب (ومقياس عقول)

سليمة هو كذلك بالنصب و الاضافة معطوف على الخبر والمراد انه في
 تميز صحة الفكر من فاسده للمنطقي كالمقياس للمهندس والبناء ونحوها
 فيه المنطقي (يميز عن العقم) والعواقر (كل منجاب) ولودهن النساء
 تلد النجباء والاستعارة والتشبيه في الفقرتين لا يخفيان (ويهتدى بهداء)
 وهديه الى طريق الصواب (كل نظار) من اهل الفن والافكار (كانه)
 في مقام الاهتداء (علم) جبل كبير (في رأسه نار) موقدة وهو مثل
 يضرب في الظهور مقتبس من قول الخنساء في مرثية اخيها صخر
 وان صخرًا لتأتم الهداية . كانه علم في رأسه نار (فهذا) اي بسبب
 جميعته لما ذكر من الاوصاف (كان خادما للعلوم) خدمة الملك في تدبير
 امور اهل مملكته فامن علم الا ويتوقف عليه ولو في الجملة سيما العلوم
 العقلية وقد اشار الى تلك الخدمة بقوله (بالاستيعاب) فهو الرئيس
 للعلوم بأسرها والمنفذ لاحكامها فيها ولا ينافيه كونه خادماً فيها هناك (و)
 ذلك لانه ثبت ان (سيد القوم خادهم بالاثار المستطاب) عن سيد ذوى
 الالباب فالعلوم بأسرها بمنزلة الرأس وهولها بمنزلة الرئيس (وكان
 بعض المشتغلين) من مستعدى الطلبة (عندي) يعنى به كما قيل السيد
 محمد ابن الوزير حسن باشا له رسالة في التوحيد كان قد قرأ المنطق على
 المؤلف رحمه الله تعالى والجملة الماضية عطف على نظيرتها الواقعة
 بعدلها ومضمون الجملتين مع ما عطف عليهما من الجمل هو السبب الباعث
 والعلة الغائية للتأليف المذكور (مشتملا) بما اودعه تعالى من قوة
 الحدس (ذكاء) بالفتح اي فطة وهذا كناية عن سرعة الفهم (وفي
 تو قد ذهذه الذكى) متعلق بالمجرور المستقبل (يحكى) اي يشبه (ذكاء)
 هو بالضم الشمس وقيل لهب النار والاول اشهر والثاني للتشبيه انسب
 والجناس بينه وبين ذكاء لا يخفى على الاذكياء (قابلا للتحلى) التزين
 (بجواهر الانهار الحدسية) اي المنسوبة الى الحدس وقابلا كما ثلا الاتي
 يحتمل ان يكون حالا من البعض او خبرا بعد خبر وهو عندي اظهر
 والاستعارة بتشبيه المسائل المتخبة فيه بالجواهر الخارجة من الانهار
 مصرحة والتحلى ترشيح لها (من بين الاتراب) اي الاقران يقال
 هذا تراب فلان بالكسراى لدته وقرينه فى السن والولادة (مآثلا الى
 تجلى) وانكشاف (زواهر الانوار) اي الانوار المتلائية المشرقة فهو من

اضافة الصفة الى الموصوف وجعله من قيل اضافة المشبهة الى المشبه
 محوج الى ارتكاب خلاف القياس وعدول عن الطاهر (القدسيه)
 المنسوبة الى القدس وهو الطهارة ويوصف بها الالهاميات في الاغلب
 وقوله (حين انا) يحتمل ان يكون معناه حين حسن الربيع فالضمير
 عائد الى الربيع لفهمه من الكلام او رجع الى مطلوبه مرة بعد مرة
 فالضمير الى البعض وهو الانسب والاظهر عندي وان نسب الاول بعضهم
 وبعد مناسبتة للسباق والسياق لا يخفى على الفطن (جمعت له) اي لذلك
 البعض وهذا هو جواب لما (ولامثاله) من مستعدي الطلبة (مو آند
 عو آند) تركيب الكلمتين يحتمل ان يكون من الاضافي فهو من اضافة
 المشبهة الى المشبه كلجين الماء والمعنى عليه جمعت له المسائل التي طادت
 ورجعت الى من كتب القوم وافواها الشبهة بالمو آند النازلة من السماء
 وان يكون من الوصفي اي المسائل الموصوفة بانها عو آند فعلى التفسيرين
 يكون من هضم النفس فكانه يقول انها ليست منى بل هي من القوم
 وعدم الادعاء من شأن الفضلاء (ونظمت في سلك البيان فر آند فو آند)
 والاستعارة فيه ان شبه البيان بقلادة الدرر وذكر البيان عليه مكنية
 واطافة السلك اليه وهو الخيط الذي يشك به اللائلي تخيل والفر آند
 جمع فريدة وهي الدرة الكبيرة الثمينة والفو آند جمع فائدة وهي ما حصلته
 من علم او مال وفيه اشارة الى ان هذه المسائل مكتسبة من غيره ويحتمل
 ان يكون الكلام على الاستعارة المصراحة بان يكون قد شبه ما جمعه من المسائل
 بالفر آند وذكر المشبهة استعارة مصرية والبيان قرينة والسلك ترشيح
 والجناس بين الفر آند والفوائد من المضارع (ورتبته على مقدمة وخمسة
 ابواب يعني انه رتب المسائل الموصوفة بالاوصاف المذكورة وحصرها
 في مقدمة وخمسة ابواب ووجه الحصر على ما ذكره بعض الشراح
 ان ما يجب ان يعلم في المنطق لا يخلو من ان يتوقف الشروع فيه عليه
 اولاً فان كان الاول فهو المقدمة وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون
 البحث فيه عن المفردات او عن المركبات فان كان الاول فهو الباب
 الاول وان كان الثاني فلا يخلو من ان يكون البحث فيه عن التصور
 او عن التصديق فان كان الاول فهو الباب الثاني وان كان الثاني فلا يخلو
 اما ان يكون البحث فيه عن المركبات الغير المقصودة بالذات او عن

المركبات التي هي المقاصد بالذات فان كان الاول فهو الباب الثالث وان
 كان الثاني فلا يخاو من كون النظر فيه من حيث الصورة او من حيث
 المادة فان كان الاول فهو الباب الرابع وان كان الثاني فهو الباب الخامس
 هذا (نفهم الله تعالى في كل ما يسئل) منه (وبحسب) عنه فالجملة خبرية
 اللفظ انشائية المعنى اذ هي دعائية اي اللهم افهمهم في كل الى اخره
 (وما توفيقى الا بالله الجليل) اذ لا يقدر على خلق القدرة على الطاعة في
 العباد غيره فنسئله تعالى الحفظ والتوفيق الى اقوم طريق ومنه العون
 فهو نعم المولى ونعم الرقيق (وهو محسبي) اي محسبي وكافى في جميع
 الامور (ونعم الوكيل) المحاسب على افعال عباد من خير وشر (مقدمة)
 اي هذه مقدمة وهي مأخوذة من مقدمة الجيش للجماعة المتقدمة
 منه من قدم اللازم بمعنى تقدم ويحتمل ان تكون من المتعدي على تأويل
 بانها تقدم العالم بها على فاقدها في التحصيل ثم استعيرت لمقدمة الكتاب
 وهي طائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها او انتفاع بها فيه
 سواء كان المقصود متوقفا عليها ام لا ولمقدمة العلم وهي ما يتوقف عليه
 الشروع في المقصود كمعرفة حده وغايته وموضوعه وهي هنا من قبيل الاول
 لان ما ذكر فيها من البحثين اعنى بحث الاحتياج الى المنطق وبحث
 الالفاظ ليس مما يتوقف عليه الشروع في المقصود بل هو مما ينتفع به فيها
 اما الاول فلانه عبارة عن بيان ثلاثة امور معرفة المنطق وموضوعه
 وغايته فبالشعور بالعلم قبل الشروع يكون على بصيرة في تحصيله فبأن
 من فوات ما يعنيه وصرف الهمة فيما لا يعنيه المتجبن لعبية السعى في
 الجملة وبمعرفة موضوعه يحصل له زيادة تمييز للمطلوب عن غيره وزيادة
 بصيرة في تحصيله لما قالوا ان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات وبمعرفة
 غايته المترتبة عليه يزداد جدا ونشاطا فلا يكون سعيه من العبث في نظره
 المورث لفتوره واما الثاني فلانه عبارة عن بيان ما يميز بين مدلولات
 الالفاظ بعضها عن بعض لئلا يقع الالتباس بالمطلوب ولا شك ان ذلك
 مما ينتفع به في المقصود فثبت انها مقدمة الكتاب بهذا البيان ومن توقف
 في ذلك وادعى انها مقدمة العلم فعليه البيان (وفيها بحثان) جملة مركبة
 من مبتدا وخبر والضمير عائد للمبتدا والمقصود منها بيان اجزاء المقدمة
 فالطرفية فيها من ظرفية الكل لاجزائه فلا يلزم منه كون الشيء ظرفا لنفسه

السؤال المشهور في أمثاله « البحث الأول » البحث في الأصل التفتيش تقول
بحثت عن الشيء القلاني إذا قششت عنه والمراد ههنا مابه التفتيش وهو
أما الالفاظ والعبارات المخصوصه وهو الراجح عند الأكثر أو المعاني
والمدلولات وهو المرجوح غير أنه يرد على الأول لزوم تقدير تصحيح
الحمل فيما يأتي بعده من الكلام كان يقال دوال أن العلم إلى آخره ولما كان
دعوى ثبوت الاحتياج إلى المنطق في معرفة صحة بعض التصورات
والتصديقات وفساده مما يتوقف على تعريف العلم وتقسيمه وعلى
تصور النظر والتصديق بوقوع الخطاء فيه بدأ بتعريف العلم في ضمن
تقسيمه وصدر البحث به فقال « أن العلم » أي مطلقه إذا لزم في التعريف
للجنس أذهول بيان المفهوم والماهية فلا يتم بيان الأفراد « وهو الصورة
الحاصلة من الشيء عند العقل » وهذا هو المفهوم الكلي له وأما قولهم
بأنه صفة توجب تميزاً بين الأشياء بحيث لا يحتمل النقيض فذاك لفرد
خاص منه وهو اليقيني كما لا يخفى والأصح أن هذا التعريف مخصوص بالعلم
الحادث أذهو المنقسم إلى التصور والتصديق كما سيأتي ولا شمول له للعلم القديم
لقيد عند العقل وقيد الحصول المشعر بالكسب الذي ينزه عنه مثل علمه تعالى
لأن القديم لا يوصف بضرورة ولا كسب ولا يلتفت إلى تكلف بعض الأفاضل
لتعميمه بجعل الحصول بمعنى مطلق الثبوت وتناول عند العقل بما لا يرتضيه
العقل والنقل نعم المراد بالحصول ما يعم الحضور فالمراد بحصول الصورة
من الشيء عند العقل امتيازها عن غيره عنده سواء كان أمراً خارجياً
كما في العلم الحضورى أو عقلياً كما في العلم الحصولى وسواء كان نفس ذلك
الشيء وحقيقته كما في التصور بالكنه أو لا كما في التصور بالوجه واختيار
عند العقل على في العقل الأشهر ليشمل إدراك الجزئيات بالحواس على
المذهبيين من القول بارتسام صورها في النفس الناطقة أو في الآتها
والإتيان بنى يأتى الشمول على مذهب من يقول بارتسامها في الآتها
ولاشك أن هذا التعريف للعلم يتناول العلم الصحيح والفاقد فيدخل
الجهل المركب فيه ولا ضير فيه والعقل على المشهور قوة تدرك
الغائبات بنفسها والمحسوسات بالوسائط وقد يطلق مراداً به النفس
الناطقه وهو ما يشير إليه كل أحد بقوله أنا والمراد هو الأول واعلم أن
المكلمين اختلفوا في العلم على مذهبين فذهب طائفة وهم الأكثرون

الى انه صفة حقيقية وطائفة الى انها اعتبارية وعرفه الاولون بأنه صفة
يتجلى بها المذكور لمن قامت به والطائفة الاخرى بانه اعتقاد جازم
مطابق للواقع ثابت والحكماء الى مذاهب تلك فذهب بعضهم الى انه
من مقولة الكيف ورجحه كثير من المتأخرين ومنهم المصنف وعرفوه
بما ذكره في المتن وبعضهم الى انه من مقولة الانفعال وعرفوه بانه
قبول العقل لتلك الصورة من المبدأ الفياض وبعضهم الى انه من مقولة
الاضافة فهو نسبة مخصوصة بين العالم والمعلوم والطوائف الثلاث
القائلون بان الحاصل عند العقل هو اشباح الاشياء واعراضها واما من
لا يقول بذلك ويؤمن ان الحاصل عند العقل منها حقائقها العقلية المتحدة
بحقائقها الخارجية فهو عندهم الصورة المطابقة للحقيقة الخارجية ان
جوهرها فجوهر وان عرضا فعرض وان كيفا فكيف كذا في الكتب
الحكمية ثم شرع في تقسيم العلم فقال (ان كان) اى العلم (ادراكا
لنسبة التامة الخبرية) وهى الوقوع واللاوقوع والمراد به اتحاد المحمول
بالموضوع باعتبار ما صدق عليه فى الموجبات وعدم اتحاده فى السوالب
كذلك هذا فى الحملات واما فى الشرطيات فهى اتصال الثانى بالمقدم
فى المتصلة الموجبة وعدمه فى السالبة ومعانده له فى المنفصلة الموجبة ورفع
المعاندة فى السالبة (على سبيل الاذعان) اى قبول النفس لها قبولاً
اضطرارياً انفعالياً كما صرحوا به فى المطولات (فهو تصديق) اى
فذلك القسم من العلم يقال له تصديق (والا) اى وان لم يكن كذلك
بان لم يكن على سبيل الاذعان بان كان ادراكاً ساذجاً (فهو تصور)
محض وهذا اولى من تقسيم البعض له الى تصور فقط او تصور معه
حكم لانه سالم بظاهره عن القدح بلزوم تقسيم الشئ الى نفسه وإلى
غيره وان كان مندفعاً عن المذكور ايضا بالتاويل واعلم انه يدخل فى
القسم الثانى المفردات باسرها وجميع النسب الناقصة كالمركبات التقيدية
والاضافية والتوصفية والمزجية كاحد عشر ونسب جميع الافعال الى
غير فواعلها من متعلقاتها ونسب جميع المشتقات الى فواعلها ونسب
المصادر المقطوعة والاضافة والنسب التامة الانشائية كافعل وبعث
واشتريت والخبرية الخالية عن الاذعان كالوهميات والشكيات والخيالات
لحلوها عن الاذعان وقد اشار رحمه الله الى نوع تفصيل مما ذكرناه لك فقال

(سواء كان ادراكا لغير النسبة كالمفردات (او النسبة الناقصة) وهي مالا يفيد فائدة تامة بحيث يحسن السكوت عليها كالمركبات التقيدية والاضائية ونحوها (او) للنسبة (التامة الانشائية) كاضرب وبعث ونحوها (او) للنسبة التامة (الخبرية بدون الازعان) كالشكيات والوهميات واما اجزاء الشرطية فقد صرحوا بانه لاحكم فيها الافتراضا فهي ليست بتصديق بالفعل بل بالقوة القريبة من الفعل لعدم اقترانها بالنفي والاثبات بالفعل والسؤال عن سبب تقديم التصديق على التصور في التقسيم ككثير من المؤلفين مع ان الثانى بسيط متقدم عليه في الوجود جوابه مشهور وهوان الاول وجودى والثانى عدمى وشرف الوجود على العدم معلوم فكان له حق التقديم من هذه الجهة وصاحب المواقف لما لم ينظر الى هذه الجهة بل نظر الى الاصل وهي الاولى عكس الامر فقال انه ان خلا عن الحكم فتصور والا فتصديق انتهى واختلفوا في التصديق هل هو الاول المقارن للحكم ام نفس الحكم ام المجموع المركب منه ومن تصورات النسبة وطرفها المتأخرون على الاول والاوائل على الثانى والامام الرازى على الثالث وقد اعترض قول الرازى بانه لا معنى لجعل التصديق قسما من العلم مع القول بانه مركب من الحكم وغيره سواء قلنا بان الحكم فعل او ادراك ثم اشار رحمه الله الى تقسيم كل واحد من القسمين المذكورين التصديق والتصور الى قسمين بديهي ونظري على سبيل منع الخلو والجمع فقال ((وكل منهما اما بديهي او نظري)) اى بعض العلم الحاصل لكل احد منه تصور بديهي ومنه تصور نظري ومنه تصديق بديهي ومنه تصديق نظري فهي اربعة حاصلة من ضرب الاثنين فى الاثنين فما كان حصوله بما سوى النظر من البدهاة والاستقراء التام والاحساس باحدى الحواس والتجربة والتواتر على قول فهو بديهي ويسمى ضروريا وما كان حصوله بالنظر فنظري فالتصور بديهي ونظري وكذا التصديق فلما كان فى معنى النظرى خفاء اشار رحمه الله الى كشفه فوصفه بقوله ((مكتسب بالنظر)) وبه ينكشف حال مقابله اعنى البديهي بحسب المقابلة فالتصور النظرى على ما صرحوا به تصور مكتسب بالنظر دائما والبديهي تصور ليس بمكتسب بالنظر بالفعل وهكذا التصديق وهذا الانقسام

بديهي عندهم يحكم به العقل بعد تصور الاطراف وذلك باستعانة الوجدان
(قال) بعض الافاضل والفقوم في اثبات هذا المطلب طريق مشهور
هو ان يقال ليس كل واحد من كل منهما بديهي والاما احتجنا في شيء
الى الفكر وهو باطل ولا نظريا و الالدار او تسلسل وانما يثبت الملازمة
اذا امتنع قدم النفس او التاسخ وامتنع اكتساب التصديق من التصور
واما امكان التحصيل بطريق الفكر فمالا يسكر لان من علم لزوم امر لاخر
ثم علم وجود الملزوم حصل له من العلمين العلم بوجود اللازم بالضرورة
فلو لم يكن تحصيل النظر بطريق الفكر لم يحصل العلم الثالث من العلمين
السابقين لانه حصول بطريق الفكر وطريقان اخران هما ان يقال لو كان
الكل نظريا لما امكن حصول كنه شيء اصلا بالنظر فلم يحصل شيء
من الاشياء بوجه من الوجوه لان ماهو وجه لشيء فهو كنه لشيء
اخر واللازم باطل بالوجدان العام وان يقال لو كان الكل نظريا لم يكن
شيء من التصور والتصديق مستقلا في الحصول ولا في التحصيل فلم
يمكن حصول شيء منهما والثاني باطل ولا قدح بكون هذه المقدمات
نظرية على تقدير نظرية الكل لانها بديهية في نفس الامر فيكون
التقدير فاسدا لكن اتمامهما واتمام الاستدلال بهما فيه بحث طويل يلقيك
الى مهامه انتهى ولما كان النظر المذكور في تعريف الطرى نظريا يحتاج
الى التعريف عرفه مع بيان الخلاف فيه والاشارة الى تصحيح الاول
وتمريض الثاني من التعريفين فقال (وهو ملاحظة المعقول لتحصيل
المجهول) اى التصورى او التصديقي فملاحظة المعقول هو توجه النفس
نحو الصورة الحاصلة عند العقل وهو جنس شامل للطرف ولغيره
كتوجه العقل نحو المعقول لتحصيله ابتداء كفاي البديهيات او لاحضار
نفسه لاجل ان يحكم عليه بشيء كفاي موضوعات القضايا الطبيعية وقوله
(لتحصيل) المجهول فصل مخرج لنحو ذلك والمعقول يحتمل ان يراد
به مطلق المعلوم الشامل للمعقول الصرف والمحسوس والخيال والموهوم
وذلك على قول من يقول وهو الصحيح بارتسام الكل في العقل وانه
المدرک للكل وان يراد به المعلوم الخاص اعنى المعقول الصرف بناء على
قول من يقول بارتسام صور الماديات فى الحواس وانها المدركة لها
وزاد البعض لفظة قصدا لاجرا حديسات عن التعريف به ولا حاجة

إليه اذ هو ليس بداخل في الملاحظة المذكورة اذ الملاحظة من الافعال الاختيارية المسندة الى ذوى الاختيار والحدسيات لاختيار فيها وانما هي اضطرارية لانها عبارة عن سرعة الانتقال من المبادئ الى المطالب **(قال)** في بعض الحواشي على التهذيب اذا حصل لنا شعور ما بامر تصورى او تصدىقى وحاولنا تحصيله من المعلومات السابقة المخزونة عندنا يصدر منافى هذه الحالة افعال ثلاثة الاول الانتقال من معلوم الى معلوم حتى نجد من المعلومات ما هو مناسب هذا المطلوب ثم الانتقال من واحد الى واحد مما وجدناه مناسباً في اعتقادنا لتركبه على وجه يحصل به المطلوب والثانى الترتيب المستلزم للحركة الثانية والثالث الملاحظة الواقعة فى ضمن الحركتين او فى ضمن الترتيب ولانزاع فى ان حقيقة الفكر والنظر هو الفعل المتوسط بين المعلوم والمجهول وانما النزاع فى انه اى من هذه الثلاثة فالحكماء المتقدمون على انه هو الاول وعرفوه بانه حركة من المطالب الى المبادئ ومنها الى المطلوب والمتأخرون منهم على انه هو الثانى وعرفوه بانه ترتيب امور معلومة للتأدى الى المجهول لكن بعض المتأخرين لما جوزوا تحصيل مجهول بامر بسيط ذهبوا الى انه هو الثالث وعرفوه بانه ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول فالملاحظة توجه النفس نحو الصورة الحاصلة عنده واحضارها من قبيل الحواس او الخيال الى الحس المشترك ان كانت من المحسوسات او الخيالات ويسمى تخيلاً او من الحافظة الى الواهمة ان كانت من الموهومات و يسمى توهاً او من خزانة العقل التى هى العقل الفعال عندهم الى نفس العقل ويسمى تعقلاً انتهى فظهر بهذا ان ماداه بعض شراح الرسالة بعد بيان التعريف المذكور فى المتن من الحصر بطريق التفريع بقوله فالنظر لا يوجد الا فى التعريف كقولنا الانسان حيوان ناطق او فى الدليل كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث فينتج العالم حادث ليس بمبنى على التحقيق اذ التحقيق انه شامل للمفرد وللمقدمات المتفرقة والمقدمات المرتبة فهو اعم حتى انه يشمل النظر المتعلق بالدليل الاصولى المعروف عندهم بما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه او فى احواله الى مطلوب خبرى **(وقيل)** فيه اشارة الى تمريضه ووجه التمريض ما اشرنا اليه من ان الاول اشمل اذ هذا على ما ستعرف لايشمل التعريف

بالمفرد وكذا بالمقدمات الغير المرتبة هو (ترتيب امور معلومة) تصويرية كانت او تصديقية (للتأدى الى المجهول) كذلك والمجهول المتأدى اليه هو المطلوب وهو اما المعرف او الدعوى وهذا التعريف للفكر قد اشتمل على العلل الاربع اللازمة لكل مركب صدر عن فاعل مختار من العلتين الداخلتين وهما المادية والصورية والخارجتين وهى الفاعلية والغائية فقوله ترتيب دال على العلة الصورية بالمطابقة والمراد ان دلالة على الهيئة الصورية مثلها فى الطهور وعلى الفاعلية بالالتزام اذا الترتيب لا بدله من مرتب وامور معلومه دال على المادية اذ مادة الفكر هى تلك الصور وللتأدى الى المجهول دال على الغائية والترتيب فى اللغة جعل كل شئ فى مرتبته وفى الاصطلاح جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر والتأليف اخص منه لعدم اعتبار تلك النسبة فيه والتقييد بالامور واقعى اذا الترتيب لا يكون الا بين امور ويكفى الاثنان اذ الجمع منطوق والاثنان اقله والفاء فى قوله (فالموصل الى التصور النظرى) فصيحة اى اذا عرفت ان النظر ملاحظة المعقول لتحصيل المجهول فالمعقول الموصل الى التصور النظرى (يسمى معرفا وقولا شارحا) اى فاعلم بانه يسمى بذلك اما تسميته معرفا فلتعريفه الماهية واما تسميته قولا شارحا فلتركبه والقول هو المركب وكونه شارحا للماهية وكاشفاً عن حقيقتها وذلك كالحىوان الناطق فى تعريف الانسان وقدم القول الشارح على الحجة لتقدمه عليها طبعاً فتوافق الوضع والطبع (واجزاؤه) اى اجزاء القول الشارح (الكليات الخمس) وهى النوع والجنس والفصل والخاصة والعرض العام ولا يقدح فى صحة الحمل المذكور خروج النوع الحقيقى عنها لانه لا يكون جزءاً اصلاً اذ هو تغليب على ما صرح به الماتن فى حاشيته او على حذف مضاف اى اكثر الكليات كما ذهب اليه بعض الشراح (المعلومة) بعضها (بداهة و) بعضها (اكتساباً) منتهياً الى البداهة ايضا (والموصل الى التصديق النظرى يسمى دليلاً وحجة) اما تسميته بالدليل فظاهر ظهوره لانه لا يحتاج الى الدليل واما بالحجة فلانها من حجة اذا غلبه ولا شك ان بها يكون الغلبة على الخصم بذلك كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه يوصل الى التصديق بقولنا العالم حادث

وهو المطلوب (واجزاؤه) اى الدليل (القضايا المعلوم كذلك) اى بداهه واكتسابا على الوجه المعلوم فى سابقه (وقد يقع الخطاء فى كل) واحد (من الاكتسابين اى اكتساب النظريات التصديقية والتصورية من بديهياتهما ابتداء او بواسطة لما صرحوا به من حواز اكتساب النظرى من نظرى آخر وهكذا لكن بشرط الانتهاء الى البديهى دفعا للدور والتسلسل وهذه القضية الجزئية من البديهيات لما نرى فى نفوسنا كثيرا ما نتفكر ثم نطلع على انه اخطئنا فيه ولما نرى فى مناقضة العقلاء بعضهم بعضا فى مقتضى افكارهم مع اقامة كل من الطرفين الادلة التى لاتكاد تحصى كثرة فى بعض الدعاوى وصرف الوسع فى تحصيل المطالب كما فى مسألة حدوث العالم وقدمه المنازع فيها بين الحكماء والمتكلمين فلو كانت الفطرة الانسانية كافية فى تمييز الخطأ من الصواب فى الامور لما وقع مثل ذلك فلم انه لا بد لذلك من كاسب غير الفطرة الانسانية به يحصل التمييز وهو ليس الا الملكة الحاصلة من معرفة القوانين المنطقية لا غير والتفريع بقوله (فاحتيج) هى الفذلكة المطلوبة من البحث الاول لما عرفت ان المقصود منه اثبات الاحتياج الى المنطق اى اذا كان كل تصور نظرى وتصديق نظرى مكتسبا من الضروريات بالنظر وهو قد يقع فيه الخطاء مادة وصورة فاحتيج (الى قانون باحث عن احوال المعلومات) التصورية والتصديقية (من حيث الايصال) اى ايصال العقل الى المجهولات التصديقية او التصورية اى من حيث انه كيف يتوصل بواسطتها الى المجهولات والقانون فى الاصل اسم للمسطر وجعل فى الاصطلاح مرادفا للاصل والقاعدة والضابطة والمسئلة وهو امر كلى مشتمل على جميع جزئياته يتعرف منه احكامها كقولنا كل مركب من جنس وفصل قريبين فهو حد تام موصل ولكنه فيعلم منه ان الحيوان الناطق مثلا حد تام موصل الى كنه الانسان وهكذا واستخراجها منه الى الفعل تسمى تعريفا عند هم وذلك بان يحمل موضوعه على المطلوب حكمه من افراده وهو الصغرى وتلك القضية الكبرى فيقال الحيوان الناطق مركب من جنس وفصل قريبين وكل مركب كذلك فهو حد تام موصل ولكنه فالحيوان الناطق حد تام موصل ولكنه وقوله (عاصم) بالجر صفة لقانون اى حافظ مراعاته واستعماله على حسب شرائطه

للذهن عن الخطأ في الفكر ويعرف بواسطته صحيحه من فاسده (وهو)
 اى القانون (المنطق) اى العلم المسمى بالمنطق ويسمى بالميزان ووجه
 التسمية بهما ظاهر غير محتاج الى البيان وقد اشار بذلك الى تعريفه
 باعتبار الوجدتين الذاتية والعرضية ولذا فرع عليه قوله (فموضوعه)
 فهذا اشارة الى الوحدة الذاتية (المعلومات) وذلك لان موضوع كل
 علم ما يبحث فيه عن احواله ولما كان البحث للمنطق عن المعلومات كان
 موضوعه المعلومات قيل مراده المعلومات مطلقا تصديقية كانت بان يتعلق
 بها العلم التصديقي كالنسبة الخبرية لا غير عند المتقدمين ونفس القضايا
 لا غير عند المتأخرين او تصورية بان يتعلق بها العلم التصورى كاطراف
 القضايا والنسبة الخبرية والانشائية من حيث توصل الاولى الى المجهولات
 التصديقية والثانية الى المجهولات التصورية انتهى و (اعلم) ان هذا
 اختيار من الماتن لما ذهب اليه المتأخرون فى موضوع المنطق و (اما)
 المتقدمون فاتهم ذهبوا الى ان موضوعه هى المعقولات الثانية وهى
 الامور الذهنية التى يثبت كل واحد منها لافراد فى الذهن فقط ولا
 يحاذى بها امر فى الخارج واستدلوا عليه لمية وانية بيان الاول انه لما كان
 المقصود من المنطق معرفة احوال يتوصل بها من المعلومات الى المجهولات
 وهى ذهنية وجب ان يكون موضوعه ايضا من العوارض الذهنية المنبئة
 عن الايصال وليس هى الا المعقولات الثانية وبيان الثانى ان المنطق
 لما لم يكن باحثا عن نفس الكلى مثلا بل عن احواله بانه ذاتى او عرضى
 وعن احوال الذاتى بانه جنس او غيره وعن احوال المركب منها على
 انحاء شتى وصور مختلفة انه حد او رسم وكذا لا يبحث عن نفس القضية
 بل عن احوالها من الايجاب والسلب وكونها مناقضة لقضية اخرى
 او غير مناقضة منعكسة او غير منعكسة وكل ما ثبت له تلك الاحوال هو
 المعقولات الثانية وما بعدها فموضوع المنطق على قول المتأخرين اعم
 وانما عدل المصنف تبعا لصاحب الكشف وغيره عن هذا واختار مذهب
 المتأخرين لما رأوا ان الكلية والجزئية والذاتية والعرضية مما يبحث عنه
 فى المنطق وبعضها عارض للمعقولات الاولى فوجب ان يكون الموضوع
 اعم وهو المعلومات مطلقا وقد اعترض عليه واجيب بما يطول وليس
 هذا محله (قال) بعض الافاضل ثم ان الموضوع ليس هو العنوان

الذى يجعل الة ومراة للملاحظة الافراد والا لم يمكن ان يقول احدان موضوع بعض المسائل من المعقولات الاولى ضرورة ان مفهوم المعلوم وكذا مفهوم المفهوم من المعلومات الثانية بل الموضوع هو الموضوع الحقيقى اتفاقا للفريقين والجمع مناد ينادى والله الموفق الهادى وكان النزاع بينهما مبنى على اختلاف اخر وهو ان المحكوم عليه حقيقة فى قولنا كل انسان آكل مثلا هل هو الامور الذهنية المستحضرة بعنوان الانسان ام هو الامور الخارجية من زيد وعمرو وبكر الذين يمشون فى الاسواق فعلى الاول يكون موضوع المنطق معقولا ثانيا متى خرج الى الفعل لاحالة وعلى الثانى قد لا يكون انتهى (ثم) اشار رحمه الله الى الوحدة العرضية فقال ((وغايته العصمة)) اى غاية المنطق والامر المترتب على تحصيله عصمة الذهن ((عن الخطاء فى الافكار)) تحقيقا ليخرج الظنيات والتقليديات والغرض من العصمة معرفة الحق تصورا او تصديقا وانما كانت العصمة غايته لما عرفت من ثبوت الاحتياج لوقوع الخطأ فى المعلومات الكاسبة الى المنطق اذ به يعرف الصواب من الخطاء فتكون غايته وتسمى فائدة وضررا وعلة غائية والفرق اعتبارى فالمنطق وان كان علما لكنه آلة لتحصيل غيره من العلوم ((البحث الثانى)) اى من بحثى المقدمة وهو بحث الالفاظ لكن لامطلقا بل من حيث دلالتها على المعانى الموضوعية لها وليس ذلك على الاطلاق ايضا اذا البحث عن احوال الالفاظ مما لا يكاد يضبط والذى ذكر نبذة منه بل المراد البحث عن احوال الالفاظ التى نيتفع بالعلم بها فى اثناء التعليم والتعلم باى لغة كان من اللغات مثلا اذا قيل الناطق فصل فهم السامع من ذلك مفهوم ما ثبت له النطق والنطق نفسه ومعرضه من نحو انسان او حيوان لكن اشتبه عليه ان الحكم بالفصلية على اى من هذه المفاهيم فاذا صرف انه مطابقة فى الاول ((كان)) على بصيرة فى ذلك وعلم انه المقصود فى ذلك الخطاب دون الاخرين وانما لم يبدأ بالبحث عن الالفاظ بان قال بعد قوله البحث الثانى كل لفظ دال على معنى بالوضع اما مطابقة او تضمن او التزام مع انها المقصود من البحث بل صدر البحث بتعريف الدلالة وذكر تقسيمها فقال ((ان الدلالة كون الشيء بحيث يحصل من فهمه فهم شيء اخر)) لتوقف البحث عنها على

معرفة الدلالة واقسامها اذ فهم المعنى من اللفظ سبب لدلالته عليه فوجب
 ذكره اولاً وثى بيان الدلالات الثلاث واقسام اللفظ لتوقف معرفة
 الكليات الخمس عليها وقوله من فهمه معناه على ما قيل انه يحصل من
 مجرد الالتفات والتوجه الى الشيء الاول الالتفات الى الثانى يعنى
 يحصل الالتفات المذكور بعد العلم بوجود الدلالة اعنى الوضع او اقتضاء
 الطبع او العلية او المعلولية او بعد العلم بالقرينة ليشمل دلالة اللفظ على
 المعنى المجازى وانما قيده بقوله بحيث يحصل المراد منه استمرار الحصول
 بين الفهمين المنبئ صيغة المضارع ولفظ المعرف اعنى الدلالة عنه لان
 المعبر عند ارباب الفن الكلى من الاشياء وما لا يكون كليا بان وجد
 وقتا وتختلف اخر لا يكون معتبرا **(قال)** الماتن فى حاشيته عليه صيغة
 المضارع للاستمرار فلا يكون الحصول فى بعض الاوقات دون بعض
 دلالةً والدوام بين الفهمين كناية عن اللزوم بينهما بقرينة انهم عرفوا
 الدلالة باللزوم بين العلمين فيطبق على ما ذكرنا تأمل انتهى يحتمل ان
 يكون وجه الامر بالتأمل دقة البحث وعموضه وان يكون اشارة الى
 انه اندفع بهذا ما اعترض به عليه بان اللزوم الكلى ملتزم عند اهل المعقول
 وان لم يلتزمه اهل المنقول والتعريف لا يفيد فهو فاسد على ما ذكره
 بعض الافاضل ويحتمل ان يكون المعنى تأمل حتى تعلم ان التزام اللزوم
 التزام ما لا يلزم فيكفيه الالتزام والصيغة ليست بنص فى الدوام وتعريفهم
 لا يكون قرينة لتعريفه وانما هو حيلة منه ليمكنه الذهاب الى كل مذهب
 وان يكون وجهه الاشارة الى اندفاع الاعتراض على التعريف المذكور
 بانه يلزم استعمال الكناية فيه من غير قرينة مع وجوب صيانة التعريف
 عنها وعن المجاز وذلك ان الاستمرار جعل كناية عن اللزوم بقرينتين
 لفظية وهى الحصول المذكور ومعنوية وهو تعريفهم الشهير للدلالة باللزوم
 بين العلمين **(فالشئ الاول)** فى التعريف ويكون تصورا وتصديقا
(يسمى دالا) ودليلا لكن فى التصديق فقط **(و)** الشئ **(الثانى)** فيه
 كذلك **(مدلولا)** فيتحصل منه ان الدال ما يحصل من فهمه فهم شئ
 اخر كالألفاظ والمدلول ما يحصل فهمه من فهم شئ آخر كالمعانى
 والدال لا يخلو اما ان يكون لفظا او غير لفظ **(فان كان الدال)** فيها
(لفظا فالدلالة لفظية) ووجه التسمية ظاهر **(والا)** اى وان لم يكن

كذلك (ف) الدلالة (غير لفظية) كدلالة الخط والعقد والنصب على مدلولاتها ووجه التسمية ظاهر كذلك (وكل منهما) أى من الدالتين المذكورتين ثلث لاسها لا تحقق الا بتوسط علاقة موجبة اياها فهى اما الوضع او الطبع اولا هذا اولا ذاك (فان كانت بواسطة الوضع فوضعية) أى فتكون الدلالة وضعية كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وكدلالة اشكال الكتابة على الالفاظ فان فهم المعنى فيهما بواسطة سبق الوضع الموجب لتصور الموضوع له فيهما ووجه التسمية كذلك ظاهر (او) ان كانت (بواسطة الطبع فطبيعية يعنى ان كان باحداث طبيعة من الطبايع عروض المدلول فطبيعية كدلالة صوت أح على السعال والحمرة والصفرة الحادثتين على الخجل والوجل فان احساسهما يذكر الطبيعة المعلومة المحدثه اياها عند عروض تلك العوارض الموجب فهمها من ذلك (قيل) فيه رد على من قال ان الطبيعية مختصة باللفظية لكن الحق ان الغير اللفظية ايضا ثلثة لان دلالة السعال الذى ليس بلفظ ودلالة غيره مما ليس بلفظ على مدلوليهما طبيعية فالاقسام ستة لاختمة انتهى (والا) أى وان لا يكن بواسطة الوضع او الطبع بان لا يكون لاحدهما دخل فى تحقق الدلالة (هـ) لدلالة (عقلية) كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود لافطه وكدلالة الدخان على النار فان الاصغاء لافطه وابصار الدخان يذكران الحكم العقلى المعلوم المستلزم لحضور تصور الانسان والنار عند العقل والمقصود منها ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية وهو جعل اللفظ بآراء المعنى ليدل عليه لتوقف تمدن بنى آدم والاجتماع على معرفة مافى ضارهم من الصور الذهنية وذا لا يكون الا بطريق يسهل الافادة والاستفادة وليس هو الا بواسطة وضع الالفاظ لمعانيها اذفى الخط والاشارات تعسر ومع ذلك لا يفيد فى المعقولات فلمسيس الحاجة الى ذلك وضعوا الفاظا للمعاني ليستعملوها فى اظهار ما يريدون افهامه مما استقر فى ضارهم وتعلم بعضهم من بعض مالا يعلمه فذلك من جملة ندير الله تعالى لهذا العالم ولذا امتن بذلك عليهم (فقال) خلق الانسان علمه البيان (وقال) علم الانسان مالم يعلم وبهذا امتاز الانسان عن غيره من بى جنسه وبه كان تسخير باقى انواع الحيوان له وكانت به عمارة الارض بل سعادة الدارين تتوقف عليه

ومن ذلك فضل السمع على البصر وقدم عليه كلما ذكر في كلامه تعالى والمقصود من البحث عنه ههنا بل في سائر مقدمات الكتب المنطقية هو الدلالة اللفظية الوضعية المعروفة بكون اللفظ بحيث متى اطلق فهم منه معناه للعلم بوضعه وهي ثلاثة اقسام وقد اشار رحمه الله الى تعريفها في ضمن تقسيمها مقدما للمطابقة على التضمن وله على الالتزام على مقتضى الطبع فقال (ودلالة اللفظ بالوضع على تمام ما وضع له) لغة او شرعا او عرفا او اصطلاحا (مطابقة) تسمى بالمطابقة وبالدلالة المطابقة لموافقة اللفظ للمعنى بالتامة من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقتا واعتبر البعض قيد الحيثية في هذا التقسيم كما في امثاله لدفع النقض الشهير باجتماع الدلالات الثلاث في مثل الشمس في دلالاته على القرص والضوء وعليهما معا ان وضعت لها ولا حاجة اليه بجعل القضية مائة الخلولا حقيقية ولا شك ان دلالة كل لفظ مفردا كان ام مركبا بسبب تذكر وضعه لمساء لا يخلو عن ان يكون مطابقة او تضمنا او التزاما لان الحاصل بتذكر الوضع دائما هو تمام الموضوع له فدلالته عليه مطابقة وبتبعيته محصيل الدلالة على الجزء ان كان له جزءا او على الخارج اللازم له ذهنا ثم مثل لدلالة المطابقة بالمثل الشهير لها فقال (كدلالة الانسان على مجموع الحيوان الناطق) فانها مطابقة (وعلى جزئه تضمن) اى ودلالة اللفظ بالوضع على جزء المعنى الموضوع له يقال لها تضمن وتسمى دلالة تضمنيه ولما كانت دلالة التضمن في بعض الالفاظ الدالة بمطابقة مفقودة كالالفاظ الموضوعية للمعاني البسيطة قده رحمه الله كغيره بقوله (ان كان له جزء) يعنى ان ذلك ليس على اطلاقه بل المراد منه ما كان من الالفاظ موضوعا لمعاني مركبة لا غير (كدلالته) اى لفظ الانسان للعالم بوضعه لمجموع الحيوان الناطق (على الحيوان فقط) وكذا على الناطق (في ضمن دلالاته على المجموع) هو اشارة الى وجه التسمية وذلك لان الجزء في ضمن الكل وداخل فيه فالدلالة عليه تكون ضمنا لا صريحا (وعلى خارج يلزمه في الدهن) اى ودلالة اللفظ بالوضع على خارج يلزم ما وضع له لزوما ذهنيا اذ المعنى الذى هو خارج عن المعنى الموضوع له اعنى ما ليس بعضه ولا جزئه لا يفهم من لفظ المسمى الا اذا كان تابعا له بحيث تقتضى عروض الفهم للمسمى

عروضه له وذلك لا يتحقق الا اذا كان مستلزما اياه ذهنا بان يكون متى
 حضر حضر كما في النار مع الحرارة (التزام) ويقال لها دلالة التزام
 ووجه التسمية مكشوف ومثل له بقوله (كدلالة الضرب على الضارب
 والمضروب) قال رحمه الله في حاشية عدل عن المثالين المشهورين من
 قابل العلم للانسان والزوج للاربعة لانهما ليسا بمطابقين للممثل على مذهب
 اهل المعقول من اشتراط اللزوم البين بالمعنى الاخص في الالتزام بخلاف
 الضارب والمضروب للضرب فان الضرب من مقولة الفعل وهي من
 الاعراض النسبية وجميع الاعراض النسبية من المقولات السبعة المفصلة
 في الحكمة يتوقف تصورهما على تصور طرفيها انتهى واعترض عليه
 بعض المحشين بان هذا المثال ليس بمطابق للممثل لان معنى الضارب
 شخص صدر منه الضرب ومعنى المضروب شخص وقع عليه الضرب
 وهو وان كان صفة للشخص ومن مقولة الفعل لكنه جزء من
 مفهوميهما لا خارج عنهما فلا يكون مطابقا للممثل ولا يخفى عليك
 ان التوهم هو ابن اخت خالته لكن كما قيل (فكم من نائب قولا صحيحا
 واقته من الفهم السقم) اذ الماتن رحمه الله انما قال كدلالة الضرب على
 الضارب والمضروب ولم يقل كدلالة الضارب او المضروب على الضرب
 ليرد ان الضرب جزء من مفهوم احدهما ودلالة الكل على الجزء تضمنية
 لا التزامية اذ مراده ان دلالة الضرب الذي هو عرض ونسبة بين
 الضارب والمضروب عليهما التزامية واما معناه المطابقى فهو الحدث
 المخصوص كسائر المصادر فلا غبار في كلامه وهو ظاهر واعلم ان دلالة اللفظ
 على تمام المعنى الموضوع له هي الدلالة اللفظية الوضعية عند اهل العربية واما
 الباقيتان اعنى الدلالة على الجزء واللازم فليستا من ذلك بشئ بل هي لفظية
 عقلية من قبيل المجاز وقد صرحوا بان المجاز لا وضع له بمعنى ان المعنى المجازى
 يفهم من اللفظ ولو في بعض الاحيان كما هو مسطور في كتب العربية
 فدلالته وان كانت لفظية لكن لا وضع فيها فهمى عقلية وان اردت تمام
 البحث فعليك بالمطولات فان هذه الرسالة لاتسعه وبعد ان ذكر
 الاقسام الثلاثة للدلالة اللفظية الوضعية اراد ان يبين النسب بينها باللزوم
 الكلى وعدمه ليتضح حالها كمال الايضاح فقال (ويلزمهما) اى
 الدالتين التضمنية والالتزامية (المطابقة يقينا) اى لزوما قطعا لاشبه

فيه اى لا يتفكان عنها ولا يوجدان بدونها لانهما لازمان للوضع
اللازم للمطابقة اذ دلالة اللفظ عليهما بتبعية دلالاته على المعنى الموضوع
له والتابع لا يوجد بدون المتبوع (بخلاف العكس) قال رحمه الله فى الحاشية
اى ليس لزومهما للمطابقة متيقنا سواء كان عدم اللزوم متيقنا كما فى
التضمن فان المطابقة متحققة بدونها فى الماهية البسيطة او لم يكن شئ
من اللزوم وعدمه متيقنا كما فى لزوم الالتزام اذ يجوز ان يكون لكل
ماهية مركبة وبسيطة لازم ذهنى وان لا يكون لبعضها وقوله (كلزوم
احد يهما للآخرى) كما قال فى الحاشية من قيل الثانى اما لزوم الالتزام
للتضمن فلما مر من جواز ان يوجد لكل ماهية مركبة لازم ذهنى
وان لا يوجد لبعضها واما لزوم التضمن للالتزام فلانه يجوز ان يختص
الالتزام بالماهيات المركبة وان لا يختص قال بعض الافاضل عليه وقد
اتبع كلام المير فى اكثر اللأدرى فكانه لا يدري ان بعض البسائط
لها لازم ذهنى مع انه معلوم قطعا اذ لا بد وان يوجد من المفهومات
العدمية بسائط لوجوب انتهاء كل مركب الى البسيط فاذا وضعنا اللفظ
بازاء ذلك البسيط العدمى يوجد الدلالة على ملكته بالضرورة وهى
التزام ولا يوجد التضمن لعدم الجزء فقد علم ان التضمن لا يلزم
الالتزام كما لا يلزم المطابقة وانما الذى لم يعلم هو العكس لتوقفه على
الجزم بان الالتفات الى كل ماهية بالاصالة يستلزم الالتفات الى لازم
من لوازمها بالتبع وهو غير بين ولا مبين كانه لم يتم استدلال الامام رحمه الله
بان العلم بكل ماهية يستلزم العلم بتمييزها وتعيينها فى الذهن والتمييز لازم
من لوازمه وكذا ان العلم بالشئ يستلزم العلم بذلك العلم بالتبع والاجاز
ان يكون احدا عالما بالجفر والجامعة ولا يعلم علمه بذلك انتهى ولما كان
وظيفة المنطقى كما عرفت ليس هو البحث عن الالفاظ من حيث هى
بل عن المعانى غير انها تتوقف من جهة الافادة والاستفادة على الالفاظ
اورد البحث عن الالفاظ فقال (واللفظ الدال بالوضع) فخرج باللفظ
غيره وبالدال بالوضع الدال بالطبع وبالعقل ويجوز الاخراج بالجنس
كالفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه كما صرح به غير واحد
اذ مثل هذه التعاريف ليست بحقيقية بل اعتبارية اسمية فالمعبر عنه
بالجنس او الفصل فيها يريدون به انه استعمل فى مقام الجنس او الفصل

وليس هو جنساً وفصلاً على الحقيقة وهو ظاهر ولما كان المجاز والكناية لا وضع لهما في الحقيقة لان الوضع لغة جعل الشئ في حيز وفقده فيهما ظاهر وعرفا تعيين شئ لشيء متى ادرك الاول فهم منه الثاني للعالم به فالشيء الاول في اللفظي ان كان مادة شخصية فالوضع شخصي وان كان هيئة نوعية افرادية كانت ام تركيبة فهو نوعي ولا تعيين في المجاز والكناية لا شخصيا ولا نوعيا والا لم يحتاج الى القرينة فيهما جعل عبارة الماتن رحمه الله بعض الافاضل من قبيل عموم المجاز اى ما يطلق عليه اللفظ الدال بالوضع ليشمل كالحقيقة الكناية والمجاز ولو قال اللفظ المستعمل بدل الدال بالوضع كما فعل البعض لشمّل الاقسام الثلاثة بلا تأويل (ان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه المطابق) احتزبه عما اذا قصد به الدلالة على معناه التضمني او الالتزامي فانه لا يقدح في كون اللفظ مفرداً او مركباً فخرج به كما قال بعض الشراح مثل الحيوان الناطق بالنظر الى المعنى البسيط التضمني او الالتزامي عن تعريف المفرد ودخل في تعريف المركب فان مثله وان لم يقصد بجزئه دلالة على جزء المعنى البسيط التضمني او الالتزامي لكنه يقصد منه الدلالة على جزء المعنى المطابق فصح التعريفات طردا وعكسا (مفرد) اى فهو مفرد والمعنى انه لا يخلو اللفظ المذكور اما ان يقصد بجزئه لفظه الدلالة على جزء معناه المطابق اولا الثاني المفرد والاول المركب وقد اشار اليه بقوله (والا فمركب) اى وان قصد ذلك فهو مركب وقد دخل في المفرد الصور الاربع المشهورة ما لا يكون له جزء كهمزة الاستفهام وما كان له جزء لكن لا دلالة له على معنى كزيد فان زاءه مثلا لا دلالة لها على شئ من معناه وما كان له جزء دال على معنى لكن ذلك ليس جزء للمعنى المقصود كعبد الله علما وما كان له جزء دال على المعنى المقصود لكن دلالة عليه غير مقصودة كالحیوان الناطق اذا جعل علما لواحد من افراد الانسان والقيود المذكورة اذا استكملت وذلك بان يكون للفظ جزء وان يكون لجزئه دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزء معنى اللفظ وان يكون دلالة جزء اللفظ عليه مقصودة تحقق المركب كرامى الحجارة فان الرامى وهو احد جزئى لفظه دال على ذات ثبت له الرمي والجزء الاخر وهو الحجارة دال على الجسم المعين وفي كل

منهما الدلالة على المعنى المقصود مقصودة وهو ظاهر واعترض على تعريف
المركب المستفاد من التقسيم المذكور بالنقض جمعاً بقى امر من وقى يقى
فانه يدل على المخاطب المخصوص والطلب الذى هو النسبة الانشائية
فهو مركب ولا يشمله التعريف المذكور له اذ لاجزاء له واجيب عنه
بان المراد بالجزء اعم من ان يكون ملفوظاً او منوياً فله جزء اخر
منوى وهو الفاعل المستتر مستغنى عن ذكره وكذا المضارع المخاطب
وبعض المضارع الغائب قال بعض الافاضل وقد ورد النقص على
التعريفين بالافعال المفردة فانه يدل الجزء المادى منها على الحدث
والصورى على النسبة الى فاعل يعينه اللفظ واقترانها بالزمان وبالصفات
المفردة ايضا كاسم الفاعل واسم المفعول فانه يدل الجزء المادى منها
ايضا على الحدث والجزء الصورى على ذات نسب الى ذلك الحدث
والجواب بكون الهيئات ليست بجزء من اللفظ لا يقنعك لما ان الدال
عليهما لا يجب ان يكون هيئة فى كل لغة بل هو حروف وادوات فى اكثر
لغات العجم كراء ساكنة فقط للمستقبل ومع ياء مضمومة قبلها للحال
وجيم مكسورة لاسم الفاعل فى اللسان التركى والمعنى الواحد لا يكون
مفردا فى لغة مركبا فى اخرى واستشكل الامر فى لام الامر ولواء النهى
وحروف المضارعة وتاء التأنيث وياء النسبة ولام التعريف والتوين وحروف
الاصراب وحركاته وهمزة اكرم وسين استقبال وامشاله مما كثر جدا
فهم من افراد ومنهم من ركب ومنهم من فصل فصدر اقوالهم اشتاتا
ليروا اعمالهم والا حق المناسب لهذا الفن ان هذه الادوات لاتفيد
معانى مستقلة فلا يحصل بها تركيب فى المعنى فلا تكون معانيها جزء فى
المعنى فلا تكون دلالتها على معانيها الحرفية دلالة على جزء المعنى
فالتعريف سالم عن الانتقاض بها انتهى ولما فرغ من تقسيم اللفظ ذى
الوضع الى المفرد والمركب شرع فى تقسيم كل منهما الى اقسامه فبدأ
بتقسيم الاول باعتبار استقلاله فى الدلالة على معناه وعدمه الى اقسامه
الثلاثة مع الاشارة الى تعاريفها فى ضمن تقسيمها لتقدمه وضعاً وطبعاً
فقال ((والمفردان لم يستقل فى الدلالة على معناه)) اى لم يحصل معناه
منه لاذنها ولا خارجاً الا بذكر المتعلق كمن الموضوع للابتداء الخاص
الملحوظ بين السير والبصرة فانه لا يستفاد ما لم يذكر اكان يقال سرت

من البصرة (فاداة) اى فهو اداة ويسمى فى عرف النحاة بالحرف وهذا التقسيم للمفرد تقسيم النحاة الكلمة الى الاسم والفعل والحرف باعتبار دلالتها على المعنى بتقسيمها وعدم دلالتها عليه والفرق بينه وبينه سيظهر لك عن قريب (والا) اى وان لا يكن كذلك بان استقل فيها فلا يخلو اما ان يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة اولا (فان دل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة) الماضى والحال والاستقبال (فكلمة) اى فهو كلمة ويسمى فى عرف النحاة بالفعل كضرب ويضرب واضرب (والا) اى وان لا يدل بها عليه (فاسم) اى فهو اسم وكذلك تسميه النحاة فتحصل من هذا التقسيم ان تعريف الاداة هو ما لا يستقل فى الدلالة على معناه والكلمة ما دل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة والاسم ما لا يدل بهيئته عليه وبما فسرنا به عدم الاستقلال فى تعريف الاداة اندفع القدر بعدم مانعيته لدخول الموصولات والاسماء اللازمة للاضافة كذو وفوق وبالأفعال الناقصة وامثال كل وبعض وكما ومهما لانها تدل على معانيها بنفسها وما اشترط لها كالصلة والاضافة ونحوها انما هو للتعين وازالة الابهام بخلاف الحرف على ما عرفت نعم يرد النقص بالضمائر المتصلة كما فى ضربت وغلامى بحسب الظاهر ويمكن الجواب بان المراد ان لم يستقل فى الدلالة بنفسه او بمرادفه وكذا بالاستقلال فى تعريف الاسم فلا يتقضى به الاول منعا كما لا يتقضى به الثانى جمعا ولذا زاده بعض الافاضل فى التقسيم واتى بما هو بدع فى نهج الجمهور لكنه من البدع الحسنة قال بعض الشراح والذى يستفاد من تقسيم عمر الكاتبى الاداة والكلمة ما لا يصلح لان يخبر به وحده ويدل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلاثة والاسم ما يصلح لان يخبر به ولا يدل بهيئته على زمان من الازمنة والفرق بين تعريفات عمر الكاتبى وبين تعريفات المصنف ان الافعال الناقصة تدخل فى تعريف الكلمة وتخرج عن تعريف الاداة فى هذه التعاريف وتدخل فى تعريف الاداة وتخرج عن تعريف الكلمة فى تعاريفه ولكل وجهة انتهى ثم شرع رحمه الله فى تقسيم الثانى باعتبار استقلاله فى الافادة وعدمه فيها الى قسميه التام والناقص مع بيان قسمي الاول منهما مشيرا الى حدود الاقسام كما فعل فى مقابله فقال (والمركب ان صح سكوت المتكلم عليه) اى افاد فائدة تامة بحيث لم يبق السامع منتظرا فيه

لما يكمله انتظاره للعلام الحسن الوجه والذي حسن وجهه ولا يشترط فيه كون الفائدة جديدة لشموله اليديهي من الخبر كالسواء فوقنا (فنام) اي فهو مركب تام لتامية الفائدة فيه وهو شامل للحمليات والشرطيات و اشار الى قسميه بقوله (اما خبري ان احتمل الصدق والكذب) والمراد من الاحتمال ان يكون عقليا وبالنظر الى نفس المفهوم ليشمل الخبري المقطوع بصدقه كالله ربنا بالنظر الى برهان التوحيد وبملاحظته وكجميع كلامه تعالى وكلام المرسلين فانه بالنظر الى قائله مقطوع بصدقه وكالمشاهدات والبيدات كالسواء فوقنا والنار حارة والاربعة زوج فانه بالنظر الى المشاهدة والخارج مما يقطع بصدقها ولم يريدوا بذلك انه لا يلزمه شئ منهما لذاته والا لكان ذلك الاحتمال كما قال بعض الافاضل عاما شاملا لجميع التصورات فاننا اذا راينا شيئا من بعيد وهو فرس وان كانت غير مطابقة وحصل منه في اذهاننا صورة انسان فهذه الصورة بمجرد النظر الى ذاتها لا يلزمها كونها مطابقة له لان تلك الصورة صورة انسان ولو لم تكن مطابقة له ولا كونها غير مطابقة له اتفاقا لانها لو فرضت مطابقة له فهي صورة انسان ايضا بل ارادوا انه يلزمه احدهما على الاحتمال العقلي فان مفهوم الخبر اعتبر معه وصف له في العقل هو مطابقته للواقع فبمجرد النظر الى نفس هذا المفهوم يلزمه ان يكون مفهوما مطابقا للواقع في نفس الامر وبعبارة اخرى ان ذاته من حيث هو هو يقتضي كونه في نفس الامر مفهوما مطابقا للواقع مثلا اذا سمعت ان زيدا قائم فقد حصل في ذهنك صورة عقلية هي ان وجود وصف القائم لذات زيد واقع اي مطابق لما في الواقع فبالنظر الى هذا المفهوم يلزم ان يوجد في الخارج ذات زيد ويوجد وصف القائم له ولو في احد الازمنة والا لم يكن تلك الصورة مطابقة لما في الخارج وقد فرضت مطابقة هذا خلف واما انها مطابقة في نفسها او غير مطابقة من غير اعتبار معتبر وفرض فارض فلم يعلم بمجرد النظر الى المفهوم واذا لم يعلم بطلان التالي ولا حقيقته في نفس الامر لم يعلم حقية الملزوم ولا بطلانه وهذا معنى احتمال الصدق والكذب كما يشعر به كلام السيد السند في حاشية المطول وبهذا يتميز الخبر عن الانشأ تأمل (او انشأ ان لم يحتمل) اي لم يحتملها كجمل الاوامر

والنواهي والتنبيهات (والا) اى وان لم يصح سكوت المتكلم عليه لعدم افادته الفائدة المذكورة (فناقص) اى فهو مركب ناقص كالذى حسن وجهه ونحوه ثم لما كان بحث الحقيقة والمجاز والكناية له تعلق بالمقصود ومعينا عليه فى الجملة ناسب التعرض للبحث عنها فى مقدمة الكتاب وان غفل عنه جمهور المؤلفين فى كتبهم فى تقسيم المفرد والمركب اليها مع بيان اقسام المجاز لكثرة دوراته وان لم يكن موقوفا عليه الافادة والاستفادة فى التعليم والتعلم مشير الى تعاريفها فى ضمن التقسيم كما هو عادته فى امثاله فقال (وكل من المفرد والمركب ان استعمل فيما وضع له) اى كل واحد منهما ان استعمل فى معنى وضع له وضعا مطلقا اى سواء كان نوعيا او شخصيا (فى اصطلاح به التخاطب) متعلق بوضع وفائدته تأتى (فحقيقة) اى فهو حقيقة سمي بها لانها اما فعيل بمعنى فاعل من حق الشئ اذا ثبت واما بمعنى مفعول من حققت الشئ اذا اثبتت فهي بمعنى الثابتة او المثبتة فى موضعها والتاء على الاول لتأنيث الكلمة وعلى الثانى للنقل من الوضعية الى الاسمية عند الجمهور لاستواء المذكر والمؤنث فيه فلا يحتاج الى الحمل على التأنيث وصاحب المفتاح لما نظر الى الاستعمال فراءها غير جارية على موصوفها حكم بان التاء فيها للتأنيث فى الحالىن اذ التأنيث والتذكير انما يستويان فى فعيل بمعنى مفعول اذا كان جاريا على موصوفه والامر هنا ليس كذلك وانما قيد بالاستعمال كل منهما ليخرج اللفظ بعد الوضع قبل الاستعمال فانه لا يسمى حقيقة ولا مجازاً عند الجمهور وان ذهب البعض الى الجواز والتسمية فى المجاز وبقوله فيما وضع له ليخرج الغلط كقولك خذ هذا الفرس مشيراً الى كتاب فان لفظ الفرس قد استعمل فى غير ما وضع له وهو ليس بحقيقة ولا مجاز والمجاز الذى لم يستعمل فيما وضع له لافى اصطلاح به التخاطب ولا فى غيره كالاسد المستعمل فى الرجل الشجاع لان الاستعارة وان وجد فيها الوضع لكن باعتبار التاويل لافى الحقيقة ونفس الامر فليست بحقيقة وبقوله (فى اصطلاح به) التخاطب المجاز المستعمل فى اصطلاح اخر كلفظ الصلوة اذا استعمل بعرف الشرع فى الدعاء فانه مجاز لكون الدعاء غير ما وضع له فى اصطلاح الشرع لان الصلوة موضوعة للاركان والاذكار المخصوصة فيه مع انها موضوعة للدعاء فى اصطلاح اخر هو اللغة وما ذكرناه من السبب للتعرض عن

البحث عن الحقيقة والمجاز والكناية مع خلو كتب المنطقيين عنها اولى مما ذكره المصنف في الحاشية بقوله انما تعرضنا لتفصيل البحوث الحقيقة والمجاز مع ان كتب المنطق خالية عنها لتوقف الافادة والاستفادة عليها كثيرا وهم انما تعرضوا لمباحث الالفاظ لاجل ذلك التوقف فلا وجه لتعرضهم لما عداها دونها وذلك لتشنيع بعض الافاضل عليه اولا بان الافادة والاستفادة لا تتوقف عليها فقط بل على لغة كاملة وعلى معرفة وجوه دلالتها واماراتها واشاراتها الى المعاني المعنوية على مدلولاتها فما هو جوابه فهو جوابهم وبان التوقف عليها ممنوع كيف لا والمجاز والمشارك مهجوران في تعليم المسائل وفي الحدود فاعتمد على ما قلناه ولا يفرنك قولهم صاحب الدارادري بالذي فيها فانه قد يغلط في بيان ما فيها والحق احق ان يتبع قيل وقد يطلق على اسناد الفعل او ما في معناه الى ماله عند المتكلم في الظاهر ويسمى حقيقة عقلية فيتحقق الحقيقة في المركب على خمسة اوجه لان الحقيقة اما في جميع اجزائه نحو انبت الله اوفى الطرفين نحو انبت الربيع اوفى طرف واحد وحده نحو رمى حاجبه اومع النسبة نحو نظر البدر اوفى النسبة وحدها نحو رمى بدر انتهى (او) ان استعمل (في لازمه) لازم ما وضع له كطويل النجاد في طويل القامة (مع جواز ارادته) اى ما وضع له حين استعماله في اللازم اى من حيث كونه كناية والافقد يتمتع لخارج كما في الرحمن على العرش استوى على احد الاقوال فيه اذ قيل انه مجاز وقيل استعارة تمثيلية وهو الذى مال اليه العلامة التفتازانى في مطوله ورجحه وحضور المعنى الحقيقى عند العقل وتصوره في الذهن وان كان موجوداً في كل من المجاز والكناية ليحصل الانتقال منه الى المعنى المجازى والكنائى لما قالوا الحقيقة قنطرة المجاز لكنه يجوز ارادته في الكناية دون المجاز لاشتراط القرينة المانعة فيه دونها بل يكفي فيها المعينة على ما صرح به اهل البيان (فكناية) اى فهو كناية وهى في اللغة الستر وعدم التصريح بالشئ تقول كنيت بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وسميت الكنية بذلك لانها تستر الاسم باشتهارها وغلبتها وفي الاصطلاح لمعنيين احدهما معنى المصدر الذى هو فعل المتكلم اعنى ذكر اللازم و ارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم فاللفظ مكنى والمعنى مكنى عنه وثانيها

نفس اللفظ الدال على ذلك وهو المراد في المتن قال الماتن في الحاشية وينبغي ان يعلم ان المراد باللزوم ههنا هو اللزوم المعتبر عند اهل العربية وهو اللزوم في الجملة كليا كان او جزئيا عقليا كان او عرفيا وهو ظاهر انتهى (والا) اي وان لم يكن لاهذا ولاذاك بل استعمل في غير ماوضع له مع صارف عن ارادته (فمع العلاقة المعتبرة) نوحا لاشخصا (بينه) اي بين ماوضع له (وبين) المعنى (المراد) فهو (مجاز) في الحاشية قد يطلق المجاز على مايعم الكناية والمجاز انتهى اي يطلق بطريق عموم المجاز ومراده في غير هذا الموضع كما هو معلوم من السباق والسياق والافذاك هنا غير محتمل كما لا يخفى اعترض بان التضمنين الواقع في الافعال وهو ان يقصد بالفعل معناه الحقيقي مع معنى فعل اخر مدلول عليه بشئ من القرائن ليس بحقيقة لانه لم يستعمل فيما وضع له اذ هو مستعمل في المقيد والموضوع له مطلق ولا كناية لان المطلق لايلزمه المقيد مع انها ركيكة فيه ولا مجاز لان معناه الموضوع له مقصود فيما يستعمل فيه فهو خارج عن الاقسام والجواب الذي نقله بعضهم في الهامش عن الماتن انه حقيقة مجرد دعوى لادليل عليها والاظهر ان يجعل من قبيل المجاز وذلك لان الصلوة مثلا في قولك اللهم صل عليه في الاصل بمعنى الداء وتعديتها بعلى على ما قالوا لتضمنها معنى النزول اي اللهم اجعل صلوتي نازلة عليه فهذا المعنى خاص لانه داء مقيد بالنزول عليه وهو غير مطلق الداء والعلاقة الاطلاق والتقييد والقرينة تعديته بعلى كما لا يخفى على الفطن واعلم ان المجاز قد يطلق مجازا على اسناد الفعل او مافي معناه الى غير ما هو له عند المتكلم في الظاهر ويقال له المجاز العقلي ويقابله الحقيقة العقلية كما صرت الاشارة اليه فيتخمس المركب فيه ايضا كالحقيقي كما قال بعض الافاضل لان المجاز اما في جميع اجزائه نحو رمى قوس البدر اوفى الطرفين وحدها نحو رمى بدر اوفى طرف واحد وحده نحو نظر بدر اومع النسبة نحو رمى حاجبه اوفى النسبة وحدها نحو انبت الربيع (وبدونها) اي بدون تلك العلاقة فهو (غلط) نحو قولك خذ هذا الفرس مشيرا الى الكتاب والعلاقة على مافي الصحاح بالكسر علاقة السوط ونحوها وبالفتح علاقة الحب ونحوها فهو كما قيل الكسر مختص (بالاعيان) والفتح بالمعاني و(لابد للكناية والمجاز

من قرية تدل على المراد) يعنى انهما يشتركان في القرية المعينة للمعنى المراد وان افرق المجاز عنها بوجود القرية المانعة فيه بل باشتراطها فيه ولهذا زاد اكثرهم في تعريفه مع وجود قرية مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له ثم اردف ذلك بتقسيم المجاز الى قسمين المجاز المرسل والاستعارة لانه لا يخلو اما ان يكون بغير علاقة المشابهة او لا يقال ((والمجاز ان كان بغير علاقة المشابهة)) اى ان كان علاقة المقصودة غير المشابهة لان مجرد وجود العلاقة لا يكفي على ما ذكر في علم البيان اذ قد يتحقق علاقتا الاستعارة والمجاز المرسل في شئ واحد فيفرق بينهما بالقصد وعدمه مثلاً اذا اطلق المشفر واريد به شفة الانسان على قصد تشبيهها بمشفر البعير في اللفظ كان استعارة وان اطلق عليه على انه من قبيل اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق المرسن على الانف من غير قصد الى التشبيه كان مجازاً مرسلًا فاللفظ الواحد بالنظر الى المعنى الواحد قد يتحقق فيه الاستعارة والمجاز المرسل باعتبارين ثم اشار الى تعداد العلاقات في المجاز المرسل فقال ((مثل الحلول)) نخوفى رحمة الله اى في لجنة الحال فيها رحمة الله واسئل القرية اى اهلها ((والاستعداد)) نحو الحمر في الدن مسكر ((والسبية)) نحو رعيننا الغيث اى النبات الحاصل بسبب الغيث و((الجوار)) نحو صب الراوية مراداً بها المزايدة اى المزود الذى يجعل فيه الزاد ويستصحب في السفر وهى فى الاصل اسم للبعير الذى يحمل المزايدة والان يطلقونها على ما تحمله الدابة من حمل الماء ((والعموم)) كركب الامير دابته مراداً بها فرسه ((والخصوص)) كافراس العير والمراد دوابهم ((والمطهرية)) كقوله تعالى يد الله فوق ايديهم فانه اريد بها القدرة لظهور اثرها فى اليد ((وغيرها)) كالكون والاول نحو اتوا اليتامى اموالهم واني ارانى اعصر خمرا واللزوم نحو ادبته بالسوط وضربته بالنصيحة والعلية نحو هل توقدون الحرارة فى ناد ايام الباحور والشرطية وما كان الله ليضيع ايمانكم اى صلوتكم لان الايمان شرط فى العبادات والدلالة نحو ما فى المصاحف كلام الله قديم والالية نحو واجعل لى لسان صدق اى كلاماً صادقاً اذ من المعلوم ان اللسان انه الكلية والجزئية نحو قرعنى عين اسود والاطلاق والتقييد كالالفاظ المستعلة فى التضمن والتجريد والمصدرية كقوله تعالى بل يدها مبسوطتان

ومراد رحمة الله بالتمثيل بقوله (كاستعمال اليد في النعمة) التمثيل للمجاز المرسل المفرد فانه عبر فيه عن الصادر باسم المصدور كما ان قوله (والجمل الخبرية في معنى الانشاء وبالعكس) تمثيل للمجاز المركب وقد اشار الى ذلك رحمة الله في الحاشية مثال الاول بعث والحمد لله ومثال الثاني اعنى العكس الحديث ان لم تستح فاصنع ما شئت فالمراد على ما في جمع الجوامع وغيره صنعت (والا) اى وان لم يكن المجاز بغير علاقة المشابهة وذلك بان كانت علاقته المشابهة (فاستعارة) اى فهو استعارة وهى (اما في المركب) اى في الكلام المركب كما في انى اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى من يتردد في امر تارة في الاقدام وتارة بالاحجام (وتسمى استعارة تمثيلية) وجه التسمية اما بالاستعارة فظاهر واما بالتمثيلية فلاشتمالها على التمثيل الذى هو التشبيه وغيرها من افراد الاستعارة وان اشتمل عليه ايضا الا انها خصت به لان لها منزلة على غيرها يكون التشبيه الواقع فيها تشبيه مركب بمركب ولا شك انه اقوى وابلغ من التشبيه في المفردات حتى ان ما عدا من التشبيه كما قال اهل البيان في نظر البلغاء كلا وهذه الاستعارة هى مشارف فرسان البلاغة كما قال الشيخ عبدالقاهر وغيره حتى لا يكاد يحمل الاستعارة في المركب على الاستعارات المتعدده ما يمكن الحمل عليها وهذا هو الوجه في تقديم الاستعارة المركبة هنامع ان المفرد متقدم على المركب وجودا وطبعاً ثم اشار الى التمثيل لها بوجه عام لكونه انفع في الافادة فقال (كاستعمال الامثال المضروبة في اشياء معينها) ومنه قوله تعالى الرحمن على العرش استوى وامثاله في الاصح والمراد بالاشياء ما يشبه معانى الامثال يعنى يشبه مضربه بمورده لما فيه من الغرابة فانك في المثال المارشيت صورة من يتردد في امر بالاقدام تارة وبالااحجام اخرى ولا يستقر على حال بصورة تردد من قام فاراد الذهاب فقدم رجله فعن له شئ فاراد ان لا يذهب فأخر الاخرى فاستعمل في الاولى الكلام الدال بالمطابقة على الثانية ووجه الشبه فيهما منتزع من عدة امور كما لا يخفى وهذا هو التشبيه في المركب (واما في المفرد المصرح به في الكلام) وهو اللفظ المشبه به المفرد المستعمل في المشبه المفرد كقولك جاءنى اسديرمى (وتسمى استعارة مصرحة) اما تسميتها استعارة فظاهر واما تسميتها بالمصرحة فللتصريح بالمشبه به فيها كما يشير

اليه قوله رحمه الله المصريح به في الكلام وهي لا تخلو (اما) ان تكون (اصلية)
لدخول معنى التشبيه في المستعار دخولا اوليا اولكونها غير تابعة
لاستعارة اخرى على عكس حال التبعية كماستعرف عن قريب (ان
كانت في الاسماء الجامدة والمصادر (ولو) كانت تلك المصادر (في ضمن)
الغير وهي (المشتقات) وكذا الحروف ثم مثل لذلك بمثالين مراعياللف
والنشر المرتبين فقال (كالاسد) وهو مثال الاستعارة في الاسم الجامد
(في الرجل الشجاع) اي المستعمل فيه ووجه الشبه الجرأة المشتركة
بين الاسد وبينه (والقتل) اي وكالقتل وهو مثال للثاني اعنى الاستعارة
في المصادر فالقتل (المستعمل في الضرب الشديد) استعارة اذ معناه
الاصلى ازهاق الروح لكن لما كان الضرب الشديد مشابها له في شدة
الالم والتاثير كثر استعماله فيه بطريق الاستعارة في كلامهم (او) تسمى
(تبعية) كما في استعارة المشتق والحرف فانها انما تجرى فيهما بعد جريانها
في المصدر وفي متعلق معنى الحرف وشار الى ذلك بقوله (ان كانت)
اي الاستعارة (في المشتقات والحروف) وقد مثل لذلك ليتضح البحث
كما هو عادته رحمه الله فقال (كنادى) الموضوع للنداء فيما مضى من الزمان
مستعملا (في معنى ينادى) وهو النداء الواقع في زمن الحال او الاستقبال
(والقاتل) المستعمل (في) معنى (الضارب الشديد بتبعية استعمال
احد المصدرين في الآخر) وهما القتل والضرب الشديد فالمعنى باحدهما
الاول وبالاخر الآخر ووجه الشبه بينهما قد اشرنا اليه سابقا فلا يعاد
قال رحمه الله في الحاشية من تعليقه على هذا الكلام لان للمشتقات وضعين
وضع المادة ووضع الهيئة فالاستعارة فيها قد يكون بتبعية الاستعارة
في المادة كما في القاتل لمعنى الضارب الشديد بان يشبه الضرب الشديد
بالقتل في كمال التأثير فيستعمل القتل الذى هو المصدر المذكور في ضمن
القاتل في ذلك المعنى المشبه استعارة اصلية ثم يعتبر استعمال القاتل في الضارب
ضربا شديدا كما يستتبعه الاستعارة الاولى الاصلية فيكون الاستعارة في القاتل
تبعية وقد يكون بتبعية الاستعارة في الهيئة كما في نادى لمعنى ينادى بان يشبه
النداء المستقبل بالنداء الماضى الذى هو المصدر الضمنى لنادى ثم
يستعمل ذلك المصدر المذكور في ضمن ذكر نادى في النداء المستقبل
استعارة اصلية ثم يعتبر الاستعارة في الفعل لاستتباع الاستعارة الاولى

الأصلية أيها فيكون الاستعارة في الفعل بتبعية الاستعارة في الهيئة فتأمل
 انتهى ثم أشار إلى كيفية جرياتها في الحروف فقال (وكلام الغرض)
 ويقال لها لام العلة المستعملة (في الغاية الجزئية) لأن معاني الحروف
 جزئية لكونها غير مستقلة وآلة للملاحظة متعلقاتها ولو كانت كلية كانت
 مستقلة فاستعارة اللام مثلاً إنما تكون (بتبعية استعمال مطلق
 الغرض في مطلق الغاية) بعد تشبيهه به في مطلق الترتب اذ كل
 منهما مترتب على الفعل فيستعمل مطلق الغاية الذي هو المشبه به
 في الغرض الذي هو المشبه ثم يعتبر استعمال لام الغرض في الغاية
 الجزئية كما يستتبعه الاستعارة الأولى الأصلية فالاستعارة في لام
 الغرض إنما وقعت بتبعية الاستعارة في المطلق والعلة في ذلك على ما
 قالوا أن معاني الحروف لكونها جزئية لا يمكن أن يشبه بها لأن المشبه به
 هو المحكوم عليه بمشاركة المشبه في وجه الشبه فالتشبيه يجري فيما يعبر
 عنها كالظرفية والاستعلاء لفي وعلى في ولا صلبكم في جذوع النخل
 مثلاً وبتبعية الاستعارة في التعبيرات تكون الاستعارة في الحروف
 (وأما في المفرد) هذا هو القسم الثالث وهو الاستعارة المكنية الواقعة
 في لفظ المفرد (المرموز إليه في الكلام بآيات لازمه) أي لفظ المفرد
 (للمشبه) فالمفرد المرموز إليه غير مصرح به وإنما يدل عليه بذكر
 شيء من لوازمه (ويسمى استعارة مكنية أما تسميتها استعارة بالمعنى
 المصطلح فظاهر وأما بالمكنية فإنما هو بالمعنى اللغوي لأن المشبه به فيها
 مستور في النفس فالمكنية بمعنى الخفية قال الماتن رحمه الله في الحاشية
 هذا مذهب السلف وهو المختار بخلاف ما ذهب إليه السكاكي من أن
 المستعار هو لفظ المشبه المصرح به في الكلام كلفظ الحال في مثالنا
 ولا يخفى أن لفظ الحال حقيقة لا مجاز فضلاً عن الاستعارة وبخلاف
 ما ذهب إليه الخطيب من أنها التشبيه المضمرة في النفس وهو في المثال تشبيه
 الحال بالشخص المتكلم ولا يخفى أن التشبيه معنى قائم بالذهن لا لفظ
 والاستعارة من قبيل اللفظ بخلاف لفظ المتكلم وإن لم يكن مصرحاً به
 في الكلام كما لا يخفى انتهى (كلفظ المتكلم) الإضافة بيانية أي لفظ
 هو المتكلم (المستعمل في الحال في قولهم نطقت الحال) حيث شبه فيه
 الحال بالمتكلم ووجه الشبه الإفصاح عن المقصود الذي في كل منهما

موجود ثم استعمل المتكلم فيها وترك ذكره ودل عليه بشئ من لوازمه
 كما اشار اليه بقوله « بقرينة اثبات النطق لها » اى للحال وليس فى النطق
 مجاز عند السلف وانما المجاز عندهم اثباته للمشبه الذى هو الحال لا غير
 « وهذه القرينة » اى الاثبات المذكور « تسمى استعارة » عندهم
 لاستعارة الاثبات من المشبه به للمشبه « وتخيلى » لانه اوقع فى الخيال
 اتحاد المشبه مع المشبه به وثبوت اسمه له ولو بالادعاء ثم شرع فى تقسيم
 مطلق المفرد الى الاقسام عقب بيان الحقيقة والمجاز لتوقفه على معرفتهما
 على ما ستعرف فقال « ثم اللفظ المفرد ان تعدد معناه الموضوع له »
 اراد من الوضع الوضع فى الجملة ليشمل المجاز ايضا « فى اصطلاح واحد »
 اى اصطلاح كان « فمشارك بينهما » اى فهو مشترك بين المعنيين او المعانى
 كالعين فى الباصرة والجارية والشمس وعكسه المترادف وهو ما تعددت
 الفاظه وكان المعنى واحدا فيه كاللث والاسد فى الحيوان المقترس
 « او فى اصطلاحين بان يتقل من احدهما الى الآخر لمناسبة بينهما »
 كالصلوة فى الاركان المخصوصة عند اهل الشرع فانها منقولة عن معنى
 الداء الموضوع له عند اهل اللغة وكالدابة فى ذات القوائم الاربع
 بل فى الفرس فى العرف فانها منقولة عن معنى ما يدب على الارض
 الاعم ويقال لمثل الاول منقول شرعى والمثل الثانى منقول عرفى وهو
 قد يكون خاصا وطامما كما يعلم من المثال المذكور وقد اشار رحمه الله اليه
 بقوله « فمنقول » اى فهو منقول لنقله عن الاول الى الثانى « ينسب
 الى الناقل من العرف العام » ان انتشر بين جماعة غير محصورة بحيث
 لا يتعين ناقله « او الخاص » اى عرف جماعة معينة كالتحويين والمطقيين
 فيما اصطلاحوا عليه من الالفاظ ونقلوها عن معانيها اللغوية « والا »
 اى وان لم يتعدد معناه « فمختص » ولا يصدق هذا القسم على شئ من
 افراد المجاز وهو ظاهر وقد توهم بعض الشراح تعلقه بقوله بان يقول
 فقال عند قوله والا اى وان لم يتقل من احدهما الى الآخر بل استعمل
 فى الاول فقط الى آخر ما ذكر وهو بعيد ومقصوده بهذا التأويل
 البعيد اخراج افراد المجاز عن هذا القسم كما صرح به فى كتابه وقد
 عرفت بما فسرناه كيفية خروجها مع خلوه عن التعسف وموافقته للظاهر
 « وكل من هذه الثلاثة » المشترك والمنقول والمختص « بالقياس الى المعنى

المعين) من بين معانيها (ان تشخص ذلك المعنى) بان امتنع في العقل
 اشتراكه بين كثيرين في الخارج (يسمى جزئياً حقيقياً) عند المنطقيين
 وهو (اما) ان يكون (علماً) ان ظهر معناه من مجرد لفظه ولم يحتاج
 الى ضمنية (كزبد) لواحد معين من افراد الانسان علم وضعه له قبل
 (او غيره) اى غير علم ان لم يظهر معناه من لفظه بل ظهر بضمنية
 من خارج (كاسماء الاشارة) والمحلى بلام العهد فانها وان كانت موضوعة
 لشخص في الاصح غير انه ملحوظ وضعها بالة كلية فيصدق قولك
 هذا مثلاً على ما اشرت اليه وعلى بدله فتعينها بالقرائن وكذا الضائر
 غير انهم قالوا في كلية ضمير الغائب وجزئيته نظر ويطول الكلام على
 هذا ان اردنا بسطه والرسالة مختصرة فعليك بالكتب الوضعية (والا)
 اى وان لم يتشخص بان لم يمتنع في العقل اشتراكه بين كثيرين في الخارج
 فهو كلى والكثيرون افراده وهى تكون تحقيقية وفرضية كالانسان
 والشمس ولا يخلو اما ان يتفاوت في افراده باولية او اولوية ام لا (فان
 تفاوت في افراده باولية) او اولوية بان يصح ان يكون بعض افراده اول
 او اولى من الاخر في القوة والشدة ونحوها (يسمى مشككاً) بصيغة
 اسم الفاعل كمقابل المتواطى لايقاع الناظر فيه بالشك فاذا نظر
 الى الاشتراك في اصل المعنى يظنه متواطئاً واذا نظر الى التفاوت في الاولوية
 الزمانية او الاولوية بمجهة القوة في البعض والضعف في الاخر يظنه مشتركاً
 (كالابيض والاحمر) فان الاول في الثلج اقوى منه في العاج والثانى
 في الشقيق اقوى منه في غيره من كثير من الاوراد (والا) اى وان
 لم يتفاوت بشئ منهما (فتواطى) اى فهو متواطى (كالانسان الغير
 المتفاوت في افراده) لاشتراك جميع الافراد في ماهيته من غير ترجيح
 لاحد ها على الاخر باولية او اولوية ومنه يعلم وجه تسميته بالمتواطئ
 وذلك لتوافق افراده في المعنى من غير رجحان لبعض على اخر منه فيه
 (ولما كان) لقائل ان يقول ان تراها تتفاوت كزيد الموجود قبل عمرو
 وزيد القوى وعمرو الضعيف اجاب بقوله (وانما التفاوت) فيها
 (في العوارض والاصناف) لافى الذوات والذاتيات (ولذا اشتهر ان
 لاتشكك في الذوات والذاتيات) قال رحمه الله في حاشيته عند هذا الكلام
 الذوات ههنا بمعنى الماهية الحقيقية والذاتيات بمعنى اجزائها لا بمعنى

مطلق الماهيات واجزائها حتى يتوجه عليه ان للعوارض ايضا ماهيات واجزاء ماهيات فاذا لم يكن تشكيك في شئ من الماهيات واجزائها يلزم ان لا يوجد في العرضيات والافصاف ايضا مع انكم اعترقتم بوجوده فيهما وحاصل الدفع ان ماهيات العرضيات كالضاحك والماشي حاصلة باعتبارنا الضحك والشيء مثلا مع الماهية الانسانية التي لا مدخل فيها لا اعتبارنا اصلا لانهما من الماهيات الاعتبارية بخلاف الانسان وكلامنا في الماهيات الحقيقية واجزائها (وفيه) نظر لان الحمرة والبياض مع كونهما من الماهيات الحقيقية كليان مشككان كالاخضر والابيض ولذا قيل ان هذا المشهور غير بين ولا مبين انتهى (قال) بعض الشراح ويمكن الجواب عنه بان مرادهم بقولهم لا تشكيك في الذوات لا تشكيك في الماهيات الحقيقية التي تقوم بانفسها كماهية الانسان بخلاف الحمرة والبياض فانهما وان كانتا من الماهيات الحقيقية لكنهما لا يقومان بانفسهما (واعلم ان المعنى ايضا) كاللفظ (اما مفرد او مركب هما معنيا اللفظ المفرد والمركب) المقصود من هذا الكلام ان التقسيم الى المفرد والمركب ليس مخصوصا باللفظ بل جار في المعنى لانه كما يوصف بالوصفين المذكورين اللفظ يوصف بهما المعنى فيقال لفظ مفرد ومعنى مفرد ولفظ مركب ومعنى مركب غير ان الذي يفهم من كلام المحقق الرضى ان الاول مذهب المنطقيين والثاني مذهب النحاة والمشهور انهما في حرف النحاة صفتان للفظ اولا وبالذات وللمعنى ثانيا وبالعرض (ولما) وقع الفراغ من البحث عن المبادئ وما يتوقف عليه الاصطلاحات المنطقية (ان) وقت الشروع في البحث عنها فشرع قائلا (الباب الاول في المعاني) اى في بيانها وتقسيمها لكن من حيث انه وضع بازائها الالفاظ (المفردة) والمراد بها ما وضع بازائها الالفاظ المفردة اعنى ما ليست بجملة ليشمل مثل الجسم النامى والكليات التي وضع لها الالفاظ المركبة في اكثر اللغات والمحلى باللام على القول باعتبار الاداة منفصلة في الدلالة حال التركيب هذا هو الظاهر وان احتمل ان يراد بالمفردة ما حقه ان يوضع له لفظ مفرد فلا يتقضى بمثل ذلك حينئذ وتعلق بعض المحشين عليه بقوله ان المراد بها الصورة الذهنية لا ما يقابل الالفاظ لا يظهر له ثمرة معنوية (ويشتمل) هذا الباب على خمسة فصول اشار الى الاول بقوله (فصل في الكلى

والجزئى اى فى بيان ماهية كل منهما واقسامه واحكامه والاعتذار عن تقديم الاول على الثانى مع ان الظاهر بالعكس بانه جزء منه والثانى كله وتقدم الجزء على الكل طبيعى مشهور وقد ذكر بعض الشراح لحصر الباب فى الفصول الخمسة وجها لطيفا وهى ان المفهومات التصورية لما كان لها نسبة معلومة هى نسبتها الى جميع الاشياء ولكل شئ حقيقة معلومة لطالبه ولو فى الجملة فلها احوال متعلقة بايصالها بالنسبة الى جميع الاشياء ناسب بيانها فى فصل واحد وهو فصل الكلى والجزئى واحوال كذلك بالنسبة الى كل واحد منها فناسب بيانها فى فصل ثانى وهو فصل الذاتى والعرضى ثم لتلك الاحوال انواع لها بحسب احكام ناسب بيانها فى فصل ثالث وهو فصل الكليات الخمس وللانواع اقسام ناسب بيانها فى فصلين لكونها جنسين وهما فصل اقسام الذاتيات وفصل اقسام العرضيات ثم اراد الماتن رحمه الله ان يشير الى الفرق بين العلم والمعلوم فى ضمن التقسيم الى الكلى والجزئى وانه اعتبارى فقال (اذا علمت شيا) ايا كان من الاشياء وتصورته بالكنه او بوجه ما (يحصل فى ذهنك) اى عند عقلك لما مر ان الاصح ان العلم هو حصول صورة الشئ عند العقل لافيه فيشمل الكلى والجزئى ويصح التفريع الاتى بقوله فذلك المفهوم الى اخره (منه) اى من الشئ (صورة) وفيه ميل الى ترجيح ان العلم من مقولة كيف وهو احد اقوال ثلاثة فيه وقد مرت (هى) اى تلك الصورة (من حيث قيامها) وحصولها عنده (بخصوصية) اى بسببه (علم) اى تسمى علما (ومع قطع النظر عن هذه الحيثية) والنظر الى تلك الخصوصية (معلوم) اى تسمى معلوما لتعلق العلم به (ومفهوم) لانفهامه من اللفظ فالعلم والمعلوم شئ بالذات وشيان بالاعتبار فيطلق كل منهما على الصورة المذكورة حقيقة غير ان الاختلاف فى الملاحظة المذكورة وعدمها والوجود فى الذهن لتلك الصورة اصرى بالنظر الى الاول وظل بالنظر الى الثانى وحصل من كلام الماتن التوفيق بين المذهبين وتبين منه ان النزاع لفظى فى البين (فذلك المفهوم) الذى علم اتحاده مع المعلوم والمراد ما من شأنه ان يحصل عند العقل سواء فهم من اللفظ ام لا لان البحث هنا باعتبار الايصال الى المجهولات فيعتبر بما يكون فى الاذهان ولا يتوقف على اللفاظ ولا يشترط له

وجودها وايضا المراد اعتبار نسبتها الى الاشياء الخارجية المتصورة بوجه
ما كما قيل ليكون هو ايضا وجهها لتصورها وقوله (بمجرد النظر الى
ذاته) اي قطع النظر عن جميع الامور الخارجية عن ذاته متعلقه الفعل
المنفي في قوله (ان لم يجوز العقل اتحاده) اي المفهوم اي ان منع العقل
بمجرد تصور ذاته اتحاده (مع كثيرين) و صدق عليها (في الخارج فهو
جزئي) ووجه تسميته به تعلم مما مر تأمل (حقيقي) وذلك لانها ليست
بالنظر الى شيء اخر كما في الاضافي وبازائه الكلي الحقيقي كما انه بازاء
الاضافي الكلي الاضافي ووجه التسمية ظاهرة فيهما وفائدة القيود تعلم
مما ذكر رحمة الله في الحاشية حيث قال عند قوله بمجرد النظر الى ذاته
الى اخره اي مع قطع النظر عن جميع الامور الخارجية عن ذاته فلا
ينخرج عن الكلي مفهوم واجب الوجود لان امتناع تكثره في الخارج
عند العقل بالنظر الى برهان التوحيد لا بمجرد النظر الى ذاته والا
لاستغنى عن ذلك البرهان كل من يتصوره بعنوان واجب الوجود
وهو باطل ولا يخرج ايضا مفهوم الاشياء لان امتناع صدقه على شيء
من الاشياء عند العقل بملاحظة كون كل شيء شيئا في الواقع وذلك
الكون خارج عن مفهوم الاشياء فاذا قطع النظر عن ذلك الكون
يجوز العقل صدقه على جميع الاشياء (واما قوله) في الخارج في قوله
مع كثيرين في الخارج فلئلا يلزم ان يكون زيد كليا اذا تصوره جماعة
لان ما في ذهن كل منهم مطابق لكثيرين موجودين في سائر الازدهان
لا في الخارج والمراد هو الثاني فلا يلزم شيء انتهى (وقوله) في التمثيل
للجزئي (كزيد المرئي) المراد منه كصورته الحاصلة عند رؤيته وقيد
بذلك احترازاً عما اذا علم زيد بالاخبار عنه ولو انحصر به في فرد
او بالاحساس لكن بزوال مشخصاته بطول العهد فانه لا يكون الصورة
الحاصلة منه في الذهن جزئية حيث ذكرنا بيوسف عليه السلام وعلم اخوته
ايه اذ بالنظر الى نفس هذا المفهوم يجوز العقل صدق كل من يقول
انا يوسف وهذا اخي وان لم يجوز اجتماعهم في الصدق كذا قال بعض
الافاضل ورجح جعل هذه القضية ذهنية تقديرية كالحقيقية في سائر
العلوم كما هو شأن مسائل هذا الفن فيكون التقدير كل ما لو وجد في
الذهن كان مفهوما فهو على تقدير وجوده فيه اما كلي او جزئي تأمل

(والا) اى وان لا يكن كذلك بان جوز القل اتحاده مع كثيرين
 وصدقه عليها (فكلى) اى فهو كلى كالصورة الانسانية فانها متحدة في
 زيد وعمرو وغيرهما من افراد نوع الانسان وهو عام وقد اشار الى
 عمومته مفصلا بقوله (سواء امتنع فرد في الخارج) فامتنع اشتراكه
 بين كثيرين لعدم وجود الافراد (كشريك البارى تعالى) وتنزهه عن
 الشريك (واللا شئ) اى كمفهوميها (ويسمى) مثل هذا (كلىا
 فرضيا) لعدم وجوده في الذهن والخارج الا بطريق الفرض والتقدير
 (او امكن) فرد (ولم يوجد) في الخارج (كالغناء) اى كمفهومه فانه
 لا وجود له الا في الذهن (او وجد واحد) من الافراد (فقط مع
 امتناع غيره) منها (كواجب الوجود) اى كمفهومه وقد غلط من قال
 والمراد به ذاته المخصوصة لا مفهومه الكلى توها منه انه تمثيل للفرد
 مع انه تمثيل كسوابقه ولاحقه للمفهوم وهو ظاهر وكذا الكلام في قوله
 (او مع امكانه كالشمس) فانه لا مانع عقلا من وجود افراد غير هذا
 الفرد المعروف المشاهد (او وجد متعدد) من الافراد (محصور) في
 عدد معين (كالكواكب السيارة) فان الكواكب السبعة افراد للكوكب
 السيار وهو المفهوم الكلى الشامل لها والاتيان بصيغة الجمع هنا مع ان
 المقام نظراً الى السياق والى نفس الامر هو الافراد للاشارة بلفظ
 الجمع الى تعدد الافراد اعطاء للحكم بالمثال كما هو دأب المحققين ويؤيد
 ذلك التمثيل لغير المحصور في قوله (او غير محصور كالانسان) بصيغة
 الافراد على سنن السوابق والمراد كمفهومه وانما كان غير محصور لان
 النفوس الغير المتناهية على قولهم افراد للنفس الناطقة او المراد ما
 يشمل الذهنية والخارجية من افرادها وهي غير متناهية البتة والظاهر
 هو الاول فتحصل للكلى بالنظر الى نفس الامر اقسام ستة كما ترى
 والاشارة في قوله (وذلك الاتحاد) الى الاتحاد المفهوم من قوله والا
 فكلى الى اخره على ماشرت الاشارة اليه والمقصود من هذا الكلام ان
 يعرف المراد من افراد الكلى عند ذكرها ومن حمله عليها (هو معنى
 حمل الكلى على جزئياته مواطاة) ويقال له حمل هو هو (وصدقه
 عليها) اى صدق الكلى عليها (اما في الواقع ان كانت الجزئيات)
 والافراد (موجودة فيه) اى في الواقع والخارج كالانسان بالنسبة الى

زيد وعمر وغيرهما من افراده (او في الفرض) والتقدير (ان لم توجد) جزئياته وافراده (الا في مجرد الفرض) والتقدير كشريك الباري واللا شيء وحمل المواطاة على ما قالوا هو ان يكون الشئ محمولا على الموضوع بالذات لا بالواسطة كما تقول الانسان ابيض وحمل الاشتقاق ما كان بخلافه فعنى حمل الكلى على افراده مواطاة حملة عليها بالحقيقة لا بالواسطة فحمل البياض على زيد وعمر وغيرهما من قبيل الثانى لان افراده في الحقيقة هذا البياض والبياض الذى في زيد وعمر وغيرهما وحمله على البياض الذى في زيد وعمر وغيرهما من قبيل الاول الا ترى ان معنى الابيض ذات له البياض فهو دال على شيئين احدهما الذات والثانى البياض المنسوب اليها فاذا حمل على الانسان كان الحمل مواطاة لانه هو المحمول بالحقيقة اى بلا واسطة واما البياض فانما يصح حملة عليه بواسطة ذو او الاشتقاق فيقال ابيض او ذو بياض اذ افراده على الحقيقة هو هذا البياض وذلك ونحوهما قال بعض الافاضل ولما كان ذو بياض والابيض بمعنى واحد سمي حمل البياض على الوجهين حمل الاشتقاق ومنهم من يسمى الاول حمل تركيب والثانى حمل اشتقاق والواسطة على الاول كلمة ذو وعلى الثانى الاشتقاق لاشتماله على معناه انتهى ومنهم من فسر المحمول بالحقيقة بانه الذى يعطى موضوعه اسمه وحده كالحوان فانه يعطى اسمه للانسان فيقال الانسان حيوان ويعطيه حده فيقال الانسان جسم نامى حساس متحرك بالارادة والمحمول بالاشتقاق هو المعنى الذى ينسب الى الموضوع ولا يعطيه اسمه وحده كالعلم بالنسبة الى الانسان فانه لا يعطيه اسمه فلا يقال الانسان علم بل ذو علم وعالم ولا حده فلا يقال الانسان حصول صورة الشئ فى العقل وهو تفسير حسن لا يرد عليه الاعتراض المنسوب لابي البركات على التفسير المشهور له وهو ان العلم فى قولك الانسان ذو علم محمول ايضا بالحقيقة على الانسان اذ لفظة ذو للنسبة وهى خارجة عن الطرفين فيكون المحمول بالحقيقة هو العلم وان اجابوا عنه بما لا يخلو عن تكلف (ولما فرغ) من تعريف الكلى والجزئى وتقسيم المفهوم اليهما وبيان معنى الحمل فى الكلى اراد ان يقسم الكلى الى معقول اول ومعقول ثانى ويبين كل واحد منهما فقال (ثم الكلى) اى بعد ان

عرفت ذلك فالكلبي لا يخلو اما ان يثبت لافراد في الخارج او في الذهن
 (فان ثبت بذاته لافراد في الخارج) سواء كانت مماله وجود في الخارج
 ام لا كما اشار اليه بقوله (ولو على تقدير وجودها) اي الافراد
 (فيه) اي في الخارج يعني يكفي في ذلك الفرض والتقدير ولا يلزم ان
 تكون موجودة فيه محققة لما اشرنا اليه فيما مر من ان مسائل هذا الفن
 كلها ذهنية تقديرية (فهو) اي ذلك الكلبي (معقول اول) اي يقال له
 معقول اول عندهم لانه يعقل في الدرجة الاولى وهو يشمل الموجود
 والمعدوم والمركب والبسيط وليس المقصود من ثبوته لافراد في الخارج
 قصره عليها فيه بل ما هو اعم كما اشار اليه بقوله (سواء ثبت لها في
 الخارج فقط) اي دون الذهن (كالحر للنار والبارد للماء) فان ذات
 الحرارة وذات البرودة ثابتان في الخارج للنار والماء والاول من افراد
 الحر والثاني من افراد البارد لافي الذهن والالزم ان يكون الذهن
 حارا وباردا عند تصورهما وهو بين البطلان (او في كل من الخارج)
 والذهن كذائيات الاعيان المحققة مثل الانسان والحيوان لافرادها
 من زيد وعمرو وهذا الفرس وذاك البغل فالحيوان الناطق والجسم
 الثاني الحساس المتحرك بالارادة ثابتان لافراد المذكورة ذهنا وخارجا
 (اوالمقدرة) وهو انما يتحقق فيما لا يكون له افراد الا بالفرض والتقدير
 (مثل العنقاء) فانه على تقدير وجودها تكون ثابتة لافرادها ذهنا
 وخارجا (وكلوازم الذاتيات) عطف على قوله كذائيات الاعيان وقد
 تسمع في التمثيل بقوله (مثل الزوج للاربعة والفرد للثلاثة والمراد
 كالزوجية والفردية كما لا يخفى قال (الماتن) رحمه الله في الحاشية فان الاربعة
 سواء وجدت في الخارج كاربعة من الناس او في الذهن فقط كاربعة شمس
 يثبت لها الزوجية حيث وجدت بخلاف الحار للبار فان الحرارة انما تثبت لها
 في الخارج لافي الذهن والالكان الذهن حارا عند تصورهما لا يقال هذا
 الدليل جار في الزوجية اذ نقول لو عرضت للاربعة في الذهن لكان الذهن
 زوجا واللازم باطل لانقول ليست الزوجية سارية الى محل معروضها
 بخلاف الحرارة نعم ربما يتصور مع الباروصف الحرارة لكن الحرارة
 حيثئذ موجودة في الذهن بصورتها لا بذاتها والكلام في الوجود بذاتها
 والاربعة الموجودة في الذهن يثبت لها الزوجية بذاتها وان غفلنا عن زوجيتها

ولم تتصور انتهى (وان ثبت) الكلى (لها) اى لافراده (فى الذهن فقط) لافى الخارج اى ان وجد الكلى بذاته لافراده فى الذهن فقط (فهو) اى الكلى (معقول ثانى) اى يسمى معقولا ثانيا عند هم لوقوعه فى الدرجة الثانية من التعقل وهو نومان اشار الى الاول بقوله (منه ما يبحث عنه فى المنطق) يعنى انه من موضوعات مسائله (كمفهوم الكلى) وهو ماجوز العقل صدقه على كثيرين اى لم يمنع نفس تصويره عن وقوع الاشتراك فيه (العارض للماهيات) كما هيئة الانسان والحيوان (يسمى كليا منطقيا) لان البحث عنه والتسمية به انما هى عند المنطقيين (وهو المنقسم) عند هم (الى الكليات الخمس المنطقية) والنسبة ظاهرة وهى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قال) رحمه الله فى الحاشية لا يقال مفهوم الجزئى جزئى منطقى مع صدقه على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما لانا نقول انما يصدق على الصور العقلية منهم لاعلى انفسهم باعتبار الخارج فان زيدا مثلا باعتبار وجوده الخارجى ليس بكلى ولا جزئى بل باعتبار وجوده الذهنى لما عرفت انها قسمان للموجود الذهنى من حيث انه الموجود الذهنى فافرادها فى الحقيقة ليس الا الموجودات الذهنية الاعتبارية مثل هذا المانع عن الشركة مشيرا الى زيد الجزئى ومرادنا تلك الافراد الاعتبارية لامطلق الافراد فلا اشكال انتهى (ومعروضه) اى معروض مفهوم الكلى (مثل الانسان والحيوان يسمى كليا طبيعيا) اما كونه كليا فواضح واما نسبته الى الطبيعة فلدلالته عليها وقيد الحثية ملاحظ فى المعروض اى المفهوم من حيث هو مفهوم الشامل لما يكون من المعقولات الاولى كالمثالين المذكورين وما يكون من المعقولات الثانية كمفهوم الكلى والجزئى من حيث انهما مفهومان من المفهومات ومفهوم الممكن من حيث هو هو (منقسما الى الكليات الخمس الطبيعية) وهى الجنس الطبيعى والنوع الطبيعى والفصل الطبيعى والخاصة الطبيعية والعرض العام الطبيعى (والمجموع المركب من الكلى الطبيعى والمنطقى كليا عقليا) لانه لا تحقق له الا فى العقل (منقسما الى الكليات الخمس العقلية) وهى الجنس العقلى والنوع العقلى الى اخره فتحصل لمفهوم الكلى ثلاثة اسماء باعتبار هذه الاقسام والاختلاف اعتارى قال

بعض الافاضل تقسيم المفهوم الى هذه الثلاثة اعتبارى لتصادقها في جميع المواد فالحيوان كلى منطقي باعتبار صدق مفهوم الكلى عليه وطبيعي باعتبار كونه معروضا لهذا المفهوم وعقلي باعتبار تركبه منهما في تصور العقل وكذا هو جنس منطقي باعتبار صدق مفهوم الجنس عليه وطبيعي باعتبار كونه معروضا لمفهوم الجنس وعقلي باعتبار تركبه منهما في تصور العقل وزيد جزئى منطقي باعتبار صدق مفهوم الجزئى عليه وطبيعي باعتبار كونه معروضا لمفهوم الجزئى وعقلي باعتبار تركبه منهما في تصور العقلى والناطق فصل منطقي باعتبار صدق مفهوم الفصل عليه وطبيعي باعتبار كونه معروضا لمفهوم الفصل وعقلي باعتبار تركبه منهما في تصور العقل وعلى هذا القياس في النوع والخاصة والعرض العام فهذه الاقسام الثلاثة متحدة بالذات متميزة بالاعتبار وكذا الكلى المنطقي والجنس المنطقي والكلى الطبيعي والجنس الطبيعي والكلى العقلي والجنس العقلي متحدة بالذات متميزة بالاعتبار (فاذا قلنا الحيوان جنس) اى اذا علمت ما ذكرنا لك من اطلاق الكلى على المفهومات الثلاثة المذكورة بالوجه الذى ذكرنا صرفت ان الثلاثة المذكورة متحققة في قولنا الحيوان جنس احدها مفهوم الحيوان وهو جسم نامى الى اخره من حيث هو هو وثانيها مفهوم الجنس وهو الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقايق في جواب ما هو مع قطع النظر عن وجوده في مادة مخصوصة ثالثها هو المجموع المركب منهما وقد اشار الى ذلك بقوله (مفهوم الحيوان جنس طبيعي و مفهوم الجنس جنس منطقي و مجموع المفهومين وكذا البواقي) مثل الانسان نوع والناطق فصل والضاحك خاصة والماشى عرض عام مفهوم الانسان وهو الحيوان الناطق نوع طبيعي ومفهوم النوع وهو كلى مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة كلى منطقي والمجموع كلى عقلي وهكذا الحال في الباقي (ومفهوم القضية) بالجر عطف على قوله كمفهوم الكلى وهو (ظاهر) في بعض النسخ وكمفهوم القضية باعادة الجار لطول الفصل ومفهومها هو قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وكذا قوله (والقياس) على ذلك القياس وهو قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر (وغيرها) كالعكس والتساقض ونحوها (من المفهومات المبحوث عنها في) علم

(المنطق) فانها من المعقولات الاولى في الذهن ولا يوجد في الخارج
شيء يحمل العارض عليه كما لا يخفى على ذوي الفهوم وقوله (ومنه) اي
المعقول الثاني اي المعقولات بعض الثانية (ما لا يبحث عنه في) علم (المنطق)
عطف على قوله منه ما يبحث عنه في المنطق والاضراب بقوله (بل
في الحكمة والكلام) بمنزلة الاستدراك كان قائلاً يقول اذا لم يبحث عنه
في المنطق ففي اي علم يبحث عنه فقال بل في الحكمة والكلام اي في علميهما
وذلك (كمفهوم الواجب والممكن والمتع) فانه يبحث فيهما عنها فانهم
يقولون ان كل ما يتصوره العقل اما ان يقتضى ذاته وجوده في الخارج وهو
الواجب او عدمه وهو المتع اولم يقتض شيئا منهما وهو الممكن وكل
واجب قديم وكل ممكن محتاج الى المؤثر في وجوده او عدمه والمتع
بالذات لا يكون ممكنا الى غير ذلك من المسائل و موضوعات هذه المسائل
مما لا وجود لها في الخارج فتكون من المعقولات الثانية اما المتع والمعدوم
فظاهرا واما الواجب والممكن فلتقدم الوجوب والامكان على الوجود
الخارجي والثبتوت للشيء في الخارج لا يمكن ان يسبق الوجود الخارجي
بل يجب ان يتأخر عنه (قال رحمه الله) في الحاشية عند التعليق على هذا المحل
اما كون المتع والمعدوم وغيرها مما لا وجود لموضوعه في الخارج كذلك
فظاهرا اذ لا يمكن عرضهما له في الخارج لما تقرر عندهم من ان ثبوت الشيء
للشيء في ظرف من الخارج والذهن فرع وجود المثبت له في ذلك الظرف
فثبوت امثاله للموضوع في الذهن فقط فيكون معقولا ثانيا واما كون
مفهوم الواجب والممكن وامثالهما معقولات ثانية فلائن الوجوب
والامكان سابقان على الوجود الخارجي والثابت في الخارج يجب ان يتأخر
عن وجوده الخارجي لما تقرر ولذا جعلوا الوجود معقولا ثانيا اذا الشيء
لا يتأخر عن نفسه وفيه نظر لان ما يجب ان يتأخر عن الوجود الخارجي
هو ثبوت المفهوم في الخارج لانفس ذلك المفهوم الثابت الا يرى ان
الذاتيات ولوازمها سابقة على الوجود الخارجي حيث تثبت لافرادها
في الذهن قبل وجودها الخارجي مع انها ثابتة لها في كلام الوجوديين
(والصواب) ان يقال ان الوجوب والامتناع والامكان لما كان عبارة
عن اقتضاء الذات الوجود او العدم وعدم الاقتضاء كان كل منها نسبة
بين الماهية والوجود والعدم والنسب امور انتزاعية يتزعمها الذهن عما

وجد فيه فقط انتهى (وقد) خطأ بعض الافاضل فيما صوبه بزعمه بانه اذا لم يكن ثبوت الثابت متقدما لم يكن نفس الثابت من حيث هو ثابت متقدما ايضا (وفيه) نظر لا يخفى على المتأمل (ولما) ذكر مفهوم الكلّي وبين اشتراكه بين الثلاثة المنطقي والعقلي والطبيعي اراد ان ينبه على المسئلة الشهيرة الخلافية بينهم وهي ان مفهوم الكلّي هل له وجود في الخارج كما ذهب اليه البعض ام الوجود للطبيعي منه فقط كما ذهب اليه اكثر المتأخرين ام لا وجود له فيه مطلقا كما ذهب اليه الجمهور لاقتضائه الشخص المنافي للكلية فقال (ولا شيء من هذه الكليات) الثلاثة (بموجود في الخارج لاستحالة الوجود) فيه (بدون الشخص بداهة) لان الوجود فيه يقتضي الشخص وهو امر بديهي اذ لا يوجد في الخارج الا ما له شخص والاعتراض بانه يلزم منه عدم تحقق الكليات مدفوع بان تحققها انما يكون بانتراع العقل من الاشخاص صوراً كلية مختلفة تارة من ذواتها واخرى من الاعراض المكتشفة بها بحسب اعتبارات واستعدادات شتى (قال) بعض الافاضل لاشك في صدق قولنا كل جزئي موجود في الخارج بالفعل ولا في صدق عكسه ذهنية بمعنى ان كل شيء في الخارج اذا حصل في الذهن كان جزئيا لا خارجية كما لا يصدق قولنا بعض الكلّي موجود في الخارج هذه القضية ذهنية بمعنى ان بعض ما هو متصف بالكلية فهو في الخارج فاتها لو صدقت لصدق عكسها وهو بعض الموجود في الخارج كلّي بمعنى ان بعض ما هو متصف بالوجود في الخارج فهو اذا حصل في الذهن كان متصفا بالكلية (قال) المتأخرون هذا العكس كاذب لان كل ما في الخارج اذا حصل في العقل كان جزئيا لا كليا اذ كل ما في الخارج متعين في حد نفسه فلا تكون صورته المخصوصة مطابقة لكثيرين انتهى ومن المقطوع ان ما لا تكون صورته مشتركة بين كثيرين لا يكون كليا فلا وجود لشيء من الكليات في الخارج وهو المطلوب (وان ذهب البعض الى وجود الكل) اي الكليات المذكورة كلها (فيه) اي في الخارج (والكثير) من المتأخرين (الى وجود) الكلّي (الطبيعي) منها فقط (بناء على انه) اي الكلّي الطبيعي (جزء الموجود في الخارج وهو) اي الموجود (الفرد المركب منه ومن

المشخصات كزيد) علما اذهو (المركب من الانسان والمشخصات)
 اذسماء وموضوعه الحيوان الناطق المتشخص وملخص دليلهم ان الكلى
 الطبيعى كالحیوان الناطق جزء من هذا الفرد كزید الموجود فى الخارج
 وجزء الموجود موجود كالكلى الطبيعى موجود وهو المطلوب عندهم
 وأشار الى الجواب بقوله (لكنه جزء عقلى لاجزاء خارجى) اى الكلى
 الطبيعى جزء عقلى من الموجود فى الخارج لاجزاء خارجى له (فى التحقيق)
 وفى نفس الامر ومن قصر نظره على الظاهر جملة جزء خارجيآله وهو
 خلاف الحق (فالحق ان وجوده) اى الطبيعى (عبارة عن وجود
 افراده) فى الخارج والا فهو لم يشم شيئا من رايحة الوجود وهذا منه
 كما قيل محاكمة بين الفريقين القائلين بوجود الكلى الطبيعى والنسافين له
 و (ملخصه) انه بالنظر الى نفسه غير موجود فى الخارج كما عليه جمهور
 المتقدمين وبالنظر الى افراده موجود اى موجود فى ضمنها كما عليه كثير
 من المتأخرين فيكون الخلاف على الحقيقة لفظيا ثم صرح (رحمه الله)
 بما ارادوه لنفى ما توهمه بعضهم من عبارتهم بقوله (لان نفسه) اى الكلى
 الطبيعى (مع كونه معروضا لقابلية التكثر موجود فيه) اذذاك محال لما
 برهنوا عليه فى محله من انه لو وجد فى الخارج لكان اما عين الافراد فيه
 او جزءا منها او خارجا عنها والتالى باطل باحتمالاته الثلاثة (اما) الاول
 فلانه لو كان عينها يلزم ان يكون كل من الافراد والجزئيات عين الاخر
 فى الخارج فيرتفع المغايرة من البين وهو بين البطلان وذلك لانه فرض
 ان الكلى الطبيعى عين افراده فيكون عين كل جزئى منها وعين العين
 عين و (اما) الثانى فلانه على تقدير كونه جزءا منها فى الخارج يلزم
 تقدمه عليها فى الوجود ضرورة تقدم الجزء الخارجى على كله فيكون
 مغايرا لها فى الوجود فلا يصح حمله عليها اذا حمل يقتضى الاتحاد و (اما)
 الثالث فهو بين البطلان لانه يلزم منه ان يكون مثل الانسان خارجا عن
 افراده الخارجية كزيد وعمرو وغيرهما (ولذا) اى ولان الحق
 ما ذكرناه لك من ان وجوده عبارة عن وجود افراده (جعلوا) اى
 المنطقيون كالحكماء (الكلية واقسامها) من الذاتية والعرضية وغيرها
 (من العوارض المختصة بالوجود الذهنى) دون المختصة بالوجود الخارجى
 كما قيل اودون العامة الشاملة لهما وهو الاظهر الموافق لما قاله فى تعاييله

عند تعليقه عليه في حاشيته بقوله بان اخذوا في مفهومها المفهوم من حيث هو مفهوم ولو كان القابلية للتكثر عارضة لما في الخارج ايضا لما قيدوا المفهوم بقيد الحيثية ليعم الوجود الخارجي والذهني جمعا (واما الكلى المنطقي والعقلي فكما لا وجود لانتفاسهما في الخارج) وهذا مبني على القول الاصح من انه لا وجود في الخارج للماهية المطلقة ولا المخلوطة والخلاف في ذلك كالخلاف في وجود المجردات معروف غير ان الامر فيها لمنافاة التجريد للوجود مطلقا اظهر والقول بعدم وجودها اشهر (لا وجود لافرادها فيه لكونها امورا اعتبارية) ومعدودة من المعقولات الثانية كما صرت الاشارة اليه فهي لا وجود لها الا في الاعتبار (كسائر المعقولات الثانية) اعترض بان مفهوم الجزئي كلى منطقي مع انه صادق على الموجودات الخارجية كزيد وعمر وغيرهما واجيب بان صدقه انما هو على الصور العقلية منهم لاعلى ذواتهم باعتبار الوجود الخارجي اذ زيد مثلا باعتبار وجوده الخارجي ليس بكلى ولا جزئي وانما يتصف بشئ من ذلك باعتبار وجوده الذهني لان الكلى والجزئي قسما الموجود الذهني من حيث انه الموجود الذهني فالافراد في الحقيقة ليس الا الموجودات الاعتبارية وهي الصور الذهنية لا الخارجية كهذا المانع من الشراكة مشارا به الى زيد والمراد بتلك الافراد الافراد الاعتبارية لا مطلق الافراد فيندرا الاشكال (وبعد) ان فرغ من تقسيم الكلى الى الاقسام الثلاثة وبيانها اراد ان يبين اقسام الجزئي بوجه مختصر فقسمه الى المادي والمجرد (فقال) (والجزئي اما مادي ان كان جسما) اي طبيعيا لاتعليميا بان كان شيئا من الاجسام المتشكلة (كزيد) علما لفرد من افراد الانسان فان الذي يحصل عند رؤيته انما هو صورته الخارجية بسائر تشخيصاته من طوله وعرضه وعمقه وحرته وصفرة وغيرها من العوارض المشخصة له التي يمتاز بها عن سائر امثاله من الافراد الانسانية وغيرها (او جسمانيا كعوارض المحسوسة) المشخصة له سواء كانت متحيزة بتيحيزه كلونه وكما او غير متحيزة وهي الموهومة كحسن صورته وقبحها فان ذلك من المعاني الجزئية المتعلقة بما في الجسم (واما مجرد كالواجب تعالى عند الكل) اي كل من الطائفتين المتكلمين والحكماء والمراد ذاته تعالى ليسلم عن الايراد الشهير (قال) رحمه الله

في حاشيته ولا يتجه عليه ان الواجب تعالى لا يتصوره احد دائما عند
 البعض و بالضرورة عند البعض الاخر والجزئية والكلية فرعان للتصور
 لانا نقول غير المتصور كنه الواجب تعالى لاهويته الخارجية فيجوز
 ان يتصوره احد على وجه يعرضه الجزئية مع عدم العلم بكنهه كما اذا
 راينا شيئا من بعيد لانعرف كنهه ولو سلم فهما فرعان للتصور المفروض
 لا للتصور المحقق ولا شك ان هويته تعالى لو تصورت لكنت مانعة
 عن وقوع الشراكة فيها وان لم تتصور ابدا او بالضرورة (وكالعقول
 العشرة) وهي المبادئ العالية والجواهر المجردة الشهير اولها بالعقل
 الاول الخالق للعقل الثاني والفلك الاول وهكذا الى ان ينتهي الى العقل
 العاشر المسمى عند الحكماء بالعقل الفعال وفي لسان الشرع بجبرائيل
 وهي عندهم ذوات قائمة بانفسها مجردة مفارقة عن الاجسام وليست
 من الاجسام ولا حالة فيها (والنفوس الانسانية والفلكية) فالاولى
 تفعل في الانسان حركاته النظرية والعملية والثانية في الافلاك حركاتها
 الدورانية الارادية عندهم فهي مفارقة للاجسام ليست منها لعدم قبولها
 الابعاد الثلاثة والتشكل ولا حالة فيها حلول الاعراض في المحل والصورة
 في الهيولى والتعلق فيها انما هو تعلق التصرف والتدبير كالتعلق بين الملك
 والمدينة ولذا قال (عند الحكماء) اذ هي عند المتكلمين اجسام لطيفة
 وليست بمجردة (قال) رحمه الله في الحاشية وانما قيد بذلك لان
 هذه الاشياء اجسام لطيفة عند المتكلمين فلا تكون مجردات عندهم
 ولا عند الكل كما لا يخفى (ولا ترسم صورة جزئية من الشيء في الذهن
 ما لم يدرك باحدى الحواس الظاهرة) الخمس وهي السمع والبصر والشم
 والذوق واللمس فاذا ادرك شيء من الاشياء باحدها حصل بواسطة
 ذلك صورته الجزئية في العقل وبقيت فيه مخزونة كالمعقولات واستحال
 ذلك الحكماء فثبتوا الحواس الخمس الباطنة وهي (الحس) المشترك
 وهو الذي يأخذ عن الحواس الظاهرة الادراكات آنا فآنا ومحله
 من التجاويف الثلاثة التي في الدماغ مقدم التجويف الاول الذي في جانب
 الجبهة (والخيال) وهو خازنها ومحله مؤخر ذلك التجويف
 (والواهمة) ومن شأنها ان تأخذ المعاني الجزئية من المحسوسات كعلم
 زيد وحسنه ومنه العداوة الجزئية التي تدركها الشاة في الذئب والمحبة

الجزئية التي يدركها ولد الحيوان من امه فياتلف ويميل اليها به ومحلها
مقدم الجوف الاخير الذي في جانب القفا (والحافظة) وهي خازنها
ومنزلة منها منزلة الخيال من الحس المشترك ولولاها لما صح لنا الحكم
على زيد بانه هو الذي رأيناه في الامس ومحلها مؤخر الجوف الاخير
(والمتخيلة) ومن شأنها التصرف في المخزنتين تركيا وتفصيلا وهي
لا تسكن بل تشتغل نوما ويقظة دائما والوهم يستعملها في المحسوسات
مطلقا والعقل في معقولاتها فيصدق حكمها فتسمى (حينئذ) مفكرة
ومحلها الجوف الاوسط من الدماغ من التجاويف الثلاثة وقوله (او
بالوجدان) مشيرابه الى مذهب الحكماء يعم ما يكون كالعطش والجوع
المحسوسين وجدانا والكليات والجزئيات المحسوسة في العقل وجدانا
وهي تنقسم الى عام وخاص فان كانت مما يجده كل احد في نفسه فهو الاول
والا فهو الثاني (ولما) فرغ عن تعريف الكلى وما يتعلق به شرع
في بيان النسبة بين الكليات وما يتعلق بها من احكام فقال (ثم الكليان)
اي مفهوماهما باعتبار اتحادهما ولا اتحادهما في الافراد بحسب الواقع ويقال
لها النسب بحسب الصدق والحمل وهي النسب الاربع الشهيرة (ان كان
بينهما تصادق في الواقع بالفعل) لا بالقوة تصادقا (كليا من الجانبين)
بان يشارك احدهما الآخر في جميع الافراد (فتساويان) اي فهما
متساويان والنسبة بينهما بالتساوى (قال) رحمه الله في الحاشية اشار
بقوله في الواقع الى ان مدار هذا التقسيم هو الصدق وعدم الصدق
في الواقع سواء كان في الخارج كما بين الانسان والحيوان او في الذهن كما
بين الممتع والمعدوم لا الصدق وعدم الصدق بحسب تجويز العقل ولا
مطلقا والا لانحصر النسبة في المساواة اذ كل كلى بحسب ذلك التجويز
صادق على كل شيء ولا يشترط قصر النظر على ذات المفهومين المنتسبين
لان تقسيم النسب بحسب ذلك التجويز على وجه اخر كما يأتي وبقوله
بالفعل ههنا وبالادوام في الافتراق الى ما قالوا من ان مرجع المساواة الى
صدق موجدتين كليتين مطلقتين عامتين من الجانبين ومرجع العموم
المطلق الى صدق موجبة كلية مطلقة عامة من جانب وسالبة جزئية دائمة
من جانب اخر ومرجع التباين الكلى الى صدق سالبين كليتين دائمتين
من الجانبين ومرجع العموم من وجه الى صدق موجبتين جزئيتين

مطلقتين عامتين وسالبتين جزئيتين دائمتين من الجانبين انتهى والمراد
بالفعل ماهو اعم من الفعل المحقق في الواقع والفعل المفروض (قال)
رحمه الله في الحاشية هذا الفعل هو الفعل المحقق في الواقع فيما وجد الا فراديه
والفعل المفروض فيما لم توجد فيه سواء كان مفروضا فرض ممكن
ولذا كان الطائر اعم مطلقا من العنقاء او فرض محال ولذا كان الاشياء
مساويا للا يمكن العام لانهما متصادقان في الواقع كلياً حكماً ذهنياً فرضياً
لانه كلما كان امراً متصفاً بالاشياء يلزم ان يكون متصفاً باللا يمكن العام
لا يقال كل ما اتصف بمفهوم فهو شيء وممكن عام فلا نسلم ان المتصف
بالاشياء متصف باللا يمكن بل متصف بتقيضه لانا نقول اتصافه بالممكن
لا يقدح اتصافه بتقيضه ايضاً لانه لما كان محالاً فعلى تقدير وجوده
واتصافه بالاشياء يلزم اتصافه بالتقيضين في الواقع فتأمل فيه انتهى
(قال) بعض الافاضل في بيان وجه التامل انه يصدق عليها (حيثئذ)
تعريف التباينين ايضاً فيصدق لاشيء من الاشياء باللا يمكن بعين ما ذكر
واجاب عنه بانها خارجان عن تعريف التباين بقيد الدوام فيه فكلاً
كان الاشياء ممكناً ولا يمكننا لزم ان يكون ممكناً وكلاً كان ممكناً ولا يمكننا
لزم ان يكون ممكناً ايضاً فقد يكون اذا كان الاشياء ممكناً فهو لا يمكن
ايضاً فلا يصدق ان ما اعتبر متصفاً بالاشياء فهو لا يكون لا يمكننا اصلاً
ففيهما التساوى لا غير كما بين النائم واللامستيقظ وشارف التمثيل للمتساويين
بقوله (كالانسان والناطق وكذا تقيضهما كالانسان والناطق) الى
ان التساوى كما يكون بين العينين يكون بين النقيضين ولكونه في الاول
اظهر واشهر قدمه وعطف الثاني عليه بزيادة كذا المؤذنة بتفاوت
ما يليها فيما اشترك فيه من الحكم (قال) الماتن رحمه الله في حاشيته كون
الناطق مساوياً للانسان مبنى على زعم الحكماء من كون الملك والجن
جوهرين مجردين لا يمكن صدور النطق والضحك منهما والافعل
مذهب المتكلمين القائلين بانهما اجسام لطيفة فالناطق والضاحك اعم
من الانسان (او من احد الجانبين فقط) عطف على قوله من الجانبين
وهو اشارة الى الثانية من النسب اعني العموم والخصوص المطلقين اي
وان كان بينهما تصادق في الواقع بالفعل كلياً من احد الجانبين دون الآخر
(فاعم واخص مطلقاً) اي فاحدهما اعم مطلق والآخر اخص مطلق

لامن وجه كما في الرابعة وتأتى (كالحیوان والانسان) الاول الاول
 والثانى للثانى فان الاول منهما يصدق على كل ما يصدق عليه الثانى
 من غير عكس وهو ظاهر والضمير من قوله (وتقيضاها بالعكس) حائد
 الى الاعم والاختص كما يظهر من التمثيل بقوله (كاللحيوان والانسان)
 اى يكون تقيض الاعم اختص وتقيض الاختص اعم فان اللحيوان اختص
 مطلقا من اللا انسان واللا انسان اعم مطلقا منه لانهما يصدقان
 على الشجر مثلا لانه لحيوان ولا انسان ويصدق الثانى بدون الاول
 فى الحمار مثلا فانه لا انسان ولا يقال فيه لحيوان (او تفارق دائم)
 عطف على قوله او تصادق (الى آخره) اى اوان كان بينهما تفارق دائم
 تفارقا (كليا من الجانبين) وذلك بان لا يتصادقا على شيء اصلا سواء
 امكن تصادقهما عليه ام لا (فتباينان) اى فهما متباينان تباينا (كليا)
 وهو اشارة الى النسبة الثالثة وهى التباين وهى قد تكون بين العينين
 (كالانسان والفرس) وقد تكون بين غيرهما (كعين احد المتساويين
 مع تقيض الاخر) كالانسان واللا ناطق (وعين الاختص المطلق
 مع تقيض الاعم) كالانسان واللا حيوان (وبين تقيضيهما) اى
 المتساويين (مباينة جزئية) وذلك لان تقيض كل من المتباينين يصدق
 بدون تقيض الاخر كما يصدق مع عين الاخر والمباينة الجزئية هوان يتفارقا
 فى الجملة وهو العموم من وجه فرجه الى سالتين جزئيتين كقولنا
 بعض الحيوان ليس بابيض وبعض الابيض ليس بحيوان او لم يتصادقا
 فى شيء اصلا وهو التباين الكلى ومرجه الى سالتين كليتين كقولنا
 لاشيء من الانسان بفرس ولا شيء من الفرس بانسان كذا قالوا وقد
 اشار اليه رحمه الله بقوله (هى اعم من المباينة الكلية) وذلك لوجودها
 بدونها فى ضمن العموم والخصوص من وجه فكلما وجدت وجدت من غير
 عكس (كما فى تقيض المتناقضين) تمثيل للمباينة الكلية وقيد له واشار
 الى المثال بقوله (كالانسان واللا انسان) فانه لاشيء من الانسان
 باللا انسان وبالعكس (ومن العموم من وجه) اى واعم ايضا من العموم
 من وجه (كما فى تقيض المتضادين وامثالهما) وهو فى التنظير والتمثيل
 كنظيره (وان لم يكن بينهما) اى المفهومين (تصادق ولا تفارق كليان)
 عطف على قوله ان كان بينهما تصادق فى الواقع اى هذا ان كان بينهما

تصادق كلّي او تفارق كذلك واما اذا لم يكن بينهما شيء من المذكورين
 (بل جزئيان) اى بل كان بينهما تصادق وتفارق جزئيان (من الجانبين)
 فتلك النسبة هي نسبة العموم والخصوص من وجه وهي النسبة الرابعة
 من النسب الاربع وقد اشار الى ذلك بقوله (فاعم واخص من وجه كالانسان
 والابيض) وكون النسبة بينهما من هذا القيل ظاهر لتصادقهما في زيد
 الرومى وافتراق الاول في عمرو الزنجى وافتراق الثانى في هذا القرطاس
 واشار الى عدم الانحصار في العينين بقوله (وكعين الاعم المطلق)
 كالحيوان (مع تقيض الاخص) كاللا انسان (وبين تقيضيهما مباينة
 جزئية) اى بين تقيض الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية (هي
 اعم) من المباينة الكلية (ايضا) اى كالتى بين تقيض المتساينين وقدمت
 (اذين تقيض مثل الحيوان واللا انسان) وهما اللا حيوان والانسان
 (مباينة كلية) اذ لا يصدق على شيء من افراد الاول انه الثانى وكذا
 العكس (وبين تقيض مثل الانسان والابيض) اى مما كان مثله مما يكون
 فيه النسبة بالعموم والخصوص من وجه وتقيضاها اللا انسان واللا
 ابيض اذ بينهما (عموم) وخصوص (من وجه) لاجتماعهما في البقرة
 السوداء مثلا وافتراق الاول في القرطاس وافتراق الثانى في الزنجى هذا
 والضابط الجيد للنسب الاربع ما ذكره بعضهم وهو ان كل مفهومين
 يصدق كل منهما على كل ما يصدق عليه الاخر فهما متساويان وكل مفهوم
 يصدق على كل افراد الاخر وعلى غيره من غير عكس فهو اعم من الاخر
 وكل مفهوم يصدق الاخر على كله وعلى غيره من غير عكس فهو اخص
 من الاخر وكل مفهومين لا يصدق احدهما على شيء مما يصدق عليه الاخر
 فهما متباينان وكل مفهومين لا يصدق واحد منهما على كل الاخر بل
 يصدق احدهما على بعض الاخر وعلى غيره وبالعكس فينبغي انهما عموم
 وخصوص من وجه (ولما) بين النسبة بين المفهومين الكليين وبين انها
 تتصور بالنسب الاربع اراد ان يبين النسبة بين الجزئى والكلّى وكذا
 بين الجزئيات بعضها مع بعض فاشار الى الاول بقوله (والجزئى الحقيقى
 اخص مطلقا من الكلّى الصادق عليه) وذلك كزيد بالنسبة الى الانسان
 لظهور صدقه عليه وعلى غيره من افراد الشخصية من غير عكس
 (ومباين لساثر الكليات) الغير الصادقة عليه (وملخصه) ان النسبة

بين الجزئي والكلّي لا تصور الا بالعموم والخصوص المطلق كما في الجزئي بالنظر الى كليّه او بالمباينة كما في الجزئي بالنظر الى غير كليّه من سائر الكليات كزيد بالنسبة الى الفرس والحصان والى الثاني بقوله « واما الجزئيان فهما اما متباينان كزيد وعمرو » لانه لا يخلو اما ان يتفارقا فيكونان متباينين كما في المثالين المذكورين او يتصادقا ويجتمعان في فرد واحد كما اشار اليه بقوله « واما متساويان كما اذا اشرنا الى زيد هذا الضاحك وهذا الكاتب » فيكونان متساويين « فالهذيتان » المفهمتان من اسم الاشارة فيهما « متصادقتان » على زيد « متساويتان » للشخص الموضوع له في الاسم الاشارة وملخصه ان النسبة بين الجزئيين لا تصور الا بالتباين كما في غير المتصادقين كزيد وعمرو او بالتساوي كما في المتصادقين قال « الماتن » رحمه الله في حاشيته عليه « فان » قلت كيف تجرى بينهما المباينة الكلية والمساواة مع امتناع التصادق والتفارق الكليين بين الجزئيين قلت سيأتي ان الشخصيتين الموجبتين او السالبتين الصادقتين من الجانبين في حكم القضيتين الكائيتين فلا اشكال ولما كانت النسب قد تعتبر بحسب الصدق والحمل وهي الواقعة بين المفردات او ما في حكمها وقد تعتبر بحسب الصدق والتحقق باعتبار الاوضاع والازمان الممكنة الاجتماع وهي الواقعة بين القضايا وقد تقع بين المفردات ايضا اراد ان يبين كيفية اعتبارها على الوجه الثاني كما بينها مفصلة على الوجه الاول فقال « وهذه » اي التي مرّ ذكرها « هي النسب الاربع بحسب الصدق والحمل » وهي التي تعرض للمفهومات بالنظر الى انها هل يوجد لشيء وجد له الاخرام لا والصدق حيثئذ يكون « بمعنى الحمل ولهذا » يتعدى بعلى فيقال صدق الناطق على زيد مثلا اي حمل عليه « وقد يعتبر تلك النسب » الاربع « بحسب الصدق والتحقق » والمراد به الوجود وهي التي تعرض للمفهومات بالنظر الى انها هل يوجد احدها في نفسه اولشيء عند وجود اخر في نفسه اولشيء ام لا « باعتبار الزمان والايضا » الممكنة الاجتماع معه لا باعتبار الافراد بل يجوز ان يكون احدها في ضمن فرد اخر وذلك بمعنى ان اى زمان ووقت وجد احدها فيه فالآخر ايضا يوجد فيه وائى تقدير تحقق فالآخر ايضا متحقق فيه سواء كان على طريق الزوم والاتفاق او الافتراق والانفصال « قال »

الماتن رحمه الله في الحاشية لم يقل باعتبار الزمان والاوزاع المحققة لانه لا ينطبق على نسب الزوميات بل على نسب الاتفاقيات فقط بخلاف الاوزاع الممكنة الاعم من المحققة فالمراد من الاوزاع في نسب الاتفاقيات الخاصة هو الاوزاع المحققة في نسب الزوميات والاتفاقيات العامة اعم منهما ومن المفروضة الممكنة الاجتماع (ثم) بين كيفية اعتبارها بحسب الازمان والاوزاع فقال (بان يقال المفهومان) اللذان اعتبر بينهما النسبة (ان كان بينهما اتصال كلي من الجانبين بان يتحقق كل منهما مع الآخر في جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع معه) اى التى يمكن اجتماع المفهومين فيها (فتساويان) اى فهما متساويان والنسبة بينهما التساوى ويقال لهما متوافقان ومتلازمان متعاكسان (كطلوع الشمس ووجود النهار) فانهما لا يفترقان في جميع الازمان وعلى كل الاوزاع (او من احد الجانبين) عطف على قوله من الجانبين اى وان كان بينهما اتصال كلي من احد الجانبين (فقط) اى دون الآخر بان كان احدهما اكثر ازمانا واوزاعاً من الآخر (فاعم واخص) اى فاحدهما اعم وهو الاكثر والآخر وهو الاقصى والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق (كأضاءة المسجد وطلوع الشمس) فان الاول اعم من الثانى لانه قد يوجد في الليل بخلاف الثانى فانه لا يكون الا في النهار (وان كان بينهما افتراق كلي) عطف على قوله ان كان بينهما اتصال كلي الى آخره وقيد (من الجانبين) هنا وكذا في الاول تصريح بما علم ضمنا وفسر المفارقة المذكورة لما فيها من الابهام في الجملة وان كانت معلومة لمن يتأمل في المعطوف عليه مقابلته الماضى فقال (بان لا يحقق شيء منهما) اى من المفهومين (مع الآخر شيء من الازمان والاوزاع فهما متباينان) تباينا (كليا) والنسبة بينهما المباينة (كطلوع الشمس ووجود الليل) اذ لا يمكن تحققهما ووجودهما في وقت من الاوقات وعلى وضع من الاوزاع (والا) اى وان لم يكن بينهما اتصال كلي ولا تفارق كذلك بان تفارقا في البعض وتوافقا في البعض (فاعم واخص من وجه) اى فاحدهما اعم والآخر اخص من وجه والنسبة بينهما بالعموم والخصوص من وجه (كطلوع الشمس وهبوب الريح) فانهما قد يجتمعان وقد يتفكك احدهما عن الآخر وهو ظاهر (وهذه) النسب الاربع الاخيرة اعنى النسب بحسب

الوجود والتحقق (هي النسب المتعبرة بين القضايا) لا النسب الاربع السابقة لانه لايجوز اعتبارها فيها لعدم تصور الحمل فيها والصدق فيها يستعمل بمعنى التحقق ولهذا يستعمل بكلمة في دون على فيقال القضية الفلانية صادقة في نفس الامر مثلا اى متحققة فيه حتى اذا قلنا كل ج ب بالضرورة صدق كل ج ب دائما كان معناه كلما تحقق في نفس الامر مضمون القضية الاولى تحقق فيها مضمون القضية الثانية كذا قيل (قال) الماتن رحمه الله في الحاشية فالتحقق بالنسبة الى القضايا متحقق في ضمن تحقق مضمونها في الواقع او المفروض واذا تحقق مضمون القضية يلزم ان يكون تلك القضية صادقة لا كاذبة هذا وانما اعتبر في نسب القضايا صدقها بمعنى تحقق مضمونها في الواقع بالمعنى المقابل للكذب اذ لو اعتبر الثانى لكنت جميع القضايا الصادقة متساوية لان كل قضية صادقة فهي صادقة ازلا وابدا بخلاف تحقق مضمونها الا يرى ان قولنا طوفان نوح عليه السلام واقع صادق في كل وقت مع ان تحقق مضمونه في وقت معين لا في كل وقت كما حققه بعض الافاضل فتأمل فيه فانه دقيق انتهى قال بعض الافاضل عند شرح هذا المحل بعد قوله فتأمل فيه فانه دقيق كي لا تقول بقتة كيف يصدق القضية ولم يتحقق مضمونها فانها بالكذب حقيق انتهى (الا انها) اى غير ان تلك النسب تختلف بالاعتبار لانها (قد تعتبر بحسب تحققهما) اى تحقق المفهومين (وعدم تحققهما في مادة واحدة كما بين المحصورات والموجهات ككون الكلية اخص من الجزئية والضرورية الدائمة) فانه من القواعد المقررة عندهم وهم لا يريدون ان اى زمان تحقق فيه مضمون قضية من القضايا الكلية تحقق فيه مضمون قضية من القضايا الجزئية اذ العكس متحقق بل يريدون ان اى زمان تحقق فيه مضمون قضية كلية في مادة تحقق مضمون قضية جزئية في تلك المادة ولا عكس وكذا الامر في الثانية اما كون الكلية اخص من الجزئية فظاهر واما كون الضرورية اخص من الدائمة فلان مفهوم الضرورة امتناع انفكالك النسبة عن الموضوع كقولنا كل فلك متحرك بالضرورة اى يمتنع انفكالك الحركة عن الفلك في جميع اوقات وجوده ومفهوم الدوام شمول النسبة جميع الازمنة والاوقات كقولنا دائما كل فلك متحرك فانه يستلزم ثبوت الحركة للفلك مادام

ذات الفلك موجودة ومتى امتنع انفكاك النسبة عن الموضوع كانت متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة وليس متى كانت متحققة في جميع الاوقات امتنع انفكاكها عن الموضوع لجواز ان يكون الانفكاك ممكنا لكنه غير واقع كالمسكون للافلاك فانه ممكن وليس بواقع عندهم فالحركة دائمة وليس بضرورية له (وقد تعتبر) النسب المذكورة (بحسب تحققهما) اى المفهومين (وعدم تحققهما مطلقا ولو كان ذلك في مواد مختلفة كما بين طرفى الشرطيات) كما فى قولنا ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً واعتبارها كذلك بان نقول كلما تحقق ان كانت الشمس طالعة تحقق كان النهار موجوداً وكما لم يتحقق لم يتحقق (لكن التحقق وعدم التحقق المعبرين فى نسب الاتفاقيات الخاصة) من الشرطيات (ما هو بحسب الواقع المحقق) لا ما هو اعم منه وما يكون بحسب الفرض وذلك (اذالمعتبر فيها) عندهم (الاتصال) فى المتصلات منها (والافتراق) فى المنفصلات منها (اتفاقاً) لالزوما فالوجبة الخاصة من الاتفاقية المتصلة ما حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدقهما كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق فعدم العلاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الخمار امر ظاهر لان العقل يجوز تحقق كل منهما بدون الاخر وليس فيهما الاتوافق الطرفين على الصدق والسالبة منها ما حكم فيها بسلب موافقة التالى للمقدم كقولنا ليس اذا كان الانسان ناطقا فالخمار ناهق فالحكم فيها بسلب موافقة ناهقية الخمار لناطقية الانسان والمنفصلة منها ما حكم فيها بالتسافى لالذات الجزئية بل لمجرد الاتفاق اى اتفاق المنافات بينهما فى الواقع وان لم يقتض ككون مفهوم احدهما منافيا للاخر كان يقال للاسود الكاتب اما ان يكون هذا اسود اولا كاتباً اذلا منافات بين مفهومى الاسود والكاتب ولكن اتفق تحقق الاسود وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لانتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود السواد (وفى نسب غيرها) اى غير الاتفاقيات الخاصة اى والتحقق وعدمه المعبرين فى نسب غيرها (من الاتفاقيات العامة) وهى ما حكم فيها بصدق التالى على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة بل لمجرد صدق التالى ويجوز ان يكون فيها المقدم صادقاً وكاذباً (واللزوميات والعناديات) وقد صرفتها (ما هو اعم منه ومما هو بحسب الفرض) اى مايم ما يكون بحسب الواقع

وما يكون بحسب الفرص (اذا اعتبر فيها) عندهم (الاتصال) في المتصلات
(والافتراق) في المنفصلات (لزوما وفرضا وقد يكون طرفاها او احدها
محالا) الاول كما في المتصلة اللزومية والعنادية والثاني كما في المنفصلة
مانعة الجمع والحقيقية العناديتين وغيرها فلا بد من تعميم الاوضاع فيها
بخلاف الاتفاقيات الخاصة (قال الماتن) رحمه الله في الحاشية كون الطرفين
محالين في نسب اللزوميات والعناديات وكون احدها محالا في نسب اللزوميات
والعناديات والاتفاقيات العامة فلا بد من تعميم الاوضاع من الاوضاع المحققة
والمفروضة انتهى (والنسبة بين تقيض كل قسم منها) اي المذكورات
(وبين المختلفين) من عين وتقيض (كما سبق من غير فرق) اي مثل النسبة
السابقة بلافرق فان النسبة بين طلوع الشمس ووجود النهار كانت
المساوات فبين تقيضيهما الا طلوع الشمس والا وجود النهار المساوات
كذلك وبين طلوع الشمس ووجود الليل التباين الكلي فبين تقيضيهما
التباين كذلك وقس عليها حال البواقي وقد اعترض بعض الشراح هنا
على الماتن رحمه الله بان هذا البحث منه خال عن حسن التعليم لوجوه
(احدها) ان اكثر هذه الكلمات مصادرات لاتناسب لها في المتون
اذا المتعلم لم يعلم بعدما الاتفاقيات وما اللزوميات فكيف يعلم ما المعتبر فيها
(ثانيها) ان امثال هذا الاطراب مما يجب خلو المتون عنه لانها انما تؤلف
للحفظ (ثالثها) انه بين الاحكام قبل ضبط الاقسام (رابعها) ان القواعد
الثمانية من مهمات الفن وقد اكتفى في اكثرها بالاشارة في اثناء التحصيل
عنى الله عنه انتهى (ويمكن) الجواب عن الاول بان هذا المتن لم يؤلفه
للمبتدى الجاهل للقضايا الغير المميز بين لزومياتها واتفاقياتها بل للمنتهين
الذين مارسوا الفن وقراوا المقدمات فيناسبهم ذلك ولا يعد مثل ذلك
بالنسبة اليهم من المصادرات كما يرشدك الى ذلك قوله رحمه الله في الديباجة
في بيان سبب التأليف فكان بعض المشتغلين عندي مشتغلا ذكاء الى آخره
(وعن الثاني) بمنع الوجوب المذكور اذ لا دليل على الحصر المذكور
بل قد يكون مقصود المؤلف من تأليفه غير ذلك نعم ذلك اغلب لا كلي
و (عن الثالث) بان بيان الاحكام قبل ضبط الاقسام على وجه الاستطراد
مما لم يبرر المحققون فيه من بأس و (عن الرابع) بما ذكرنا في الجواب عن الاول
من ان التأليف لم يكن للمبتدئين بل كان للمنتهين الواصلين وقد قيل العارف

تكفيه الإشارة (واعلم ان بين المفهومين مفردين كانا او مركبين او مختلفين) احدهما مفرد والاخر مركب هذا بيان لانواع النسب بحسب المفهوم وهي غير النسب التي مر بالبحث عنها اذ هي على العكس منها اذ هي كانت بالنظر الى الخارج وههنا يقطع فيها النظر عن الخارج بل يلاحظ فيها المفهوم من حيث ذاته (نسبا اخرى بحسب تجويز العقل) لا بحسب الخارج والواقع كما يشعر به قوله (بمجرد النظر الى ذاتهما مع قطع النظر عن الخارج عنهما) (قال) الماتن رحمه الله في حاشية هذا غير ما اعتبر في كلية كل كلى مع قطع النظر عما سوى ذلك الكلى ولذا يجوز العقل صدقه على كل شئ ولم يجوز صدقهما على كل شئ في المتناقضين كالانسان واللا انسان بل اذا قطع النظر عما سوى المفهومين وقطع النظر عما سوى احدهما متباينان لا يجتمعان في محل واحد اصلا كما لا يخفى انتهى (وتسمى نسبا بحسب المفهوم) وهي اربع كذلك ووجه التسمية ظاهر وبيانها (بان يقال) في تنويعها (ان تصادقا) اى المفهومان (بحسب ذلك التجويز) اى تجويز العقل تصادقا (كليا من الجانبين متساويان) اى فهما متساويان والنسبة بينهما التساوى (كالحد التام مع المحدود) فانه لا يزيد على المحدود بشئ اذ كل ما اعتبر فيه فهو معتبر فيه فكل ما يجوز العقل صدق الانسان عليه مثلا يجوز صدق الحيوان الناطق عليه وبالعكس من غير فرق بزيادة او نقص (او من احدا الجانبين فقط) اى وان تصادقا بحسب التجويز المذكور من احدا الجانبين لامنهما معا (فاعم واخص مطلقا) اى فاحدهما اعم وهو المفارق والاخر اخص والنسبة بينهما العموم والخصوص المطلق (كالحد الناقص مع المحدود) (قال) رحمه الله في الحاشية كالجسم الناطق مع الانسان اذ لما اعتبر في مفهوم الانسان الجسم والناطق وقيد اخر وهو الحساس المأخوذ في الحيوان المأخوذ في الانسان صدق عند العقل بمجرد النظر الى ذاتهما ان كل انسان جسم ناطق بدون العكس اذ يجوز عند العقل ان يكون هناك جسم ناطق غير حساس فيكون جسما ناطقا ولا يكون انسانا ثبت العموم بحسب التجويز وان كان ذلك الجسم محالا في نفسه بخلاف الحد التام معه اذ كل ما اعتبر في احدهما معتبر في الاخر فينبهما بحسب ذلك التجويز مساواة انتهى (وان تفارقا) اى المفهومان تفارقا (كليا من الجانبين) بان لم يجوز العقل صدق احدهما على شئ من الاخر اصلا (متباينان كليا) فهما متباينان بالكلية والنسبة

بينهما المباينة (كالمشاقضين نحو الانسان والا انسان والا) اى وان لم يتقارقا كلياً وذلك بان جواز العقل تصادق كل منهما فى بعض دون بعض (قاعم واخص من وجه) اى فاحدهما اعم من الاخر من وجه يعنى ان كل واحد منهما يتصف بالعموم من وجه والخصوص من وجه (كالانسان مع الضاحك او مع الماشى) بل مع الفرس كما قال بعض الافاضل لان مفهوم الانسان الحيوان الناطق ومفهوم الفرس الحيوان الصاهل فقد اعتبر فى كل منهما قيد خارج عن الاخر فلا يجوز العقل تصادقهما ولا تقارقهما كلياً بمجرد النظر الى المفهومين بل جزئياً هذا (تنبيه) عنون البحث به لان ما ذكر فيه من المسائل بمنزلة البدييات بالنظر الى المتعلم المنتهى لما صرفت ان الرسالة انما الفت بطلب المحصلين عليه المنتهين من اهل العلم وقد جرت العادة ان لا يقرأها المتبدون فى فن المنطق والتنبيه يستعمله المؤلفون فى احد الموضوعين اما فيما يكون من قبيل البدييات من المسائل او فيما يمكن ان يعلم من البحث السابق ويستفاد لازالة الغفلة وما نحن فيه من الاول وهو ظاهر فلا يرد ما قاله بعض الشراح عليه من ان التنبيه ازالة الغفلة عما علم وهذا الاطلاق غير معلوم فلو صور به عنوان اخر لكان اسلم فافهم (قد يطلق الكلى على الاعم والجزئى على الاخص) يعنى ان ما مر من البحث كان عن الكلى والجزئى الحقيقين والتقابل بينهما تقابل العدم والملكية اذ مفهوم الاول هو الذى لا يمنع نفس تصور مفهومه عن فرض الاشتراك بين كثيرين ومفهوم لثانى ما يمنع والان يحث عن الكلى والجزئى الاضافيين وعرفوا الاول بانه ما ندرج تحته شئ اخر فى نفس الامر والثانى بانه الاخص من شئ مطلقا وقد اشار الى ذلك رحمه الله بالوضعين المذكورين الاعم والاخص (ويسميان كلياً وجزئياً اضافيين) لان اتصافهما بالوضعين اعنى الكلية والجزئية لم يكن لذاتهما بل كان بالنظر الى شئ اخر كما يعرف من تعريفهما (فكل جزئى حقيقى اضافى) لاندراجته تحت كلى ما بالضرورة (بدون العكس) اى وليس كل جزئى اضافى جزئياً حقيقياً والعكس هنا رفع الايجاب الكلى فهو سلب جزئى واشار الى العلة بقوله (كما فى كلى اخص من كلى اخر) اى مندرج تحته كالانسان مع الحيوان فهو جزئى اضافى له وليس بجزئى حقيقى لعدم منع مفهومه عن وقوع فرض الاشتراك فيه وهو ظه قد افترق عنه ووجد بدونه كما هو شأن

الاعم مع الاخص فلم ان النسبة بين الجزئين الحقيقي والاضافي هي العموم
والخصوص المطلق (واما النسبة بين الكلي الحقيقي والاضافي) فلم تعلم
بعد فاشار رحمه الله الى بيانها فقال (فبالعكس) اي فهي بالعكس من النسبة
التي بين الجزئين يعني انها وان كانت ايضا بالعموم والخصوص المطلق
غير ان الاعمية تعتبر فيها من جانب الكلي الحقيقي والاختصية من جانب
الاضافي على عكس ما عرف في الجزئي (لان الكلي الاضافي اخص
مطلق من الكلي الحقيقي) لصدق الثاني بدون الاول في الكليات الفرضية
والمحققة الوجود بالنسبة الى افرادها المتمتعة بالاتصاف به قيل قد علم مما
ذكر النسبة بين الجزئين والكليين واما بين الجزئي الحقيقي وبين كل
واحد من الكلي الحقيقي والاضافي فالمباينة الكلية واما النسبة بين الجزئي
الاضافي وبين كل واحد منها فعموم من وجه لصدق الجزئي الاضافي
على الجزئي الحقيقي بدون الكلي الحقيقي والاضافي وصدقهما بدون
الجزئي الاضافي في المفهومات الشاملة وتصادق الكل على الكليات
المتوسطة انتهى (فصل في الذاتى والعرضى) اي في بيان قسمي الذاتى
والعرضى من الكلي كما يعرب عنه (الكلي المحمول على شيء اخر)
ولان المحمول لا يكون الا كليا ولان البحث انما وقع عنه هنا وكذا في سائر
كتب الفن وانحصاره في القسمين استقرائى وقد يدعى انه عقلى لانه اما
ان يكون خارجا عن ذات ما حمل عليه ام لا كما سيئنه (كلى) يقرأ بالجر
لانه صفة شيء (او جزئي) عطف عليه (ان لم يكن خارجا عن ذاته
وحقيقته) اي ذات ذلك الشيء وحقيقته (فذاثى) اي فهو ذاتى مطلقا
(سواء كان عين حقيقته) اي حقيقة ذلك الشيء (كالحيوان الناطق
للانسان) فانه عين حقيقته ولا يزيد الاول على الثانى الا بالتفصيل
(او جزئها) اي جزء الحقيقته (المساوى لها) حال كونه (مميزا لها عن
جميع ماعداها كالناطق له) اي للانسان (او جزأها الاعم) حال كونه
(مميزا لها في الجملة كالحساس والنامى) فان كل واحد منهما يميز حقيقته
عما لم يوجد فيه من افراد غير الحساس والنامى (او غير مميز اصلا كالجوهر
والحيوان) فان الثانى جنس قريب والاول جنس بعيد للانسان والمميز
انما يكون عن المشاركات الجنسية (قال) رحمه الله في الحاشية هذا مبنى
على ان المعتبر في المميز الذاتى في اصطلاحهم هو المميز عما يشاركه في الجنس

فوقه تميزا بالذات فلا يكون الحيوان مميزا ذاتيا في اصطلاحهم وان ميز
الانسان عما عدا الحيوان لان تميزه للانسان بواسطة الفصول المأخوذة
فيه كالحساس والناسخ والقابل للابعاد بالذات اذ قد اخذ فيه الجنس
العالي الذي لا يتصور ان يكون مميزا للانسان عما يشاركه في جنس فوقه
اذ لا جنس فوقه فكان الحيوان مشتملا على المميز في الجملة وعلى غير المميز
اصلا فلا يكون مميزا بالذات بل بواسطة بعض اجزائه ((ولك)) ان تقول
المميز في اصطلاحهم ما يكون مقولا في جواب اى شيء هو وذلك الجواب
مشروط بان لا يكون مشتركا تاما كما ذكرنا فلا يكون الحيوان وامثاله
مميزا اصلا انتهى ((قال)) بعض الافاضل بعد نقل كلامه ولقائل ان يقول
ان تسمية بعض المميز بغير المميز مع كونه مما لا ينطبع ان اصطلاح عليه فلا
مناقشة فان الحبشى لا يكون ابيض ولودماء الناس كلهم بيا ابا البيضاء
لكن على هذا يكون تعريف الفصل بما يميز الشيء عن جنسه وتعريف
الجنس بما لا يميز الشيء عن جنسه وهو مع كونه مما لا يميز الشيء لكونه
اخفى دور صريح لا يخفى ((على ان)) من جوز تركب الماهية من امرين
متساويين لا يرضى به قطعا ((فالصواب)) ان يقال اوجزوها الاعم مشتركا
تاماً بينه وبين غيره كالحیوان اوناقصا كالحساس لكنه ظن ان لم يتم الدليل
على وجوب كون الجزؤ مشتركا اذا كان عاما فضلا عن كونه ناقصا او تاما
ولو سلم بان كل مشترك ناقص فصل غير مسلم عنده انتهى ((والا فعرضي له))
اى وان كان خارجا عن حقيقة الشيء فهو عرضي له وذلك امر عام يشتمل
على اقسام اشار اليها بقوله ((سواء كان مساويا)) اى الكلى المحمول
على الشيء ((لها)) اى حقيقة ذلك الشيء ((او اخص)) منها ((مميزا)) لها
((عن جميع ما عداها كالضاحك بالقوة او بالفعل)) اى للانسان كما يأتى واولهما
للاول والثانى للثانى فالنشر على طريق اللف ((او اعم)) منها ((مميز لها))
في الجملة ((كالماتى)) (او غير مميز) لها ((اصلا كالشيء)) فانه على ما قال
رحمه الله في الحاشية ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه وهو بهذا المعنى عارض لكل
شيء واجبا كان او ممكنا او ممتعا فلا يتصور كونه مميزا لشيء عن شيء
فضلا عن المشاركات الجنسية ((جميع ذلك للانسان)) اى جميع ما ذكر
من الحساس الى قوله كالشيء بالنسبة للانسان وما ذكر اولاً وان كان
بالنسبة اليه ايضا غير انه صرح في كل واحد منها عند التمثيل ثم انه

رحمه الله اراد ان يقسم الذاتى بالنظر الى جزئياته باعتبار اشتراكها فيه
 او فى ذاتى اخر خارج عنه الى مشترك ناقص ومشترك تام فقال (ثم
 الذاتى المشترك بين الجزئيات) اى بعد ان علمت شمول الذاتى للاقسام
 الثلاثة المذكورة فاعلم ان الذاتى المشترك بين افراده وجزئياته (ان اشتركت
 تلك الجزئيات فى ذاتى اخر خارج عنه) اى عن المشترك بينهما (فهو
 مشترك ناقص بينهما) اى الجزئيات (كالحيوان بالنسبة الى افراد الانسان
 حيث اشتركت) افراده (فى الناطق) الذى هو فصل للانسان (ايضا)
 اى كما اشتركت فى جنسه الذى هو الحيوان فالحيوان مشترك ناقص بين
 افراد الانسان وجزئياته فكان الاشتراك ناقصا لوجود الاشتراك فى ذاتى
 اخر غيره وهو الناطق (وكالناطق حيث اشتركت) افراده (فى الحيوان
 ايضا) وهو ذاتى لها ايضا خارج عنه (والا) اى وان لم تكن تلك
 الجزئيات مشتركة فى ذاتى اخر اصلا او كانت مشتركة لكن ليس بخارج
 (فمشترك تام) اى فهو مشترك تام بينها لانحصار الاشتراك فيه وعدم
 التجاوز الى الغير (كالانسان بالنسبة الى افراده) من زيد وعمر ووبكر
 وغيرها فانه تمام ماهية كل منها ولا اشتراك لها فى ذاتى آخر حتى يكون
 ناقصا (وكالحيوان بالنسبة الى مجموع افراده) انما زاد قيد المجموع لما سبق
 من انه بالنسبة الى بعض افراده الذى هو افراد الانسان مشتركا ناقصا
 كذا قال رحمه الله فى الحاشية واذا عرفت ذلك (فكل ذاتى مميز للماهية
 فى الجملة فهو مشترك ناقص مطلقا ولو كان ذلك النقصان بالنسبة الى افراد
 نفسه) ولا تنعكس هذه القضية اذا لحيوان بالنسبة الى افراد الانسان
 مشترك ناقص وليس بمميز اصلا (وكل ذاتى سواء) اى غير مميز اصلا
 (فهو مشترك تام بالنسبة الى افراد نفسه) اى مجموعها (وناقص بالقياس
 الى افراد ذاتى اخص منه ان وجد) له (الاخص كالحوان) فهو مشترك
 تام بالنظر الى افراد نفسه وناقص بالنسبة الى افراد ذاتى اخص منه
 كالناطق ومقصوده بهذا على ما قيل جرح القاعدة التى اسسوها لبيان
 انحصار اجزاء الماهية فى الجنس والفصل (تنبيه) فسر المنطقيون الكلى
 الذاتى بتفسيرين احدهما ما كان داخلا فى حقيقة افراده وتانيهما ما لم يكن
 خارجا عنها والاول اشهر وبين التفسيرين كما قيل عموم وخصوص مطلق
 لان الثانى يصدق على نفس الماهية بلا تكلف بخلاف الاول والكلى

العرضى بتفسير واحد وهو ما كان خارجا عن حقيقة افراده وتسمية الاول بالذاتى لان الذات هى الحقيقة والاول داخل فيها والداخل فى حقيقة الشيء ينسب اليه والثانى بالعرضى لانه ينسب الى ما يعرض للحقيقة كالضاحك العارض للانسان والمنسوب الى العرضى عرضى هذا (ثم انه) رحمه الله اراد ان ينبه على قاعدة يمكن تأسيس بيان الكليات عليها مع الاستناد فى دعوى الحصر الى الاستقراء فقال (فاعلم ان مطلوب السائل بكلمة ما) اى اذا صرفت ما ذكرنا فاعلم ان مطلوب السائل كان من كان (عن الشيء الواحد) والظرف متعلق بالسائل وخبر ان قوله (تمام حقيقته المختصة به) اى بالواحد والمراد بنوعه كما قال (بمعنى المختصة بنوعه) اى هو عبارة عن حقيقته المقصورة على نوعه غير المتجاوزة الى نوع اخر قال رحمه الله فى الحاشية اى ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع اخر فلا يرد ان الانسان ليس حقيقة مختصة بزيد وقد قلتم انه مقول فى جواب السؤال بما هو عن زيد وحده وان السائل عن الواحد طالب لتمام حقيقته المختصة به انتهى وملخصه ان المراد بقولنا المختصة به ان حقيقة الواحد ليست مشتركة بين نوعه وبين نوع اخر بل هى مختصة بنوع ذلك الواحد وقال رحمه الله ايضا فى حاشيته ولقائل ان يقول هذا المبنى مستلزم اختصاص الشيء لنفسه وهو فاسد وذلك الاستلزام ظاهر لمن تأمل معنى تمام الحقيقة المختصة وهو النوع كالانسان ويمكن ان يجاب عنه بان تمام الحقيقة المختصة اعم من النوع الحقيقى والحد التام فحيث يكون الاختصاص من قبيل اختصاص الاعم بالاخص او بان يقال ان المراد بقوله بمعنى المختصة بنوعه المختصة بفرد نوعه بناء على ان الاختصاص اضافى كما لا يخفى انتهى وقد اجاب بعضهم عن اصل الدخل بان المراد بقوله المختصة فى السؤال وذا لا يقتضى عدم اشتراكها فى نفس الامر وبعضهم بالحمل على التجريد اى تجريد الاختصاص عن جزئه الثانى فيكون معنى قوله المختصة به الموجودة فيه سواء وجدت فى غيره اولا ثم اراد رحمه الله ان يشير الى ان جواب ما هو يعنى النوع والجنس فقال فى الحاشية ثم اعلم ان المقول فى جواب ما هو على ثلاثة اقسام قسم يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة والخصوصية وهو النوع الحقيقى كالانسان وقسم يكون مقولا فى جواب ما هو بحسب الشركة دون الخصوصية وهو الجنس

كالحيوان وقسم بالعكس اى يكون مقولا في جوابه بحسب الخصوصية دون الشركة وهو الحد التام بالنسبة الى المحدود كالحيوان الناطق للانسان كما قالوا انتهى وقد اعترضه بعض الافاضل بان النوع يعطى افراده اسمه وحده فيكون الحد مقولا بحسب الشركة ايضا كالنوع وبحسب الشركة فقط كالجنس كما اذا قيل ما الانسان والفرس واجيب بجسم تام حساس فلا يكون قول الحد قولا اخر (و) مطلوب السائل بكلمة ما (عن) الشيء (المتعدد) فالظرف ايضا متعلق بالسائل غير انه هنا مقدر (تمام الذاتى المشترك بينهما) بضمير التثنية والمراد بهما الشيطان ويشعر بذلك لفظ المتعدد ثم فرع رحمه الله عليه قوله (السائل بما هو عن زيد) والمعنى اذا عرفت ذلك عرفت ان السائل بما هو عن زيد الذى هو فرد من افراد الانسان مثلا انما هو (طالب للانسان) اى لان يقال في جوابه الانسان لانه تمام ماهيته المختصة به (و) السائل بما هو (عن الانسان) الذى هو نوع من انواع الحيوان اى هو (طالب للحيوان الناطق) اى لان يقال في جوابه ذلك لانه تمام الحقيقة المختصة به (و) السائل (بما هو عن زيد وعمرو) وحدهما (او مع بكر) هو (طالب للانسان) اى لان يقال في جوابه الانسان لانه تمام المشترك بينهما (ايضا) كالسائل عن زيد وحده (و) السائل (عن الانسان والفرس) الذين هما نوعان من انواع الحيوان هو (طالب للحيوان) اى لان يجاب بالحيوان اذ هو تمام الذاتى المشترك بينهما (و) السائل (عنهما مع الشجر) الذى هو نوع من انواع الجسم النامى كالحيوان هو (طالب للجسم النامى) اى لان يجاب بجنسها الذى هو الجسم النامى اذ هو تمام الذاتى المشترك بينهما (ومع) ضم (الحجر) اليها فى السؤال هو (طالب للجسم) الذى هو جنسها اى لان يقال فى الجواب الجسم وهو تمام الذاتى المشترك بينهما (ومع) ضم (العقل العاشر) اليها فى السؤال هو (طالب للجوهر) اى لان يقال فى الجواب الجوهر اذ هو المشترك بينهما وتمام الذاتى لها وهو جنس الاجناس اذ لا جنس فوقه (و) مطلوب السائل باى شيء اى بعبارة اى شيء فى السؤال (ما) اى شيء (يميز الذاتى المطلوب) بالنصب على انه صفة الذاتى والظرف (بكلمة ما) متعلق به والاضافة بيانية اى بكلمة هي ما (هناك) اى فيما سبق انفا وذلك الذاتى المطلوب هو تمام الحقيقة

المختصة للواحد وتتمام الذاتى المشترك للمتعدد (تميزا فى الجملة) اعم من ان
 يكون تميزا عن جميع المشاركات او عن بعضها قال رحمه الله فى الحاشية
 وقوله تميزا فى الجملة لا بد منه ههنا اذ كما يجوز ان يكون مطلوب ما يميز
 عن جميع الاغيار كالناطق للانسان كذلك يجوز ان يكون ما يميز عن بعض
 الاغيار كالحساس للانسان وان لم يصح فى جوابه الحد الناقص بمجرد
 الفصل البعيد وسيأتى جواز التعريف بالاعم فى الحدود والرسوم
 الناقصة فتأمل انتهى (اما مميزة الذاتى) هو بدل من قوله ما يميز الذاتى
 الى آخره اذ هو صغرى الدليل للدعوى التقديرية ههنا فكانه ادعى
 ان مطلوب السائل باى شئ احد ثلثة وبرهن عليها فقال لان مطلوب
 السائل به اما مميزة الذاتى (ان قيده بقيد فى ذاته) اى قيد سؤاله بهذا
 القيد وهو اشارة الى الكبرى (او مميزة العرضى ان قيده بقيد فى عرضه
 او المميز المطلق ان لم يقيد بشئ منهما) اى من القيدتين المذكورتين
 وملخصه ان مطلوبه لا يتخلو عن احد هذه الثلاثة هكذا قالوا وقد اعترضه
 بعض الافاضل بان اهل اللغة لا يعرفون الذات والعرض بل كلمة اى وما
 بمعناه فى سائر اللغات استفهام يطلب بها تميز الشئ عما يشاركه فى امر
 ويضاف الى ذلك الامر كما يقال الانسان اى حيوان ناطق ام صاهل
 وائ حساس سميع ام بصير وائ ماش على قدميه ام على اربع فلا فرق
 بين ان يقال ما فصل الانسان والانسان اى شئ هو فى ذاته ويمكن الجواب
 بان هذا مخصوص باهل الميزان فانهم الذين اصطالحوا على امثاله وفرقوا
 بمثل هذا الوجه من الفرق واما اهل العربية فانها لاتعنى بمثل هذه
 التديقات الفلسفية ولا تلتفت اليها (ثم فرع) رحمه الله على ما ذكره
 من التويع بقوله (فالسائل عن زيد وحده) اى اذا عرفت بان المطلوب
 من السائل باى شئ ذلك عرفت ان السائل عن زيد وحده (او) عنه
 (مع عمرو باى شئ هو فى ذاته طالب للناطق) الذى هو الفصل القريب
 (او الحساس او النامى او القابل للابعاد) وهى الفصول البعيدة اذا المميز
 الذاتى هو الفصل وفى الثلثة الاخيرة وان لم يحصل تمام التميز كما فى الاول
 لكنها مميزة له فى الجملة كما لا يخفى (و) السائل (باى شئ فى عرضه
 طالب لمثل الضاحك) اى لان يجاب بمثل الضاحك (او الماشى) لان كلا
 منهما يميز عرضى غير ان التميز فى الاول اتم لانه عرض خاص وفى الثانى

اقل لانه عرض عام (والسائل عن زيد وهذا الفرس باى شئ هما
 في ذاتهما طالب للحساس او النامى او القابل) للابعاد فان كلامها يميز
 ذاتى لهما وان اختلفت درجاتها في التميز قوة وضعفا بحسب القرب
 والبعد (و) السائل عنهما (باى شئ في عرضهما طالب لمثل المتفس
 او المتحيز) فان كلا منهما يميز عرض لهما غير ان الاول اقرب والثانى
 ابعد (وقس عليه غيره) اى قس على ما ذكرنا لك غيره لانه اذا علم
 الطالب القاعدة وكان من اهل الاستعداد والادراك تمكن من قياس ما لم
 يذكر من الامثلة على ما ذكر (ولما) كان من المعلوم ان الماهية اما حقيقية
 ثابتة في الخارج او اعتبارية لاثبوت لها فيه وان لكل منهما ذاتيا وعرضيا
 اراد ان يشير الى ذلك ويبين الامتياز بين كل منهما والى انه سهل في الثانية
 عسر في الاولى فقال (اعلم ان ذاتى الماهية الحقيقية) وقد صرفوها بما به
 الشئ هو هو وتنقسم الى ثلاثة مطلقة ومجردة ومخلوطة ويقال للاولى
 منها الماهية لا بشرط شئ وللثانية بشرط لاشئ وللثالثة الماهية بشرط
 شئ (وعرضها) اى الماهية المذكورة (ما لم يكن خارجا عنها) وهو اعم
 من الداخل فيها ولذا اختاره والجملة خبران (او كان خارجا عنها في الواقع)
 ونفس الامر ولا يخلو الحال من الشقين والقيدهما ثم اتبعه لزيادة التوضيح
 بقوله (من غير مدخل لاعتبارنا) فهو صفة كاشفة له والاول من شتى
 التريد للاول والثانى منهما للثانى وهما راجعان الى المحدود فلا يرد
 ان التريد باوغير جائز في الحدود اذا التقسيم يكون حيثئذ للمحدود
 لا للحد وقد ذكرنا في الفرق بين نفس الامر وبين الواقع والخارج ما
 ملخصه ان معنى نفس الامر نفس الشئ اذا الامر هو الشئ فمعنى قولهم
 ان الشئ موجود في نفس الامر انه موجود في حد ذاته بمعنى ان وجوده
 وتحققه لا يتعلق بفرض فارض ولا يتوقف على اعتبار معتبر مثلا الملازمة
 التى بين طلوع الشمس ووجود النهار هى ثابتة في ذاتها قطعا سواء
 اعتبرت ام لا فرضت ام لا تفرض وجد الفارض ام لا ونفس الامر اعم
 من الخارج مطلقا اذ كل موجود في الخارج موجود في نفس الامر من غير
 عكس كلى وبينه وبين الذهني عموم وخصوص من وجه لا مكان اعتقاد
 الكواذب كزوجية الثلاثة وفردية الاربعة فهى موجودة في الذهن لا
 في نفس الامر ويقال لمثل ذلك ذهني فرضي ويجتمعان في زوجية الاربعة

مثلا ومثلها يسمى ذهنيا حقيقيا (ولذا) اى ولعدم الدخول لاعتبارنا في ذلك (عسر التمييز بينهما) اى بين الذاتى والعرضى في الماهية الحقيقية اذ الفصل يشبه الخاصة والجنس العرض العام والتمييز بينها في غاية الصعوبة قالوا التمييز بين الذاتيات والعرضيات اصعب من خراط القتاد حتى ان بعضهم ادعى تعذره وعدم امكانه (قال) بعض الافاضل على هذا الموضع كما لو حدد الفلك بانه حيوان كرى محيط بالعناصر لا يتيقن انه هوام غيره (وقد) صرح به الشيخ الرئيس (واعترض) ابو البركات البغداوى وقال انه في غاية السهولة بالاسماء فان اسم الانسان موضوع لمعنى معقول ممتاز عما عداه وكذا غيره من الاسماء وكل امر معقول يعقل منه كمال الجزء المشترك وكال الجزء المميز فيحصل العلم بالجنس والفصل القريبين وفيه ان المفهوم من الاسم موصوف بمعاني لكن كيف يميز الذاتى منها عن العرضى حتى يعلم تمام المشترك وتمام المميز الذاتيين (فان) قيل ذاتيه ماهو اقرب منه واظهر ثبوتاه (قلنا) هذا لا يفيد اليقين بكنهه لجواز ان يكون له ذاتى ما صرفناه لكن التبس بعرضى فالتمييز في غاية الصعوبة وزعم بعضهم ان لامعنى للذاتيات والعرضيات الا ان شيئا واحدا كزبد مثلا قد حصلت له احوال مثل الابعاد والنمو والحس والحركة الارادية والنطق ثم يتبعها احوال اخر كالتحيز والتغير والانفعال والتعجب فالمحمولات المأخوذة من المتبوعات كالجسم والنامى والحساس والناطق ذاتيات له والمأخوذة من التوابع كالتحيز والتغير والمنفعل والمتعجب عرضيات له وعلى هذا يسهل التمييز انتهى (واما ذاتى الماهية الاعتبارية) وهى الماهيات اللغوية والاصطلاحية (وعرضها) اى الماهية المذكورة فالامتيار في غاية السهولة اذ هى على حسب اعتبار المعبر فان النحاة حصلوا مفهومها للفاعل ووضعوا لفظ الفاعل بازائه ومفهومها للمفعول ووضعوا لفظ المفعول بازائه مثلا فما اعتبروه عند الوضع في مفهوم الاسم فهو الذاتى له وما كان خارجا عنه في اعتبارهم فهو عرضى له وقد اشار الى ذلك رحمه الله بقوله (فيمتاز بمجرد عدم خروجه وخروجه عن) المعنى (الموضوع له) اى بمطلقهما والاول منهما للاول والثانى للثانى (ولذا) اى ولان الامتيار فيهما بالخروج وعدمه المذكورين (سهل التمييز بينهما) اى بين ذاتى الماهية الاعتبارية وعرضها فما كان داخلا في مفهوم ما وضع له

اللفظ من تلك الماهيات فهو ذاتي له وما كان خارجاً عنه فهو عرضي له
 (تنبه) قالوا حدود الماهيات الحقيقية ورسومها تسمى حدوداً ورسومها
 بحسب الحقيقة وحدود الماهيات الاعتبارية حدوداً ورسومها بحسب الاسم
 (فصل) يراد به عندهم طائفة من مسائل الفن اعتبرت مستقلة (في)
 بيان (الكليات الخمس) المعلومة والبحث عنها (قد سبق ان الكلى اما
 ذاتي واما عرضي) يعني انه علم فيما سبق انحصار الكلى فيهما وعدم
 خلوه عنهما وانهما لا يجتمعان فهي منفصلة حقيقية وهذه صغرى القياس
 وكبراء ما يستفاد من تعريف كل منهما (فالذاتي ان كان عين الحقيقة
 المختصة بجزئياته) الشخصية اى الكلى الذاتى لا يخلو عن ثلث عين الحقيقة
 للجزئيات اوجزاء اعم لها اوجزاً مميزاً لها فى الجملة فان كان عين الحقيقة
 الى آخره (قال) رحمه الله فى الحاشية لا يخفى ان التعرض يكون عين الحقيقة
 اوجزاًها مما لا حاجة اليه فى هذا التقسيم بل يكفيه الحثيات المذكورة
 لكننا قصدنا التنبه على ان كل نوع حقيقى عين حقيقة ماتحت من الجزئيات
 وكل جنس هو جزء اعم وكل فصل مساو او اعم انتهى (بحيث يكون
 محمولا فى جواب السؤال بما هو) اى من هذه الجهة وبهذا الاعتبار
 والمراد بما هو ما يفهم منه لاهذه العبارة نفسها اذ هو كما يكون بحسب
 الخصوصية يكون بحسب الشراكة كما يشعر به قوله (عن المتعدد من تلك
 الجزئيات وعن الواحد) اى منها (فهو نوع حقيقى) هو الجواب للشرط
 المتقدم وهو ظاهر ووجه التسمية به ان نوعيته بالنظر الى حقيقة واحدة
 فى افراده ولفظ النوع موضوع فى اليونانية لحقيقة الشئ ومعناه ثم نقل
 الى المعنيين المذكورين الحقيقى والاضافى فهو مشترك بينهما اشتراك
 العين فى الباصرة والجارية (كالانسان والشمس) ووجه التمثيل بهما
 وعدم الاكتفاء بواحد منهما اظهر من الشمس وللأول افراد ذهنية
 وخارجية وللثانى فرد واحد خارجى والباقي ذهنية لا غير وقد لا يكون
 للنوع افراد فى الخارج اصلاً كالغنقاء وكل منهما يقال فى جواب السؤال
 بما هو بحسب الخصوصية والتعدد (ويعرف) اى النوع (بانه كلى)
 جنس شامل لسائر الكليات (مقول على كثيرين) اى محمول عليها
 بحمل المواطاة والمراد وعلى واحد والا لبطل التعريف جمعاً والمراد
 بالكثيرين الافراد التى يحجب عنها عند السؤال المذكور بما هو سواء

كانت ذهنية او خارجية على ما صرفت (مختلفين بالعوارض لا بالحقيقة)
اذلحقيقة فيه واحدة لا اختلاف فيها اصلا قوله مختلفين على ما قيل صفة
يقتضى موصوفا يعرض له الاختلاف فذكر قوله على كثيرين ليكون له
موصوفا والموصوف وهو قوله على كثيرين جار ومجرور يقتضى متعلقا
فذكر مقولا ليتعلق الجار به فلا يكون ذكر المتعلق مستغنيا عن ذكر
الكلى كما توهم لان ذكر الكلى للجنسية وذكر المقول لاجل المتعلق
لا للجنسية (في الجواب) للسؤال (بما هو) اى بمفهومه لا بخصوصية
هذه العبارة كما صرت اليه الاشارة (بحسب الشركة والخصوصية) في
زمانين لا في زمان واحد اذ ليس المراد ذلك وان امكن (والا) وان لم يكن
الذاتى عين الحقيقة المختصة فهو لا يخلو من ان يكون جزء اعم ام لا
(فان كان جزء اعم من) حقيقة من (الحقائق بحيث يكون محمولا)
ومقولا (في جواب السؤال بما هو) المراد كما صرت الاشارة اليه مقولته
في الجواب عن السؤال بهذا العنوان فلا يرد ان الجنس لا يجاب به عن السؤال
بما هو بل هو دائما يقع في جواب ماها او ما هم لانه مقول في الجواب
بحسب الشركة فقط (قال) رحمه الله في الحاشية لا يخفى ان الظاهر ان نقول
من اجزائها لكنا عدلنا عنه الى ما ترى لثلايتوهم اختصاص الجنس
والفصل بالحقيقة المختصة التى هى النوع الحقيقى اذ كما للانواع اجناس
وفصول كذلك للاجناس والفصول اجناس وفصول كالجسم النامى
والحساس للحيوان انتهى واعترضه بعض الافاضل بانه قول بوجود
جنس الفصل وهو باطل (عن المتعدد من جزئياته لاعن الواحد) كما
في النوع وهو الفارق بينهما (فهو جنس تلك الحقيقة كالحيوان للانسان)
اذ حقيقة الانسان هو الحيوان الناطق واعم اجزائه المشترك بينه وبين
الفرس وغيره من الانواع الحيوانية انما هو الحيوان (والجوهر للحيوان)
فالجوهر اعم الاجناس التى للحيوان والتمثيل بالمثالين اشارة الى استواء
الاجناس القريبة والبعيدة في ذلك (ويعرف) الجنس (بانه كلى مقول
على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب ما هو بحسب الشركة فقط)
وفوائد القيود معلومة من مقدمات الفن كشروح الايساغوجى فلا نملا
الصحايف بما لا يلزم (واعلم) ان اختلاف الماهيات بالحقائق انما هو
مذهب الحكماء واما المتكلمون فان الانواع لا اختلاف لها الا بحسب

الاضرار عندهم لعدم قولهم بالحقايق العقلية والحقايق الخارجية
 واحدة بالنوع في الاجسام كلها لانهم يقولون بتركب الاجسام من الجواهر
 الفردة التي هي اجزاء لا تتجزى فهم يقولون بان الله تعالى جمع طائفة
 من الجواهر الفردة ووضع فيها خواص الانسان فجعلها انسانا وهكذا
 في غيره بخلاف الحكماء فانهم لقولهم بتركب الجسم من الهولي والصورة
 وقولهم بقدما قسموا الحقائق الى العقلية والخارجية وبعض المحققين
 وهم مثبتوا الاحوال قسموها الى الخارجية والنفس الامرية فالحقايق
 عندهم كالفلاسفة ثتان و (اما) جمهور المتكلمين فالخارجية لا غير
 (وان لم يكن) الذاتي (جزأ اعم كذلك) اي بتلك الحثية (بل) كان
 (جزأ لها في الجملة) اي يميز الماهية تميزا في الجملة والمراد كما قال رحمه الله
 في الحاشية سواء ميزها عن جميع الاغيار من المشاركات الجنسية كالفصل
 القريب او عن بعضها كالفصل البعيد فانه اذا سئل عن زيد او مع عمرو
 باي شيء هو في ذاته كان الجواب الناطق او الحساس او القابل كما يكون
 الجواب اذا سئل عنه مع هذا القرس هو الحساس او ما فوقه من الفصول
 البعيدة (بحيث لا يكون محمولا) ومقولا (في جواب ما هو بل) يكون
 محمولا ومقولا (في جواب اي شيء هو في ذاته) تذكير الضمير باعتبار
 المراد اعني المسؤل عنه فيه (فهو فصل لها) اي للحقيقة (مساويا كان
 او اعم كالناطق والحساس للانسان) (قال) رحمه الله في الحاشية لا يخفى
 ان النطق والحس ولو بالقوة من عوارض الانسان والحيوان لكنهما
 اقرب العوارض اليهما ولما جزموا ان في الانسان جزأ جوهريا يميزه
 عن سائر الحيوانات وراء جزأ الحيوان وفي الحيوان جزأ جوهريا يميزه
 عن سائر الاجسام النامية ولم يعرفوا كنه هذين الامرين وضعوا اقرب
 عوارضهما مقام هذين الامرين وارادوا بهما الامر من الجوهرين
 الذين هما مبدأ النطق والحس كما حققه بعض المحققين وكذا الكلام في النامي
 والقابل للابعاد وغيرها من العوارض التي وضعوها مقام الفصول انتهى
 (ويعرف) النص (بانه كلي مقول) ومحمول (على الشيء) عبره
 كالكثير دون كثيرين اشارة الى ان الفصل انما يقال ويحمل على الماهية
 دون الافراد لانه مقوم لها (في جواب اي شيء في ذاته) فبالقولة
 في جواب اي شيء خرج الجنس والنوع لانهما يقالان في جواب ما هو

كما صرفت لافى جواب اى شئ والعرض العام لعدم مقولته فى الجواب اصلا وبقيت الخاصة المشابهة للفصل فاخرجها بقوله ((فى ذاته)) اذ هى وان قلت فى جواب اى شئ لكن فى عرضه لافى ذاته ((والعرضى)) عطف على قوله فالذاتى وهو القسم الثانى من اقسام الكلى ويتقسم الى قسمين خاصة وعرض عام اذ عرضى الشئ لا يكون مبايناه قطعا فان عمه وغيره فعرض عام له والا فهو خاصة له ووجه تقديم الاول على الثانى منكشف لمن له ادنى استعداد وتقدم الاقسام على الاقسام كذلك ((ان اخص بحقيقة واحدة)) اى بافرادها وهو يعنى النوعية والشخصية وهى قد تكون نوعا اخيراً او متوسطا او جنسا هاليا ((من الحقايق مميزا لها عن جميع ماعداها بحيث يكون محمولا بالمواطاة فى جواب اى شئ فى عرضه)) اذ لا ينظر فيه الى ذاتياته ((فهو الخاصة لها)) اى ذلك العرض يقال له الخاصة والمراد على ما قالوا المطلقة وهى التى تميز الماهية عن جميع الاغيار لا ما يعمها والمضافة على ما ستعرف ((مساويا كان او اخص)) اى العرضى اعم من ان يكون مساويا للحقيقة او اخص منها ثم مثل لهما بقوله ((كالضاحك بالقوة او بالفعل للانسان)) الاول للاول والثانى للثانى فالنشر على ترتيب اللف واراد بقوله ((والمتنفس للحيوان)) ماهو بالقوة او بالفعل كذلك ((وتعرف)) اى الخاصة ((بانها كلية مختصة بالشئ)) والتعبير به دون الكثيرين كالكثيرين صرت الاشارة فى نظيره الفصل ((يقال)) وتحمل ((عليه)) اى الشئ ((فى جواب اى شئ فى عرضه)) وقائدة القيسود تعرف مما ذكرنا فى نظيره فتذكره ((وان عم حقايق مختلفة)) ولما كان فى هذه العبارة ايها من حيث المعنى بينه بقوله ((بحيث يكون محمولا على كل منها)) اى من تلك الحقايق يعنى ان المراد من العموم للحقايق هو جواز حملها على كل منها كالمتنفس للانسان فان المتنفس لا يختص بحقيقة الانسان بل يشملها وسائر الحقايق الحيوانية من الفرس والحمار وغيرها ((فهو عرض عام لها كالمتنفس للانسان قد عرفت عمومها والمتحيز للحيوان)) فان المتحيز يعنى الحيوان وغيره من الاجسام كالنبات فلا يختص بالحقيقة الحيوانية ((قال)) رحمه الله فى الحاشية عند قوله فعرض عام الى آخره سواء كان مميزا فى الجملة او لا فعلى هذا يلزم ان يكون العرض العام مقولا فى جواب اى شئ فى عرضه لما عرفت انه سؤال عن المميز فى الجملة وقد قالوا انه غير

مقول في جواب ماهو اولاً في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ هو
 (لا) يقال ليس مقولاً في جوابه الا من حيث كونه مميزاً في الجملة وهو
 بهذا الاعتبار ليس بعرض عام بل خاصة لاتا نقول قد حقق في محله ان
 الخاصة قسماً خاصة مطلقة (و) هي الخاصة المميزة عن جميع الاغيار
 وخاصة مضافة هي المميزة عن بعضها وان الخاصة التي هي قسيمة للكليات
 الاربعة هي الخاصة المطلقة فلما اعتبر في مفهوم الخاصة ههنا التميز عن جميع
 الاغيار خرج عنها الخاصة الاضافية فاما ان تدخل في العرض العام
 او تبقى واسطة بين الكليات الخمس والثاني باطل فتعين الاول ولا مخلص
 الا بان يقال السؤال باى شئ في عرضه سؤال عن المميز عن جميع الاغيار
 وان كان السؤال باى شئ هو في ذاته سؤال عن المميز في الجملة ولا يخفى
 ما فيه من التحكم او بان يقال عدم كون العرض العام مقولاً في جواب اى
 شئ في عرضه مبنى على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف
 بالاعم لا على مذهب القدماء المجوزين لذلك ولذا تركنا في مفهوم العرض
 العام عدم كونه مقولاً في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ هو فتأمل
 فيه انتهى (قيل) لعل وجه التأمل ان هذا التقييد منافي لما قالوا من ان
 العرض العام غير مقول في جواب ماهو ولا في جواب اى شئ مطلقاً
 ولم يقولوا انه غير مقول عند من لم يجوز التعريف بالاعم ومقول عند
 من يجوزه به انتهى (و) يحتمل ان يكون وجه التأمل منع التحكم المذكور
 بان اى شئ هو في ذاته معناه اى شئ هو في نفسه مع قطع النظر عن الاوصاف
 ويلزم منه ان يكون السائل طالماً بانه شئ من الاشياء يطلب بالسؤال
 تعيينه في الجملة فيصح الجواب بالفصل الاعم واما اى شئ في عرضه فمعناه
 اى شئ هو باعتبار وصف فيطلب بالسؤال وصفه المختص به فالمطلوب
 هو الوصف المختص به لا اى وصف كان فارتفع التحكم و (يعرف)
 اى العرض العام (بانه كلى) جنس (يقال على ماتحت حقايق مختلفة)
 فصل يخرج به النوع والفصل والخاصة لانها تقال على حقيقة واحدة
 فقط قوله (قولاً عرضياً) لاجراج الجنس لان مقولته ذاتية وهو
 ظاهر والاعتراض بلزوم الدور على التعريف يمكن دفعه بان يراد من هذا
 القيد ما يفهم منه لغة ومن العرض العام المعنى المصطلح او بان ينظر الى
 خصوص العرض العام وعموم العرض فتأمل (واعلم انه قد تصادق

هذه الكليات في مفهوم واحد باعتبارات مختلفة) يعنى ان ما بينها من التخاليف والتباين ليس بذاتى كما بين السواد والياض بل هو اعتبارى فقيده الحيثية معتبر في مفهوم الجميع (كالماتى فانه) يكون (خاصة) بالقياس (للحيوان و) هو (عرض عام) بالقياس (للانسان) فقد اجتمع اثنان منها وهى الخاصة والعرض العام فى شئ واحد (و) قد يجتمع الخمسة فى شئ واحد (كما قالوا ان الكليات الخمسة متصادقة) ومجموعة (فى مفهوم اللون) فانه نوع للمكيف وجنس للأسود والابيض وفصل للكثيف وخاصة للجسم وعرض عام للحيوان ومثله الحساس فانه فصل للحيوان وجنس للسمع والبصير ونوع لخصه وخاصة للجسم النامى وعرض عام للناطق قالوا فى وجه انحصار الكليات فى الخمسة ان مقدم الامور العامة المحمولة على الشئ جنس كالحيوان بالنسبة الى الانسان فان الحيوان يحمل عليه لانه جنس له والجنس من اعم الذاتيات فيجب ان يكون اقدم الامور العامة ومقدم الامور الخاصة فصل كالناطق بالنسبة اليه لان الفصل اخص الذاتيات فيجب ان يكون اقدم الامور الخاصة والمركب من المقدمين نوع كالانسان ومؤخر الخاصة عرض خاص كالضاحك ومؤخر العامة عرض عام (فصل فى اقسام الذاتيات) الثلاثة من الكليات الخمسة وهى النوع والجنس والفصل (النوع اما بسيط لاجزائه) يعنى انه قسمان (احدهما) بسيط لم يتركب من الاجزاء (كانواع المجردات) كالروح الذى هو نوع لافراد الارواح من الناس مثلاً وكالقول عندهم واثنيهما ما اشار اليه بقوله (او مركب من) اجزاء وهى (الجنس والفصل) القريبان كما هو مذهب القدماء واما المتأخرون فاتهم يقولون بجواز تركيب الماهية من امرين متساويين او من امور متساوية (كالانسان) فانه مركب من جزئين وهما الحيوان والناطق اذماهيته عبارة عنهما (وكذا الاجناس والفصول) اى هى كالتنوع فى البساطة والتركيب اى كل من الجنس والفصل يتقسم الى القسمين المذكورين ايضا فيحصل منها ستة اقسام (فالماهيات) لكونها ليست خارجة عن الثلاثة المذكورة (بسيطة ومركبة) اى لا تخلو عن احدهما وهى منقسمة اليهما وان اردت تفصيل الكلام فيها فعليك بالمطولات (ثم) اى بعد ان صرفت ذلك اعلم ان (النوع قد يطلق على النوع الحقيقى) وهو الذى يكون نفس ماهية ماتحته من الافراد كالانسان

(كما تقدم) ذكره (و) قد يطلق (على الكلّي الاخص منه) اى من الحقيقى
 وهو النوع الاعتبارى و (يسمى صنفا كالرومى والزنجى) بالنسبة الى الانسان
 فانهما اخصان منه وصنفان له فان اطلاقهما على بعض افراد الانسان باعتبار
 امر خارج عن مفهومه وهى النسب والبقاع لا غير (وقد يطلق على ذاتى
 يحمل) بالمواطاة (عليه وعلى غيره الجنس فى جواب ماها) ويقال له بهذا
 المعنى النوع الاضافى المنطقى ولما صدق عليه النوع الطبيعى (كالحوان والجسم)
 فانه اذا سئل عن الحوان والشجر بماها اجيب بالجنس القريب للحوان
 وهو الجسم النامى واذا سئل عن الجسم والعقل العاشر بماها اجيب عنهما
 بالجنس العالى وهو الجوهر فكان كل من المذكورين وهو الحوان والجسم
 نوتا اضافيا كالانسان كذا فى الحاشية وصرّح بالتسمية به فقال (ويسمى
 نوعاً اضافياً) ووجه التسمية قد مرّت (وبين المعنيين) اى معنى النوع الحقيقى
 والاضافى (عموم) وخصوص (من وجه) لانهما يجتمعان فى مادة ويفترق
 كل منهما عن الاخر فى مادة امامادة الاجتماع فقد اشار اليها بقوله (لتصادقهما
 فى النوع الحقيقى المركب من الجنس والفصل كالانسان) فانه يجاب به عن السؤال
 عن زيد وعمر ووبكر بماهم اذ هو تمام الحقيقة المشتركة بينهم ولا تمايز بينهم
 الا بالمشخصات فهو نوع حقيقى ويجاب عند السؤال عنه وعن الفرس بماها
 بالحوان فهو نوع اضافى حيثئذ (قيل) واختار المصنف ههنا مذهب المتأخرين
 لانه يجوز ان يتركب الماهية من امرين متساويين عندهم واما القدماء حتى
 الشيخ فقد ذهبوا الى ان الاضافى اعم مطلقا من الحقيقى وهذا انما يتم لو ثبت
 ان كل نوع فله جنس ولكن لم يثبت لجواز ان يكون النوع بسيطا فلا يكون له
 جنس وامامادة الافتراق من طرف الاول فاشار اليه بقوله (وصدق الحقيقى
 بدون الاضافى فى النوع الحقيقى البسيط كالنقطة) فانه نوع حقيقى وليس
 باضافى لبساطته اذ ماتحته من الافراد نقاط وهى عين حقيقة كل منها واما مادة
 الافتراق من جهة الثانى فاشار اليها رحمه الله بقوله (وبالعكس) اى وصدق
 الاضافى بدون الحقيقى (فى الجنس المندرج تحت جنس اخر كالحوان) فانه
 نوع اضافى للجسم النامى اذ يحمل عليه وعلى الشجر مثلا ويجاب به عنهما
 عند السؤال بماها وكونه ليس بنوع حقيقى ظاهر لاختلاف افرادهما بالحقايق
 اعترض بان النقطة وان كانت بسيطة فى الخارج لكنها فى العقل نهاية الخط
 والنهاية من مقولة كيف فهو جنس لها ولها فصل يمتاز به عن سائر

الكيفيات وان سلم فالعرض جنس لها ولسائر الاعراض فتكون مركبة في العقل (واجيب) بانه لا يلزم من دخولها تحت كيف ان يكون كيف جنسها لم لا يجوز ان يكون نفس حقيقتها ويمتاز عن سائر الكيفيات بعارض والتمثيل بها مبنى على ان العرض عرض عام لما تحته لا على انه جنس فانه لم يثبت (وايضا) ان ذلك من قبيل المناقشة في المثال وهي ليست بمسموعة (ثم) اشار رحمه الله الى تقسيم الجنس الى قسمين ايضا فقال (وجنس الماهية ان كان مقولا عليها) اى محمولا على الماهية (مع كل واحد من مشاركاتنا في ذلك الجنس في جواب) السؤال (بماها فجنس قريب لها) اى فيقال له الجنس القريب وهو القسم الاول من القسمين (كالحیوان للانسان والجسم النامى للحيوان) فالاول يقال على احد انواعه الانسان وعلى جميع انواعه المشاركة له في الحيوانية من الفرس والحمار وغيرها والثاني يقال على احد انواعه الحيوان وعلى ما يشاركه من الاجسام النامية كالنباتات (وان لم يكن مقولا) ومحمولا (عليها مع الكل) اى على الماهية مع كل واحد من المشاركات في الجنس (بل مع بعض دون البعض فجنس بعيد لها) اى فهو جنس بعيد لها وهو القسم الثاني (كالجسم للانسان والحيوان) فان كلا منهما نوع له ويقال عليهما ويقال على بعض الانواع معهما كالحجر دون البعض كالشجر والاول بعيد بمرتين والثاني بمرتبة واحدة (ثم) اشار رحمه الله الى تقسيم الفصل الى قسمين ايضا فقال (وفصلها ايضا) اى فصل الماهية بجنسها قسمان بالاستقراء لانه (اما فصل قريب لها ان ميرها عن جميع ما يشاركها في الجنس القريب) وهو القسم الاول ولم يرد بالجميع وصف الاجتماع بل ما هو الا هم فيشمل المجتمعة والمتفرقة (كالناطق للانسان والحساس للحيوان) فان الاول من كل منهما يميز الثاني عن جميع ما يشاركه في الجنس القريب وهو ظاهر (واما فصل بعيد لها ان ميزها عن مشاركاتنا في الجنس البعيد فقط كالنامى للانسان والحيوان) فانه يميز كلا منهما عما يشاركه في الجنس البعيد الذى هو الجسم وانما قيد المشاركات بقوله في الجنس احترازا كما قيل عن المشاركات الوجودية اذ هي ليست امورا محققة بل هي مجرد احتمال على تقدير القول بإمكان تركيب الماهية من امرين متساويين فالتقسيد لزيادة الاهتمام بالماهية المحققة الوجود (والفصل) يتقسم الى قسمين (ايضا) باعتبار نسبته الى النوع والجنس لانه اما (مقوم للماهية التى كان جزأ منها) اى محصل لها

نوما بدخوله في قوامها واما (مقسم لما فوقها) اى الماهية (من الاجناس) وذلك لان الجنس امر مبهم في العقل يحتمل ان يكون اشياء كثيرة هو غين كل منها في الوجود لا انطباق له على شئ منها بخصوصه فانضمام الفصل اليه يفرزه ويعينه ويجعله مطابقا لماهية نوعية فيحصل بعد ذلك له اللوازم وتعرض له العوارض الا ترى ان القوة المسماة بالنفس الناطقة لما اقترنت بالمادة الحيوانية فصارت الحيوان الناطق استعدت لقبول الاثار الانسانية وخواصها فبواسطة الفصل يتحصل الجنس في نوع ويتقوم ذلك النوع به والحاصل ان الفصل ان نسب الى النوع فهو مقوم له وان نسب الى جنس ذلك النوع فهو مقسم له ومحصل له القسم (كالجساس) فانه (مقوم للحيوان والانسان) اذ لا يكون الحيوان حيوانا الا به وكذا الانسان لانه مقوم لجنسه الذى هو الحيوان فيكون مقوماله البتة (ومقسم للجسم النامى) والمعنى انه يحصل له قسما لانه يقسمه الى قسمين فالجساس اذا نسب الى الجسم النامى صار جسما ناميا حساسا وهو قسم من الجسم النامى (والجسم والجوهر) الجنس البعيد والابعد فانه اذا نسب الى الاول صار جسما حساسا والى الثانى جوهر حساسا فالجساس مقسم لهما اذا الجساس فصل للنوع الذى تحت الجنس وفصول الانواع بالقياس الى الجنس مقسمات وانما مثل به دون الناطق ليشير الى ان كل ما هو مقوم للنوع العالى هو مقوم للسافل اذا العالى هو بنفسه داخل في قوام السافل كما اشار اليه التفريع بقوله (فكل مقوم للعالى مقوم للسافل بدون العكس) الكلى اى ليس كل مقوم للسافل مقوما للعالى وذلك لانه ثبت ان جميع مقومات العالى هى مقومات للسافل فلو انعكس لم يبق بين العالى والسافل فرق وهو ظاهر البطلان فهو لا ينعكس كليا لكن ينعكس جزئيا اى بعض مقوم السافل ليس مقوما للعالى كالناطق فانه مقوم للانسان وليس بمقوم للحيوان بل هو من عوارضه وقد يكون المقوم للسافل مقوما للعالى بعينه كالجساس فانه كما يقوم الحيوان يقوم الانسان هكذا قالوا (وكل) فصل (مقسم) للجنس (السافل) فهو (مقسم للعالى) اى لا لجنس العالى اى يحصله فيه كالناطق فانه يحصل الحيوان في نوع الانسان فيحصل العالى كالجسم فيه ايضا وهو معنى تقسيمه للعالى (بدون العكس) اى الكلى ايضا اى ليس كل مقسم للعالى مقسما للسافل لان فصل السافل يقسم العالى وهو لا يقسم السافل بل يقومه لكن ينعكس جزئيا

اذ بعض المقسم للعالي مقسم للسافل وهو مقسم السافل كالتألق ومعرفة العالي من السافل تتحصل لك فيما يأتى عنه رحمه الله من البحث و (لما) بين رحمه الله ان الانواع منها على ومنها سافل وكذا الاجناس وعلم ان بينها مراتب وهي الاوساط اراد ان يبينها ويشير الى ما بينها وبين الاجناس من انواع النسب فقال (ثم الانواع تترتب نزولا من النوع العالي) والمراد بها ماعدا الحقيقى اذ يستحيل فى الانواع الحقيقية الترتيب اذ لا يوجد نوع حقيقى فوقه نوع حقيقى كذلك والالزم ان يكون جنسا وذلك محال واما الاضافة فلان نوعيتها انما هى بالقياس الى ما فوقها من الاجناس فيجوز ان يوجد نوع اضافى فوقه نوع اضافى كذلك كالانسان فانه نوع اضافى للحيوان وهو نوع اضافى للجسم النامى وهو نوع اضافى لمطلق الجسم وهو نوع للجوهر وكذا يستحيل وجود الترتيب فى الانواع المتباينة والالم تكن متباينة اذ من المعلوم ان التداخل شرط لوجود الترتيب وهو ظاهر (كالجسم) اى كترتب الجسم المطلق نازلا (الى النوع الحقيقى السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع) اذ نوعية النوع انما تكون بالنظر الى ما فوقه من جنس فالذى يكون تحت الكل من الانواع يكون احق بهذا الاسم من غيره (وما بينهما) اى النوع العالي والسافل تسمى (انواعا متوسطة) وان كان بعضها اعلى من بعض ووجه التسمية بالمتوسطة وقوعها بين العالي والسافل او هو ظاهر (قال) رحمه الله فى الحاشية (اعلم) انهم وضعوا للتمثيل والتوضيح كليات مرتبة صعودا ونزولا وهى الانسان المحدود عندهم بالحيوان الناطق ثم الحيوان المحدود بالجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اخذوا كلاما من الحساس والمتحرك بالارادة مع تساويهما لترددهم فى ان فصله القريب هو الحساس او المتحرك ثم الجسم النامى وضعوه مركبا لعدم وجدانهم فى كلام العرب مفردا موضوعا لمجموع الجسم النامى ثم الجسم المحدود بجوهر قابل للابعاد الثلاثة اى الطول والعرض والعمق ثم الجوهر المرسوم لماهية لو وجدت فى الخارج كانت لافى موضوع ولم يحدوه لانه جنس على ليس فوقه جنس اخر فلا يمكن تحديده تاما ولا ناقصا ولا رسمه تاما لتوقف الكل على جنس فوق الجوهر وانما يمكن الرسم الناقص كما سيبنى الاشارة اليه وانما اعتبر النزول فى الانواع والصعود فى الاجناس لان النوعية الاضافية المرتبة باعتبار الخصوص والجنسية باعتبار العموم حتى لو قيل نوع الحيوان يفهم منه المفهوم الاخص

منه ولوقيل جنس الحيوان يفهم منه المفهوم الاعم منه فالترتيب في الانواع لا يكون الا بطريق التزول وفي الاجناس لا يكون الا بطريق الصعود وعبارة الصعود والتزول مبنية على ان ماتحت الشيء يكون شاملا له ولغيره في الاغلب بخلاف ما فوقه كما في طبقات العناصر والافلاك انتهى وبيان انه في طبقات العناصر كذلك ان الهواء مثلا حاوى للماء والارض ومحيط بهما فهو فوقهما والنار حاوله فهي فوقه ولذا قيل هي اسطقص فوق الاسطقصات وفلك القمر اشمل فهو فوق الكل وهكذا الباقي المحدد (وكذا الاجناس ترتب صعودا) اي هي مثل الانواع في الترتب غير ان تلك كانت بجهة التزول كما صرفت وهذه تكون بجهة الصعود فيكون جنسا فوق جنس الى ان ينتهي الى العالى كما اشار اليه بقوله (من الجنس القريب السافل كالحوان الى جنس العالى كالجوهر ويسمى جنس الاجناس) وقد صرفت وجه التسمية (وما بينهما) اي يسمى ما بين العالى والسافل من الاجناس المذكورة (اجناس متوسطة) وكذلك عرف وجه تسميتها بذلك وقد تبين انه مراتب كل من النوع والجنس اربع اعم الانواع واخصها واعم من بعض واخص من بعض ومباين لكل ويقال له النوع المفرد واثلة الكل قد علمت والرابع مثوالة بالعقل على القول بانه ليس بجنس وان الجوهر جنس له ولسائر الجواهر وكذا الجنس اعم الاجناس واخصها واعم من بعض واخص من بعض ومباين لكل ويقال له الجنس المفرد ومثاله العقل ايضا لكن على القول بان الجوهر ليس جنسا له بل هو عرض عام اذ ليس تحته جنس والعقول العشرة هي انواع لاجناس كما صرح حوايه في الحكمة ولا شيء فوقه الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس له (فبين الجنس والنوع الاضافى عموم من وجه) اي اذا علم ذلك تبين ان بين الجنس والنوع الاضافى من انواع النسب عموما وخصوصا من وجه لتصادقهما في الاجناس المتوسطة وتحقيق الثانى بدون الاول في النوع الحقيقى كالانسان مثلا وتحقيق الاول بدونه في الجوهر كما صرّف واما بين النوع الحقيقى والجنس فالمباينة الكلية اذ لا شيء من النوع الحقيقى بجنس وبالعكس واما بين النوعين فبالعموم والخصوص من وجه كما بين الجنس والنوع الاضافى وهو ظاهر (ولما كان) من المعلوم ان كل جزء من الماهية يجب ان يكون خارجا عن الاخر عرضياله والا فاما ان يكون عين الاخر او جزؤه واما ما كان يلزم تكرر جزء واحد من الماهية بعينه

فيها وهو باطل اراد رحمه الله ان يشير الى ذلك فقال (ولا يتكرر جزء واحد
 من الماهية بعينه فيها) وانما قال بعينه كما قال في الحاشية اشارة الى ان اعتبار الجزء
 مرتين بالحيثيتين جائز كاعتبار الجوهر جنسا طالبا من حيث انه مفهوم عام
 وعارض لانواع الجواهر في ماهية الانسان واعتبار الناطق فصلا مثلا فيها
 من حيث انه فرد خاص ومعرض للجوهر (ولا تتركب الماهية من امرين
 متساويين) هذه مسألة من مسائل نازع فيها المتأخرون المتقدمين واستدل
 المتقدمون على عدم تركبها بانه لو تركب ماهية حقيقية من امرين متساويين
 او امور فلا يخلوا ما ان لا يحتاج احدا لاجزاء الى الاخر منها اولا والاخر
 محال ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء الماهية الحقيقية الى الاخر والثاني
 باطل اذ لا يخلوا ما ان يحتاج كل منهما الى الاخر فيلزم الدور وهو محال ايضا
 او يحتاج احدها الى الاخر دون الاخر اليه فيلزم الترجيح من غير مرجح
 لانه لكونهما ذاتيان متساويان فاحتياج البعض الى الاخر دون الاخر اليه
 ليس اولى من احتياج الاخر اليه ومن ثم فسر الفصل من ذهب الى عدم
 الجواز بانه ما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس ومن ذهب الى الجواز زاد
 او في الوجود ليشمل فصول الماهية المركبة من امرين متساويين او امور
 متساوية والشيخ لما فسر الفصل في الشفاء بما يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
 ورأى عدم تمامية البرهان على انحصار الجزء في الجنس والفصل بناء على
 تجويز العقل تركب الماهية من امرين متساويين او امور متساوية فلا يكون
 شيء منها فصلا لجنس اذ لا جنس لها عدل عنه في الاشارات وعرفه بما يميز
 الشيء عما يشاركه في الجنس او الوجود وتبعه المتأخرون في ذلك واستوضحه
 البعض بان الفصل للشيء ان اختص بجنس الشيء كالحساس للحيوان بالنسبة
 الى الجسم النامي كان مميزا له عما عداه من الموجودات وان لم يكن مختصا
 بالجنس كالناطق للانسان عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات ايضا
 كالملك والجن فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه في الجنس اعني الحيوانية
 لا عن جميع ما يشاركه في الوجود اذ لا يميزه عن الملك والجن واعلم ان الماهية
 لا تتركب ايضا من امرين متساويين او امور متباينة ايضا لوجوب حمل كل
 من اجزائها عاها فيجب حمل احدا لاجزاء على الاخر ضرورة ولم يتعرض
 الماتن لهذه القاعدة لوضوحها وانما تعرض للمسئلة الانية مع انها مثابها
 في الوضوح حيث قال رحمه الله (ولا من اجناس وفصول غير متناهية لامتناعها)

اى لامتناع وجود تلك الماهية بداهة لما فى الاضراب المترتب عليها من الفائدة
 المقصودة له فى هذا البحث اعنى قوله (بل تنهى الى جنس على وفصل سافل
 بسيطين) وقد اعرب عنها فى الحاشية قوله وقد قالوا ببساطة الجنس العالى
 وسكتوا عن بساطة الفصل السافل كالناطق مع انه يجب ان يكون بسيطا
 ايضا لانه لو تركب فاما ان يتركب من امرين متساويين وهو باطل واما من جنس
 وفصل فذلك الجنس لا يجوز ان يكون عرضا لئلا يلزم تقويم الانسان الجوهر
 بالعرض فانه باطل فهو اما من الاجناس البعيدة للانسان واما من قصوله
 البعيدة وعلى التقديرين يلزم تكرار الجنس الواحد والفصل الواحد فى الماهية
 وهو ايضا باطل (فان) قلت فالفصل القريب للانسان فرد من افراد الجوهر
 لا من افراد العرض لئلا يلزم التقويم المذكور فيعود محذور التكرار لتحقيق
 مطلق الجوهر فى ضمن فرد (قلت) العود ممنوع وانما يعود لو كان ذلك
 الفرد مركبا من جوهر ومفهوم اخرها جنس وفصل وليس كذلك بل
 المدعى انه بسيط ولا يلزم من كونه فردا لمطلق الجوهر ان يكون مركبا منه
 والالم يكن الجواهر المجردة من الماهيات البسيطة مع ان العقول والنفوس
 منها عند الحكماء قنأمل انتهى ويخطر ان وجه الامر بالتأمل ان مدار التكرار
 وهو الجزء الجوهرى متحقق على كلا التقديرين (و) اجيب بان ما يصدق
 عليه الجوهر مفهوم من المفهومات الجوهرية والناطق مفهوم اخر منها
 فلا يتكرر هناك كما تكرر ههنا لان الجواهر انواع والالكان العقل العاشر
 انقص اثارا وكالا من الحجر والحمار على القول ببساطته اذ ليس ماهيته الا
 الجوهر وهما مشتركان معه فيه مع امور جليلة رائده فيه (ولما) فرغ من تقسيم
 الذاتى وبيان ما يتعلق به شرع فى تقسيم العرضى مع بيان ما يتعلق به فقال
 (فصل فى اقسام العرضيات) وهى الكليات الخارجة عن ماهية ماتحتها
 من الجزئيات كما عرفت (كل من الخاصة والعرض العام ان امتنع انفكاكه
 عن الماهية فى احد وجوديهما الخارجى والذهنى او فى كليهما فهو عرض لازم
 لها) لما كان الخاصة والعرض العام يحمالان على الشيء وهما خارجان عن ماهيته
 وحقيقته كان لكل منهما اقسام بالطر الى وجوده مع وجود الماهية فكل
 منهما اما لازم لها او مفارق لانه ان امتنع انفكاكه عنها فى الوجود الخارجى
 او فى الوجود الذهنى فلازم الوجود الذهنى ويقال له لازم الوجود العقلى
 ايضا وفيهما معا فلازم الماهية وقد اشار رحمه الله الى التسمية مع ايراد الامثلة

بقوله (ويسمى الاول لازم الوجود الخارجى كالحار للنار والثانى لازم الوجود الذهبى كالكلى للعنقاء والثالث لازم الماهية كالزوج للاربعة) (قال) رحمه الله فى الحاشية على قوله كالكلى للعنقاء لم يقل للانسان والحيوان وغيرها من الماهيات الموجودة لانها قد ترسم فى الاذهان جزئية عند الاحساس بها فتفارق عنها الكلية فلا تكون الكلية لازمة لها بخلاف العنقاء وغيرها من الماهيات التى لم يوجد لها فرد فى شئ من الارمنة ولم يتعلق بها احساس اصلا فلا ترسم فى ذهن من الاذهان على وجه الجزئية فى شئ من الارمنة فلا يفارقها الكلية بالضرورة مادامت موجودة فى الاذهان فتكون لازمة لها فى الذهن انتهى (قيل) عليه ان ذلك ممكن ايضا فالاولى التمثيل بالكلى للمعقولات والجزئى للمحسوسات وقد مثل بعضهم لذلك بلزوم البصر للعمى وهو لا يستقيم ههنا لعدم صحة الحمل وان لم يتمتع انفكاكه عنها كذلك بل امكن مفارقه فعرض مفارق فارقه بالفعل ام لا وقد اشار اليه رحمه الله بقوله (والا فعرض مفارق سواء فارق بالفعل كالضاحك بالفعل للانسان اولا كالمالح لماء البحر) (قال) رحمه الله فى حاشية اذ يمكن ازالة الملوحة عنه كما يظهر عند التقطر لكنها لا تفارق عن مجموع البحر اصلا فتأمل (ثم الخاصة) نوعان وهذا تقسيم لها باعتبار شمولها لجميع افراد الماهية وعدمه لانها (اما شاملة لجميع افراد الماهية) مع امتناع انفكاكها عن ذى الخاصة ويقال لهذا النوع منها الخاصة الشاملة اللازمة وهى المعتبرة فى الرسم التام (كالضاحك بالقوة) فانه يوجد فى جميع افراد الانسان مع امتناع انفكاكه عنه (او غير شاملة كالضاحك بالفعل) فانه لا يوجد الا فى بعضها فى بعض الاوقات (قال) الماتن رحمه الله فى الحاشية ولقائل ان يقول تمثيل الخاصة الغير الشاملة به غير صحيح اذ الضحك بالفعل وهو الهيئة الانفعالية للنفس الناطقة بواسطة التعجب بالفعل المساوى للانسان مساوله وشامل لان الصبيان بل الاطفال فى المهد يدركون الامور الغريبة وهو معنى التعجب فالمثال الصحيح هو الكاتب بالفعل فانه اخص من الانسان وغير شامل لجميع افراد (اللهم) الا ان يراد بالضاحك بالفعل معنى اخر وهو الاثار الظاهرة المحسوسة تأمل (وهى) اى الخاصة تنوع الى نوعين (ايضا) اى كما تنوعت الى الشاملة وغير الشاملة غير ان هذا التقسيم لها بالنظر الى حال ذىها بخلاف الاول (اما خاصة النوع كما تقدم) وهى التى تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا كالضاحك بالنسبة الى

الانسان ولذا قال بعضهم بانها هي المحدودة في الكليات الخمس (قال الماتن)
رحمه الله في الحاشية ويندرج فيها خاصة الفصل القريب لان المراد اعم
من ان يكون خاصة للنوع بالذات او بواسطة جزئية المساوي وكذا خاصة
الفصل البعيد تندرج في خاصة الجنس فلا تقص بهما كما لا يخفى انتهى (واما
خاصة الجنس كالتنفس للحيوان والتمحيض للجسم) فالاولى خاصة الجنس
القريب والثانية خاصة الجنس المتوسط ويعرف حال البعيد بالقياس فلا بعد
(و) اعترض بخروج خاصة الخاصة كالضاحك للمتعجب وخاصة العرض
العام كالحيوان للماشي وبخاصة الشخص (و) اجيب بان الكلى اذا نسب
الى آخر مثله انما ينسب اليه بالنظر الى افراده الحقيقية لا الى مفهومه ولا
الى افراده الاعتبارية فما خرج عن حقيقتها واختص بها فهو خاصة لها
وحقيقتها نوع لها او جنس فلا يخلو من ان يكون خاصة نوع او خاصة جنس
ويندفع بهذا ايضا الاعتراض بان هذا التقسيم لا يخص الخاصة بل يشملها
والعرض العام اذ هو ايضا اما عرض عام للنوع او عرض عام للجنس تأمل
(وخاصة الجنس عرض للذاتي الاخص منه) كالتنفس لناطق اذهواهم
غير داخل في حقيقته والمراد منها الشاملة اذ هي المتبادر عند الاطلاق فلا يرد
ان الناطق خاصة للحيوان وليس بعرض عام للانسان بل هو فصل داخل
في حقيقته (وخاصة الذاتي الاخص) كالتنفس بالنسبة الى الناطق (خاصة
الذاتي الاعم) كالحيوان اذ يكون خاصة للحيوان بالضرورة لعدم انفكاك
الاخص عن الاعم (بدون العكس) اي ما يكون خاصة للذاتي الاعم لا يكون
خاصة للذاتي الاخص والا لم يكن الاعم اعم ولا الاخص اخص (وقد نطلق
الخاصة على قسم من العرض العام وهو ما يميز الماهية عن بعض ماعداها كالتحيز
للانسان والحيوان وتسمى خاصة مضافة) لاختصاصها بالشئ بالنظر الى
بعض الاغيار (وما تقدم) اي وتسمى الخاصة المتقدمة اعني ما يميز الشئ
عن جميع ماعداه الى آخره (خاصة مطلقة) وخاصة حقيقية ووجه التسمية
ظاهر ويعلم مما مر منا فتذكر (والعرض قسمان) اي اذا عرفت ذلك عرفت
ان العرض قسمان لانه اما (ميز للماهية في الجملة) اي عن بعض الاغيار
كالتحيز بالنسبة الى الجسم (و) اما (غير مميز اصلا) لا كالات ولا بعضا
(كالشئ والممكن العام الشاملين للواجب والممكن والمتع) فان كلا منهما
لا يميز شيئا من الثلاثة المذكورة عما عداها اصلا اذ كل من الثلاثة يتصف بكل

منهما ولا اختصاص له بواحد منها والشئ عند الاشاعرة لا يطلق الاعلى
 الموجود فكل شئ عندهم موجود وبالعكس ومن فسر بما يصح ان يعلم
 ويخبر عنه كالكثير المعترلة يجوز اطلاقه على الموجود القديم والحادث والمعدوم
 بقسميه الممكن والممتنع وتمثيل الماتن به لا يستقيم الا على هذا التفسير تأمل
 والامكان العام على ما فسروه هو سلب الضرورة عن احد الطرفين ومرادهم
 بالضرورة الوجوب اى سلب الوجوب عن طرف الوجود او العدم فان كان
 السلب عن طرف العدم فالامكان عام مقيد بجانب الوجود كالامكان في قولنا
 الواجب والانسان ممكنان فان الممكن فيه بمعنى ما ليس عدمه واجبا سواء
 كان وجوده واجبا كالواجب تعالى ام لا كالانسان وان كان عن طرف الوجود
 فالامكان عام مقيد بجانب العدم كالامكان في قولنا الانسان واجتماع النقيضين
 ممكنان فان الممكن فيه بمعنى ما ليس وجوده واجبا سواء كان عدمه واجبا
 كاجتماع الضدين ام لا كالانسان (تنبيه) صدر هذا البحث بالتنبيه لانه علم
 بما تقدم انه قد يكون بين الشئين لزوم يستتبع وجود احدهما في الخارج
 وجود الاخر فيه وقد يكون بينهما لزوم يستتبع وجود احدهما في الذهن
 وجود الاخر فيه فاللزوم نوعان خارجي وذهني وقد اشار الى تفصيله بقوله
 (اللزوم الخارجي هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم في الخارج)
 سواء كان (تحقيقا) اى امتناعا محققا (كلزوم الحرارة للنار) فان الحرارة
 لازم من لوازم النار الخارجية لماهيتها من حيث هي اى يمتنع سلب الحرارة
 المحسوسة وازالتها عن النار المحسوسة في الخارج ولو كانت لازمة للماهية
 لكان كل نار حارة بالضرورة وهو فاسد لصحة النقيض الذي هو الامكان
 العام وهو بعض النار ليس بحارة بالامكان العام (او تقديرا) اى امتناعا
 مقدرا (كلزوم التحيز للعناء على تقدير وجودها في الخارج) اذ هو لازم
 الجسم والعناء جسم فعلى تقدير وجودها في الخارج تكون متحيزة قطعا
 اذ كل جسم متحيز (واللزوم هو امتناع انفكاك اللازم عن وجود الملزوم
 في الذهن تحقيقا كلزوم الكلية للعناء) وكلزوم البصر للعمى فالكلية نفسها
 لا تنفك عن العناء اذ هي من المعقولات الثانية الممتعة الانفكاك عنها وهي
 من الماهيات التي لم يوجد لها فرد في شئ من الاوقات ولم يتعلق بها الاحساس
 اصلا فلا يكون لها ارتسام في ذهن من الاذهان على وجه الجزئية فلا يفارقها
 الكلية مادامت في الاذهان فتكون لازمة لها وكذا تصور الملكات

بالنظر الى الاعداد كالبصر فان تصوره لا يتقك عن تصور العمى اذ لا يمكن تصور العمى بدون تصور البصر (او تقدير كلزوم الجزئية لكنه الواجب تعالى على تقدير وجوده في اذهانتنا وان لم يمكن) اى وجوده فيها (وبين اللزومين) الخارجى والذهنى (عموم) وخصوص (من وجه) اى يجتمعان في مادة ويفترق كل منهما عن الاخر في مادة فالصور تلك اشار الى الاولى بقوله (لتصادقهما في لوازم الماهيات) كالكتابة والضحك بالقوة للانسان والى الاخرين بقوله (واقتراق الخارجى) اى اقتراق اللزوم الخارجى عن اللزوم الذهنى (في لوازم الوجود الخارجى) كالخار للنار فانه لازم لها خارجا لاذنها وهو كنار على علم في الظهور (والذهنى في لوازم الوجود الذهنى) اى واقتراق اللزوم الذهنى عن اللزوم الخارجى فيما يكون من لوازم الماهية ذهنا كالكلية للعنقاء على ما صرفت (وكل منهما) اى كل واحد من اللزوم الخارجى والذهنى (قد يكون بين مفهومين متصادقين وهو المقتر في العرض اللازم) خاصة كان او عرضا عاما (وقد يكون بين غير متصادقين) اى بين مفهومين لا يحمل احدهما على الاخر ولا يتصادقان (مفردين كانا) هو على ما في الحاشية تعميم للمفهومين الشاملين للمتصادقين وغير المتصادقين وليس بمخصوص بغير المتصادقين على ما يوهمه القرب والاماصح التمثيل بلزوم المعارف لتعريفاتها اذ التعريف والمعرف متصادقان قطعا وايضا التعميم المذكور غير مختص بغير المتصادقين بل يجرى في المتصادقين ايضا (كلزوم الحرارة النار) هما من المفردين الغير المتصادقين اذ لا يحمل احدهما على الاخر حمل مواطاة (او مركبين كلزوم احدى القضيتين للاخرى) كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالثانية لازمة للاولى ولا تحمل عليها اذ لا يتصور الحمل بين القضيتين (و) كذا لزوم (النتيجة للدليل) اذ لا يتصور الحمل بينهما كذلك (او مختلفين) بالافراد والتركيب (كلزوم المعارف لتعريفاتها) وذلك اعم من ان يكون معنوية او لفظية (وعلى التقادير) الثلاثة (في) الحاشية اى على تقدير كون كل من اللزومين بين مفردين او مركبين او مختلفين فكل من هذين اللزومين اما بين او غير بين انتهى (فكل منهما) اى من اللزومين المذكورين نومان لانه (ان احتاج الجزم به الى دليل) اى توقف الايقان باللزوم واحتاج الى دليل بان لا يكون فيه غناء ذاتى عن الوسط وهو اعم من ان يكون ممكنا الجزم اولا فيدخل فيه اللازم

الذى يمتنع الجزم باللزوم بينهما بدليل او بغيره ويدخل فيه اللازم الذى حصل الظن بينهما سواء كان بلا دليل او بدليل يفيد الظن لانه يمكن حصول الجزم بينهما لو وجد الدليل كذا قيل وجواب الشرط المذكور (فغيرين) اى فذلك اللزوم غيرين وهوين وفسروا الوسط بانه ما يقتزن بقولنا لانه حين يقال لانه كذا وهو يشمل الدليل والتنبه وذلك (كلزوم تساوى الزوايا الثالث للقائمتين للمثلث) اذ المثلث المستقيم الاضلاع كيفما كان لا بد ان يكون زوايا المثلث اعنى منتهى الخطين عند تلاقيهما فيه مساوية للقائمتين لكن العقل بمجردة لا يجزم بهذا اللزوم بل يحتاج فى الجزم به الى براهين هندسية كقولنا زوايا المثلث للمثلث مساوية للحادة والمنفرجة وهما مساويتان للقائمتين ينتج زوايا المثلث للمثلث مساوية لهما بواسطة مقدمة اجنبية وهى ان مساوى المساوى للشيء مساو لذلك الشيء ومثل قولنا زوايا المثلث للمثلث ثلث حادات حادة مع منفرجة وكل حادة مع منفرجة مساوية للقائمتين فالزوايا المثلث مساوية للقائمتين فالعقل لا يجزم باللزوم فى ذلك بمجرد تصور المثلث وتصور تساوى الزوايا للقائمتين بل لا بد فى الجزم من ملاحظة مثل واحد من البرهانين المذكورين تأمل والمثلث ما احاط به ثلث خطوط مستقيمة والقائمتان هما الزاويتان الحاصلتان من وقوع خط مستقيم على مثله بحيث يكون كل منهما فى جنب منه (وكلزوم النتائج للدلة الغير البينة الانتاج كالشكل الثانى والثالث كما سيحى) فى باب القياس (والا) اى وان لم يحتج الجزم باللزوم الى الوسط (فين) اى فذلك اللزوم بين (كلزوم الزوجية للاربعة خارجا وذهنا) فان من تصورا للاربعة الزوجية حكم بمجرد تصورها بلزوم الثانية للاولى ولم يحتج فى ذلك الى دليل اصلا (وقد يطلق اللزوم) بالاشتراك اللفظى (على اللزوم البين بمعنى الاخص مما سبق وهو ما يكون العلم باللزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا فى الجزم باللزوم بينهما) ووبعبارة اخرى ما لم يحتج الجزم به الى دليل بان يكون العلم باللازم مع العلم بملزومه كافيا فى جزم العقل باللزوم بينهما وقرق بينهما تدبر وانما كان الاول اعم من هذا لانه كلما يكون العلم باللزوم موجبا للعلم باللازم وكافيا فى الجزم باللزوم بينهما يكون العلم باللازم مع العلم بملزومه كافيا فى الجزم باللزوم وليس كلما يكون العلمان كافيين فى الجزم باللزوم يكون العلم الواحد كافيا فيه (كلزوم المعارف لتعريفاتها) اذ العلم بها وهى الملزومات موجب للعلم بالمعارف التى

هي لوازمها وكاف في الجزم باللزوم بينهما اى لم يحتج في ذلك الى شئ من الخارج
 (والنتائج للدلالة البينة الانتاج) فان اللزوم فيها ايضا لا يحتاج الى شئ
 من الخارج (و) كذا لزوم (الطرفين للاعراض النسبية) كالأبوة والبنوة
 والملكات للاعدام المضافة اليها مثل (الجهل والمعنى) فالعلم في نحوها
 انما هو للاعدام المضافة الى ملكاتها الا ترى الى تعريف الاول فانه عدم العلم
 عما من شأنه ان يكون عالما والى الثانى فانه عدم البصر عما من شأنه ان يكون
 بصيرا (وهو) اللزوم بالمعنى الاخص (المعتبر فى الدلالة الالتزامية عند
 اهل المعقول) دون الاول اعنى اللزوم بالمعنى الاعم لان تصور الملزوم اذا
 لم يوجب تصور اللازم قد لا يحصل من اللفظ اللازم فلا تحصل الدلالة الالتزامية
 (واما عند اهل العربية فالمعتبر فيها اللزوم الذهني في الجملة) اى ولو بوجه
 (ولو بمعونة القرائن ولذا ادرجوا جميع المعانى المجازية الخارجة فى المدلولات
 الالتزامية) اى ادرجوها مع انها خارجة عن الموضوع له وادخلوها
 فى المدلولات الالتزامية واعترض بان الاكثر لم يحملوها من الدلالة الوضعية
 فضلا عن ان تكون من الالتزامية (ولما) فرغ رحمه الله من مباحث المبادئ
 التصورية وما يتعلق بها شرع فى مقاصدها وما يتعلق بها فقال (الباب الثانى
 فى القول الشارح) اى فى مباحثه ويقال له التعريف والمعرف وهوتانى الخمسة
 من ابواب الكتاب ووجه التسمية به يحتمل ان يكون لان القول بمعنى المركب
 والمعرف مركب عند قوم دائما وعند آخرين غالبا اولانه يقال ويحمل على
 المعرف بناء على ان القول بمعنى المقول كما يفهم مما سقله عن المصنف فى الحاشية
 عن قريب وكونه شارحا لانه يشرح ماهيات الاشياء ويوضحها ومما يجب
 ان يعلم هنا انهم قسموا العلم الى قسمين احدهما القول الشارح والاخر الحاجة
 ووجه الانحصار فيهما على ما ذكرنا ان المعلوم اما تصورى او تصديقى وكذا
 المجهول اما تصورى او تصديقى فاكتساب اول الاخيرين انما هو باول الاولين
 وهو القول الشارح واكتساب ثانيهما انما هو بشانى الاولين وهو الحاجة
 فانحصر نظر المنطقي فى القول الشارح والحاجة ولكن منهما مبادئ يتوقف
 عليها فمبادئ الاول الكليات الخمس وقدمت ومبادئ الثانية القضايا
 واحكامها وستأتىك مفصلة فى مباحثها انشا الله تعالى ووجه تقديم المبادئ
 على المطالب لا يخفى على كل طالب غير ان وجه تقديم القول الشارح على الحاجة
 مستور يجب رفع القناع عنه وهو انه لما كان القول الشارح تصورا محضاً

خالياً عن الحكم والحجة تصور معه حكم شطرا كان او شرطاً كانت منه
 بمنزلة المفرد من المركب ولا شبهة في تقديم الاول على الثاني طبعاً فقدم عليها
 وضعا ليوافق الوضع الطبع ثم اراد ان يعرفه قبل ان يقسمه كما هو دأب
 المصنفين فقال (وهو قول يكتسب من تصوره تصور شئ آخر اما بكنهه
 او بوجه يميزه عما عداه) (قال) رحمه الله في الحاشية القول بمعنى القول
 مفردا كان او مركباً لا بمعنى المركب لئلا يخرج التعريف بالمفرد كما يجيء
 والاكتساب في عرفهم هو التحصيل بطريق النظر لا مطلق التحصيل فلا
 تصدق على الملزومات بالنسبة الى لوازمها البنية انتهى واحتترز بقوله من تصوره
 الى آخره عن التصديقات بناء على ان المراد بالتصور هو الصورة الحاصلة
 الغير المقارنة للحكم المقابل للتصديق كما هو المتبادر كذا في الحاشية والترديد
 بقوله اما بكنهه الى آخره تنويع لا تشكيك فلا يرد انه مناف للتقسيم والاشارة
 بالكنه الى الحد التام وبالوجه الى الحد الناقص والرسمين تدبر (فالقول
 الكاسب يسمى معرفة اسم فاعل وتعريفاً والمكتسب يسمى معرفة اسم
 مفعول) ويختصر التعريف حصراً عقلياً في اربعة اقسام لانه لا يخلو اما
 ان يكون بالذاتيات اولا والاول اما ان يكون بجميعها (فان كان بجميع
 الذاتيات المحضة وهو المركب من الجنس والفصل القريين فهو حد تام) اما
 تسميته بالحد فلان الحد هو المانع والمركب المذكور مانع عن دخول الاغيار
 الاجنبية ولا يرد النقص بافراد المعرفة لانها وان كانت اغياراً للمعرف لكنها
 ليست باجنبية واما بالتام فلان جميع الذاتيات المذكورة فيه اذتمام المقومات
 المشتركة هو الجنس القريب وتمام المقومات المختصة هو الفصل القريب
 ولا يخلو مركب عن ان يكون له مقومات مشتركة ومختصة اذ هو اما جوهر
 او عرض فيندرج تحت واحد من المقولات العشرة البتة فيجب وجود
 فصل له اذا لجنس وحده لا وجود له في الخارج وذلك المركب (كالحيو ان
 الناطق للانسان والجوهر القابل للابعاد) اى الثالث (للجسم او) اى حال
 كونه وحده (او مع الجنس البعيد) اى او حال كونه مصاحباً للجسم البعيد
 فيكون مفردا او مركباً (فحد ناقص) اما كونه حدا فلما مر في الحد التام
 واما كونه ناقصاً فلنقصان بعض الذاتيات فيه (قال) رحمه الله في الحاشية يرد
 عليه انه يستلزم ان يكون المركب من الفصلين البعيد والقريب او البعدين
 ان يجوز التعريف بالاعم وان يكون مجرد الجنس ان يجوز مع ذلك التعريف

بالمفرد حدا ناقصا وليس كذلك والجواب ان ذلك مجرد احتمال عقلى غير محقق فلا ينتقض به التعريف ولو سلم فلا بأس فى كونه جنسا ناقصا عندهم وكذا الكلام فى تعريف الرسم الناقص حيث يستلزم كون المركب من الفصل البعيد مع الخاصة ومع العرض العام بل من الفصل القريب مع احدها رسما ناقصا انتهى واعلم ان المراد من الجنس البعيد ما ليس بقريب ليشمل المتوسط ايضا كالجسم النامى او الجسم مع الناطق وينبغى ان يعلم ايضا انه كلما كان الجنس ابعد كان الحد فى النقصان ادخل تأمل وذلك كالناطق للانسان والجوهر الحساس للحيوان) المثالان لشق الحد الناقص الاول للاول والثانى للثانى والثانى اشار اليه بقوله (وان لم يكن بالذاتى المحض) اى هو لا يخلو عن شيئين اما ان يكون بالخاصة مع الجنس القريب او بها مع جميع الذاتيات (فان كان بالخاصة) والمراد بها الشاملة (مع الجنس القريب كالحيوان الضاحك) اى بالقوة ليتحقق الشمول ولا تغفل عن مثله (للانسان) اى لنوع الانسان (او مع جميع الذاتيات كالحيوان الضاحك الناطق) اى للانسان ايضا والمراد بالجميع الجنس والفصل القريبان كما يفهم من التمثيل (فرسم تام) اى فهو رسم تام اى يسمى رسما تاما عندهم (ويسمى الثانى رسما تاما اكمل من الحد التام) اما كونه رسما فلاشتماله على الخاصة فهو مركب من داخل وخارج والمركب من الداخل والخارج خارج واما كونه تاما فلمشابهة الحد التام بالاشتمال على جميع الذاتيات وكونه اكمل فلانه مشتمل على ما شتمل عليه الحد التام وزيادة (والا فرسم ناقص) اى وان لم يكن بالخاصة مع الجنس القريب او مع جميع الذاتيات فهو رسم ناقص وهو عبارة عن تعريف الشئ ببعض اثاره من غير اطلاع به على تمام حقيقته كما اشار اليه بقوله (ولو بالخاصة مطلقا وحدها ومع العرض العام) مثال الاول تعريف الانسان بالضاحك وحده والثانى بالضاحك الماشى وهذا هو الراجح والمختار للمصنف (وان منع المتأخرون العرض العام) اى التعريف به (بناء على زعمهم) اى منع مبنيا على زعمهم (بان العرض مما اخذ فى التعريف) من القيود انما هو احد الامرين (اما التميز) تميز المعرف عن جميع الاغيار (او الاطلاع على الثانى) كلا او بعضا وكلاهما مفقودان فى العرض العام فلا يفيد التعريف به وحده او مع الخاصة فلا يكون معرفا ولا جزء معرف قيل وكذا التعريف بالخاصة مع الفصل اذا الفصل يفيد من غير احتياج اليها وهو المذهب المختار للتفتازانى

رحمه الله (والحق الجواز) أي جوار التعريف بالعرض العام وحده أو مع
 الخاصة وهو مذهب الأوائل (إذا العرض الأصلي التوضيح) أي توضيح
 المعرف وهو حاصل بذلك وملخصه أن يمنع الانحصار في الفائدتين المذكورتين
 مستنديين بجواز أن يكون العرض شيئاً آخر وهو التوضيح وهو موجود
 في التعريف به وحده أو مع الخاصة (ولذا) أي ولاجل أن المقصود ذلك
 (جاء الرسم الأكمل) أي جاز التعريف به أذكر بما يفيد اجتماع العوارض زيادة
 إيضاح للماهية وسهولة اطلاع على حقيقتها (وأيضاً ربما يحصل به التمييز
 كافي قولهم في تعريف الإنسان ماش على قدميه) فانه عرض عام غير أنه
 اختص من مطلق الماشي فيخرج به عنه نحو الفرس والبقر (عريض الأظفار)
 كذلك عرض من عوارض يخرج به نحو الطيور (بأدى البشرة) ظاهرها
 أي مكشوفها يخرج به مستورها بالشعر كالغنم ونحوها (مستقيم القامة) يخرج
 به المنحنى كالإبل والفرس (قل) وكل واحد من الأوصاف الأربعة غير
 يختص بالإنسان بل جميعها يوجد في غير الإنسان كالنسان وهو الحيوان
 البحري الذي صورته كصورة الإنسان فبانضمام وصف (ضحالك بالطبع)
 اختص الجميع بالإنسان وخرج غيره عنه ولما كان لسائل أن يقول إن تقسيمك
 المذكور للتعريف غير حاصر إذا التعريف بالمثال والتقسيم بقيا خارجين
 مع أنهما من أقسام المقسم أجاب رحمه الله بقوله (ومن قيل الرسم الناقص
 التوضيح بالمثال والتقسيم) يعني أنهما داخلان في الرسم الناقص والأول
 عبارة عن توضيح أمر كلي بأمر جزئي من جزئياته كقولك الفاعل كزيد
 من قام زيد والفعل كضرب ومنه المقايسة والمخالفة كقولهم البصيرة كالبصر
 إلا أنه مستضيء من الشمس والبصيرة من العقل والثاني عبارة عن تقسيم
 الكلي إلى جزئياته كقولنا الكلمة أما اسم أو فعل أو حرف والحيوان منه
 ناطق ومنه صاهل (ثم التعريف مطلقاً) أي ما يطلق عليه تعريف الشيء
 غير مقيد بواحد من الأربعة المذكورة أعني التام والناقص والرسم كذلك
 قسماً لانه (أما حقيقتي أن قصده تحصيل صورة جديدة) للمعرف أي صورة
 غير حاصلة في ذهنه سواء كان ما يقصد تحصيله كنهياً لذي الصورة كما
 في الحدود أو وجهاله كافي الرسوم (أو تنبيه أن قصده احضار صورة)
 حاصلة قبل لكنها (منحزونة) في الخيال فلا يحتاج فيه إلى الكسب الجديد
 وهذا إما يكون الصورة مما وضع له اللفظ وغيره كما يشعر به قوله (ومنه

التعريف اللفظي) أي من جملة أفراد التنبيه ما يطلق عليه التعريف اللفظي
(وهو تعيين معنى لفظ مبهم بلفظ أوضح منه في الدلالة) فيشمل التعريف
بالمترادف كما يقال الغضنفر الأسد وبالأعم كما يقال سعدان نبت إذ لا شك
أن النبت أعم من سعدان أذهونوع من أنواعه وبالأخص كما يقال اللهو لعب
بناء على تفسير اللعب باللهو المشوب باللذة والافهون من قيل الأول وإنما كان
هذا التعريف من التنبيه لأنه تعريف يقصده تعيين معنى لفظ مبهم لا تحصيل
صورة جديدة له قال بعض الأفاضل وطريقه أن تحضر المعنى نفسه بلفظ
مترادف أو غيره أوضح منه في الدلالة على المقصود كقولك رأيت غضنفر أي
أسدا أو شجيا وكتفسيرات معاني الأفعال والحروف انتهى وقال بعض
الشراح ويفهم من قوله ومنه التعريف اللفظي عدم الفرق بين اللفظي
والتنبيه ويمكن الفرق بينهما بأنه قصد في الأول احضار الصورة الحاصلة
في ذهن المخاطب باعتبار كونها ما وضع له اللفظ كقولنا الغضنفر الأسد فانه
يراد به احضار معنى الأسد باعتبار كونه ما وضع له لفظ الغضنفر بخلاف التنبيه
فانه لا يلاحظ فيه ذلك الاعتبار كما سبق الإشارة مناليه في قولهم صدق الخبر
مطابقة للواقع وكذبه عدمها فان هذا تعريف تنبيهي لانه علم من قولهم
أن الكلام أن كان لنسبته خارج تطابقه أولا تطابقه مفهوم الصدق والكذب
فيراد بهذا التعريف احضار صورة حاصلة في الخزينة وهو معنى الصدق
والكذب ولا يعتبر في هذا كون ذلك المعنى ما وضع بازائه لفظا الصدق
والكذب فاحفظه انتهى أقول ومن ثم عدوا نظيره من التصديقات التنبيه
بالادلة على الدماوى البديهية الخفية لازالة ما عسى أن يخفى (وايضا التعريف
مطلقا) أي كما انقسم التعريف مطلقا الى قسمين حقيقي وتنبيهي باعتبار القصد
الى تحصيل الصورة واحضارها كذلك ينقسم الى قسمين نظرا للمعلومية
الوجود في الخارج وعدمه لانه (أما حقيقي أن كان تعريفا لما علم وجوده
في الخارج) أي الأعيان ولو بعد التعريف (كتعريف الإنسان بواحد
من الحدود والرسوم) التامة والناقصة لانه تعريف قصده تصور حقيقة
موجودة في الخارج من حيث أنها موجودة فيه (وأما اسمي أن كان كاشفا
عما يفهم من الاسم من غير أن يعلم وجوده في الخارج) ونفس الأمر (سواء
كان موجودا في نفسه كتعريف شيء من الأعيان) الثابتة (قبل العلم بوجوده
أو لم يكن موجودا فيه مع امكانه كتعريف العنقاء) بانه طير صفته كذا وكذا

« اومع امتناعه كتعريف اجتماع الضدين وسائر الامور الاعتبارية » وفذلكة
 البحث مقال بعض الشراح وهو ان المقصود من التعريف لا يخلو اما يكون
 تفسير مدلول اللفظ او احضار صورة حاصلة في الخزينة او افادة صورة غير
 حاصلة « الاول » تعريف لفظي « والثاني » تعريف تنبيهي « والثالث »
 اما ان يكون بمحض الذاتيات اولا « الاول » ان كان بجميع الذاتيات فهو
 الحد التام وان ببعضها فهو الحد الناقص « والثاني » ان كان بالجنس القريب
 والخاصة اللازمة فهو الرسم التام والا فهو الرسم الناقص ثم كل واحد
 من هذه الاقسام الاربعة ان كان تعريفا لماهية علم وجودها في الخارج فهو
 حقيقي حدا كان اورسا وان كان لماهية لم يعلم وجودها في الخارج سواء
 كانت موجودة في نفسها او لم تكن موجودة فيها مع امكانها اومع امتناعها
 فهو اسمي حدا كان اورسا ولو علم وجودها في الخارج بعد التعريف انتقل
 الاسمى الى الحقيقي فالقول الشارح شامل لما عدا التعريف اللفظي والتنبيهي
 اتفاقا غير شامل للتنبيهي اتفاقا وكذا اللفظي عند الشريف وشامل له عند
 التفتازاني « وماهيات الاصناف اعتبارية » توطية وتمهيد لما سيأتي من قوله
 فلا اشكال بمحدودها وهو في الحقيقة جواب عن سؤال . مقدر تقديره
 ان الحدود المذكورة منقوضة بمحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس
 فيها جنس بل نوع حقيقي كالانسان في قولنا الانسان الابيض في تعريف
 الرومي « والجواب » يفهم مما سنقله عنه في الحاشية وملخص المسئلة
 ان الاصناف انما تعرف بمحدود ورسوم اسمية لاحقيقية لان ماهيات الاصناف
 كلها اعتبارية « حاصلة باعتبار العوارض المخصوصة مع الانواع » ومتعلق
 هذا القيد الاعتبار والمعنى لا يخفى على ذوى الاعتبار « فيكون تعريف الرومي
 بالانسان الابيض اسميا » تفريع على الجملة السابقة اي اذا عرفت ذلك وتبين
 عندك ان ماهيات الاصناف اعتبارية الى آخره تحقق عندك ان تعريف
 مثل الرومي من الاصناف بنحو ما ذكر من الاسمى لا الحقيقي وذلك على
 ما في الحاشية لان ماهية الرومي مثلا انما يكون ماهية مقابلة لماهية الزنجي
 باعتبارنا مع الانسان تارة عارض البياض وتارة عارض السواد ثم وضعنا
 لفظ الرومي بازاء الاول ولفظ الزنجي بازاء الثاني والافهما ليسا بماهيتين
 متباينتين في ذاتهما بل داخلان تحت نوع واحد هو الانسان فلا اعتبارنا
 انضمام الابيض والاسود الى الانسان مدخل في حصول ماهيتهما فيكونان

اعتباريين بخلاف الانسان والفرس اذ قد انضم الى الحيوان الناطق في احدهما والصاهل في الاخر في الواقع سواء اعتبرنا انضمامهما اليه اولا فلذا كانا من الماهيات الحقيقية الموجودة في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار معتبر بخلاف ماهيات الاصناف وغيرها من مصطلحات العلوم وامثالها فتأمل انتهى (و) لعل وجه التامل ان لقائل ان يقول ان الابيض منضم الى الماهية الانسانية في الرومي ايضا في الواقع سواء اعتبره المعتبر ام لا وليس لاعتبار المعتبر فيه مدخل فتأمل فالفرق دقيق (في) الحاشية (فان) قلت بل هو تعريف حقيقي لكونه معلوم الوجود الخارجى قبل التعريف (قلت) لما كان من الماهيات الاعتبارية لم يكن لنفسه وجود خارجى عند احد ولو عند القائلين بوجود الكلى الطبيعى فى الخارج بخلاف الانسان والحيوان وغيرها من الماهيات الحقيقية ووجود الفرد فى الخارج فى الجملة لا يقتضى كون الصادق عليه من الماهيات الحقيقية كما لم يقتض ذلك فى مفهوم الجزئى والواحد والكثير وغيرها فانها امور اعتبارية قطعا انتهى (ثم) فرع رحمه الله على التفريع المذكور قوله (فالنوع الحقيقى جنس اعتبارى فى الماهية الاعتبارية) اى اذا عرفت ذلك فقد عرفت ان النوع الحقيقى كالانسان فى تعريف الرومى بالانسان الابيض جنس اعتبارى وان كان نوتا من انواع الحيوان فى الواقع ونفس الامر وجواز كون المفهوم الواحد جنسا ونوتا باعتبارين مختلفين امرين فى نفسه وقد تبين ايضا فيما مر فلا يحتاج الى بيان ههنا فاذا تبين لك ذلك زال الاشكال عنه كما اشار اليه بقوله (فلا اشكال بحدودها) اى ماهيات الاصناف (على حدود الحدود) اى لا يرد انه ليس فيها جنس بل نوع حقيقى ومن شأن الحدود الاشتمال على الجنس كما علم وهذه القضية هى المطلوب من هذا البحث من اوله الى آخره كما اشرنا اليه سابقا وينبغى ان يعلم ان المراد بحدودها ما يعبر عنه الرسوم ايضا وان المراد منها التامة لا غير ويدل عليه ما ذكره رحمه الله فى الحاشية فى بيان وجه الاشكال حيث قال ان الحدود المذكورة منقوضة بحدود الاصناف ورسومها التامة اذ ليس فيها جنس بل نوع حقيقى كالانسان فى الانسان الابيض وجوابه ان الانسان وان كان نوتا حقيقيا بالنسبة الى الماهيات الحقيقية لكنه جنس اعتبارى بالنسبة الى الماهيات الاعتبارية وقد عرفت ان المفهوم الواحد يجوز ان يكون جنسا ونوتا باعتبارين مختلفين فلا اشكال (ولما) كان للتعريف شرائط يجب التنبه عليها فى هذا

المقام اراد رحمه الله ان يشير اليها فقال ((واعلم ان المعرفة مطلقاً) باقسامه
الثلثة الحقيقي والاسمي والتنسيبي ((لابدان يكون معلوماً) لمن حاول تعريف
شيء ((قبل التعريف بوجه ما ولو)) كان تلك المعلوماتية ((باعم الوجوه)
والالزم توجه النفس نحو المجهول المطلق البين استحالة كما اشار اليه بقوله
((لاستحالة التوجه نحو المجهول المطلق)) وبطلان الالزم يستلزم بطلان
الملزوم ولما كان مظنة ان يقال فمافائدة التعريف حيثئذ اى اذا كان المعرفة
معلوماً لمن يحاول التعريف فماتكون الفائدة فيه بل يكون من قبيل تحصيل
الحاصل اجاب رحمه الله بقوله ((والتعريف يفيد علمابه بوجه اخر مطلوب))
يعنى لانسلم انه يلزم منه عدم الفائدة وان يكون من قبيل تحصيل الحاصل واما
يلزم ذلك لو لم يكن مفيداً ومحصلاً لعلم جديد والمغايرة بين العلمين بالاجمال
والتفصيل كافية فيما يكون من ذلك القليل ((قال)) بعض الافاضل في هذا المقام
ومن هذا يتبين ان المطلوب اذا لم يتميز عن جميع ماعداء بصورة مالا يمكن
ان يكتسبه صورة جديدة واما القول بان المعرفة يكفي فيه ان يكون مشعوراً
به قبل التعريف ولو باعم الوجوه او اخص حتى لو لم يتصور مكة الا بانه قرية
من القرى صح طلبه فما لا اظنه بحق كيف واثك اذا لم تراه بلا ولم تسمع
باسمه ولم تتصوره الا بان في الدنيا واحداً من انواع الاشياء لا تجد ذاتياله
ولا عرضيا ههنا وجدته على العمياء لكن كيف تعلم انه هو لان من لا يعلم
معنى السرير الا بانه مصنوع من المصنوعات فله ان يصنع معلقاً من المدر
ويقول انه سرير فعنى ذلك القول لابدان يكون المعرفة متيزاً عن جميع
ماعداء بوجه ما قبل التعريف ولو باعم الوجوه كالشيئية اذ لا يوجب اعمية
الوجوه اعمية المعلوم به ولا كليتته كليتته كخاصة الشخص انتهى ((فصل
ويشترط في الكل)) اى في جميع التعاريف من الحقيقي والاسمي واللفظي
والنسيبي حدودا كانت او رسوماً شروط لفظية ومعنوية لتلايفوت الغرض
على السامع لحفاء او تنفر طبع فمن المعنوية ((كونه احلى)) واطهر ((من المعرفة))
اذلا فائدة بالتعريف بالمساوى في الجلاء او بما هو اخفى كما يشير اليه ((و))
كونه ((معلوماً قبله)) اى قبل المعرفة لانه كاسب له فيجب تقدمه عليه ((اذ
الكاسب علة تجب تقدمها على المعلول المكتسب)) ((ثم)) فرع رحمه الله عليه
اموراً مما فقد فيه احد الشروط المذكورة فقال ((فلا يصح التعريف بنفس
الشيء الملائمة كونه لا يلائم باللفظ للمساواة وعدم الاظمنة

في المعرفة في ذلك كتعريف الحركة بالنقلة والانسان بالحيوان والبشر ولا يرد
 ان حد الشيء تعريف له بنفس ماهيته المطلوبه لان المغايرة التي بين الحد
 والمحدود من الاجمال والتفصيل كافية في البين كما عرفت (وقال) بعض
 الافاضل الاولى ان يقال لا يجوز تعريف الشيء بنفسه كتعريف اللفظ بما
 يتلفظ به الانسان (ولا) يصح ايضا (بما هو اخفى منها) اى ولا يصح التعريف
 بمعرف هو اخفى من الماهية المطلوب تعريفها لانه يكون معرفة معناه اصعب
 من معرفة معنى الماهية (كتعريف النار بما يشبه النفس في اللطافة) فمعرفة
 النفس لكونها من المعقولات اصعب من معرفة ماهية النار التي هي
 من المحسوسات فيكون تعريفاً بالاخفى (ولا) يصح التعريف ايضا (بما
 يساويها) اى بشيء يساوى الماهية التي قصد تعريفها (في المعرفة والجهالة)
 وفي الظهور والخفاء (كتعريف الروح بما يوجب الحس والحركة) اذ من يعلم
 احدهما يعلم الاخر ومن يجهله يجهله اذ الروح المتصور بما يوجب الحياة
 في البدن مطلوب التصور فتصوره بما يوجب الحس والحركة لا يفيد المطلوب
 (ولا بما لا يعلم قبلها) اى ولا يصح التعريف بشيء لا يعلم قبل الماهية التي قصد
 تعريفها وهو يشمل صوراً متعددة اى سواء علم مع المعرفة او بعده او لم يعلم
 اصلاً و اشار الى ذلك رحمه الله بقوله (سواء علم) اى ذلك الشيء (معها كما
 في التعريف بما يدور عليها دوراً معيناً) كما في المتضايقين فان تعقلهما يجب
 ان يكون معاً ومن المعلوم ان الحد يجب ان يكون معلوماً قبل المحدود وذلك
 (كتعريف الاب بما يشمل على الابن وبالمكس) اى تعريف الابن بما
 يشمل على الاب فلا يكون تعريف احدهما بالآخر صحيحاً (قال) رحمه الله
 فان الاب من له الابوة والابن من له البنوة والابوة والبنوة متضايقان لا يعقل
 احدهما بدون الاخر فان الابوة كون الحيوان بحيث خلق من مائه حيوان اخر
 والبنوة كون الحيوان الاخر بحيث خلق من ماء الحيوان الاول ولا يمكن
 تعقل احدهما كونين بدون الاخر ولا يتوقف تعقل احدهما على تعقل الاخر
 بل هما متعلقان معاً بخلاف تعقل العلم بعدم الجهل فان الجهل لما كان عبارة
 عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالماً وانما تعرف الاعداد المضافة على كائنها
 كان تعقل التعريف بعدم الجهل متوقفاً على تعقل العلم ومتأخراً عنه فهذا
 التوقف من جانب واحد فاذا كان التوقف الموجب للتأخر والتقدم
 من الجانبين يلزم الدور الباطل لاستلزامه تقدم الشيء على نفسه بخلاف

الدور المعنى اذ غاية ما يستلزمه ان يكون الشيء مع نفسه وليس بباطل انتهى
 (او بعدها) اى علم بعد الماهية (كتعريف العلم بعدم الجهل) فان الجهل
 لكونه عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون طالما لان الاعداد المضادة
 تعرف بملكاتها فتعقله موقوف على تعقل العلم فيكون متأخرا عنه ضرورة
 فاذا صرف به يلزم الدور اذ يكون التوقف حيثئذ من الجانبين على ما صرح به
 رحمه الله فى الحاشية (اولا يعلم اصلا) لاقبلها ولا بعدها ولا معها (كما
 فى التعريفات التى تدور عليها دورا تقديميا فى نفس الامر) كما فى قولهم الخبر
 هو الكلام المحتمل للصدق والكذب والصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو
 عليه فالتعريفان باطلان لانه يتوقف كل منهما على الاخر توقفا موجبا للتقدم
 والتأخر من جهة التصور وهو باطل وانما قال فى نفس الامر ليخرج ما يكون
 بمجرد الزعم اذ لا يبطل التعريف بمجرد توهم الدور لانه كما قال رحمه الله
 فى الحاشية لا تقتضى ان لا يعلما فى الواقع بل فى الزعم والمراد هو الاول كما
 فى نظائره فاعلم (وشرط المتأخرون) وبعض المتقدمين شرطا اخر اى
 التزموا (فى الكل) اى فى جميع التعاريف المذكورة للصحة (مساواته
 للمعرف صدقا) اى بحسب الصدق لا بحسب التحقق والمفهوم كما فى الحد
 التام اى مساواة المعرف بالكسر للمعرف بالفتح صدقا اى يلزم ان يكون
 التعريف جامعا مانعا وبعبارة اخرى مطردا منعكسا قالوا لانه اذا صدق
 الحكم الكلى من جانب التعريف كقولنا كل لفظ موضوع لمفرد فهو كلمة
 يصير التعريف مطردا لا يختلف عنه الحكم ومانعا لا يدخل فيه شيء من اغيار
 المحدود واذا صدق الحكم الكلى من جانب المعرف ايضا كقولنا كل كلمة لفظ
 موضوع لمفرد يصير حكم التعريف منعكسا بذلك العكس الكلى وقيل بالمفهوم
 المخالف كل ما ليس بلفظ موضوع ليس بكلمة فيكون جامعا لجميع افراد
 المحدود (ثم) فرع على ما ذكرنا من الاشتراط المذكور مابقى من الصور
 الثلاث المحتملة وهى التعريف بالاعم والاخص والمباين فقال (فلا يصح)
 اى التعريف (بالمباين ولا بالاعم والاخص) لان المقصود من التعريف
 تصور حقيقة المعرف او امتيازها عن جميع ما عداها ولا يفيد شيئا من ذلك الا
 المساوى وعدم الصحة بالمباين ظاهرة واما الاعم فلفقد التمييز فيه واما الاخص
 فلكونه اخفى على ما حققه التفتازانى فى شرح الشمسية وصرح به غير واحد
 منهم وهذا خلاف ما عليه اكثر المحققين والحق عندهم جواز الاعم فى الحد

الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به الغرض من التعريف
 (قال) بعض الافاضل عندهذا المقام لا بالانسلم ان الغرض منحصرا فيما ذكره
 بل قد يكون الغرض منه بيانا للافراد المبحوث عنها او تمييزا لها عما يشبهه به
 عند المخاطب الا يرى ان المثلث اذا اشتبه بالدائرة مثلا وارىد تمييزه عنها فقل
 انه شكل مضلع افاد لنا تصوره بوجه ما يمتاز به عنها فلم يكن في المنطق طريقا موصلا
 الى ذلك لما كان كافيا في الايصال انتهى والتعريف بالمباين كان يعرف الانسان
 بالفرس او الحيوان الصاهل مثلا وبالاعم كتعريف المثلث بشكل مضلع
 فان الشكل المضلع عام يشمل المربع والمخمس والمسدس ولا يميز المثلث عنها
 وان ميزه عن بعض الاغيار كالدائرة مثلا وبالاخص كتعريف الانسان
 بالناطق او الضاحك بالفعل مثلا وكذا لا يجوز التعريف بالاعم والاخص
 من وجه كتعريف الحيوان بالابيض ونحوه ثم اشار رحمه الله الى ما نقلناه
 عن اكثر المحققين من جواز التعريف بالاعم والاخص في بعضها فقال (والحق
 جواز الاعم في الحد الناقص والاعم والاخص في الرسم الناقص فيما يحصل به
 الغرض من التعريف) لما عرفت من عدم الدليل على انحصار الغرض فيما
 ذكره بجواز ان يكون الغرض شيئا اخر كان يكون بيانا للافراد المبحوث
 عنها او تمييزا لها عما يشبهه به عند المخاطب كافي. مسألة اشتباه المثلث بالدائرة
 المارة فتدبر (وان الحد التام) اى والحق ان الحد التام فقط (مشروط
 بالمساواة) مع المحدود (صدقا وفهوما) اى من جهة الصدق والمفهوم معا
 وذلك لانهم اشترطوا فيه الايصال الى الكنه وهذا لا يحصل الا بالمساواة
 بالمفهوم والتميز عن جميع الاغيار وهذا يقتضى المساواة بحسب الحمل والصدق
 والمغايرة بين الحد والمحدود اجمالا وتفصيلا كافية فلا قدح في الشرط الاخير
 لعدم لزوم الاتحاد والعينية عليه واما غير الحد التام من التعاريف فلعدم
 اشتراط الايصال الى الكنه فيه لا يجب فيه مساواة التعريف للمعرف بحسب
 المفهوم ولذا لا يبطل بمجرد الاحتمال العقلي بخلاف الحد التام كما اشار اليه
 بقوله (حتى يبطل بمجرد الاحتمال العقلي) اى الحالى عن الوقوع في الخارج
 (بخلاف ما عداه) (قال) رحمه الله في الحاشية فاذا اردنا تحديد الانسان
 حدا تاما وقاما له الجسم الناطق يرد عليه انه صادق على الجسم الناطق الغير
 النامى او غير الحساس مع انها ليسا بانسان لان النامى والحساس معتبران
 في مفهوم الانسان مع الجسم والناطق فكل انسان جسم ناطق بدون العكس

فيكون باطلا ولا يندفع هذا بانه مجرد احتمال عقلي بل محال ولا يخل التعريف
 الا بالمحقق لانه انما يندفع بذلك عن غير الحد التام كما لا يخفى انتهى اعترض
 عليه بان الانسان الذي يتصور بالماشي مثلا لا يكون غير الماشي فاذا حددناه
 بالحيوان الناطق يرد عليه ايضا انه يحتمل ان يكون ماشيا وغير ماش اذ لم يقيد
 بشيء منهما فيكون اعم منه (و) اجيب بان الماشي الاله فهو خارج عن مفهوم
 الانسان فلا اعتبار لهذه النسبة والنسبة بحسب التجويز انما يعتبر بالطر الى
 ذات المفهومين مع قطع الطر عنهما (وشرطوا فيه) اي في الحد التام اي
 لصحته (ايضا) اي كما شرطوا فيه المساواة صدقا ومفهوما شرطا اخر
 وهو الترتيب اعني (تقديم الجنس على الفصل) فلا يقال الناطق الحيوان
 في تعريف الانسان وان كان المعنى واحدا وهذا عند الأكثر واما عند البعض
 فهو ليس بشرط للصحة كما اشار اليه رحمه الله بقوله (لكنه عند البعض شرط
 الاولوية للصحة) وذلك لان الاعم اظهر عند العقل وابين فيكون
 تقديمه اولى من تأخيره والاخص قيد ومخصص له فيكون بالتأخير انسب
 ودليل من قال بالوجوب ان اقتران حصة من شيء الى شيء يتوقف على تعقل
 ذلك الشيء وتأخيره يوجب نقصا في التعريف وجعل مثل الناطق الحيوان
 من قبيل الحد الناقص لوجود النقص فيه كما لا يخفى تدبر (ولما) فرغ رحمه الله
 من بيان ما يجب الاحتراز عنه من الاغلاط المعنوية الناشئة عن عدم رعاية
 الشروط المعنوية المذكورة اراد ان يشير هنا الى وجوب الاحتراز
 عن بعض الاغلاط اللفظية في التعاريف لعدم رعاية ما يجب رعايته في التكلم
 لما ورد الدلالة في التعليم والتعلم فعال (ويجب في الكل) اي في جميع التعاريف
 المذكورة وجوبا جاريا على قانون الاستعمال المعلوم ان يحافظ في صياغة
 اللفظ بان يحمل المتعلم في كل تعريف لفظه على المتبادر ويلزم المعلم (الاحتراز)
 اي ان يحترز (عن استعمال المجاز او المشترك من غير قرينة ظاهرة) وخص
 به ما اذا جار ارادة كل محتمل من اللفظ كالعلم في تعاريف الفنون والقول
 المشترك بين المفعول والمفعول في الفضية ولما لم يتقطن بعض الشراح الى
 ما اشربا اليه من معنى الوجوب حملة على الاستحسانى وعلة بان الشروط
 انما هي شروط حسن التعاريف لا صحتها تأمل (و) يجب ايضا الاحتراز
 (من الاكتفاء بالدلالة الاترامية) وكذا التضمنية كما لا يخفى والطرف (على)
 ما يجب اخذه في الحدود متعاق الدلالة وذلك كتعريف الكلمة باللفظ

الموضوع بقصد الدلالة على المعنى من الموضوع او بمحذف المفرد منه وقوله في الحدود على ما في الحاشية اشارة الى ان ذلك الاكتفاء ليس بمحذور في الرسوم والى ان المحذور في الحدود هو الدلالة الالتزامية على ما يجب اخذه فيها لا كل دلالة التزامية (قال) بعض الافاضل وكذلك يجب الاحتراز في كل تعريف عن الفاظ غريبة وحشية مثل ان يقال النار اسطقس فوق الاسطقسات وعن التكرار الامن ضرورة كقيد الحثية التي هي تكرار ما تقدم عليها او الحاجة كما يقال الانف الافطس انف فيه تقييد والجنس كل مقل على كثيرين وعن التطويل الالفائدة كتعريف الليل بانه زمان ظلمة الجو بسبب غروب الشمس فان اسم الليل موضوع بازاء زمان الظلمة مع اعتبار غروب الشمس فان زمان ظلمة الجو بسبب اخر لا يسمى ليلا الا مجازا بخلاف ما قيل في تعريف الخسوف فانه خلوجرم القمر عن شعاع الشمس بتوسط الارض بينهما فان مفهوم الخسوف ليس الا ذلك الخلو في وقت من شأنه ان مثله لا يخلو عنه وامانه كان مستثيرا بشعاع الشمس وانقطع بتوسط الارض فامر خارج عن مفهومه ومع ذلك اخفى منه او هو القيد المستدرك في عبارة القوم وما شتهر من ان كل قيد في الحد لابد ان يحتترز به عن شيء والا كان مستدركا باطلا قطعا لاهم لا يوردون في التعريفات فصولا متساوية وخواص كذلك بل المستدرك ما يكون بلا فائدة انتهى و (لعل) المصنف لم يتعرض لشيء منها للاختصار ولا شهارة ما ذكره منها بخلافها تدبر (ولا يمكن تعريف البسائط) من الماهيات (الابرسوم ناقصة) ان وجد لها خواص والا فلا تعرف اصلا الا عند المتقدمين لانه ان عرفت بالحد التام او الناقص لزم التركيب فيها المنافي للبساطة بالسداحة والتعريف بالرسم الناقص انما يكون بالخاصة وهو خارج عن الماهية فلا يلزم منه التركيب فيه وان تعددت الخاصة وهذه القضية وان كانت بمنزلة البديهي في الطهور غير انه لما جرى البحث في بيان التعاريف باقسامه ولم يسبق منه ما يدل على عدم جريان الحدود في البسائط صراحة اراد ان ينسب على ذلك في ذيل بحث التعاريف فذيله بذلك وبالمسئلتين الاليتين اللتين خلا اكثر المتون عنهما (احداها) (ولا) يمكن (تعدد الحد التام لشيء واحد) وذلك لاستلزامه ان يكون لماهية واحدة جنسان قريبان او اكثر وفصلان كذلك وهو بين البطلان ولا يلزم ان لا يكون شيء منها حدانا للاشتراط فيه ان يكون

بجميع الذاتيات هذا خلف (و) ثانيهما (لا) يمكن (تعريف الجزئي على وجه جزئي) عادة ولا يقدح في ذلك جواز عقله كما جاز ان تدرك المسموعات بالبصرة مثلا لان الجزئي لا يعرف بجزئي اخر بسبب المباشرة بل بالكلية وضمه اليها لا يفيد الجزئية كما اشار اليه رحمه الله بقوله (ولو بقيود كثيرة لان انضمام الكل الى الكل لا يفيد الجزئية) قال رحمه الله في الحاشية ومن ههنا يتضح ما قالوا من ان التعريف انما يكون للماهية لا للفرد لكن يرد عليه ان مدار التعريف الصحيح على المساواة صدقا فلم لا يجوز ان يكون الكل المنحصر في فرد في الخارج تعريفا لذلك الفرد فالحق ان الجزئي الحقيقي لا يقبل التحديد التام ويقبل غيره لاسيما على مذهب القدماء المجوزين للتعريف بالاعم ولذا قلنا وان امكن تعريفه اشارة الى انه لا يتمتع على مذهب المتأخرين الغير المجوزين للتعريف بالاعم فضلا على مذهب القدماء المجوزين لذلك انتهى فثبت ان الجزئي لا يمكن تعريفه على وجه جزئي (وان امكن تعريفه على وجه كلي ينحصر فيه بحسب الخارج) ونفس الامر (كتعريف الله تعالى بواجب الوجود) فان مفهومه وان كان صادقا على كثيرين بحسب التجويز العقلي غير انه في الخارج منحصر فيه تعالى قيل وعلى وجه جزئي تعريفا تنبيها كتعريف زيد بانه الذي جاء كرامس ويتضح به ما قالوا من ان التعريف انما يكون للماهية ولذا يحل بلام الجنس لا للفرد ولذا لا يسور في المعتقدات فاذا سئل عن الشخصيات بما فاما يطلب به الماهية النوعية فيجاب بها واذا سئل بمن في ذوى العقول وبأى في الغير فاما يطلب به ما يميزه عن مثله فلا يجاب بنوعه بل انه فلان او ابن فلان او الذي يصنع كذا او الذي للمصلحة الفلانية او لكذا وكذا بما هو اصراف عند السائل انتهى ولا شك ان كل ما يقال على الشيء لفائدة تصوره يكون تعريفا له ولما فرغ رحمه الله من بيان التصورات وما يتعلق بها شرع في بيان التصديقات مقدما للمبادئ على المقاصد كما هو العادة عندها هذا الفن ومقتضى الطبع اذا قضيا اجزاء للاقيسة فقال (الباب الثالث في القضايا) اي في بيان مباحثها (و) مباحث (احكامها) من التناقض والعكسين المستوي والنقيض وغيرها والقضية مفرد القضايا فعيلة اما بمعنى مفعولة اي مقضى فيها او بمعنى فاعله اي قاضية وهي الجملة الخبرية الآتية في كلام المصنف او معناها وعلى الاول تكون التسمية حقيقية وعلى الثاني يكون من قبيل الاسناد المجازي وتسميتها بذلك لتضمنها القضاء بمعنى الحكم وهو النسبة بين

الطرفين لا الايقاع والانتزاع لانه قائم بنفس المدرك لا في القضية كما لا يخفى
وهذا الباب محتوى على تسعة فصول الاول في بيان حقيقة القضية وتقسيمها
الى الحتمية والشرطية والموجبة والسالبة وبيان اقسام الشرطية وبيان
الموضوع وما يتعلق بذلك وقدمه على غيره . في الفصول فقال (فصل)
لتقدمه طبعاً كما لا يخفى على المتأمل (القضية) اى مطلقها (كالتعريف
والدليل) في الانقسام الى القسمين تنقسم الى قسمين لانها لا تخلو (اما)
ان تكون (ملفوظة وهى الجملة الخبرية الحاكية عن الواقع وقد سبقت)
وذلك اول الكتاب في البحث عن المركب عند تقسيم الخبر حيث قال فقام ان احتمل
الصدق والكذب فثأله الى ما سيدكره من قوله قول يصح ان يقال لقائله انه
صادق فيه او كاذب والمراد بالقول فى الملفوظ المركب الملفوظ كما ان المراد به
فى المعقول المعقول (او معقولة وهى معناها المؤلف من المحكوم عليه والمحكوم
به والنسبة التامة الخبرية التى هى وقوع النسبة اولا وقوعها) لا الايقاع
والانتزاع كما توهم (فالقضية قول ملفوظ او معقول) والاطلاق المذكور
يحتمل ان يكون بالاشتراك او بالحقيقة والمجاز ورجح الثانى بان المعبر هو
القضية المعقولة والملفوظة انما اعتبرت لدالاتها عليها قال الشاعر ان الكلام
لنى الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد لئلا وذلك القول موصوف بانه
(يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب) اى بالنظر الى نفسه وبمجرد
تصور مفهومه مع قطع النظر عن الخارج يحتمل الصدق والكذب فيشمل
مثل السماء فوقنا والله ربنا والارض تحتنا ونحوها وخرج بقوله يصح ان يقال
الى آخره المركبات التقييدية والانثاءت باسرها وسائر التصورات
من المفردات والمركبات اذ لا يعتبر فيها شئ من المطابقة ولا الامتطابقة
(فان حكم فيها بوقوع ثبوت شئ لشيئ) الشئ الاول المحمول ويراد به
المفهوم والثانى الموضوع ويراد به الافراد فى غير الطبيعية هذا فى الموجبة
وبعده فى السالبة كما اشار اليه بقوله (او لا وقوعه) والاول مثل زيد قائم
والثانى مثل زيد ليس قائم وفيه اشارة الى ترجيح مذهب الاوائل من اعتبار
النسبة الواحدة بين الطرفين بالوقوع واللاوقوع لانسبتين كما زعمه المتأخرون
ويحتمل ان يكون المعنى ان يلاحظ مفهومه ومفهوم آخر ثم يلاحظ ثبوت
احدهما للآخر واتحاده معه فى الذات ثم يعلم وقوع ذلك الثبوت او لا وقوعه
فى نفس الامر فيكون موافقا لما زعمه المتأخرون غير ان قوله (سميت جملة

والمحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا الى الاول اميل وفيه اظهر تأمل وجه تسميتها بالحملية لما فيها من معنى الحمل اذا الموضوع والمحمول متحدان ذاتا وان اختلفا مفهوما والمحكوم عليه بالموضوع لانه انما وضع ليحكم عليه بالاثبات او النفي والمحكوم به بالمحمول لانه مفهوم يحمل على الذات تфия واوثباتا تشبيهاله بالامر المحمول على غيره لكونه مثبتاله او لكونه مبنيا عليه من حيث ان ثبوته له فرع لثبوته في نفسه (ثم) مثل رحمه الله لكل منهما فقال (كقولا زبد قائم ليس) هو اى زيد (بقام والا) اى وان لم يحكم فيها كذلك بل كان الحكم فيها على قضية مطلقا بموافقة قضية اخرى او مخالفتها اياها في الوقوع والتحقق بالاطلاق او بالاتفاق او بالضرورة او بسلب هذه الجهات على ما سياتى مفصلا (سميت شرطية) لتضمنها معنى الشرط حقيقة كما في المتصلة او حكما كما في المنفصلة (والمحكوم عليه مقدما والمحكوم به تاليا) سمي المقدم منهما بالمقدم لتقدمه ذكرا بالكسر او ذكرا بالضم في الملقوطة والمعقولة غالبا اولفظا اورتبة اذ قد يتأخر عن التالى كما فى قولنا كان النهار موجودا كلما كانت الشمس طالعة والتالى تاليهما بالتالى لانه يتلو المقدم اى يتبعه فى الذكر بالكسر او بالضم غالبا اولفظا اورتبة وتقديم الحملات على الشرطيات ذكرها لانها منها بمنزلة البسائط من المركبات فقدمت عليها وضعا ليوافق الوضع الطبع (ثم) اراد رحمه الله تقسيم الشرطية الى قسمين ايضا فقال (والشرطية) اى هى قسمان ايضا لانها (ان حكم فيها بوقوع اتصال تحقق مضمون قضية) هى التالى (بمضمون قضية اخرى) هو المقدم اى بتحقق مضمون هذا فى الموجبة (او لا وقوعه) فى السالبة (سميت متصلة) اى سميت تلك القضية شرطية متصلة موجبة ان كانت (نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) فانه حكم فيها باتصال وجود النهار بطولوع الشمس عند الاوائل او بان اتصال طولوع الشمس بوجود النهار مطابق للواقع عند الاواخر والفرق اشرنا اليه من قريب فتذكر (او) شرطية متصلة سالبة ان كانت نحو (ليس كلما كانت) اى الشمس (طالعة فالليل موجود) اى ليس وجود النهار بمتصل بطولوع الشمس او ايس اتصال وجود الليل بطولوع الشمس مطابقا للواقع على قياس ما مر فى الاثبات (او بوقوع انفصال احدها) اى او ان حكم بوقوع انفصال احد مضمونى القضيتين وهى يحتمل ان يراد المقدم او التالى لعدم صراحة الشرط فيها (عن الاخر) اى مضمون الاخر ايا كان منهما

اذها متساويان في العناد والمع هذا في الايجاب (اولا وقوعه) في السلب (سميت) تلك القضية (منفصلة) موجبة ان كانت (نحو) اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا) وهي قضية حقيقية مائة الجمع والحلو والتمثيل بها اقوى واجمع والحكم فيها بوقوع انفصال مضمون قضية وهو كون العدد زوجا عن مضمون قضية اخرى وهو كونه فردا بحيث يتمتع ان يجتمعا في عدد واحد ويرتفعا عه اى لا يخلو عدد عنهما والعدول عن المثال المشهور لها وهو العدد اما زوج واما فرد كما قيل لانها محلية في الطاهر مرددة المحمول شبيهة بالمنفصلة كما لا يخفى فاذ كره في التمثيل اولى واظهر (او) منفصلة سالبة ان كانت نحو (ليس اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجودا) فانه قد حكم فيها بعدم وقوع انفصال مضمون قضية وهو كون الشمس طالعة عن مضمون اخرى وهو كون النهار موجودا (قيل) وحصر القضية في المحلية والشرطية وحصر الشرطية في المتصلة والمنفصلة استقرائى لجواز ان يحكم في القضية بثبوت امر عند نفى امر اخر او بالعكس او بثبوت امر عند ثبوت امر اخر ونفيه معالكن لم يتحقق في الواقع و(قيل) الحصر الاول عقلى والثانى استقرائى (وكل من) هذه الثلاثة (المحلية و) الشرطية (المتصلة والمنفصلة) قسما لانها (اما موجبة ان حكم فيها بوقوع النسبة واما سالبة ان حكم فيها بلا وقوعها) والامثلة قد مرت والاقسام تبلغ ستة حاصلة من ضرب الثلاثة في الاثنين (ثم) فرع رحمه الله على ما ذكر من اشتمال كل قضية على الاركان الثلاثة فقال (فقد ظهر) اى مما ذكر (ان اجزاء كل قضية موجبة كانت او سالبة ثلاثة المحكوم عليه والمحكوم به والنسبة التسامة الخيرية التى هي الوقوع في الموجبات واللاوقوع في السوالب) وهذا الجزء الثالث هو النسبة التسامة الخيرية المعبر عنه بينهم بالوقوع واللاوقوع غير ان الاوائل لم يثبتوا شيئا غيره كما اشتهر عنهم بانهم انكروا النسبة بين بين واثبت المتأخرون شيئا زائدا على ذلك وجعلوا الوقوع واللاوقوع عبارتين عن ذلك فعنى زيد قائم اوليس بقائم مثلا عند القدماء ان القائم متحد مع زيد اوليس متحدا معه وعند الاواخر ان اتحاده معه واقع اوليس بواقع والمصنف رحمه الله مال الى ترجيح ما عليه الاوائل الاول فقال مشيرا الى رد ما عليه الاواخر (واما نفس الثبوت والاتصال والانفصال المسماة بالنسبة بين بين) (قال) رحمه الله في الحاشية انما سميت بها لكونها مشتركة بين الموجبة والسالبة اما

جزأ كما عند المتأخرين او خارجا موقوفا عليه كما عند المتقدمين انتهى (فخارجة عن الاجزاء) اى الاجزاء الثلاثة للقضية خروجاً (مثل خروج البصر عن العمى عند اهل التحقيق من القدماء) (قال) رحمه الله فى الحاشية على هذا المقام هذا اشارة الى بطلان ما اشتهر من ان القدماء انكروا النسبة بين بين بالكلية وجعلوا الوقوع واللاوقوع عبارتين فى الحلية عن اتحاد المحمول بالموضوع وعدم اتحادهما معه وفى المتصلة عن الاتصال واللاتصال وفى المنفصلة عن الانفصال واللاتفصال لا عن وقوع الاتحاد ولا وقوعه وعن وقوع الاتصال ولا وقوعه وعن وقوع الانفصال ولا وقوعه وانما اثبتا المتأخرون وجعلوا الوقوع واللاوقوع عبارتتين عن ذلك فمعنى زيد قائم وليس بقائم عند القدماء ان القائم متحد مع زيد اولى بمتحد وعند المتأخرين ان اتحادهما معه واقع اولى بواقع ولا يخفى انه فاسد اذ من القدماء من صرف التصديق بادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة ولا شك ان النسبة التى حكم عليها بالوقوع او اللاوقوع هى النسبة المشتركة بين الموجبة والسالبة ولو سلم انه تعبير باللازم فنقول الحكم بعدم الاتحاد مثلاً مستحيل بدون تصور الاتحاد اذ الاعداد انما تعرف بملكاتها فيكون الاتحاد متصوراً مشتركاً بين الموجبة والسالبة فاذا انكرها القدماء يلزمهم الوقوع فيها هر بوا فكيف ينكرونها بل انهم لم ينكروا ذاتها وانما انكروا كونها من اجزاء القضية كما زعمه المتأخرون نعم يتوقف على تصورهما الحكم بالوقوع واللاوقوع لكن ذلك التوقف لا يستلزم كونها من الاجزاء والالكان البصر من اجزاء القضية فى قولنا العمى صفة عدمية لتوقف تصور الموضوع عليه مع انه خارج عن اجزاء هذه القضية وفاقا بين الفريقين فافهم هذا المقام فانه قد زل فيه اقدام انتهى (وقال) الشيخ فى الشفاء القضية الحلية تتم بامور ثلثة الموضوع والمحمول والنسبة وليس مجرد اجتماع الطرفين فى الذهن كافياً فى حصول النسبة بينهما بل يحتاج فى حصولها فى الذهن الى ان يدرك الذهن بعد اجتماع الطرفين فيه وتصوره لهما معها النسبة بينهما على وجه الايجاب او السلب فاللفظ ايضا اذا اريد ان يؤدى به ما فى الذهن يجب ان يتضمن ثلث دلالات على المعنى الذى للموضوع واخرى على المعنى الذى للمحمول ودلالة ثالثة على العلاقة والارتباط بينهما وهى النسبة فاللفظ الدال عليها رابطة فحكمها حكم الادوات انتهى (قال) بعض الشراح بعد نقل كلامه وهذا موضح بان اجزاء القضية المعقولة ثلثة

عندهم لان عندهم ادراك النسبة الثابتة بين المحكوم عليه والمحكوم به هو الحكم وليس مسبوقا عندهم بتصور نسبة هي مورد الحكم ثم قال في منهواته واما المتأخرون فاثبتوا ان النسبة الثابتة بين الموضوع والمحمول مسبقة بتصور نسبة هي مورد الحكم فانهم رأوا في صورة الشك نسبة متصورة بدون الحكم والشك لا يحصل بدون تصور النسبة واذا ارتفع الشك ينضم الى الادراكات الحاصلة ادراك اخر بدله فيكون هناك مدرك اخر سوى الامور الثلاثة لامتناع ان يكون الشيء الواحد في زمان واحد مدركا لاحد بادراكين لاستلزام اجتماع المثليين في محل واحد وانه محال فقد ظهر ان الادراكات اربعة فيكون المدركات على وفقها اربعة ايضا فيكون اجزاء القضية اربعة عندهم (و) اعترض عليه من طرف القدماء بانه يجوز ان يلتزم ان المدرك في صورة الشك هو بعينه المدرك في صورة الحكم اعنى الوقوع او اللاوقوع والتفاوت في الادراك فانه يدرك في الاول بادراك غير اذعاني وفي الثاني بادراك اذعاني والتفاوت بين الادراكين بالذات لا بالمدرک والتحقيق ان النزاع بينهما ليس في اثبات النسبة بين بين وعدم اثباتها بل في امر اخر ايضا هو معنى النسبة المتعلق بها الادراك الحكمي وهي الوقوع واللاوقوع فانها عند القدماء صفتان للمحمول ومعناها اتحاد المحمول مع الموضوع في الموجبة وعدم اتحاده معه في السالبة وعند المتأخرين صفتان للنسبة بين بين وهي عبارة عن اتحاد المحمول مع الموضوع ومعناها المطابقة لما في نفس الامر وعدمها له انتهى (ولا تنعقد القضية) عندها هل هذا الفن (ما لم يتعلق بهذه الاجزاء الثلاثة) التي مرت من قريب وهي المحكوم عليه وبه والنسبة الخبرية (ادراكات اربعة) احدها (تصور المحكوم عليه بكنهه) اي ادراكه بتمام ماهيته (او) ادراكه (بوجه صادق عليه مصحح للحكم عليه) لامتناع الحكم على ما لم يلتفت اليه وان كان حاصلا (و) ثانيها (تصور المحكوم به كذلك) اي بكنهه او بوجه صادق عليه الى آخره (و) ثالثها (تصور النسبة التامة الخبرية كذلك) اي مثل تصور سابقها بالكنهه او بالوجه كما مر ليشاهد بها حال المحكوم به مع المحكوم عليه وجودا وانتقاء ورابعها اشار اليه رحمه الله بقوله (ثم الاذعان بها) اي الادراك الاذعاني بها وهو قرار النفس وسكونها على شيء من طرفي النسبة وهو مراد بعض الشراح بتفسيره له بقبول النفس النسبة التامة الخبرية قبولا انفعاليا اضطراريا وهو اعم من ان يكون (جازما

او غير جازم ثابتا او غير ثابت مطابقا للواقع او غير مطابق له) (قال) رحمه الله
 في الحاشية وكلمة ثم ههنا للتراخي الرتبى بناء على ان رتبة المشروط متأخرة
 عن رتبة الشرط لا التراخي الزمانى والالم يطرد الكلام فى الاوليات لان تأخر
 الاذنان عن التصورات الثلاثة فيها ليس بالزمان بل بالرتبة وان كان تأخرها
 عنها فى النظريات وبعض البديهيات بالزمان فافهم ذلك انتهى (تنبيه) دخل
 فى الادراك الاذنانى بالتفسير المذكور الادراكات السبعة التخييل والشك
 والوهم والظن والجهل المركب والتقليد المصيب واليقين وقد ذكر بعض
 الشراح لبيان وجه الشمول ان ادراك النسبة ان كان مع الجزم فلا يخلو اما
 ان لا يطابق للواقع او ان يطابق له فالاول جهل مركب والثانى لا يخلو من ان
 لا يثبت لعدم استناده الى البرهان او ان يثبت لاستناده اليه والاول تقليد
 مصيب والثانى يقين وان كان الادراك بلا جزم فلا يخلو من ان يكون بلا تردد
 وترجيح او مع التردد او مع المرجوحية او مع الراجحية والاول تخيل والثانى
 شك والثالث وهم والرابع ظن (وهذا الاذنان) هو ادراك بسيط لاجزائه
 لكنه (مشروط بهذه التصورات الثلاثة) التى مرت من قريب (وهو على
 اطلاقه) من غير نظر الى تعلقه بالوقوع او اللاوقوع (يسمى تصديقا
 وحكما) عند الاوائل (وبشرط تعلقه بالوقوع يسمى ايجابا وايقاعا
 وبشرط تعلقه باللاوقوع يسمى سلبا وانتزاعا) عند الاواخر والايجاب
 والسلب فعليان اختياريان كما يتبادر من لفظهما فهما من مقولة العلم معنى الايجاب
 والايقاع الجزم الذهني الاختيارى بالوقوع ويعبر عنه ايضا بالاثبات ومعنى
 السلب والانتزاع الجزم الذهني الاختيارى باللاوقوع ويعبر عنه ايضا بالنفي
 وقيل هما من مقولة الفعل عند المتأخرين ومن مقولة الافعال عند المتقدمين
 والاكثر على الاول هذا هو المشهور بينهم (وقد يطلق الايجاب والايقاع
 على الوقوع) فى القضية الموجبة اى على النسبة الخارجية التى هى متعلقهما
 (و) قد يطلق (السلب والانتزاع) فى القضية السالبة (على اللاوقوع)
 اى على اللاوقوع النسبة الخارجية التى هى متعلقهما من قيل اطلاق اسم العلم
 على معلومه (كما يطلق الحكم على كل منهما) اى من الوقوع واللاوقوع
 ولما كان قد تقرر عندهم ان المعنى المركب مفهوم واحد يتصور معه اجزاؤه
 ملحوظة فى ذواتها والقضية مركبة من اجزاء ثلاثة وما يدل عليه بالمفرد
 لا تكون اجزاؤه ملحوظة فى ذواتها فلا يدل على القضية بالمفرد بل لا بد

ان يدل عليها بلفظ وقول مشتمل على اجزاء موضوعه بازاء كل منها وذالاً يكون الالفاظاً مركباً والدال على كل من الموضوع والمحمول معلوم ظاهر لان القضية لا تخلو عنهما لفظاً او تقديراً لكن الدال على الوقوع واللاوقوع لخلو كثير من الكلام عنه ظاهر اول عدم جريه على نمط واحد وجريانه في الاقسام الثلاثة لانه قد يكون اداة وقد يكون اسماً وقد يكون كلمة خفي غير ظاهر اراد رحمه الله ان يكشف عن ذلك القناع ويبينه ببيان واضح ويدفع ما اورد عليه من بعض ايرادات تعلم مما سنقله عنه رحمه الله في الحاشية فقل «واللفظ الدال على الوقوع او اللاوقوع ولو بالالتزام يسمى رابطة» لدلالته على النسبة التي تربط المحمول بالموضوع كما صرقت من قبل تسمية الدال باسم المدلول (قال) المصنف رحمه الله في تعليقه عليه هذا اشارة الى دفع ما اوردوا من ان ضمير الفصل في نحو زيد هو القائم راجع الى الموضوع ومطابق له افراداً وتثنية وجمعاً كما في الزيدان هما القائمان والزيدون هم القائمون فيكون دالاً على الموضوع لاعلى النسبة فيكون اسماً لا اداة وحاصل الدفع انه انما يتجه لو كان كل رابطة اداة عندهم وهو ممنوع بل مرادهم الدال على النسبة ولو بالتضمن او بالالتزام تسميه رابطة سواء كان اداة كما في ادوات النفي او كلمة كما في قام زيد او اسماً كما في ضمير الفصل وكر وابط اجل الواقعة خبر او حالاً او صفة عند الحاجة مع كونها اسماً ولا منافاة بين كونها دالة بالمطابقة على معنى مستقل وبالالتزام على غير مستقل ولو سلم ان كل رابطة اداة عندهم فليكن تقسيم اللفظ الى الاقسام الثلاثة اعنى الاسم والكلمة والاداة تقسيماً اعتبارياً ولكن ضمير الفصل اسماً باعتبار دلالته المطابقة واداة باعتبار دلالته الالتزامية والكلمات كلمات باعتبار دالاتها التضمنية على معنى مستقل وادوات باعتبار دالاتها التضمنية على معنى غير مستقل هو النسبة الجزئية اعنى النسبة الى فاعل معين فلا حاجة الى ما ذهب اليه العلامة التفتازاني في التهذيب من انهم استعاروها للدلالة على النسبة ولا يخفى ما فيه لانه يستلزم ان لا يكون ما في كلام العرب العرباء رابطة مع انهم في صدد الابحاث الشاملة لكل كما لا يخفى انتهى والرابطة المذكورة تكون في الحملات وفي الشرطيات وهي في كل على نمط اشارة الى ذلك رحمه الله بقوله «وهي في الحملات اما نفس المحمول المرتبط بنفسه كما في قام زيد» (قال) المصنف رحمه الله في الحاشية ارتباط نحو قام بنفسه مما ذكره الشيخ في الشفاء ويدل عليه ما ذكره اثمة العربية من ان الافعال موضوعة

لمجموع الحدث والزمان والنسبة الى قاعل ما على اختلاف بينهم فان قلنا ان كل رابطة اداة عندهم فلا بد ان يحمل تقسيم اللفظ المفرد الى الاقسام الثلاثة على الاعتبارى وان قلنا ان الاداة بعضها فلاحاجة اليه انتهى (او جزؤه كما فى زيد قائم ابوه) فى الحاشية فان المحمول بمجموع قائم ابوه لا مجرد قائم والضمير الرابط جزأ من ذلك المجموع وكذا الضمير فى قولك زيد ابوه قائم فانه دال على زيد بالمطابقة وعلى ارتباط الجملة بالالتزام فيكون رابطة كما عند النحاة انتهى (وزيد هو القائم) فان المحمول فيه جملة هو القائم لا القائم وحده ولا شك ان الرابط وهو الضمير جزء من هذه الجملة وانما مثل بمثالين ليعلم انه لا فرق بين ان يكون جزأ من مركب تام بعد جملة ام جزء من مركب غير تام والثانى منهما الاول والاول للثانى تامل (او خارج عنه) اى عن المحمول (كادوات النفى نحو لم يقم زيد وليس زيد قائما) فان المحمول فيهما يقيم فى الاول وقائما فى الثانى وجئ باداة النفى فيها للدلالة عن انتزاع الفعل اعنى القائم عن الموضوع وهو زيد لا غير فهمى رابطة المحمول بالموضوع وخارجة عن المحمول قطعا والتمثيل بمثالين للاشارة الى انه لا فرق فى ذلك بين ان يكون المحمول فعلا او اسما وبين ان يكون الاداة من ادوات الافعال او الاسماء وبين ان يكون حرفا نفى او فعلا (وكذا كان زيد قائما وامثاله) اى مثل ادوات النفى فى الربط المذكور ما كان من هذا القيل اعنى ما يكون الرابطة فى قالب الكلمة وخارجة عن المحمول ككان واخواتها وكاد واخواتها الا ترى ان المحمول فى المثال المذكور انما هو القائم اذ معناه زيد قائم فى الزمان الماضى فكان خارجاً عن المحمول اذ هو القيام العارى عن الزمان وانما جئ بها للربط وللإشعار بان ثبوت المحمول للموضوع فيه انما هو فى الزمن الماضى فما كان على نمط المثال المذكور يسمى بالرابط الزمانى كما اشار اليه بقوله (ومثل الاخير يسمى رابطة زمانية) لما فيها من الدلالة على الزمان كما لا يخفى (قال) رحمه الله فى الحاشية لا يخفى ان النحاة جعلوا مثل كان من الافعال الناقصة الدالة على معنى مستقل والمنطقيون جعلوه رابطة فينبغي تنافٍ واجيب عنه بانه من باب تخالف الاصطلاحين وفيه نظر لانه اما ان يدل على معنى مستقل فيطردم ما ذهب اليه اهل المنطق او لا يدل عليه فيطردم ما ذهب اليه النحاة ولا مخلص الا بما ذكرنا من ان ليس كل رابطة اداة عندهم او التقسيم الذى اوردته اهل المعقول اعتبارى فتأمل انتهى وجه الامر بالتأمل الاظهر ان يكون المراد

لتعلم انه دال على معنيين مستقل وغير مستقل فيكون بالاعتبارين كلمة واداة
 كسائر الافعال ولا خبر في ذلك (وفي الشرطيات) اى والرابطة فى الشرطيات
 جميعها متصلة ومنفصلة (ادوات الاتصال والانفصال) الاول ما كان منها
 كائن والثانى ما كان منها كائما وأو (وسلبها) اى الاتصال والانفصال والامثلة
 واضحة (والقضية مطلقا) حملية كانت او شرطية بجميع اقسامها اى فتلخص
 لك مما ذكرنا ان القضية اللفظية مطلقا لا تخلو عن احد شيئين اى الاتصاف
 باحد وصفين لانها (ان اشتملت على الرابطة الخارجية) اى الخارجية
 عن المحمول (كما تقدم تسمى ثلاثيا) اى كما عرفت من الامثلة الماضية ووجه
 التسمية واضح منها كذلك (والا) اى وان لم تشتمل عليها (فتنائية) اى
 فتسمى ثنائية وكذلك وجه التسمية بها ظاهر وقد غلط هنا من خص القضية
 بالحملية من وجوه احدها ان التقييد بالاطلاق مانع عن التقييد والتخصيص
 المذكورين (ثانيها) ان التفريع بقاء التفريع على ماسبق الشامل للحملية
 والمتصلة بأبى التخصيص ولا يقبل الا الاطلاق ولو لم يقيد بالاطلاق و (ثالثها)
 اشتراك الوصفين المذكورين بين الحملية والشرطية فى نفس الامر من غير
 فرق وكان الذى الجأهم الى هذا التخصيص مارؤا من تركيب جانبي المتصلة
 من جملتين المنافى بظاهره للاتصاف بوصف الثلاثية والثنائية مع ان المقدم
 والتالى فيها لكون الارتباط بينهما مرعى بمنزلة المفردين عندهم وان كانا
 مركبين والارتباط الحاصل بين المقدم والتالى بمنزلة الارتباط الحاصل بين
 المحمول والموضوع بلا فرق واداة الارتباط فى الشرطيات كاداة الارتباط
 فى الحملات فى انها جزء من القضية لا تنعقد بدونها والذى يخطر بالبال ان يقال
 ان المراد من قوله فالقضية مطلقا اى غير منظور فيها الى كونها حملية او شرطية
 الى القضية مع قيد الاطلاق اى ما يصدق عليه مفهوم القضية من الافراد لا يخلو
 عن احد هذين الوصفين ولا يلزم من هذا ان يكون كل من الحملية والمتصلة
 والمنفصلة لا يخلو عن هذين الوصفين وان يتصف كل من اقسام القضية بالوصفين
 المذكورين بل يكفي لتحقيق هذه القسمة وصحتها وجود فرد واحد من الحملية
 مثلا متصف بوصف الثنائى وان لم يوجد ما يتصف بذلك من المتصلات
 والمنفصلات لان طى الاداة وحذفها فى الشرطيات انما يجوز لقريئة فتكون
 فى حكم المذكور اللهم الا ان يشترط فى التسمية بالثلاثية ان يكون الاداة
 مذكورة لفظا فاحذف منه الاداة لقريئة من افراد الشرطية تكون ثنائية

فيتحقق فيها الوصفان المذكوران ايضا تأمل (نحو زيد جسم وامشاله)
 وهو كل ما كان فيه المحمول مفردا خاليا عن اداة الربط لفظا وتقدير اذ الخبر
 فيه لكونه جامدا لا يتحمل الضمير (ولما) توقف تحقيق معاني القضايا على
 تحقيق معنى الموضوع والمحمول ومعرفة ما يراد بهما عند الحمل فيها اراد
 ان يبين ذلك قبل بيان المهم من معرفة القضايا اعنى المحصورات لتوقفها عليه
 ايضا فقال (واعلم ان الموضوع) وتصديره بالامر بالعلم اهتماما به لذلك
 (نوعان) لانه (اما ذكرى) الظاهر انه من الذكر بكسر الهمزة والفتحة باللسان
 لامنه بالضم المختص بالجنان كما لا يخفى على ذوى الازهان (هو ما يفهم من لفظ
 الموضوع) ويتبادر منه (كل ما كان) ذلك المفهوم (او جزئيا ويسمى عنوان
 الموضوع ووصفه) لكن (فى الكل) دون الجزئى ووجه التسمية بهما
 ظاهر على الفطن الذكى (والافراد المدرجة تحته تسمى ذات الموضوع)
 اى ما صدق عليه الكل من الافراد فى القضية تسمى ذات الموضوع (واما
 حقيقى) عطف على قوله اما ذكرى و(هو ما يقصد بالحكم عليه) فى القضية
 (اصالة) وهى الافراد الشخصية ليس الا لان الطبيعة النوعية لا تتصف
 بالمحمول الا من حيث وجودها فى ضمن شخص وهو الذى عليه المحققون
 وان قال كثير منهم ان حمل بعض الكليات على بعض انما هو على النوع وافراده
 تأمل (ولما) كان بين الموضوعين عموم وخصوص من وجه اراد ان يشير
 اليه فقال (فربما يختلفان فى القضية) وهو الكثير وذلك (فما قصد الحكم
 على ذات الموضوع) اى فى قضية كان المقصود مما حكم عليه ذات الموضوع
 (وكان العنوان) اى المفهوم منه (مرأة) وآلة (لملاحظته) اى ذات الموضوع
 وافراده (نحو كل انسان او بعضه حيوان) فالانسان فى هاتين القضيتين
 موضوع ذكرى لان الحاضر من لفظ الانسان صورة لم يلتفت الى نفسها
 ونفسها ليس بموضوع حقيقى لانه لم يقصد الحكم عليها اصالة بل جعلت
 آلة للملاحظة وافراده من زيد وعمر وغيرهما والموضوع الحقيقى فيها هو ما صدق
 عليه من الافراد لانه قصد عليه الحكم اصالة فهو ليس مدلول لفظ الانسان
 بل مدلول معناه كما لا يخفى (وربما يتحدان) اى الموضوعان فى القضية وهو
 قليل بالنسبة الى الاول (فما عدا) اى ما عدا ما ذكر مما قصد الحكم فيها
 على ذات الموضوع وكان العنوان امرأة للملاحظة ولما كان ذلك خفيا عند
 المخاطبين اراد ان يبينه فقال (مما كان الموضوع جزئيا حقيقيا او كليا قصد

الحكم عليه) لاعلى افراده كافي (نحو زيد عالم والانسان كلي) فان المفهوم من لفظ زيد في الاولى هي الذات المشخصة اذ هي المتصفة بالعلم ومن لفظ الانسان في الثانية مفهوم الانسان اذ هو المتصف بالكلية فهما موضوعان ذكر بيان وقد قصد الحكم عليهما فيهما وموضوعان حقيقيان ايضا (وقد) نظربعض الافاضل في المثال الاول بان الحاضر في الذهن من لفظ زيد صورة لم يلتفت الى نفسها في هذه الدرجة (فالصواب) ان يمثل بنحو زيد جزئي ويمكن ان يجاب بان الموضوع في المثال الاول اعني زيد الكونه جزئيا حقيقيا لا افراد له حتى يكون العنوان مغايرا لافراده فالتمثيل به صحيح تدبر (وذات الموضوع ماصدق عليه العنوان بالفعل) اي ماصدق عليه مفهومه بالفعل لا بالامكان في احد الازمنة الثلاثة فقولنا كل انسان حيوان يعنى ما اتصف بمفهوم الانسان في واحد من الازمنة الثلاثة واللغة والعرف يعضدان هذا المذهب وهو مذهب الشيخ ابي علي السينا واتصافه به في جميع الازمنة ليس بشرط عند احد كما اشار اليه بقوله (ولو في احد الازمنة عند الشيخ وهو الحق) فانه لا يقال لما لا يتصف بالسواد في شيء من الازمنة اسود وان امكن اتصافه به وانما فسر ذات الموضوع فيما سبق بالافراد المندرجة تحت الكلي وهنا بما يصدق عليه العنوان اشارة الى انه لا يكفي مجرد الصدق عليه بل لا بد وان يكون من الافراد المندرجة تحته الا ترى انهم يقولون لان معنى (يج) حقيقتا ومفهومه الا في القضايا الطبيعية ولا ما حقيقته او صفته (ج) والالم ينطبق على جميع المواد بل معنى (يج) ما يصدق عليه انه (ج) اي ما ثبت له (ج) من جزئيات ذات (ج) هذا ثم عطف على قوله بالفعل لبيان المذهب الثاني في المسئلة فقال (وبالامكان الذاتي عند) الشيخ ابي نصر (الفارابي) وقد عرفت ان اللغة والعرف ببيان ذلك بل العقل لا يقبله ويخرم به كثير من احكام الشرائع كما لا يخفى ثم فرع على المذهبين المذكورين بصدق بعض القضايا وكذبها باعتبارين فقال (فقولنا كل مراكوب السلطان فرس صادق بالاعتبار الاول) اذ لم يسمع انه يركب غير الفرس لكن ركوبه على الحمار او البغل مثلا ممكن ولذا قال رحمه الله في الحاشية على ان تكون قضية خارجية واما اذا كانت قضية حقيقية فهي كاذبة بكل من الاعتبارين كما يأتي انتهى (دون الثاني لا مكان ركوبه على الحمار) فتكون القضية المذكورة كاذبة عند الفارابي وان كانت صادقة عند الشيخ والاتصاف بالكذب والصدق ناظر الى الاعتبارين

المذكورين (وصدق العنوان على ذاته) اى صدق مفهوم الموضوع على افراد واتصافها به فى احدا لالزمنة (يسمى) عندهم (عقدالوضع) وهو من قبيل التركيب التقييدى كما ان الاتى بعده من التركيب التجبرى وستعرفه (وصدق المحمول عليه) اى على ذات الموضوع اى اتصافا بالمحمول (باحدى الجهات) كفاى الفضايالموجبة من الضرورية والدائمة وغيرها كذلك فى احد الالزمنة (الاتية) من الضرورة والدوام ونحوها وهو صفة الجهات وهو ظاهر (يسمى) عندهم (عقدالحمل) (قال) بعض الشراح عند شرح هذا فقد وجدنا فى الحلية شيئا واحدا ووصفين فهو مع احدهما تركيب ومع الاخر تركيب اخر فحصل مفهومها يرجع الى عقدين صدق العنوان على ذاته ويسمى عقدالوضع وصدق المحمول عليه باحدى الجهات الاتية ويسمى عقدالحمل ويصح تفسير العقدين بالثبوت وبالتصاف لان العقد هو التركيب الحاصل والاول تركيب تقييدى لانه معلوم الثبوت من قبل والاخبار بعد العلم بها اوصاف والثانى تركيب تجبرى لانه لاعلام الثبوت او النفى واخباره فقد ثبت انه لا يراد بالمحمول الافراد فى القضايا المتعارفة بل فى المنحرفات انتهى (و) قد اشار رحمه الله الى ما ذكره هذا الفاضل فقال (ولا يراد بالمحمول الافراد فى القضايا المتعارفة بل فى المنحرفات نحو الانسان كل ناطق) وانما كانت منحرفة لانه اريد فيها بالموضوع المفهوم وبالمحمول الافراد وهو انحراف عن جادة الاستعمال فيما بينهم (قال) الماتن رحمه الله فى حاشيته على هذا المقام يشير الى ان المتعارفة المستعملة فى العلوم هى القضايا التى يراد من جانب الموضوع الافراد ومن جانب المحمول المفهوم وما سواها منحرفة عن الجادة غير متعارفة سواء اريد العكس كفاى المثال المذكور فى المتن او اريد من كل من الجانبين الافراد مسورين بسور الكلى نحو كل انسان كل ناطق او بسور الجزئى نحو بعض الحيوان بعض الجسم او احدهما بسور الكلى والاخر بسور الجزئى نحو كل انسان بعض الحيوان وعكسه او غير مسورين واذا اعتبر السلب كان المنحرفات مرتقية الى عدد كثير وقد فصلها بعضهم ولا فائدة يعتد بها ولذا تركوها فى المتون انتهى (فصل) هذا هو ثانى التسعة وهو فى تقسيم الحلية باعتبار موضوعها وبيان انحصارها فى القضايا الاربع فكاه قال (الحلية مطلقا موجبة كانت او سالبة) تنحصر باعتبار موضوعها فى الشخصيتين والطبيعتين والمحصورات الاربع والمهمتين لانه (ان كان

موضوعها الذكري) بالضم فتذكر (حزئيا حقيقيا) وشخصا معينا في الخارج على مذهب المتكلم اوقيه وفي الذهن على مذهب الحكيم القائل بالوجود الذهني (سميت) تلك القضية (شخصية ومخصوصة) اما كونها شخصية فلتشخص موضوعها خارجا او ذها واما كونها مخصوصة فلكونه فردا مخصوصا معينا من النوع او الجنس وجعل الخصوص اعم من الشخص دعوى من غير دليل فلا يلتفت اليها (نحو زيد او هذا عالم) هذان للموجبة (او) زيد او هذا (ليس بعالم) للسالبة والتمثيل بمثالين من كل منهما ليعلم ما كان الموضوع فيه مخصوصا والوضع خاصا وما كان الموضوع فيها مخصوصا وكان الوضع عاما (وان كان كليا فان كان الحكم على العنوان) اي عنوان الموضوع لاعلى ذاته كما صرح به في قوله (من غير ان يقصد سرايته الى ذات الموضوع) سواء امكن سرايته ام لم يمكن (سميت طبيعية) لان الحكم فيها واقع على الطبيعية (وان امكن سرايته في نفسه) اي سراية الحكم الى الافراد (نحو الانسان حيوان ناطق او كلى او ليس بجنس) الاولان للموجبة والاخير للسالبة ولا شك ان الحكم في الكل انما هو على طبيعة الانسان لاعلى افراده (وان كان الحكم عليه مع قصد السراية الى ماتحته) اي ان كان الحكم على العنوان مع قصد سرايته الى ماتحته اعنى مشموله (من الافراد الشخصية او النوعية) الاول كقولنا كل انسان حيوان والثاني كقولنا كل نوع كلى فانهما محصورتان كليتان قال رحمه الله في الحاشية فان كلا من المقولين محصورة كلية لكن بشكل بخوكل جنس كلى وان اريد البوع الاضافى فان الجنس العالى كالجوهر ليس بفرد شخصي ولا نوعى الا ان يراد من النوع ههنا مطلق الكلى الاخص من العنوان وان كان جنسا او خاصة او غيرها انتهى ولا يحلوا القضية والحال كذلك من ان يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا او ان لا يبين (فان لم يبين فيها كمية الافراد كلا او بعضا) بان اطلقت عن اداة السور ولم يتعرض لبيان الكمية فيها اصلا (سميت) تلك القضية (مهملة) لاهالها عن اداة السور وهى موجبة وسالبة (نحو الانسان في خسر او ليس في خسر) والمهملة فى قوة الجزئية موجبتها فى قوة موجبتها وسالبتها فى قوة سالبتها وذلك فى غير مسائل العلوم اذ هى فيها فى قوة الكلية كقواهم الفاعل مرفوع والمفعول منصوب وزعم بعضهم انها فى قوة الكلية ائلا يلزم الترجيح بلا مرجح ذكره السعد التفتازانى فى مطوله وغيره (والا) اي وان لا يكن

كذلك وذلك بان يبين فيها كمية الافراد كلاً او بعضاً (سميت) تلك القضية (محصورة ومسورة) اما تسميتها بالمحصورة فلحصر افراد موضوعها وبالمسورة فلاشتغالها على اداة السور اخذاً من سور البلد ووجه الشبه ما فيهما من الاحاطة كما يفهم من قوله (والدال على الكمية سوراً) قيل هو مادل على الاحاطة مطلقاً سواء احاط بجميع الافراد او ببعضها كما في الحملة كاللفظ الكل والبعض او بجميع الاوضاع اى الاحوال الممكنة او بعضها كما في الشرطية ككلمة (وفيه) نظر اذا المقسم هو الحملة هنا فلما معنى لهذا التعميم وانما هو محض غفلة عن التقسيم كما لا يخفى (نعم) الامر موافق لنفس الامر لكن لكل مقام مقال فافهم والمحصورة (اما كلية ان حكم فيها على كل فرد) اى كل واحد واحد من افراد موضوعها (واما جزئية ان حكم فيها على بعض الافراد) اى افراد موضوعها اى على بعض غير معين وانما قلنا كذلك لثلاث تقص ببعض الشخصات تدبر ويكون كل منهما موجبة وسالبة والامثلة ظاهرة كالتفريع في قوله (فالمحصورات اربع) كليتان موجبة وسالبة وجزئيتان كذلك وقد حصل ذلك من ضرب الثنتين في الاثنتين وقد اشار اليها رحمه الله مع بيان مراتبها في الشرف والتقدم واداة سور كل منها فقال (اشرفها الموجبة الكلية) وذلك لاشتغالها على الاشرفين الايجاب والكلية ولذا كان الضرب الاول من الشكل الاول اشرف الاربع واظهرها انتاجاً حتى حكم ببداهة انتاجه كما هو معلوم في محله وتقرأ الموجبة بفتح الجيم وكسرهما والاول اظهر واشهر لكن الثانى بمقابلها السالبة انصب ووافق وعلى الاول يكون من قيل الحذف والاىصال والتقدير موجب فيها وعلى الثانى يكون من قيل الاسناد المجازى كهر جاز تامل (وسورها نحو كل) اى هذا اللفظ وما يؤدى مؤداه في اللغة العربية وغيرها كالالف واللام والاضافة الاستغراقيتين في العربية والمراد منها كل الافرادية التى بمعنى كل واحد واحد لا المجموعية كالتى في قولنا كل انسان لا يحويه بيت مثلاً اذ تلك القضية معدودة من المهمة عند بعضهم ومن الشخصية عند آخرين ولا التى بمعنى الكلى كما في قولنا كل انسان نوع وكل حيوان جنس اذ هى من قيل الطبيعية عندهم ولما كان الحكم فيها مقتضياً لان يكون كل فرد معتبراً في الموضوع فرداً ضرورياً او لا ضرورياً دائماً اولاداً دائماً للمحمول اراد ان يشير الى ذلك رحمه الله فقال (ولا تصدق الا فيما كان المحمول مساوياً للموضوع الذى ذكرى او اعم منه مطلقاً) اى لا تصدق تلك القضية اعنى الموجبة الكلية الا فى موضعين

في مادة المساواة ومادة العموم والخصوص المطلق الكائنتين بين محمولها
 وموضوعها بان يكون العموم من جانب المحمول والخصوص من جانب الموضوع
 ثم مثل لذلك بتمثيل سلك فيه طريق اللف والنشر المرتين فقال (نحو كل
 انسان ناطق او حيوان) مختصرا بحذف الموضوع وهو ظاهر فان الاول
 للاول والثاني للثاني (و) اعترض عليه بان نحوقولنا كل انسان كاتب وكل
 فلك ساكن بالامكان صادق مع اخصية المحمول في الاول ومباينته في الثاني
 (و) يمكن ان نجيب عنه بان القضيتين المذكورتين كاذبتان لولا قيد الامكان
 وبه خرج المحمول فهما عما كان عليه قبل الاخصية والمباينة كما لا يخفى على
 ذوى الالذهان (ثم) الاشرف من الباقي بعد الموجبة الكلية (السالبة الكلية)
 لاشتمالها على احد الشرفين فقط وهو الكلية (وسورها نحو لاشي) ولا
 واحد ونحوها مما يؤدي هذا المعنى في العربية وغيرها ثم اشار الى مواطن
 صدقها فقال (ولا تصدق الا فيما كانا) اي الموضوع والمحمول فيها (متباينين)
 بحيث لا يصح حمل الثاني فيها على الاول ايجابا اصلا وذلك انما يكون في التباين
 الكلي كما لا يخفى ولذا قيده بقوله (كليا نحو لاشي من الانسان بفرس) فانه
 لا يصدق شي من افراد الفرس على واحد من افراد الانسان اصلا وكذا
 العكس (ثم) يليها في الشرف (الموجبة الجزئية) لوجود شرف الايجاب
 الذي هو اضعف من شرف الكلية المعقول فيها (وسورها نحو بعض) مما يؤدي
 مؤداه في اللغة العربية كواحد وفي غيرها (وتصدق فيما عدا المتباينين كليا
 نحو بعض الحيوان انسان) وبالعكس ويجب ان يعلم ان المراد به بعض افراد
 اذ البعض بمعنى بعض الاجزاء ليس اداة السور الجزئية بل للقضية التي يراد
 فيها ذلك كقولنا بعض الرمان مأكول وبعض الزنجبي اسود اما من قبيل المهمة
 او من قبيل الشخصية كما يعرف مما تقدم في الكل تامل (ثم) بعد الكل في الشرف
 وانه صادق وان لم يكن فيها شرف (السالبة الجزئية) لاسها عارية عن الشرف
 مطلقا فانه يقال زيد ادنى القوم رتبة ويكون صادقا وان لم يكن له رتبة وانما
 كانت ادنى الجميع لعراثها عن الشرفين واشتمالها على الحستين السلب والجزئية
 (وسورها نحو بعض ليس) كليس بعض (وليس كل) مما يدل على السلب
 الجزئي من اداة في العربية وغيرها مطابقة كانت تلك الدلالة ام التزاما فان الثالث
 من الامثلة يدل على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما
 كما ان الاولين يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع الايجاب الكلي التزاما

(قال) رحمه الله في الحاشية معلقا على المثال الاخير يشير بزيادة هذا المثال الى ان رفع الايجاب الكلى مندرج عندهم في السلب الجزئى ولذا جعلوا تقيض الايجاب الكلى هو السلب الجزئى مع ان تقيضه الحقيقى هو رفع الايجاب الكلى كما ستعرف انتهى (و) ملخص المسئلة انه اذا كان المراد من الموضوع بعض افراده يكون حاصل المعنى فيها اما انتقاء المحمول عن البعض وهو السلب الجزئى او انتقاء ثبوت المحمول للبعض وهو رفع الايجاب الجزئى المساوى للسلب الكلى غير انه لا يفهم منه السلب تركا للمحتل المشكوك بل الاعم منه اخذا بالمحتمل المقطوع وهو السلب الجزئى كذا قيل ثم اشار الى موارد الصدق في السالبة الجزئية فقال (وتصدق فيما لم يكن المحمول مساويا للموضوع او اعم منه) يعنى انها لا تصدق في مادة المساواة ولا فيما اذا كان المحمول اعم مطلقا اذا المساوى لا يمكن سلبه عن افراد مساويه اصلا والى لم يكن مساويا والاعم مطلقا لكونه ثابتا لكل افراد الاخص بالفعل في الواقع لا يمكن سلبه عن شيء منها اصلا فهي تصدق فيما يكون المحمول فيها اخص ولو من وجه اذا الاخص مسلوب عن بعض افراد الاعم في الواقع (نحو بعض الحيوان ليس بانسان) وكذا فيما اذا كان المحمول مبيانا للموضوع فيها مبيانية كلية كقولك بعض الحيوان ليس بشجر اذ مفهوم الشجر مسلوب عن جميع افراد الحيوان فيكون مسلوبا عن بعضها بالضرورة (ثم) اراد رحمه الله ان يشير الى بيان النسب بين المحصورات اكمالا للبحث وازالة لما عسى ان يخفى على بعض الاذهان فقال (فكل من الكليتين) الموجبة والسالبة (اخص مطلقا بحسب التحقق من الجزئية الموافقة لها في الكيف اعنى الايجاب والسلب) والمراد موافقة كل منهما الكل منهما على التوزيع (ومبيانية للجزئية المخالفة لها فيه) اى المخالفة لكل واحدة منهما في الكيف الذى هو الايجاب والسلب وانما قال بحسب التحقق لان المحصورات كلها متبانية بحسب المفهوم اذ لا شيء من الموجبة الكلية بموجبة جزئية بحسب المفهوم فالمراد ببيان النسب بين القضايا التى يصدق مفهومات المحصورات عليها بحسب الصدق اى بحسب تحقق مضمونها فيها فالموجبة الكلية اخص مطلقا بحسبه من الموجبة الجزئية والسالبة الكلية اخص مطلقا بحسبه من السالبة الجزئية والموجبة الكلية مبيانية للسالبة الجزئية بحسبه والسالبة الكلية مبيانية للموجبة الجزئية بحسبه (قال) بعض الافاضل فقد علم ايضا ان النسبة بين السالبتين عموم وخصوص مطلقا ومن المعلوم

ان ايجاب الشيء لكل ينافي سلبه عنه وعن بعضه وكذا سلب الشيء عن الكل فانه ينافي ايجابه له ولبعضه فبين الكليتين مباينة كلية وكذا بين كلية وجزئية تخالفها وبين الجزئيتين مباينة جزئية لان كلاهما يتحقق بدون الاخر في مادة كلية ويتحققان معا في الموضوع الاعم انتهى (وبين الكليتين) الموجبة والسالبة (مباينة) بحسب التحقق والصدق (وبين الجزئيتين) الموجبة والسالبة (عموم وخصوص من وجه) وهو المراد لمن قال بينهما مباينة جزئية اذ المآل واحد (والمهمة في قوة الجزئية) عند ارباب المعقول كهذه القضية فان المراد منها ان كل مهمة في قوة كل جزئية غير انهم خصوا هذه القضية بغير مسائل العلوم اذ هي فيها كليات قطعا كقولهم الفاعل مرفوع والمفعول منصوب (قال) رحمه الله في الحاشية في تعليقه عليه يعني ان المهمة الموجبة في قوة الجزئية الموجبة وان المهمة السالبة في قوة الجزئية السالبة ومعنى كونها في قوتها انهما متلازمان فتصدق المهمة صدق هنالك الجزئية وبالعكس والشخصية في حكم الكلية في وقوعها كبرى للشكل الاول وفي انعكاسها عكسا مستويا الى الموجبة الجزئية وعكس نقيض الى الموجبة الكلية وغيرها انتهى ومن ذلك ترى المتقدمين يعتبرون الشخصيات ويدرجونها في تقاسيم القضية دون الطبيعيات فاما وان كانت كالشخصيات في بعض المواطن غير انه لا استعمال لها ولا لعكوسها في العلوم الحكيمة كما اشار اليه بقوله (والشخصية في حكم الكلية) اي في وقوعها كبرى للشكل الاول كان يقال هذا او بعض الانسان زيد وزيد كاتب ينتج هذا او بعض الانسان كاتب وفي انعكاسها عكسا مستويا وعكس نقيض كما مر في الحاشية (ولا استعمال للطبيعيات في العلوم الحكيمة) اي لا تقع فيها مسائل فلا ينافي وقوعها مبادئ ووسائل ويشعر بما قلنا في وصفه العلوم الحكيمة بقوله (الباحثة عن احوال اعيان الموجودات) (قال) رحمه الله في الحاشية فيه اشارة الى ان المراد من عدم استعمالها فيها عدم وقوعها مسائلها لا عدم وقوعها مطلقا ولو مبادئ لمسائلها فانه محل نظر انتهى (قال) بعض الشراح ويجوز ان يكون قوله ولا استعمال للطبيعيات جوابا للسؤال الوارد على الشيخ حيث نلت القسمة في الشفاء وشنع عليه المتأخرون بعدم الانحصار فيها لخروج الطبيعية فيها وحاصل الجواب هذا المقسم لا يتناول الطبيعيات حتى لا ينحصر التفسير لان المقسم هو القضية المستعملة في العلوم ولا شيء من الطبيعيات قضية مستعملة في العلوم لان الحكم في الفضايا المستعملة

على افراد الموضوع والطبيعة ليست منها فخر وجهها عن التقسيم لا يخل بالانحصار انتهى (فائدتان) جليلتان لهما كثير تقع في هذا الفصل ما كالشمة لما تقدمهما من البحث والافهما على الحقيقة ليستا من مسائل هذا الفن كما لا يخفى على المتأمل الذكي (احدهما ان لام التعريف) الاقتصار عليها اختياره للمذهب المختار عند الحاجة من انها هي الاداة له وان الالف لا مدخل لها في ذلك زيدت لزوما قبلها لتعذر النطق بالساكن (او) للفرق بينها وبين اللام الجارة او الابتدائية (في نحو كقولك الانسان كذا) لم يذكر فيه خبرا معينا بل ذكره مبهما ليصح ما يذكره بعد من التقسيم اى الانسان المعروف بالخبر عنه بخبر ما لا يخلو من ان تحمل اللام فيه على احد الاشياء التى ستذكر (فان حملت) اللام فيه (على العهد الخارجى الشخصى) كان اريد به زيدا (كانت) تلك القضية (قضية شخصية) لان الموضوع فيها مشخص فهو بمنزلة قولك زيد كذا مثلا (قال) رحمه الله فى الحاشية كما اذا اريد بالانسان زيد واما النوعى كما اذا اريد به الرومى فالقضية اما طبيعية ان اريد به جنس ذلك النوع من حيث هو هو او مهملة ان اريد به من حيث تحققه فى ضمن الافراد فتأمل انتهى (وان حملت على الجنس من حيث هو هو) اى من حيث كونه جنسا ومع قطع النظر عن الافراد وتسمى تلك اللام لام الجنس ولام الطبيعة ولام الحقيقة كاللام فى قولنا الانسان نوع (كانت) تلك القضية قضية (طبيعة) لان الحكم وقع على الطبيعة اذا المحكوم عليه اعنى الموضوع اريد منه الطبيعة فيها (ومن حيث تحققه) اى الجنس فى ضمن الافراد مطلقا (قال) فى الحاشية اى من غير تعرض لبيان كيتها كلا او بعضا وهذا القسم من اقسام لام الجنس كالاستغراق والعهد الذهنى الا ان اهل العربية لم يتعرضوا له بل ادرجوه فى لام الجنس ولذا مثلوا لام الجنس بقولهم الرجل خير من المرأة مع ان الخيرية لا تعرض مفهوم الرجل من حيث هو هو بل من حيث تحققه فى ضمن الافراد وليس المراد ان كل رجل خير من كل امرأة لانه ظاهر الفساد ولا ان بعضا غير معين من الرجال خير من البعض الغير المعين من النساء اذ الفائدة يعتد بها فيه بل المراد جنس الرجل من حيث تحققه فى ضمن الافراد خير من جنس المرأة من حيث تحققها فى ضمن الافراد ايضا ليفيد بمعونة القرينة (فائدة) جيدة هى انه ما من خير من النساء الا وفى جنس الرجل من هو خير منها ولا يخفى ان هذه الفائدة انما تستفاد من تفضيل الجنس على الجنس لامن الاستغراق ولام العهد الذهنى (كانت) تلك

القضية قضية (مهمة) لاهمال موضوعها في الحقيقة وعدم وجود اداة السور فيها (او) من حيث تحققه (في ضمن كل فرد) من افراد ذلك الجنس (كما هو الاستغراق) اي ذلك التحقق هو الاستغراق (كانت) تلك القضية قضية (كلية) لان الحكم فيها على كل فرد من افراد الموضوع وهو ظاهر (او في ضمن البعض الغير المعين) من افراد ذلك الجنس اي بعض مبهم (كما هو) اي ذلك التحقق (العهد الذهني) كقولك ادخل السوق واشتر اللحم فانك لا تريد سوقا بعينه ولا لهما كذلك (كانت) اي تلك القضية (جزئية) ووجه التسمية يظهر مما ذكر في نظيرها الكلية (فهى) اي اللام (على الاخيرين سور) اذ هي في اولهما بمنزلة كل وفي ثانيهما بمنزلة بعض واما على الثلاثة الاول فليست من السور في شيء كما لا يخفى والاعتراض بان ما ذكره رحمه الله في هذا التقسيم مخالف لما نقلوه عن الادباء من ان في اللام ثلاثة مذاهب الاول مذهب الجمهور وهوانها لفظ مشترك موضوع لمعاني اربعة والثاني لبعضهم وهو مختار المحقق البركوى وهوانه لفظ خاص موضوع لمعنى واحد وهو الجنس لكنه يتنوع بالاشتراك المعنوى الى اربعة والثالث مذهب المحققين كالعلامة الثاني التفتازانى وغيره وهوانه لفظ مشترك موضوع للعهد الخارجى والجنس ثم الجنس يتقسم باعتبار قصد الحقيقة الى الجنس والاستغراق والعهد الذهني لكن لم يذهب احد منهم الى ان اللام معنى خاصا وهو الاشارة الى نفس الحقيقة من حيث تحققها في ضمن الافراد مطلقا من غير تعرض لبيان الكمية مندفع يظهر اندفاعه مما نقلناه عنه رحمه الله في الحاشية آتفا وملخصه ان هذا القسم هو من اقسام لام الحقيقة على الحقيقة كالاستغراق والعهد الذهني غير ان اهل العربية ادرجوه في لام الجنس ولم يجعلوه قسما براسه والدليل على ذلك تمثيلهم له بقولهم الرجل خير من المرأة تامل (وثانيتهما) اي الفائدتين المذكورتين (ان كلمة كل قد تستعمل) في كلامهم (افراديا يراد به كل فرد من الافراد الممكنة المحققة في الخارجيات) اي في القضايا الخارجية (او المقدرة في الحقيقيات) اي الافراد المقدرة في القضايا الحقيقية (او من الافراد الذهنية في الذهنيات) اي القضايا الذهنية (كما اذا اضيفت الى النكرة) هذا بيان للاستعمال المذكور فهو يتعلق بالمضارع تستعمل الماضى قد صرحوا في الاصول الفقهية بان كل اذا اضيفت الى النكرة تكون لعموم الافراد واذا اضيفت الى المعرفة تكون لعموم الاجزاء فلذا كان كل رمان اكلته كاذبا وكل الرمان اكلته صادقا

(فحينئذ تكون) أي كل (سورا) أي يكون أداة سور (كسابق) في بحث الاسوار (وقد تستعمل) أي كل (مجموعيا يراد به مجموع الاجزاء) لا الجزئيات (كما اذا صيغت الى المعرفة) هو ايضا بيان لما سبقه من الغابر تستعمل ومتعلق به وبالجملة ان العموم المستفاد من لفظ كل في قضية صدرت بها انما هو معنى ثبت بكلمة فيما اضيف اليه لاقى نفسه فيعتبر حال المضاف اليه فيها فان كان نكرة فائر العموم يظهر في الاجزاء كما عرفت صدق (نحو كل الرمان اكلته) أي كل جزء من اجزائه وكذب نحو كل رمان اكلته اذ لا يمكن لاحدا كل كل افراد الرمان والجرح بانه يلزم من كونها لعموم الاجزاء ان يكون كل اجزاء الرمان ما كولا مع ان قشره غير ما كولا فلا تكون صادقة مدفوع بان المراد من الاجزاء ما يؤكل منها عادة وعرفا فلا يقدح خروج القشر فافهم قيل والنسبة بين المعنيين لكل بحسب التحقق لا بحسب الحمل العموم من وجه لاجتماعهما في نحو كل حجر جماد ولتحقق الافرادية بدون المجموعة في مثل قولنا كل انسان يشبعه هذا الرغيف وتحقق المجموعة بدون الافرادية في مثل قولنا كل انسان يحمل هذا الجبل (فحينئذ لا تكون سورا بل عنوان الموضوع كما في قولك مجموع افراد الانسان) أي كما ان المجموع ليس بأداة سور كذلك الكل في تلك القضية ويختلف الحكم فيها بحسب الارادة (فان اريد المجموع الشخص كانت) القضية المشتمل عليها (شخصية) لان موضوعها بمنزلة العلم في الدلالة على شيء معين ويصدق عليه الجزئي لمنه من الشراكة بين كثيرين حينئذ فيكون نحو كل الرجال يحمل هذا الحجر قضية شخصية (او كل مجموع او بعضه كانت) القضية المشتملة عليها (كلية او جزئية على حسب الارادة) من جانب المتكلم والنشر في الكلام على طريق الف والاول تكون فيه بمنزلة لام الاستغراق وفي الثاني بمنزلة لام العهد الذهني ويجوز ان يراد مفهوم المجموع من حيث هو هو فتكون القضية طبيعة (فصل) هو ثالث التسعة في تحقيق المحصورات الحلية مطلقا موجهة اوسالبة وتقسيمها باعتبار عقد الحمل الى ثلاثة كما يشعر به قوله (الحلية مطلقا ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارجي اولا وقوعه للموضوع) يعني انها لا يخلو اما ان تعتبر خارجية او حقيقية او ذهنية لانه ان حكم على الموضوع بثبوت المحمول في الخارج او بنفي ذلك الثبوت عنه (باعتبار امكانه او وجوده في الخارج تحقيقا ولو في احدا لزمنا الثلاثة) (قال) رحمه الله في الحاشية لم يقل للموضوع الممكن الوجود تحقيقا بل زاد الاعتبار

للاشارة الى ان موضوع الخارجية والحقيقية لا يجب ان يكون ممكنا في نفسه وان موضوع الخارجية لا يجب ان يكون موجودا محققا في الخارج وان موضوع الحقيقية لا يجب ان يكون موجودا تقديرا في الخارج كما يظهر من مثالنا بان اجتماع النقيضين باطل انتهى (سميت خارجية) ووجه التسمية بذلك اما كونها منسوبة الى خارج المشاعر او لنسبتها الى خارج حقيقة القضية او حقيقة لفظ القضية او لفظ الموضوع احتمالات اربعة (كفا في كل نار حارة) فان معناه كل ما يصدق عليه انه نار في الخارج فهو نار في الخارج وهو اعم من ان يكون متصفا بالمحمول حال الحكم اوقبله او بعده اذ لا يتصف بالوجود اذ لا وابدأ يستحيل ان يتصف بالمحمول في الخارج (او) ان حكم على الموضوع بثبوت المحمول له في الخارج باعتبار امكانه ووجوده في الخارج (تقديرا) اى امكانا ووجودا تقديرين اذ المنصوب معطوف على السابق المنصوب تحقيقا (سميت حقيقية) والتسمية بذلك اما لعدم اخذ الوجود الخارج عن حقيقة الموضوع معه لجعله شرطا للحكم فقط او على التشبيه لها بالماهية والحقيقة كانها هي الحقيقة للقضايا المستعملة في العلوم فتكون من قبيل تسمية المشبه باسم المشبه به اذ القضايا المستعملة في العلوم الحكمية لبيان احوال الاعيان الموجودة محققة او مقدرة مستعملة كثيرا بهذا الاعتبار فكانت كالحقيقة لها للعموم والشمول تدبر (كفا في هذا المثال وكفا في كل غناء طائر) وانما لم يكتف بالمثال الاول بل ضم اليه الثاني ليشعر بانه اعم من ان يكون الحكم بالثبوت الخارجي على افراد الممكنة التي بعضها وجود في الخارج والتي لم يكن لشيء من افرادها وجودا صلابا بل كان الحكم فيها على المعدوم الممكن بتقدير الوجود وملخصه انه لا يقتصر فيه على الموجود كفا في الخارجية وقد اشار اليه بقوله (بمعنى كل ما لو وجد من الافراد الممكنة كان نارا) والتقييد بالممكنة ليخرج الممتنع وجود افراده كما اذا كان الموضوع كسريك الباري في قضية مثلا (او غناء بالفعل) هو كاسم كان الماضي عائد الى ما النكرة الموصوفة بما سبقه من الجملة (على تقدير وجوده) وتحققه (في الخارج يكون حارا او طائرا في الخارج) الاول للاول والثاني للثاني فاللف والنشر مرتبان (وان حكم فيها بوقوع الثبوت الذهني) عطف على الشرطية الماضية اعني ان حكم فيها بوقوع الثبوت الخارج الى آخره وهذا في الاجاب (او لا وقوعه) في السلب (لما) اى لشيء ومتعلقه الوقوع بشقيه (اعتبر وجوده في الذهن تحقيقا ولو

في احد الازمنة) أى الثلاثة (او تقديرا سميت ذهنية) ووجه التسمية ان يكون
 الحكم فيها على الوجود في الذهن مطلقا و اشار رحمه الله الى التعميم بقوله
 (سواء كان موضوعها ممكنا يوجد في الازهان بلا فرض) أى لا يتوقف
 على فرض الفارض كريد من (قولنا زيد ممكن و) اربعة في (اربعة من الممكنات
 زوج) فان امكان الموضوع في القضيتين موجود في الازهان لا يحتاج فيها
 الى فرض وجوده في الخارج وهو ظاهر والمراد من الامكان الامكان العام
 المقيد بجانب الوجود ليدخل الواجب تعالى ويخرج الممتنع كالشريك ويدل
 لذلك مقابله بالممتنع (قال) رحمه الله في الحاشية هذا الامكان امكان عام
 مقيد بجانب الوجود بقريته مقابله للممتنع فيشمل الواجب تعالى والمراد
 بقوله يوجد في الازهان الى آخره انه على تقدير وجوده في الذهن يحصل
 فيه بلا واسطة فرض بناء على ان ماهيات الممكنات حقيقية لا فرضية بخلاف
 المحالات للقطع بان زوجية الخمسة اذا خليت وطبعها ليس لها ماهية في الازهان
 الا بان يقال لو كان الخمسة زوجا يحتاج في حصول ماهيتها في الذهن الى فرض
 وجودها الخارجي بخلاف الممكنات فان ماهياتها تحصل في الازهان بلا احتياج
 الى فرض وجودها الخارجي وانما المحتاج الى فرضه هو الحكم الايجابي عليه
 خارجا ولذا كان ماهيات الممكنات حقيقية وماهيات المحالات فرضية فاعلم
 ذلك انتهى (وتسمى ذهنية حقيقية) أى يمتاز هذا القسم من قسمي الذهنية
 بهذا الاسم ووجه التسمية لا يخفى (او ممتعا) بالنصب عطف على قوله ممكنا
 أى وسواء كان موضوعها ممتعا (يحتاج وجوده في الذهن الى الفرض)
 صفة كاشفة للممتنع المذكور (كالحكم على المحالات نحو زوجية الخمسة
 متصورة واجتماع النقيضين محال) فان الموضوع فيهما ممتنع وجوده في الخارج
 فيحتاج وجوده في الذهن الى فرض الفارض والا لما وجد فيه (وتسمى ذهنية
 فرضية) أى يتفرد هذا القسم من القضية الذهنية ويتميز عن القسم الاول منها
 بهذا الاسم ووجه التسمية ايضا ظاهر ثم فرع على ما ذكره قوله (فقولك
 اجتماع النقيضين بصير مثلا ان كان بمعنى ان الاجتماع الموجود المحقق في الخارج
 بصير كان موجبة خارجية) أى كان هذا القول موجبة خارجية لان الحكم
 وقع فيها على افراد الموضوع المحققة في الخارج الموجودة فيه بزعم المتكلم
 فهمي (كاذبة) لفقدان المطابقة لنفس الامر (واذا سلته بذلك المعنى) (قال)
 رحمه الله في الحاشية بان تقول ليس الاجتماع الموجود في الخارج وجودا محققا

ببصير في الخارج كان سالبة خارجية صادقة وقس عليه اخواته انتهى) كانت
سالبة خارجية صادقة) اذ مطابقة الواقع موجودة فيها ولا يجوز ان تكون
كاذبة ايضا (لاستحالة كذب النقيضين معا) لان تقيضا كانت كاذبة فلو كذبت
لزم كذب النقيضين المستلزم لارتفاعهما المحال بالضرورة (وان كان بمعنى
ان الاجتماع الممكن في ذاته هو على تقدير وجوده) اى فرض وجوده
(في الخارج يكون) الضمائر الثلاثة الاخيرة ان منها للاجتماع والاول للقول
المذكور (بصيرا في الخارج كان) ضميره كالاول للقول المذكور فتدبر
(موجبة حقيقية كاذبة) اذ القضية الحقيقية لا يختص الحكم فيها بما يكون
لموضوعه افراد موجودة في الخارج بل ما يكون له افراد مقدرة سواء كان
موجودا في الخارج او معدومة فاليس له افراد موجودة في الخارج اصلا
يكون الحكم فيها على الافراد المقدرة فقط كما هنا وما يكون بعضها موجودا
في الخارج يكون الحكم عليها وعلى الافراد المقدرة ايضا كما صرحت انفا (واذا
سلبته بذلك المعنى) بان قلت ليس الاجتماع الممكن في ذاته على تقدير وجوده
في الخارج وجودا ممكنا ببصير في الخارج (كان سالبة حقيقية صادقة) ويعلم
التعليل مما سبق (وان كان بمعنى ان الاجتماع في الذهن تحقيقا او فرضا) اى
وان كان ذلك القول صدر من المتكلم على معنى ان الاجتماع الموجود في الذهن
وجودا محققا او وجودا مفروضا (بصير في الذهن كان) ذلك القول قضية
(موجبة ذهنية كاذبة) وذلك على ما في الحاشية لان البصر من عوارض الوجود
الخارجي فلا يعرض لشيء في الذهن هذا اذا كان هذا الحكم ايجابا ذهنيا
فرضيا واما اذا كان ايجابا ذهنيا حقيقيا فكما يكذب بهذا الاعتبار يكذب باعتبار قيد
الوجود في الذهن بلا فرض قائل وليس للامر بالتأمل وجه في الظاهر
الادقة البحث (واذا سلبته بذلك المعنى) بان قلت ليس الاجتماع الموجود
في الذهن وجودا محققا او مفروضا ببصير في الذهن (كان) ذلك القول قضية
(سالبة ذهنية صادقة) ويعلم العلة والحال من تقيضا الموجبة قائل (و)
تحصل من هذا ان (الموجود المعتبر في موجبة كل نوع منها) على نحو من الانحاء
المتقدمة (معتبر في سالبته ايضا) بلا فرق والالم يتناقضا (قال) رحمه الله
في الحاشية في تعليقه عليه وكذا الامكان المعتبر مع موضوع الحقيقة معتبر
في سالبته ايضا والالم يكن بينهما تناقض كما سبق (ولذا وقع التناقض بينهما)
اى ولان الوجود المعتبر في الموجبة معتبر هو بعينه في السالبة وقع التناقض

بينهما اذ مع اختلاف الوجود لا يكونان متناقضين كما ستعرف قال رحمه الله في الحاشية هذا اشارة الى دفع ما اوردوا على قولهم صدق السلب لا يتوقف على وجود الموضوع بخلاف صدق الايجاب وحاصل الايراد انه لو صدق السلب عند عدم الموضوع لم يكن بين الموجبة والسالبة تناقض لجواز صدق الايجاب على جميع الافراد الموجودة وصدق السلب على بعض الافراد المعدومة هذا (و) حاصل الدفع ان الوجود المعتبر في موجبة كل نوع معتبر في سالبته فيمنع صرف السلب الى الفرد المعلوم ويتحقق التساقض ولا يلزم توقف صدق السلب على وجود الموضوع لان الوجود الذي اعتبره الحاكم مع موضوع السالبة واقع في حيز النفي وصدق النفي لا يتوقف على تحقق القيود الواقعة في حيزه بخلاف صدق الايجاب فانك اذا قلت ضربت زيدا بالسوط يتوقف صدقه على صدور الضرب منك وعلى وقوعه على زيد وعلى وجود السوط واذا قلت ما ضربته بالسوط يصدق ذلك وان لم يكن سوط اصلا كما لا يخفى انتهى (والوجود المعتبر مع موضوع الخارجية هو الوجود الخارجي المحقق) لما صرفت من ان الحكم في القضية الخارجية يكون على افراد موضوعها المحققة الموجودة في الخارج (ولو في احد الازمنة) الثالثة (ومع موضوع الحقيقية) اي والوجود المعتبر مع موضوع القضية الحقيقية (هو الوجود الخارجي المقدر الاعم من المحقق ومن المفروض الغير المحقق ابدا ومع موضوع الذهنية) اي والوجود المعتبر مع موضوع القضية الذهنية (هو الوجود الذهني المحقق ولو في احد الازمنة او) الذهني (المفروض الغير المحقق فيه ابدا) اي في شيء من الازمنة الثلاثة ولما كان لثائل ان يقول يصح ان يقدر وجود كل شيء فيلزم ان يكون الحكم في الحقيقية والذهنية على كل شيء اشار الى دفعه فقال (وامراد من الفرد المفروض ما فرض وجوده حال كونه فردا للعنوان فيدخل الحمار في مركوب السلطان) في قضية كل مركوب السلطان فرس مثلا (في الحقيقية والذهنية) فقط (لا في الخارجية) اي يدخل الحمار في القضية المذكورة في حالي اعتبارها حقيقية وذهنية لا في حالة اعتبارها خارجية (اذ الفعل في عقد الوضع فعل محقق في الواقع في الخارجية) (في) الحاشية لم يقل فعل محقق في الخارج في الخارجية لان عقد الوضع في الخارجية لا يجب ان يكون صدق خارجي كمقد الحبل فيها بل قد يكون ذهنيا نحو بعض الممكن انسان وجسم او جوهر او حار او بارد وكذا الكلام في الحقيقية كما ان عقد الوضع

في الذهنية لا يجب ان يكون ذهنيا كعقد الحمل فيها بل قد يكون خارجيا نحو كل
 حار يمكن فاختر الواقع الاعم من الخارجى والذهنى كنفس الامر انتهى
 (واعم منه ومن الفعل الفرضى في الحقيقية والذهنية) ولذلك قلنا ان الحمار
 داخل في مركوب السلطان في الحقيقية والذهنية دون الخارجية (فالموجبات
 الكليات) اى اذا عرفت ذلك وتحقق عندك ما قلنا عرفت ان الموجبات
 الكليات (من) القضايا الثلاث (الخارجية والحقيقية والذهنية كل منها اعم
 من وجه من الاخيرين) يعنى ان النسبة التى بين كل واحدة منها مع اختها هي
 العموم والخصوص من وجه فاشار الى مادة الاجتماع اولاً الخفاء فقال (لصدق
 الكل) اى كل واحدة منها (فيما) اى في قضية (كان الموضوع) فيها (موجودا
 في الخارج والذهن) معا (والحمول بآله) اى للموضوع (في الوجودين)
 الذهنى والخارجى (نحو كل انسان حيوان وكل اربعة زوج) فان المحمول
 فيها اعنى الحيوانية في الاول والزوجية في الثانى ثابت لكل فرد من افراد
 الموضوع منهما ذهنا وخارجا (قال) رحمه الله في الحاشية لما قدمنا ان ثبوت
 الذاتيات ولو ازمها بحسب الوجودين ثم اشار الى مادة افتراق الخارجية
 عن القضيتين الباقيتين الحقيقيتين والذهنية فقال (ولصدق الخارجية بدونهما
 فيما) اى في قضية (انحصر العنوان والحكم) اى عنوان الموضوع والحكم
 الواقع عليه فيها (في الخارج في بعض افراده) اى الموضوع (الممكنة نحو
 كل مركوب السلطان فرس اذا انحصر في الفرس) الضمير للمركوب وعلى
 نسخة انحصر بضمير التثنية يكون عائدا الى العنوان والحكم المذكورين وانما
 قيده بهذه الشرطية اذ ذلك المركوب يعم الفرس والحمار وقد انحصر في الفرس
 في الخارج وكذا الحكم بآبوت الفرسية له فينحصر في الفرس لا يتعداه الى الحمار
 ثم اشار الى مادة افتراق الحقيقية عن اختها الخارجية والذهنية فقال (وصدق
 الحقيقية بدونهما فيما اذا كان الموضوع مقدرا محضاً) كالغناء في المثال الآتى
 (والحمول) كالطيران فيه (من عوارض الوجود الخارجى) اذ هو انما يعرض
 للطائر في الخارج ويتحقق فيه ولا يقدح في ذلك عروضة ذهنا ايضا وذلك
 (نحو كل غناء يطير) واشار الى مادة افتراق الذهنية عن اختها الحقيقية
 والخارجية فقال (وصدق الذهنية بدونهما فيما كان المحمول فيه من المعقولات
 الثانية) والمراد بالمعقولات الثانية الامور الكلية التى لا يحاذى بها امر
 في الخارج وهى تلحق المعقولات الاولى في الذهن كالا مكان في المثال فانه صفة

للمعقول كالكلية والجزئية (محوكل انسان ممكن) وبعد ان بين النسب بين الموجبات اراد ان يبينها بين تقايفها التي هي السوالب الجزئية فقال (وكذا بين تقايفها) اى النسب بين تقايف القضايا الثالث الموجبات المذكورة وهي السوالب الجزئية العموم والخصوص من وجه ايضا (اعنى السوالب الجزئية الخارجية والحقيقية والذهنية لصدق الكل) اى لتحقيق كل واحد من القضايا المذكورة وهويان لمادة الاجتماع (فى سلب بعض الانواع عن بعض) اى سلب النوع عن اخر كالانسان عن الفرس فى المثال (وسلب العوارض عن غير موضوعاتها) كالضاحك عن الفرس فيه والمراد بسلب العوارض سلبها عن غير الموضوع مطلقا سواء كانت عوارض خارجية كالحرارة والبرودة او ذهنية كالكلية والجزئية او مشتركة بين الخارج والذهن كالزوجية والفردية فان سلب جميعها عن غير موضوعها صادق بكل من الاعتبار الثالث كما لا يخفى كذا فى الحاشية (نحو بعض الفرس ليس بانسان او ضاحك لافى الخارج ولا فى ذهن من الاذهان) والاول من المثالين للاول والثانى للشانى فاللف والنشر مرتبان (وصدق الخارجية بدون الحقيقية) بيان لافتراقها عنها فى سلب عوارض الوجود الخارجى من الموضوع المعدوم فى الخارج نحو بعض العنقاء ليس بصيرا فى الخارج) فالبصرية قد سلبت فيه عن موضوع القضية الذى هو معدوم فى الخارج اعنى العنقاء وهى من عوارض الوجود الخارجى بلا مصرية (وبدون الذهنية) عطف على بدون الحقيقية وهويان لمادة افتراقها عن الذهنية (فى سلب عوارض الوجود الذهنى عن موضوعاتها نحو بعض العنقاء ليس بممكن فى الخارج) فالامكان الذى هو من عوارض الوجود الذهنى قد سلب فيها عن الموضوع وهو العنقاء فى الخارج (وصدق الحقيقية بدون الخارجية) بيان لمادة افتراقها عنها (فى مثل بعض المركوب ليس بفرس) والمراد مركوب السلطان فاللام للعهد فكانها عوض عن المضاف اليه المراد (وبدون الذهنية) اى صدق الحقيقية بدون السالبة الذهنية بيان لمادة افتراقها عن الذهنية (فى مثل بعض العنقاء ليس بممكن فى الخارج وصدق الذهنية بدونهما) اى الحقيقية والخارجية وهويان لمادة افتراقها عنهما (فى سلب عوارض الوجود الخارجى عن موضوعاتها نحو ليس بعض اثار بحارة فى ذهن) فالحرارة التى هى من عوارض النار فى الخارج مسلوبة عن الموضوع فى هذه القضية اعنى النار فى ذهن لافى الخارج ولما

علم حال الموجبات الكلية وتقايضها وما بينها من النسب بقى الطالب مشرباً
لمعرفة الموجبات الجزئية بتقايضها وما بينها من النسب فاراد ان يبين ذلك فقال
واما الموجبات الجزئية فالخارجية) اى فالموجبة الجزئية الخارجية منها (اخص
مطلقاً من الحقيقية) اى بينها وبين الموجبة الجزئية الحقيقية منها عموم وخصوص
مطلقاً (وهو ظاهر) لا يحتاج الى البرهان غير انه نبه عليه رحمه الله فى الحاشية
بتنبيه شبه بالدليل حيث قال لان الموضوع المقدر الوجود اعم مطلقاً
من الموضوع المحقق فى كل مادة يصدق فيها الموجبة الجزئية الخارجية يصدق
فيها الموجبة الجزئية الحقيقية ولو انحصر العنوان والحكم فى بعض افراد
الممكنة نحو بعض مركوب السلطان فرس (وتقيضهما) اى الخارجية والحقيقية
والمراد بهما على ما فى الحاشية السالبتان الكليتان الخارجية والحقيقية لما سأتى
ان تقيض كل نوع ما عاينه فى النوع ويخالفه فى الكيف والكم (بالعكس)
يعنى ان السالبة الكلية الحقيقية اخص مطلقاً من السالبة الكلية الخارجية
لما تقرر ان تقيض الاخص اعم من تقيض الاعم فلما كانت الموجبة الجزئية
الخارجية اخص من الموجبة الجزئية الحقيقية كان تقيضها اى السالبة الكلية
الخارجية اعم من تقيض الموجبة الجزئية الحقيقية اعنى السالبة الكلية الحقيقية
كذا قيل (لما سبق) عند قوله (ثم الكلّيات ان كان بينهما تصادق) الى آخره
(ثم) اشار رحمه الله الى النسبة بين الجزئيتين الموجبتين الخارجية والحقيقية
وبين الموجبة الجزئية الذهنية فقال (وكل من الخارجية والحقيقية اعم من وجه
من الذهنية) يعنى ان النسبة بينهما وبينها هو العموم والخصوص من وجه
والى مادة الاجتماع بقوله (لصدق الكل) اى كل واحد من القضايا الثلاث
(فى بعض الانسان حيوان) اذا حيوانية ثابتة للانسان حقيقةً وذهناً وخارجاً
ابداً والى مادة افتراقهما عن الذهنية بقوله (وصدقهما بدون الذهنية فى نحو
بعض النار حارة) اذا الحرارة لا تنفك عن النار لا فى الحقيقة ولا فى الخارج
لكن تنفك عنها فى الذهن والى افتراق الذهنية عنهما بقوله (وبالعكس) اى
لصدقها بدونهما (فى بعض الانسان ممكن) اذ يكفى فى ثبوت الامكان للانسان
الوجود الذهنى لما عرفت انه من المعقولات الثانية تذكر (وكذا بين تقيضهما
اعنى السالبتين الكليتين الخارجية والحقيقية وبين تقيضهما اعنى السالبة الكلية
الذهنية) (قال) رحمه الله فى الحاشية يعنى كل من السالبة الكلية الخارجية
والسالبة الكلية الحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية وان كان بين

الاولين عموم مطلقا انتهى (ويظهر ذلك بالامثلة السابقة في بيان العموم من وجه بين السوالب الجزئية) (قال) رحمه الله في الحاشية اى يظهر كون كل من السالبة الكلية الخارجية والحقيقية اعم من وجه من السالبة الكلية الذهنية بتلك الامثلة لصدق الكل في نحو لاشي من الفرس بانسان او ضاحك وصدق الخارجية والحقيقية بدون الذهنية في نحو لاشي من الانسان او العنقاء بممكن في الخارج وبالعكس في نحو لاشي من النار بحجارة في الدهن فانظر انتهى والمراد بقوله (لصدقها سوالب كليات ايضا) دفع سؤال نشأ من سابقه تقديره ان ماضى من الامثلة كانت للقضايا الجزئية وهذه سوالب كلية فكيف يستقيم تعويل الظهور عليه وتقرير الدفع انه كما يصدق الكل سوالب جزئية في تلك الامثلة يصدق الكل فيها سوالب كلية ويعلم ذلك مما نقلناه في الحاشية غير انه يستثنى منها مثال واحد كما اشار اليه بقوله (غير مثال المركوب) فانه غير صادق والامر ظاهر تأمل (فصل) هذا هو رابع الفصول التسعة (في) البحث عن (العدول والتحصيل) تتبعية البحث عن المعدولة والمحصلة اذ فيه يقسم العملية الى معدولة ومحصلة وبيان ماهية كل منهما والمقصود من البحث بيان احوالهما وما بينهما من النسب لبيان العدول والتحصيل (العملية مطلقا) غير مقيدة بالمحصلة بل اعم من ان يكون مهمة او شخصية او محصورة ولا كيف الايجاب اذا لاقسام الاتية تكون سالبة ايضا (ان كان طرفاها وجوديين لفظا ومعنى) وذلك بان لا يكون اداة السلب جزأ منهما (تسمى) اى تلك العملية (محصلة) تقرأ بفتح الصاد على الاصح لكون المحمول فيها محصلا اى ثبوتيا لاسليا فهو من قبيل الحذف والايصال وامثاله كثيرة ويعضده مقابله المعدولة فالعدول عنه عدول عن الطريق وتخصيص البعض كما يحكى المصنف عنه هذا الاسم بالموجبة وتسمية السالبة بالبسيطة بخلاف العدل بل هذا الاسم يعمهما غير ان السالبة تنفرد باسم البسيطة لبساطة طرفها بالنظر الى السالبة المعدولة ومثل المصنف لكل من الموجبة والسالبة فقال (نحو الانسان حيوان وليس بفرس والا) اى وان لا يكن طرفاها كذلك وهو شامل لما يكون حرف السلب جزأ منهما او من الموضوع فقط او من المحمول فقط لفظا كان السلب كلا او معنى كالعدم المفهوم من العمى في قولهم العقرب اعمى مثالا فهى معدولة اذ هى القسم للمحصلة لا المقيدة وقد قيد بالموضوع فيقال لها (معدولة الموضوع) ان كان اداة السلب جزأ منه فيها (او) بالمحمول ان كان اداة السلب جزأ منه

فيقال معدولة (المحمول او) بالطرفين فيقال لها معدولة (الطرفين) ان كان
 الاداة جزأً منهما وملخصه انها ثلاثة اقسام وتسميتها بالمعدولة لانه عدل فيها
 عن ظاهر السلب يجعله جزأً منهما او من احدهما والاصل عدم الجزئية اولاته
 عدل فيها عن الوصف الطبيعي الذي هو بساطة المفهوم (نحو اللاحى جناد
 والعقرب لا عالم او اعمى) مثل لكل من معدولة الموضوع ومعدولة المحمول
 وترك التمثيل لمعدولة الطرفين لانه يعلم بالقياس عليهما ويمثل لها باللاحى لا عالم
 والتمثيل بالاعمى انما هو للسلب الحكمى اذ هو عدم البصر فالعدم داخل
 في مفهومه فهو بمنزلة لا بصر (قيل) هذا في الموجبة واما معدولة الطرفين
 في السالبة فكقولنا كل لا كاتب ليس بلا ساكن لانه سلب فيها امر عدمى عن
 امر عدمى واما معدولة الموضوع محصلة المحمول فكقولنا كل ما ليس بحيوان
 ليس بانسان واما معدولة المحمول محصلة الموضوع الانسان ليس بلا كاتب
 (وقد تختص) اسم (المحصلة) عند بعضهم (بالموجبة منهما) اى من قسمي
 الجملة وقد عرفت ان الاصح عدم الاختصاص (وتسمى السالبة) منها
 (بسيطة) اى تختص بهذا الاسم وهذا لامرية فيه والمعنى يساعده كما عرفت
 ولما كان في الفرق بين السالبة المحصلة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول
 التباس وخفاء في بادي الرأى اراد رحمه الله ان ينبه على الفرق بينهما من جهة
 اللفظ والمعنى فقال (والفرق بين الموجبة المعدولة المحمول وبين السالبة
 البسيطة) شأن (لفظى ومعنوى) واسار الى بيانها بطريق اللف والنشر
 المرتبين فقال (اما اللفظى فبان الغالب في العدول) اى في التعبير عنه في اصطلاحهم
 وعباراتهم (مثل لا وغير) كزيد غير كاتب ولا كاتب (وفى السلب مثل ليس)
 كزيد ليس بكاتب فالاول معدولة المحمول والثانية سالبة بسيطة (وبتقديم
 رابطة الايجاب على اداة السلب فى المعدولة) من الثلاثيات اذ الفرق الاول
 كان فى الثلاثيات (قال) رحمه الله فى الحاشية قيد الرابطة بقيد الايجاب مع انهم
 اطلقوها ههنا لان الرابطة فى السالبة اداة السلب فليس فيها تأخير رابطةا
 عن اداة السلب بل تأخير رابطة الايجاب عنها كما لا يخفى انتهى (نحو زيد هو ليس
 بقائم وتأخيرها فى البسيطة نحو زيد ليس هو قائم وبهذا) اى بما ذكرنا
 من الفرق (يفرق بين موجبة) المعدولة (الشرطيات وسالبتها) فانه اذا قيل
 ان كانت الشمس طالعة يلزم ان يكون الليل موجودا يكون موجبة واذا قيل
 لا يلزم ان يكون الى آخره بتقديم اداة النفي على الفعل تكون سالبة (واما

المعنوي) وهوتاى الفرقين بينهما فتايت (بان المعدولة) اى معدولة المحمول
 (حاكمة) بحسب المفهوم (بوقوع ثبوت المحمول العدمي) للموضوع (وهو
 ربط السلب) وربط السلب ايجاب (و) السالبة (البسيطة) المحصلة (حاكمة
 بلا وقوع المحمول الوجودي) وانتقائه عن الموضوع (وهو سلب الربط)
 وشتان بينهما اذ سلب الربط الايجابى سلب قبين ان المعدولة ايجاب والبسيطة
 المحصلة سلب (وقال) بعضهم الايجاب المعدوم عدم شيء عما من شأنه ان يكون
 والسلب المحصل عدم شيء عما ليس من شأنه ان يكون فعدم اللحية عن الرجل
 ايجاب وعن المرأة سلب وابطله الشيخ بانه اذا قلنا الجوهر ليس بعرض وكل
 ما ليس بعرض غنى على الموضوع ينتج بالضرورة ان الجوهر غنى عن الموضوع
 للاندراج البين فالصغرى موجبة والا لما نتج وليس من شان الجوهر ولا
 من شان جنسه ان يكون مرصا (وايضا) يفرق بينهما بان (السالبة البسيطة)
 المحصلة الكائنة (من كل نوع من) انواع القضايا الثالث (الخارجية والحقيقية
 والذهنية اعم مطلقا من موجبة المعدولة المحمول) اى بينهما عموم وخصوص
 مطلقا والاعمية من جانب البسيطة (لان صدق موجبة كل) من الانواع
 المذكورة (يتوقف على تحقق الوجود المتبرر مع موضوعه في الواقع)
 ونفس الامر والالم يكن المتبرر على طبق الواقع (بخلاف سالبته) اى سالبة ذلك
 النوع البسيطة لان الوجود المتبرر مع موضوعها اذا لم يتحقق فالسلب عن المعدوم
 اولى بالصدق (قال) رحمه الله في الحاشية لم يقل الايجاب يتوقف على وجود
 الموضوع كما قالوا للاشارة الى تحقيق المقام بما يدفع الاوهام من ان ههنا
 وجودين احدهما الوجود المتبرر الذي يعتبره الحاكم مع الموضوع و ثانيهما
 الوجود بمعنى التحقق في نفس الامر وبينهما عموم من وجه اذ لا يلزم من اعتبار
 الحاكم وجود الموضوع وجوده في الواقع ولا من وجوده في الواقع ان يعتبر
 الحاكم ذلك الوجود معه وقد يجتمعان فالوجود الاول مشترك بين الموجبة
 والسالبة ليلزم التناقض بينهما كما عرفت وليمتاز الخارجية عن السالبة الحقيقية
 والذهنية وبالعكس والوجود الذي يتوقف عليه صدق الايجاب دون السلب
 هو الوجود الثانى دون الاول فلا تدافع بين قولهم صدق السالبة لا يتوقف
 على وجود موضوعها وبين قولهم الحكم في السالبة على الموضوع الموجود
 اى المقدر معه الوجود وان لم يتحقق في الواقع فاعلم ذلك اذ قد تزل فيه اقدام
 كثير من الاعلام انتهى (فبصدق السالبة البسيطة من الخارجية) اى اذا عرفت

ما ذكرنا لك عرفت انه يصدق ويتحقق المحصلة البسيطة السالبة (مع موجبها
 المعدولة المحمول فيها) اى فى مادة وقضية (وجد الموضوع) فيها (فى الخارج
 تحقيقا) اى وجودا محققا لا مقدرا (وانفك عنه المحمول فيه) اى ولكن
 انفك فيه المحمول عن الموضوع (نحو كل انسان ليس بفرس او لافرس)
 اى فى الخارج فان الاولى سالبة بسيطة ومعناها ان كل ما يصدق عليه الانسان
 فى الخارج فهو ليس بفرس فيه فال موضوع فيها وهو الانسان امر وجودى
 حكم عليه بنفى المحمول والثانية موجبة معدولة والموضوع كذلك وجودى
 غير انه اثبت له اللافرسية وهو ايجاب كما عرفت (وبدونها) اى وتصدق
 السالبة البسيطة بدون الموجبة المعدولة المحمول (فيما عداها) اى فيما لم يوجد
 فيه الموضوع ويتحقق فى الخارج تحققا مطلقا وذلك اعم من ان يكون الموضوع
 ممكنا فى نفسه ام لا وهو قسمان كما اشار اليه بقوله (سواء امكن الموضوع)
 فى نفسه وهو اولهما (ولم يوجد فى الخارج تحقيقا نحو لاشي من العنقاء بجسم)
 اذ لا وجود لشي من افراد العنقاء فى الخارج وان كانت ممكنة الوجود فيصدق
 سلب الجسم بل سلب كل مفهوم عنها (اولم يمكن) وهوتانى القسمين اى لم يكن
 وجود الموضوع بنفسه ممكنا بل كان ممثما كشريك البارى تعالى عن الشريك
 فى (نحو) قولنا (ليس شريك البارى تعالى بصيرا فى الخارج) فهى سالبة
 بسيطة موضوعها غير ممكن فى نفسه فتصدق ولا يصدق موجبها المعدولة
 اعنى شريك البارى تعالى غير بصير اذ المعنى يكون عليها ان عدم البصر ثابت له
 فى الخارج وثبوته له فيه فرع لثبوته فى نفسه اذ ما لم يوجد لا يمكن ثبوت شئ له
 تأمل (ومن الحقيقية مع موجبها المعدولة) اى ويصدق السالبة البسيطة
 من القضية الحقيقية مع الموجبة المعدولة المحمول (فيما) اى مادة (امكن
 الموضوع) فى نفسه (وانفك عنه) اى الموضوع (المحمول على تقدير
 وجوده فى الخارج نحو العنقاء او الفرس ليس بكاتب او لا كاتب فى الخارج)
 واتى بمثالين للدلالة على ان ذلك اعم من ان يكون افراد الموضوع مقدرة
 الوجود فى الخارج كالعنقاء او محققة الوجود فيه كالفرس اذ الحقيقية اعم
 منهما (وبدونها فيما لم يكن) اى ويصدق السالبة البسيطة من الحقيقية بدون
 الموجبة المعدولة وتتفرد عنها فى مادة يكون الموضوع فيها غير ممكن (كفى سلب
 العوارض الخارجية عن المحالات نحو لاشي من الشريك بصير فى الخارج)
 اى لو وجد فيه بخلاف قولنا الشريك غير بصير او لا بصير اذ هو لكون المحمول

فيه على ما عرفت فيما سبق ايجاب لا يجوز اثباته لما لا ثبوت له في نفسه كالمشتعات
فالبسيطة منها متحققة بدون الموجبة المعدولة (ومن الذهنية الحقيقية مع
موجبها) اى ويصدق السالبة البسيطة الذهنية مع الموجبة المعدولة المحمول
منها (فما وجد الموضوع بذاته في الذهن تحقيقا) اى في مادة يكون الموضوع
فيها موجودا بذاته وحقيقته في الذهن على طبق ما اعتبره الحاكم اما تحقيقا
كما في الاربعة الموجودة في الذهن في احد الازمنة (او تقديرا) كما في كنه الواجب
تعالى على تقدير القول بإمكان حصوله في الذهن وان لم يقع ابدا فالمراد
من الذات الماهية الحقيقية التي على تقدير حصولها في الالذهان تحصل بلا احتياج
الى فرض وجودها الخارجى بخلاف ماهيات المحالات كما تقدم فالمراد
من التقدير ههنا هو الفرض المتعلق بوجوده الذهني الممكن وبالفرض في قوله
بواسطة الفرض هو الفرض المتعلق بوجوده الخارجى المحال ولذا كانا متقابلين
ههنا كذا في الحاشية (وانفك عنه المحمول فيه) هو بالمعنى كسوابقه استدراك
والمعنى فيما وجد الموضوع في الذهن لكن انفك المحمول عنه فيه وفارقه
كالفردية عن الاربعة في (نحو الاربعة ليس بفرد او لا فرد في الذهن)
فالبسيطة والمعدولة يصدقان هنا معا (و) تصدق الاولى (بدونها فيما) اى
في مادة (لم يوجد) الموضوع (في الذهن بذاته بل بواسطة الفرض) والتقدير
المتعلق بوجوده الخارجى المحال (نحو لا شيء من المحالات ببصير في الذهن
او بموجود في نفسه) ولا يصدق المحالات لا بصيرة ولا موجودة بانفسها اذ معنى
الاولى سلب البصر او سلب الوجود النفس الامرى عن المحالات الموجودة
في الذهن بانفسها ولما لم يكن شيء منها وجود في الذهن بنفسه كان ذلك السلب
صادقا عليها بالطريق الاول ومعنى الثانية ثبوت عدم البصر او ثبوت عدم
الوجود النفس الامر له محالات الموجودة في الذهن بانفسها لما عرفت من
ان العدول ايجاب ومن المعلوم انها غير موجودة في الذهن بانفسها فلا يمكن
ان يثبت لها شيء لما عرفت ان الثبوت للشيء فرع ثبوته في نفسه فالحكم بالثبوت
لها يكون غير مطابق للواقع فلا تصدق المعدولة (حيثئذ) فقد صدقت البسيطة
السالبة بدونها (ومن الذهنية الفرضية مع موجبها المعدولة) اى ويصدق
السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول معا (فيما) اى في مادة (وجد
الموضوع في الذهن بواسطة الفرض وانفك عنه المحمول فيه كما في هذا المثال)
فالفضية فيه ذهنية بسيطة ومعدولة المحمول معا (و) تصدق (بدونها فيما

لم يوجد في الذهن اصلاً) اي فيما لم يكن للموضوع منها وجود في شيء في الازمنة ولا في الذهن تحقيقاً ولا تقديرأً (نحو لا شيء من المعدوم المطلق بمعلوم) (قال) في الحاشية المعدوم المطلق ما ليس له وجود اصلاً لا في الخارج ولا في ذهن من الازهان فلا يكون معلوماً بالضرورة لا بشرط العلم بالوجود الذهني ثم هذه القضية مشروطة عامة لان المراد انه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوماً مطلقاً وهذا الحكم صادق وان كان معلوماً متصوراً في هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق لانها مشروطة وصفية هي حملية في الظاهر شرطية في المعنى ولا شك في صدق الشرطية ههنا بان يقال كلما كان الشيء معدوماً مطلقاً يلزم ان لا يكون معلوماً وان امتنع طرف هذه الشرطية في الواقع كما لا يخفى انتهى (ولذا قالوا) اي ولان الفرق بين السالبة البسيطة والموجبة المعدولة المحمول بالاعمية في المعدوم اذا الافتراق انما يتحقق فيه قالوا (السالبة البسيطة والمعدولة المحمول متلازمان) اي من اجل ذلك حكموا بالتلازم بينهما لكن لا مطلقاً بل خصوصاً (فيما وجد الموضوع) اي في مادة كان الموضوع فيها موجوداً وانما كان كذلك لان الانسان الموجود في قولنا كل انسان ليس بفرس اولاً فرس مثلاً قد سلب عن افراده مفهوم الفرس وقد ثبت له الافرسية واما في مادة يكون الموضوع فيها معدوماً فيتحقق الساب دون الايجاب فتصدق السالبة دون المعدولة بالضرورة وهما متلازمان بالضرورة (قال) بعض الافاضل وليس لقائل ان يقول قد صدق الايجاب على المعدوم المطلق ايضاً بانه اخص من المحالات وبانه مبين للوجود في الجملة لا ما تقول تلك الاحكام على مفهومه الكلي المتأصل بالملاحظة الثانية وهو موجود في الذهن تحقيقاً كسائر المفهومات وليس الكلام فيه بل فيما صدق عليه نفسه على قول النحوي الضارب كلمة (وقولك) لا بل رجل لكن له ان يقول المعدوم المطلق ليس بمعلوم فكيف كان محكوماً عليه في هذه القضية فتقول صحة الحكم عليه باعتبار كونه متصوراً في هذه القضية بعنوان المعدوم المطلق وصدقه باعتبار كونه غائباً عن الذهن ولا يلزم من حصول الوجه حصول ذي الوجه في الذهن وان يقول ذات المعدوم قد ثبت له العدم المطلق فلم قلتم انه لا يثبت له العدم بالفعل ان في الخارج او في الذهن شيء بهذه المثابة فذلك والافغيره فلا يلزم كذب العنوان على الذات والثاني حكم بثبوت اللامعلومية في الذهن لما تصور بالعدم المطلق فيكون كاذباً ولعموضه هذا التزموا انحصار هذه الذهنية في المشروطة

العامة بل في اخص منها وهو المشروطة التي تكون حملية في الصورة وشرطية
 في الحقيقة بناء على ان كل شيء يكون معلوما لنا بوجه ولو بعنوان الشيئية علما
 ضروريا وانما صدق الحكم بان المعدوم المطلق ليس بمعلوم مع كونه معلوما
 في ذاته لانه المراد انه ليس بمعلوم بالضرورة مادام معدوما مطلقا فهي مشروطة
 وصفية حملية في الظاهر شرطية في المعنى انتهى وبقي الامر في النسبة بين الموجبة
 المحصلة والسالبة المعدولة المحمول غير معلوم فاشار اليه رحمه الله وبينه بقوله «وكذا
 السالبة المعدولة المحمول اعم مطلقا من الموجبة المحصلة» يعني ان النسبة بينهما ايضا
 هي العموم والخصوص المطلق وان العموم فيها معدوما كما ان التلازم يكون في التي
 يكون موضوعها موجودا كما اشار اليه بقوله «ومتلازمة معها فيما وجد الموضوع
 نحو ليس الانسان ناطقا والانسان ناطق» قال بعض الشراح اعلم ان العبرة
 في كون القضية موجبة وسالبة بايقاع النسبة ورفعها لا بطرفيها فتى كانت النسبة
 واقعة كانت القضية موجبة وان كان طرفاها عديمين كقولنا كل ما ليس بحي فهو
 لا عالم فان الحكم فيها بثبوت اللاطمية على كل ما صدق عليه انه ليس بحي فتكون
 موجبة وان اشتمل طرفاها على حرف السلب وحق كانت النسبة مرفوعة فهي
 سالبة وان كان طرفاها وجوديين كقولنا لا شيء من المتحرك بساكن فان الحكم
 فيها بسلب الساكن عن كل ما صدق عليه المتحرك فتكون سالبة وان لم يكن
 في شيء من طرفيها سلب فليس الالتفات في الايجاب والسلب الى الاطراف
 بل الى النسبة انتهى «تنبيه» وسمه بالتنبيه اشارة الى انها ليست غير ما ذكر
 اذ كما يحكم بثبوت المحمول العدمي للموضوع ويكون القضية معدولة المحمول
 كذلك قد يحكم بثبوت حكم السالبة لموضوعها وذلك بان يوضع شيء ويسلب
 عنه وصف ثم يحكم بثبوت ذلك السلب للموضوع كافي المثال الاتي «قد يحكم
 بثبوت حكم السالبة لموضوعها كان يقال اجتماع النقيضين هو ليس بصيرا بمعنى
 انه «اي اجتماع النقيضين» متصف بعدم البصر او بانتقائه عنه «وسماها
 المتأخرون» اي سمي مثل هذه القضية المتأخرون من المنطقيين «موجبة
 سالبة المحمول وحكموا بانها مساوية للسالبة البسيطة» لانهما يصدقان
 فيما يكون الموضوع فيها معدوما بخلاف المعدولة واعترض عليه بانه اذا كانتا
 متساويتين فانتاج احدهما في الصغرى دون الاخرى ترجيح بلا مرجح
 واجيب بان الصغرى متى كانت سالبة لم يتكرر النسبة السلبية ومتى تكررت
 النسبة السلبية لم تكن الصغرى سالبة بل موجبة سالبة المحمول «واعم» مطلقا

(من الموجبة المعدولة المحمول) لانها مساوية للاعم ومساوى الاعم اعم
 ومصداق العموم اشار اليه بقوله (حيث يصدق عند عدم الموضوع ايضا)
 اى كما يصدق عند وجوده (دون المعدولة المحمول) اذ هي اخص كما صرحت
 من السالبة (لكها في التحقيق) الذي هو بالقبول حقيق وقد حققه الدواني
 رحمه الله وتبعه المصنف في ذلك (موجبة معدولة المحمول من الذهنية) لان
 محمولها في حكم السالبة وهو من النسب وكل نسبة معقول ثاني كما صرحت بخلاف
 المعدولة في نحو المقرب اعمى اولا كاتب خارجية او حقيقية فان محمولها
 المفهوم العدمى المركب من المفهوم الوجودى ومفهوم اداة النفي من غير اعتبار
 النسبة فيه ولاجل ان الاداة فيها ليست لسلب النسبة الايجابية سميت معدولة
 للعدول عن حقيقة اداة النفي الموضوع لسلب النسبة (فان) قلت كيف ثبت
 المفهوم لغيره في الخارج مع كون نفسه معدوما في الخارج والثابت في الخارج
 يجب ان يكون موجودا فيه (قلت) قد تقرر في موضعه ان ثبوت الشئ للشئ
 في الخارج بمعنى الثبوت الرباطى المدلول عليه بالحمل انما يتوقف على وجود
 المثبت له فيه لاعلى وجود الثابت فيه ولا يندفع بان يقال قولنا في الخارج قيد
 للمحمول لا قيد الثبوت فيكون الخارج ظرفا لنفسه لا لوجوده والموجود
 الخارجى ما كان الخارج ظرفا لوجوده لا لنفسه ولذا لم يقتض قولنا زيد موجود
 في الخارج كون وجود زيد موجودا في الخارج بل اقتضى كون نفس زيد
 موجودا فيه كما حققه الشريف في حاشية المطول (لا) فانقول الكلام في القضية
 الخارجية الحاكمة بالثبوت الخارجى فلا محالة يكون قيدا للثبوت لا للمحمول
 (فان) قلت غاية ذلك جواز ثبوت العدمى في الخارج وما الدليل على انه
 قد يكون ثابتا في الخارج في نحو زيد لا كاتب خارجية او حقيقية (قلت) الدليل
 لزوم ارتفاع القيصين فان الفرس باعتبار وجوده الخارجى ليس كاتبا فيكون
 بهذا الاعتبار لا كاتبا والا لارتفع النقيضان عن امره وجود وايضا الموضوع
 ههما اعنى الفرس موجود فالسالبة البسيطة الخارجية ههنا تستلزم الموجبة
 المعدولة المحمول من الخارجية فان (قلت) هذا جار في ثبوت مفهوم الامكان
 في الخارج مع انه ليس كذلك اذ قول زيد باعتبار وجوده الخارجى ليس لامكان
 والا لم يكن ممكنا بل واجبا او ممتمعا وهو محال فهو بهذا الاعتبار ممكن والا
 لارتفع النقيضان عن امره موجود وايضا السالبة المعدولة المحمول مستلزمة
 للموجبة المحصلة فيما وجد للموضوع (قلت) لان سلم انه باعتبار وجوده الخارجى

ليس لاممكنا اذفاية مايستلزمه ان لا يكون ممكنا في الخارج بمعنى ان لا يتصف بالامكان لان لا يكون ممكنا بمعنى ان لا يتصف به في الواقع في الذهن حتى يلزم كونه واجبا او ممتمعا كيف والامكان لما كان معقولا ثانيا لم يكن ثابتا لشيء بحسب الخارج ولما لم يثبت مفهوم الممكن باعتبار الخارج فقد ثبت مفهوم اللا يمكن بهذا الاعتبار والا لارتفع النقيضان فالمفهومات العدمية قسما معقول اول مختص بالوجود الخارجى كالاغنى او مشترك بين الوجودين كالابصير واللاممكن وغيرها من تقائض المفهومات المختصة باحد الوجودين او المشتركة وقسم معقول ثانى مختص بالوجود الذهني كالممكن والمتنع وغيرها فافهم هذا المقام كذا في الحاشية (فيقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم) اى بمقدار ما يحكم الحاكم بالمحمول على الموضوع لا حال الحكم هو جواب عن اعتراض مقدر تقديره ان المحكوم عليه لا بد ان يكون متصورا في الذهن سواء كان الحكم بالسلب او الايجاب ولا فرق في ذلك بين الموجبة والسالبة فكيف يسوغ لكم الحكم بان الموجبة الذهنية تستدعى وجود الموضوع في الذهن دون سالتها (و) ملخص الجواب ان الموجبة الذهنية يقتضى صدقها وجود الموضوع في الذهن حال اعتبار الحكم اى على طبق حال اعتبار ثبوت المحمول للموضوع وهو مقدار ما يحكم به الحاكم (ان) كان ذلك (انا فهون وآن ساعة فساعة وان دائما فدائم وهكذا) ان في الغد ففي الغد وان في الخارج ففي الخارج وان في الذهن ففي الذهن فلا يلاحظ فيها حال الحكم الا يرى اذا قلنا الله تعالى موجودا زلا وابدائكون وجوده في الذهن لاجل الحكم انما هو في حال الايقاع ووجوده لاجل ثبوت المحمول له اذلى وابدئ (بخلاف السالبة الذهنية) المعدولة المحمول فان صدقها لا يستدعى هذا الوجود (وان توقف انعقاد الكل) اى جميع القضايا من الذهنية والخارجية موجبتها وسالتها صادقها وكاذبتها (على وجود الموضوع) وحضوره (في الذهن) اى ذهن الحاكم (حال الحكم) والافكيف يصح الحكم عليه اذ لا يحكم على الشيء بدون تصوره وهو بدئى (في) الحاشية وفي ذكر الانعقاد اشار الى ان المتوقف على تصور الموضوع هو نفس الانعقاد لا الصدق والكلام في الثانى لافى الاول (فصل) هذا هو خامس الفصول التسعة في الموجهات جمع موجهة وهى القضية ذات الجهة ويقال لها المنوعة لان النوع هو الجهة فلاشتمالها عليها سميت بذلك ويسمى بعضهم رباعية لانها ذات اجزاء

اربعة والاصح انها غير محصورة لكن التي يجب ضبطها خمس عشرة قضية وستأتي منها ثمانية بسائط مشهورة والباقي مركبات والبسيطة حقيقتها اما ايجاب فقط او سلب فقط والمركبة التي تكون حقيقتها ملتزمة من ايجاب شئ لشئ وسلبه عنه معا ولما كان التقسيم يتوقف على تحقيق تلك الجهة او لا اراد ان يشير الى ذلك قبل التقسيم فقال (الحملة مطلقا) اي اعم من ان تكون موجبة او سالبة (لابد لنسبتها الايجابية والسلبية) وهي الوقوع او الالاقوع (من كيفية) هي مادة القضية من (الضرورة) كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة (او الالضرورة) كقولنا كل انسان كاتب لا بالضرورة والضرورة والالضرورة هما عبارتان عن كيفية نسبة المحمول للموضوع (والدوام واللا دوام) كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع دائما او لادائما والفرق بين الضرورة والدوام ان الاولى عبارة عن امتناع انفكاك المحمول عن الموضوع والالضرورة عن عدمه والثانية عبارة عن ثبوت المحمول للموضوع في جميع الاوقات واللا دوام عبارة عن عدم ذلك (والفعل والامكان) اي الحصول بالفعل والقوة (في نفس الامر) متعلق بمحذوف صفة للكيفية المذكورة اي كيفية ثابتة في نفس الامر اي في حد ذاته من غير نظر الى فرض واعتبار معتبر (وتلك الكيفية يسمى مادة القضية) وعصرها فهي تم الطرفين والكيفية المذكورة اما بالاشتراك او بعموم المشترك (فان لم يبين في الحملة كيفية النسبة تسمى مطلقة) لعدم تقيدها بكيفية من الكيفيات المذكورة (كالامثلة السابقة) من نحو كل انسان ليس بفرس (والا) اي وان يبين في الحملة المذكورة شئ منها بان اشتملت عليه (فوجهة) اي قسمي او يقال لها موجهة لاشتمالها على الجهة (ومابه البيان من اللفظ الدال على الكيفية) في الملفوظة كلفظ الضرورة والالضرورة (او من حكم العقل بها) في المعقولة بان توجد تلك الجهة في العقل بتصورها كالطرفين من غير تلفظ بها بوجود ظلي سواء كانا (مطابقين للمادة) اي مادة القضية (او غير مطابقين) لها (جهة) اي يسمى جهة تشبيهها بالجهة التي ينتهي اليها الشئ لانتهاء القضية اليها (وكذب الموجهة كما يكون بعدم مطابقة النسبة للواقع) كما هو الحال في كل قضية كذلك (يكون بعدم مطابقة الجهة للمادة) كما اذا تعقلنا ان نسبة الحيوان الى الانسان بالامكان الخاص وقلنا كل انسان حيوان لا بالضرورة يكون كاذبا لمخالفة الجهة فيه للمادة (قال) بعض الشراح ولما كان المادة

عبارة عن كيفية كل نسبة اى نسبة كانت والجهة مايدل عليها لم يجز ان يحالف
الجهة المادة في القضية الصادقة لانا اذا قلنا الانسان حيوان بالدوام او بالضرورة
او بالامكان العام تصدق القضية مع كل واحدة من هذه الجهات بخلاف
ما اذا قلنا بالامكان الخاص لان القضية (حيثذ) كاذبة والجهة مخالفة لمادتها
فلم ان الجهة لا تكون مخالفة لمادة القضية الا في القضايا الكاذبة (فان) قيل
صدق الخبر مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدمها واذا قيد الحكم بجهة ما
وبكيفية ما في نفس الامر يكون الحكم مقيدا فلا يلزم من كذب المقيد كذب
المطلق بل يلزم صدق القضية باعتبار نسبتها الثبوتية وكذبها باعتبار كيفية
الثبوت مثل الانسان كاتب بالضرورة فيلزم اجتماع الصدق والكذب في قضية
واحدة (قلت) نعم لا يلزم من كذب قولنا الانسان كاتب بالضرورة كذب
قولنا الانسان كاتب مطلقا لكن مدلول القضية الموجهة ثبوت المحمول
المكيف بكيفية ما للموضوع وصدقها وكذبها باعتبار تلك النسبة الموصوفة
فاذا لم يطابق الجهة للمادة يلزم كذب القضية الموجهة هذا اذا لوحظ الكيفية
على سبيل التبعية للثبوت واما اذا لوحظت على وجه الاستقلال بعد ملاحظة
الثبوت يجعل حكم الثبوت كاذبا (حيثذ) اذ يصير الثبوت من ملاحظة
الاطلاق الى ثبوته بوجه من الكيفيات فيلزم كذب القضية باعتبار الثبوت
فتأمل انتهى اذا صرقت ما ذكر وتحقق عندك ذلك (فا) علم ان القضايا (الموجهة)
الخمس عشرة بسائطها ومركباتها فالوجهة مبتدأ والخبر ما يليه الشرطية
(و) الكلام الان في البسائط ووجه تقديم البسيطة على المركبة ظاهر كما
في البسيط والمركب وهي ثمانية الاولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم فيها
بضرورة النسبة التامة الخيرية مادام ذات الموضوع موجودا الى آخره
كما اشار اليها بقوله (ان حكم فيها بضرورة النسبة التامة الخيرية) اي امتناع
انفكاك نسبة المحمول عن الموضوع ويدخل فيها بهذا التفسير سالبها كموجبها
كما يخرج به المشروطة العامة وهي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول
للموضوع لاجل الوصف بالضرورة النسبة واشار بقوله (مادام ذات
الموضوع موجودا او معدوما) الى ان الاعتبار في الضرورية هو الضرورية
الذاتية وهي الحاصلة مادام ذات الموضوع موجودا وخارج به الازلية والوقعية
والوصفية وقال رحمه الله في الحاشية زاد قوله او معدوما لتلايرد عليه ماورد
على من تركه انه يصدق على ضرورة السلب عن المعدوم نحو لا شيء من المحال

ببصير خارجية او حقيقية لان قوله مادام موجودا يقتضى وجود الموضوع
 سواء كان قيد النسبة او لضرورتها اذ لم يقع ذلك المقيد بالنسبة الى السالبة
 في حيز النفي بل السلب على كلا الاحتمالين واقع في حيزه نعم لو كان قيداً للنسبة
 بين بين لما اقتضى ذلك لوقوعه في حيز النفي (حينئذ) لكن كونه قيداً لتلك
 النسبة باطل كما حققه ابو الفتح في حاشية التهذيب وكذا الكلام في التعريفات
 الاتية تأمل انتهى والظرف (في الخارج) قد تنازع فيه الوصفان السابقان
 الموجود والمعدوم فهو متعلق باحدهما على سبيل التنازع وقوله (تحقيقاً)
 على المجاز وصف لهما اى موجودا او معدوما محققا وذلك انما يكون
 (في القضية الخارجية) لانها هي التي يحكم فيها على الافراد الموضوع المحققة
 في الخارج الموجودة فيه (او تقديرًا) هو في التحقيق كتحقيقاً سابقه وذلك
 انما يكون (في الحقيقية) لانها هي التي لا يكون الحكم فيها على الافراد الموجودة
 في الخارج فقط بل على الافراد المقدرة الوجود فيه وهي تم الموجوده فيه
 والمعدومة (او في الذهن) عطف على قوله في الخارج وذلك انما يكون (في)
 القضية (الذهنية) وهي اما ذهنية حقيقية وهي التي يكون موضوعها ممكناً
 يوجد في الازهان بلا توقف على فرض فارض كما في قولنا زيد ممكن او ذهنية
 فرضية وهي التي يكون موضوعها ممتنع يحتاج في وجوده في الذهن الى فرض
 فارض كما في قولنا شريك الباري ممتنع (تسمى) تلك القضية الموصوفة بتلك
 الاوصاف وهي جواب الشرط المذكور (ضرورية مطلقاً) اما تسميتها
 بالضرورية فلاشتمالها على الضرورة واما بالمطلقة فلا انصراف الضرورة
 عند الاطلاق اليها وليس المراد من الاطلاق ما هو ضد التقييد ليرد ان تقييدها
 بالضرورة ينافي اتصافها بالاطلاق تدبر (نحو كل انسان حيوان او ليس
 بفرس بالضرورة مادام موجودا) فعنى الاول كل موجود من افراد الانسان
 يثبت له الحيوانية ثبوتاً ضرورياً لا يمكن انفكاكه عنه مادام ذاته موجودا
 ومعنى الثاني انه لا يكون شئ من افراد الموجوده في الخارج موصوفاً بالفرسية
 بالضرورة في وقت اصلاً من اوقات وجوده (ولاشئ) من المحالات ببصير
 في الخارج بالضرورة مادام معدوماً فيه) فانتفاء البصر في الخارج عما هو محال
 في جميع اوقات عدمه ضروري (او بضرورتها) عطف على قوله بضرورة
 النسبة والكلام في الضرورة هنا كالكلام فيها هناك فتذكر وهذه هي ثانية
 البسائط الثمانية المسماة بالمشروطة العامة وقد صرفوها بانها التي يحكم فيها

على ذات الموضوع بضرورة النسبة في الخارج اوفى الدهن مادام الوصف
العنوانى ثابتا له فيه وقد اشار رحمه الله الى التعريف اجمالا بقوله اول ضرورتها
اى وان حكم بضرورتها مشروطا بهذا الشرط اعنى (مادام وصف الموضوع)
اى مادام الموضوع متصفا بوصفه (فشروط طام) اى قسمى مشروطا طاماً
وانما تسمى بذلك لعدم تقييدها كشرطة الخاصة بقيد مخصوص اعنى الا
دوام فكانها اشتملت على الشرط العام ولها معان تستعمل فيها بينهم اراد
رحمه الله ان يشير اليها فقال (اما بمعنى ان النسبة) وهى ثبوت المحمول للموضوع
فى الموجب وسلبه فى السالبة (ضرورية) يتمتع بسببها انفكاك المحمول
عن الموضوع (بشرط الوصفى) قال رحمه الله فى الحاشية اى يحكم بضرورة
النسبة بشرط اتصاف ذات الموضوع بوصفه ومعنى اشتراط الضرورة
بالاتصاف ان يكون للاتصاف به مدخل فى الضرورة وتوقف هى عليه سواء كان
مستقلا فيها كفاى مثال تحريك الاصابع اولا كفاى قولنا بعض الحار ذائب
بالضرورة مادام حارا وهو الدهن الحار والمقتضى لضرورة الذوبان مجموع
الحرارة والدهنية لا مجرد الحرارة والالكان الحجر الحار ذائبا ايضا وقوله
ووقته اشارة الى ان الضرورة المذكورة فى غير وقت الوصف لا تسمى
مشرطة عندهم كما اذا كان العنوان علة معدة للمحمول نحو كل حي ميت
بالضرورة بعد كونه حيا لا مادام حيا وهو ظاهر انتهى (ووقته) اى الوصف
وقد صرف المقصود منه مما فى الحاشية واشار الى عدم اشتراط ضرورية
الوصف للذات فى ذلك الوقت بقوله (وان لم يكن نفس ذلك الوصف ضروريا
للذات فى وقته نحو كل كاتب متحرك الاصابع او) كل كاتب (ليس بساكنها
بالضرورة مادام كاتباً اى بشرط الكتابة فى ذلك الوقت) فان ثبوت المحمول
فيه للموضوع اى ثبوت تحريك الاصابع لافراد الكاتب فى الاولى وسلب
السكون عنها فى الثانية ليس بضرورى مطلقا بل هو بشرط اتصافها العنوانى
اى هو كذلك بشرط الكتابة اذ لا يمكن ان يكون ساكن الاصابع فى حين
والحال انه يكتب فى ذلك الحين (او بمعنى انها ضرورية فى وقت الوصف)
هو ثانى اطلاقى المشروطة العامة واوهنا للتسوية فلا ينافى التحديد اى
المشرطة العامة عند قومى كذا وعند الاخرين هى كذا واشار الى عدم
اشتراط مدخلية الوصف فى الحكم بالضرورة بقوله (وان لم يكن للوصف
مدخل فى الضرورة نحو كل كاتب حيوان بالضرورة مادام كاتباً) فثبوت

المحمول اعنى مفهوم الحيوان للموضوع اعنى افراد الكاتب فيها ضرورى وقت
اتصاف الافراد بالعنوان اعنى الكتابه غير انه لادخله فى تحقق الضرورة
(ثم) اراد رحمه الله ان يبين النسبة بين المعنيين بعد تحديدهما اوبيانهما اكمالا للبحث
وتعميما للفائدة فقال (فبين المعنيين عموم من وجه) و اشار الى الصور الثلاثة
اللازمة لمثل هذه النسبة اعنى العموم من وجه بقوله (اذ يتقاربان فى هذين
المثالين) المذكورين فى المتن فصورتا الافتراق حاصلتان فيهما اذا المعنى الاول
للمشروطه يوجد فى الاول دون الثانى كما ان المعنى الثانى يوجد فى الثانى دون
الاول كما لا يخفى على المتأمل (ويصدقان معا فيها كان العنوان الذى له مدخل فى
الضرورة ضروريا للذات فى وقته) اى وقت العنوان هو اشارة الى صورة
الاجتماع (قال) رحمه الله فى الحاشية فجميع الذاتيات ولوازمها ولوازم احد
الوجودين بماله مدخل و ضرورى فى وقته فلم يبق هناك الا العرض المفارق
وهو قسمان قسم ضرورى فى وقت الموضوع كما اذا لم يكن من افعاله الاختيارية
وقسم ليس بضرورى فى وقته كما اذا كان من افعاله الاختيارية فاذا كان العنوان
من القسم الاول وكان له مدخل فى الضرورة صدق هنال المعنيان معا فى مثال
اظلام المنخسف واذا كان من القسم الثانى فان له مدخلا فى الضرورة صدق
المعنى الاول دون الثانى كفا فى كل كاتب متحرك الاصابع اذ ليس الكتابة ضرورية
فى وقتها فضلا عن ضرورة التحرك التابع لها والا فيصدق المعنى الثانى دون
الاول كفا فى كل كاتب حيوان بالضرورة اذ لا مدخل للكتابة فى الحيوانية انتهى
(نحو كل انسان حيوان) فان الانسانية لها مدخل فى ثبوت الحيوانية لافراد
الانسان وهى ضرورية لافرادها لكونها ليست من افعالها الاختيارية فاجتمع
فيه المعنيان (وكل منخسف مظلم) اى بالضرورة فيهما وعدم التصريح به اشارة
الى عدم وجوب ذكره لفظا كالرابطه (قال) رحمه الله فى الحاشية ضرورة
الانخساف والاظلام وقت حيولة الارض بينه وبين الشمس مبنى على ما ذهب
الحكماء من كون الواجب تعالى موجبا فى افعاله واما على ما ذهب اليه المتكلمون
وهو الحق من انه تعالى مختار فى جميع افعاله فلا ضرورة فى شيء منها لجواز
خلق الاضاءه ولجواز ازالة الحيولة كما لا ضرورة للكتابة فى وقتها لكونها
فعلا اختياريا يمكن تركه كلا او جزأ فى كل آن من زمانه فاندفع ما قيل ان
الضرورة فى وقت الوصف اعم مطلقا من الضرورة بشرط الوصف فتأمل
انتهى (او بضرورتها) اما عطف على بضرورة او على بضرورتها والمعنى عليهما

واحد اى او ان حكم فيها بضرورة النسبة (فى وقت معين) بتعين الحاكم وهذا اشارة الى تعريفى الثالثة والرابعة من البسائط الثمانية وهما الوقتيتان المطلقة والمنتشرة اذ هما القضيتان اللتان يحكم فيهما على ذات الموضوع بضرورة النسبة له فان كان فى وقت معين عينه الحاكم من بين اوقات وجود الذات سواء كان بتعين واحد او متعدد سميت وقتية مطلقة وان كان فى وقت مالم يعينه وان تعين فى نفسه سميت منتشرة مطلقة وقد اشار رحمه الله ايضا الى ان التعيين فى الاولى لا بد وان يكون من جهة الحاكم فقال (عينه الحاكم من بين اوقات الموضوع والكلام المستأنف بيانى وهو ظه (فوقيته مطلقة) اى تقسمى وقتية مطلقة جواب الشرط المقدرا ما تسميتها بالوقتية فلتقيد الضرورة فيها بالوقت المعين وبالمطلقة لعدم تقييدها بالادوام واللا ضرورة (او فى وقت مالم يعينه) اى وان حكم فيها بضرورة النسبة فى وقت مبهم لم يعينه الحاكم فى القضية فالابهام يكون من طرفه فلا ينافى ذلك تعينه بنفسه كما اشار اليه بقوله (وان كان متعينا فى نفسه فمنتشرة مطلقة) اى تقسمى تلك القضية بذلك اما بالمنتشرة فلا ينتشر الوقت وعدم التعيين فيها واما بالمطلقة فلم يتم تقييدها بقولنا لادائما ثم اشار الى الامثلة بقوله (نحو كل فر منخسف او ليس بمضى بالضرورة وقت الحيلولة او فى وقت مامن اوقاته) فهو تمثيل لموجبيتهما وسالبيتهما فالموجبة الوقتية المطلقة نحو كل فر منخسف بالضرورة فى وقت الحيلولة والسالبة منها نحو كل فر ليس بمضى بالضرورة وقت الحيلولة والموجبة من المنتشرة كل فر منخسف فى وقت مامن بين اوقات وجوده والسالبة منها نحو لاشي من القمر بمنخسف فى وقت مامن اوقات وجوده (فى) بعض الشروح ولئن قلت التعريف صادق على الضرورة فى الوقت المعين بالوصف العنوانى وهى المشروطة العامة فلا يكون مانعا الا ان يعين التعيين بغير العنوان قلت الوقت فى الوقتيتين منسوب الى الذات بالبعضية والوصف وضع معين ومعين لذلك البعض منها شخصية جزئية بحسب الازمان والاوضاع وفى المشروطة منسوب الى الوصف بالكلية فهى كلية بحسبهما فقولنا المنخسف مظلم بالضرورة وقت الانخساف ان كان بمعنى انه مظلم بالضرورة فى كل وقت من اوقات الانخساف وعلى كل وضع ممكن الاجتماع مع الانخساف تكون مشروطة واذا كان بمعنى انه مظلم بالضرورة وقت الانخساف من بين اوقات الذات وعلى وضع الانخساف من بين الاوضاع الممكنة الاجتماع مع الذات تكون وقته انتهى (او بدوامها)

عطف على ضرورتها وهو الاقرب اى اوان حكم فيها بدوام النسبة (مادام الذات) والمقصود بيان الخامسة والسادسة من البسائط الثمانية وهما الدائمة الذاتية والوصفية المعرفتان بانهما القضيتان اللتان يحكم فيهما على ذات الموضوع بدوام النسبة له في الخارج او في الذهن فان كان بقيد مادام الذات سميت دائمة مطلقة وان كان بقيد مادام الوصف سميت عرفية عامة وتعريف الاولى استفيد من هذا الكلام فلذا قال مشيرا الى ذلك (فدائمة مطلقة) اى تقسمى دائمة مطلقة اما تسميتها بالدائمة فلاشتمالها على جهة هي الدوام وبالمطلقة فلعدم تقييد الدوام فيها بوصف او وقت ولم يمثل لها لانها كالضرورة ايجابا وسلبا ولذلك قال (كمثال الضرورية) نحو كل انسان حيوان او ليس بفرس بالضرورة مادام موجودا (قال) رحمه الله في الحاشية عند تعليقه على قوله بدوامها مادام الذات اى مادام موجودا او معدوما ولذا غير العنوان لئلا يرد عليه دوام السلب عن معدوم على نحو ما سبق في الضرورية المطلقة لكن يشكل الامر فيما دام الوصف فليكن السالبة المشروطة والعرفية في مثل قولنا لاشيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة او بالدوام مادام كاتبا موقوفتين على وجود الموضوع بجميع سوالب المركبات ولا ضرر فيه بعدان صدقنا عند عدم الموضوع مثل قولنا لاشيء من المعدوم بطائر او كاتب مادام معدوما فتأمل انتهى (او مادام الوصف) عطف على مادام الذات اى اوان حكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه مادام ذات الموضوع متصفا بوصفه وهذا اشارة الى تعريف الثانية اعنى العرفية العامة وقدم تعريفها فتذكر (عرفية عامة) اى تقسمى بذلك ووجه التسمية اما بالعرفية فلان المعنى يفهم منها عرفا اذا المتبادر الى الفهم من قولنا لاشيء من النائم بمسقط نفي الاستيقاظ عن افراد النائم مادامت متصفة بصفة النوم وكذا في قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ان اخيره ثابتة لافراد العبيد المؤمنين ماداموا مؤمنين اى هو مشروط باتصافهم بالايمان الموجب لذويه الفوز بنعيم الجنان والمراد بالعرف المعنى الاعم فيشمل العرف العام وعرف الناس في مكالماتهم ومحاوراتهم وعرف الخاص كعرف النحوى والصرفى ونحوها واما التمثيل لها فقيام معنى عنه لان مثالها (كمثال المشروطة) من نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا او ليس بساكن الاصابع مادام كاتبا والاعتراض بان الدائمة المطلقة تصدق بهذا المعنى مع المطلقة العامة التى هي تقيضها بالاتفاق كما في قولنا زيد متحيز دائما

مادام موجوداً وزيد ليس بمتحيز بالفعل في الازل مدقوع بعدم اتحاد الزمان
 فيهما المشروط في التناقض بلا خلاف قيل هاتان القضيتان كليتان بحسب الازمان
 والاوزاع المحققة لانا اذا قلنا بعض الفلك او فلك الشمس متحرك دائماً
 كان معناه انه متحرك في كل وقت من اوقات وجوده وعلى كل وضع من الاوزاع
 المجتمعة مع وجوده واذا قلنا انه ليس بساكن دائماً كان معناه انه لم يسكن في وقت
 اصلاً من اوقات وجوده وعلى وضع قط من الاوزاع المحققة لا بحسب
 الازمان والاوزاع المفروضة كما في الضروريتين لان حال السكون وزمانه
 وان كان غير واقع لكنه ممكن الاجتماع مع ذات الفلك فعلى تقدير كونه ساكناً
 في وقت لا يكون متحركاً في ذلك الوقت ولو اعتبر الدائم الوقية والدائمة
 المنتشرة نحو كل قر من خسف دائماً وقت الحيلولة او في وقت ما وليس بمنخسف
 دائماً وقت التربع او في وقت ما من اوقات وجوده لكانت شخصية او جزئية
 بحسب الازمان والاوزاع لان المعنى انه كذلك دائماً في بعض وقت من اوقات
 وجوده وعلى ذلك الوضع من بين اوضاعه لكنهم ادرجوها في المطلقة العامة
 احترازاً عن تكثير الاقسام وتكليل الافهام انتهى (او بفعليتها) الاقرب ان
 يكون عطف على او بدوامها الاقرب والمعنى او ان حكم فيها بوجود ثبوت المحمول
 للموضوع او سلبه عنه بفعلية النسبة و(لما) كان في معنى الفعلية خفاء لاحتماله
 معنيين اراد ان يكشف بما يفسره فقال (بمعنى خروجها الى الفعل ازلاً وابدأً)
 اي خروج النسبة وبروزها من حضيض الامكان والقوة الى اوج الفعل كما يقال
 الله حي وعالم بالفعل وهذا اشارة الى تعريف السابعة من البسائط الثمانية
 وهي المطلقة العامة المعرفة فيما بينهم بالقضية التي يحكم فيها على الموضوع بفعلية
 النسبة له اي بالثبوت او الانتقاء الذي قد تحقق ازلاً وابدأً (او في احد الازمنة)
 حال وجود الذات او الوصف او بعده (ولو مرة) (قال) رحمه الله في الحاشية
 قوله ازلاً وابدأً اشارة الى جهة الاحكام الغير الزمانية نحو الله تعالى حي وعالم
 بالفعل كما ان قوله او في احد الازمنة اشارة الى جهة الاحكام الزمانية الحادثة
 في الزمان نحو زيد قائم بالفعل او قاعد فلا يردان في احد الازمنة مستغنى عن قوله
 ازلاً وابدأً تأمل انتهى كان وجهه ان غير الزمانيات مقارن لجميع الازمنة وان
 لم يكن حادثاً في شيء منهما (فمطلقة عامة) اي تقسمي بذلك اما تسميتها بالمطلقة
 فلتبادر هذا المعنى عند اطلاق القضية نظراً الى نفس اللفظ ومع قطع النظر
 عن الجهات ومع قطع النظر عن العرف ايضا وبالعامة فلكونها اعم البسائط

الرابع (نحو كل حيوان متنفس بالفعل) هذا مثال الموجبة واما السالبة فكقولنا
 لاشيء من الانسان بمتنفس بالفعل (او بامكانها) عطف على الاقرب مقابلها
 او بفعليتها وهو باللفظ اقرب وبالمعنى انسب اى او ان حكم فيها بامكان النسبة
 و(لما) كان الامكان من الالفاظ المشتركة اراد ان يبين المعنى المراد منها هنا
 فقال (بمعنى سلب الضرورة الذاتية) وهو الوجوب الذاتى الحاصل مادام
 ذات الموضوع موجوداً (عن جانبها المخالف لها) فان كان الحكم بالايجاب
 كان مفهوم الامكان فيها سلب ضرورة السلب وان كان بالسلب كان مفهومه
 سلب ضرورة الايجاب وهذا اشارة الى تحديد الممكنة العامة وهى اخر
 البسائط وقد حدوها بانها التى يحكم فيها على ذات الموضوع بامكان النسبة
 له بان لا يكون خلافها واجبا مادام الذات موجودة فان وجب مادام الوصف
 او فى بعض اوقات الذات كانت ممكنة مهملة بحسب الازمان والاوزاع
 مطلقا (فممكنة عامة) هو جواب الشرط المقدر كما فى امثاله اى تقسمى بذلك
 اما بالممكنة فلاشتمالها على الامكان وهو ظه وبالعامة فلمعومها بالنسبة الى الخاصة
 اذ هى كما تصدق بالامكان تصدق بالضرورة (نحو كل انسان كاتب بالامكان العام)
 فالطرف المخالف فيها اعنى عدم ثبوت الكتابة للانسان ليس بواجب سواء
 كان ثبوتها واجبا ام لا اذ لو كان واجبا لما وجدت الكتابة فيه هذا مثال
 الموجبة واما مثال السالبة فهو كلا شيء من الانسان بكاتب بالامكان العام غير
 انه هنا مقيد بجانب العدم وهناك بجانب الوجود والطرف المخالف هو ثبوت
 الكتابة وهو ليس بواجب للانسان وهو ظه (قال) رحمه الله فى الحاشية ومما
 يجب ان يعلم ان قولهم بالامكان فى امثال هذه العبارة ان كان قيد النسبة كانت
 القضية ممكنة وان كان قيد المحمول كانت مطلقة يمكن تحقيقها فى ضمن
 الضرورية المطلقة لان كون الانسان ممكن الكتابة ضرورى له فى جميع اوقات
 وجوده وان لم يكن الكتابة بالفعل ضروريا كما لا يخفى انتهى (وهذه) القضايا
 (الثمانية هى البسائط المشهورة) فيما بينهم المعبرة عندهم والا فيجوز العقل وجود
 بسائط غير المذكورة يعنى انه ليس المقصود من الاقتصار على ذكر الثمانية
 المذكورة حصر البسائط فيها بل بيان ماله دوران فى كلامهم واعتبار عندهم
 فالكلام استئناف بيانى والسؤال منهم وبعد ان فرغ من بيان الموجهات
 وهى البسائط المذكورة اراد ان يعمم الفائدة ببيان النسب بين الجهات ويشهد
 اذ هان الطالبين فقال (واعم الجهات) هو مبتدأ ولم يبين النسب بين الموجهات

لأنها تستلزمها ولأن بيانهما بين الوجهات مما لا يسعه مثل هذا المختصر فمن أرادها فعليه بالمطولات فانهما مذكورة فيها مفصلة مبسطة خبره (الامكان العام) وانما كانت اعم لأنها تشمل الكل بالمعنى المذكور وهو سلب الضرورة الذاتية الخ اذ هي تقتضى سلب الضرورة عن جانب المخالف فقط وهو قد يكون فيما يكون الطرف الموافق لها ضروريا وقد يكون فيما لا يكون فالشمول متحقق متيقن (ثم الاطلاق العام) قالوا الان فعلية النسبة لا يستلزم دوام النسبة ولا ضرورتها بحسب الذات او بحسب الوصف بخلاف العكس (ثم الدوام) لان مفهومه شمول النسبة في جميع الاوقات والازمنة بخلاف الضرورة اذ هي امتناع انفكاك النسبة عن الموضوع ولا شبهة في اعميتها منها اذ النسبة متى كانت متممة الانفكاك عن الموضوع تكون متحققة في جميع اوقات وجوده بالضرورة بخلاف العكس اذ يجوز ان تنفك عنه ولا يقع ذلك الانفكاك لان الممكن لا يجب وقوعه (واخصها الضرورة) اى اخص الجهات المذكورة بالضرورة وما في جميع اوقات الذات منها اخص مطلقا مما في بعضها كما سيأتى ولما اوهمت العبارة ثبوت هذه الاختصية لها بكل حال وعلى كل معنى اراد دفع هذا الايهام مستدركا لذلك بقوله (لكن الضرورة الوصفية بكل) واحد (من المعينين) الكائنين في المشروطة احدهما الضرورة بشرط الوصف وتانيهما الضرورة في وقت الوصف وان لم يكن له مدخل فيها (اعم من وجه من الدوام الذاتى) وهو كون المحمول ثابتا للموضوع او مسلوبا عنه مادام ذات الموضوع موجودا مطلقا او مقيدا بنفى الضرورة الازلية او الذاتية او الوصفية او بنفى الدوام الازلى وانما كان اعم من وجه لتصادقهما في مادة يوجد فيها الضرورة والدوام الذاتى ولصدق الاول بدون الثانى في مادة الضرورة المجردة عن الدوام وبالعكس في مادة الدوام المجردة عن الضرورة كذا في بعض الشروح (وان كان اخص مطلقا من الدوام الوصفى) اى هي اعم من وجه منه وان كان بينها باعتبار كل واحد من المعينين وبين الدوام الوصفى عموم وخصوص مطلقا فان وصلية وانما كان كذلك لان الدوام الذاتى وقد عرفته يستلزم الدوام الوصفى وهو كون الثبوت او السلب مادام ذات الموضوع موصوفا بالوصف الغوانى من غير عكس (وكل من الضروريتين الوقتين اعم من وجه من الدوامين) لاجتماعهما في مادة فيها الدوامان واقتراق الاولى عن الثانية في مادة فيها الضرورتان من غير الدوامين واقتراق الثانية عنها في مادة فيها الدوامان من غير الضروريتين (واما النسبة بين

(الضرورتين) نفسيهما (والدوامين) كذلك (فالضرورة بشرط الوصف
 اعم من وجه من سائر الضروريات) اى الضرورة الوصفية اعم من باقى
 الضروريات (قال) بعض الشراح اما كونها اعم من وجه من الضرورة
 الذاتية فلانها قد لا تكون بشرط الوصف بان لا يكون للوصف مدخل فى
 الضرورة فلا يصدق الضرورة المشروطة (ح) وقد يكون بشرط الوصف
 اذا اتحد الوصف والذات فيتصادقان وقد ينفك الوصف الذات ولا يكون
 الضرورة متحققة فى جميع اوقات الذات فيصدق الضرورة المشروطة بدون
 الذاتية نعم لو اريد بالضرورة الوصفية الضرورة الحاصلة مادام الوصف كانت
 اعم من الذاتية لانه متى ثبت الضرورة فى جميع اوقات الذات ثبتت فى جميع اوقات
 الوصف من غير عكس واما كونها اعم من وجه من غيرها ففيه تأمل انتهى
 (وما فى جميع اوقات الذات) اى ما يستغرق اوقات الذات ويشملها كلها
 (من الضرورة والدوام) الذاتيين كما يفهم من اضافة الاوقات الى الذات
 (اخص مطلقا بما فى بعضها) اى مما يكون فى بعض اوقات الذات منها اذ
 الضرورة متى تحققت فى الجميع فقد تحققت فى البعض من غير عكس وهو ظه
 ولان الدوام الذاتى مستلزم للدوام الوصفى بدون العكس (كما ان ما فى وقت
 مخصوص) من الضرورة (اخص مطلقا بما) كان (فى مطلق الوقت) منها
 اذا ما كان ضروريا فى وقت معين كان ضروريا فى وقت من الاوقات بالضرورة ولا
 عكس (وقد تقييد بالادوام الذاتى المشروطة والعرفية العامتان) هذا شروع
 فى بيان المركبات السبع من الموجهات وتقييد اللادوام بالذاتى لعدم اعتبار
 الوصفى فيهما اصطلاحا اذ التقييد بالوصفى يناهى الضرورة الوصفية المعتبرة فى
 العامتين كالتقييد باللا ضرورة الوصفية (قتسميان مشروطة خاصة وعرفية
 خاصة) اى قتسمى الاولى منهما مشروطة خاصة لكونها اخص من المشروطة
 العامة والثانية عرفية خاصة لكونها اخص من العرفية العامة فاللف والنشر
 مرتبان كفى المثالين (نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة) هو الاول
 (اودائما) هو الثانية (مادام كاتباً لادائماً بحسب الذات) معناه لانه متحرك
 الاصابع دائماً مادام الذات والمثالان للموجبتين منهما واما السالبتان فكقولنا
 بالضرورة اودائماً لا يكون احدهما الكاتب بساكن الاصابع فى وقت اصلا من
 اوقات كتابته لادائماً يعنى لانه لا يكون ساكن الاصابع اصلا وقتاً من اوقات
 وجوده فهما مركبتان فى الحقيقة من سالبة وصفية وموجبة فعلية كالا يخفى

(في) بعض الشروح والنسبة بين المشروطة والعرفية الخاصتين عموم
وخصوص مطلقا لانه متى صدق الضرورة بحسب الوصف لادائما صدق الدوام
بحسب الوصف لادائما من غير عكس وكذا بين عاميتهما ضرورة ان المقيد بقيد
مخصوص اخص مطلقا من المطلق وكذا بينهما وبين البسائط الباقية لان الاخص
من الاخص اخص والنسبة بين الخاصتين والدائمتين مبيانية كلية لمنافاة اللادوام
الذاتي الضرورة والدوام الذاتي لان الخاصتين مقيدتان بالادوام الذاتي
والدائمتين مقيدتان بالدوام الذاتي ومبيانية الاول للثاني ظاهرة واما مبيانية
للضرورة الذاتية فلانها اخص من الدوام الذاتي ونقيض الاعم مابين لعين
الاخص مبيانية كلية انتهى (تنبيه) ذكر والفرق بين الموجبة والسالبة معيارا
وقالوا العبرة في ايجابها وسلبيها بالجزء الاول منها فان كان موجبا كانت موجبة
وان كان سلبا كانت سالبة والجزء الاول يخالفه الثاني في الكيفية اعني الايجاب
والسلب لاحالة غير انه يكون موافقا له في الكمية اى الكلية والجزئية (والوقتيتان
المطلقتان والمطلقة العامة) عطف على فاعل المضارع الماضي تقيدا اعني المشروطة
الخ اى وقد تقيد القضايا المذكورة بالادوام الذاتي (فتسمى) القضايا المذكورة
المقيدة (ح) (وقيه ومنتشرة ووجودية لادائمة) اى تسمى الاولى بالاولى منها
والثانية بالثانية والثالثة بالثالثة فالنشر فيه على طريق اللف واسناد الفعل الى
ضميرها من قيل ركب القوم دوابهم وتسمية الاولى بالوقتيية الغير المطلقة لتقيدها
بالوقت وبقيد اللادوام والثانية بالمنتشرة غير مطلقة لانتشار وقتها وتقيدها بالادوام
والثالثة بالوجودية لادائمة لوجود نسبتها بالفعل وتقيدها بالادوام وقد مثل
رحمه الله لموجهاات القضايا لمذكورة بقوله (نحو كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة او في وقت ما او بالفعل لادائما) تمثيلا على طريق اللف والنشر
المرتبين فالاول للاولى والثاني للثانية والثالث للثالثة قيل والاولى مركبة ان كانت
موجبة من وقتيية مطلقة موجبة وهى الصدر اعني قوله كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة ومن مطلقة عامة سالبة وهى العجز اعني قوله لادائما لانه في قوة
ان يقال لاشيئ من القمر بمنخسف بالاطلاق العام والثانية مركبة ان كانت
موجبة من موجبة منتشرة مطلقة وهى الجزء الاول اى قولنا كل قمر منخسف
بالضرورة في وقت ما ومن مطلقة عامه سالبة وهى قولنا لادائما لانه في قوة ان يقال
لاشيئ من القمر بمنخسف بالاطلاق العام لما سبق وان كانت الاولى سالبة نحو
لاشيئ من القمر بمنخسف وقت التربع لادائما فتركب من وقتيية مطلقة سالبة

وهي قولنا لاشيء من القمر بمنخفض وقت التربع ومن مطلقة عامة موجبة
وهي قولنا لادائمالانه في قوة ان يقال كل قمر منخفض بالاطلاق العام لما صر من
ان سلب المحمول عن الموضوع اذا لم يكن دائما كان الايجاب متحققا في الجملة وهو
معنى المطلقة العامة الموجبة وان كانت الثانية سالبة نحو لاشيء من الانسان
لا يمتنع بالضرورة في وقت مالا دائما فتركب من منتشرة مطلقة سالبة وهي
الصدر اعني لاشيء من الانسان لا يمتنع بالضرورة في وقت ما ومطلقة عامة
موجبة وهي العجز اعني لادائمالانه في قوة ان يقال كل انسان يمتنع بالاطلاق
العام والوقية اخص من الوجوديتين مطلقا لانه متى صدق الضرورة بحسب
الوقت لادائما صدق الاطلاق لادائما ولا بالضرورة ولا ينعكس ومن الخاصتين
من وجه لتصادقهما في مادة الضرورة الوصفية وان كان الوصف ضروريا
لذات الموضوع في شيء من الاوقات كقولنا كل قمر منخفض مظلم مادام
منخفضا لادائما او بالتوقيت لادائما فان الانحساف لما كان ضروريا لذات الموضوع
في بعض الاوقات والاطلام ضروري للانحساف كان الاظلام ضروريا للذات
في ذلك الوقت ولصدق الخاصتين بدون الوقية في مادة لم يكن الوصف ضروريا
لذات الموضوع بالضرورة نحو كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لادائما
لان الكتابة اذا لم يكن ضرورية للذات في شيء من الاوقات لم يكن متحرك
الاصابع ضروري بحسبها ضروريا للذات في وقت ما فلا تصدق الوقية ولصدقها
بدون الخاصتين في مادة لم تصدق الضرورة بحسب الوصف ولا الدوام كما في المثال
المذكور والمنتشرة اعم من الوقية لانه اذا صدق الضرورة في وقت معين
لادائما صدقت الضرورة في وقت مالا دائما بلا عكس ونسبتها مع القضايا البواقى
على قياس نسبة الوقية من غير فرق واما الوجودية اللادائمة فهي اخص من
الوجودية اللا ضرورية لانه متى صدقت المطلقتان صدقت الممكنة والمطلقة
بخلاف العكس واعم من الخاصتين لانه متى تحققت الضرورة او الدوام بحسب
الوصف لادائما تحقق فعلية النسبة لادائما من غير عكس ومباينة للدائمتين بناء
على ما سبق واعم من العامين من وجه لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة
وصدقهما بدونها في مادة الضرورة وبالعكس حيث لا دوام بحسب الوصف
واخص من المطلقة والممكنة العامين وذلك ظاهر انتهى (وقد تفيد المطلقة
العامة والممكنة العامة باللا ضرورة الذاتية) فتسمى الاولى وجودية لا ضرورية
اما بالوجودية فظا واما باللا ضرورية فلتقيدها بقيد لا بالضرورة والثانية

تسمى ممكنة خاصة لكونها اخص من الممكنة العامة والاولى ان كانت موجبة
يكون تركيبها من موجبة فعلية والسالبة ممكنة كمثال المتن الاتي وان كانت سالبة
يكون تركيبها من سالبة فعلية وموجبة ممكنة نحو لاشيء من الانسان بمتنفس
بالفعل بالضرورة اذ الايجاب فيها ممكن والثانية موجبة كانت او سالبة يكون
تركيبها من ممكنتين عامتين احدهما موجبة والاخرى سالبة فالموجبة كمثال المتن
الاتي والسالبة تحول ليس واحد من الانسان بكاتب بالامكان العام لا بالضرورة
فقوله (في الجانب الموافق) متعلق بمجذوف حال من نائب الفاعل للفعل المذكور
تقيداى تقييد تقييدا كائنا في الجانب الموافق لا المخالف وقوله (فتسميان وجودية
لا ضرورية وممكنة خاصة) تفريع على الجملة المضارعية المذكورة اى فتسمى
الاولى (ح) بالوجودية اللا ضرورية والثانية بالممكنة الخاصة والنشرفيه
على طريق اللف كما في المثالين اعني (نحو كل حيوان متنفس بالفعل او
بالامكان العام لا بالضرورة الذاتية) وانما كان التقييد باللا ضرورة
في نحو ذلك في الجانب الموافق لان قوله لا بالضرورة بمنزلة ان يقال لاشيء
من الحيوان بمتنفس بالامكان العام وقس عليه غيره قيل وهى اعم مطلقا
من الخاصتين لانه اذا صدق الضرورة او الدوام الوصفى لادائما صدق فعلية
النسبة لا بالضرورة بلا عكس ومباينة للضرورة لكونها مقيدة باللا ضرورة واعم
من الدائمة من وجه لتصادقهما في مادة الدوام الخالى عن الضرورة وصدق الدائمة
بدونها في مادة الضرورة وبالعكس في مادة اللادوام وكذا من المشروطة والعرفية
العامتين لتصادقهما في مادة المشروطة الخاصة وصدقهما بدونها في مادة
الضرورة وصدقهما بدونها في مادة اللادوام الوصفى واخص من المطلقة العامة
لخصوص المقيد ومن الممكنة العامة لانها اعم من المطلقة العامة والممكنة
الخاصة سواء كانت موجبة او سالبة مركبة من الممكنتين العامتين احدهما
موجبة والاخرى سالبة فلا فرق بين موجبيتها وسالبتها في المعنى لانهما متساويان
متلازمان في الصدق والا فالفرق بينهما في المفهوم الصريح واضح لان نحو
لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص وكل انسان كاتب بالامكان الخاص
وان كان المقصود منهما معا ان الكتابة وعدمها ليستا ضرورتين لكن الايجاب
صريح والسلب ضمنى في الموجبة وبالعكس في السالبة والممكنة الخاصة اعم
من سائر المركبات مطلقا واخص من الممكنة العامة كذلك ومباينة للضرورة
واعم من وجه من سائر البسائط فاعم المركبات الممكنة الخاصة واخصها

المشروطة الخاصة واعم البسائط بل القضايا الممكنة العامة وخصصها الضرورية على وجه انتهى (وكثيرا ما يكتفى في الممكنة الخاصة بعبارة اخرى بان يقال كل حيوان متففس بالامكان الخاص) هو رفع ماعسى ان يتوهم ان الممكنة الخاصة يقتضى فيها على مثل ما ذكره في المتن مع ان الاكثر ورودها في كلامهم وتمثيلاتهم بمثل هذه العبارة فدفعه بذلك وملخصه ان الممكنة الخاصة ما اشتملت على ما يدل على سلب الضرورة الذاتية على طرفي النسبة معاى عبارة عبرت وبأى لفظ افاد ذلك ومن ذلك ترى كثيرا ما يكتفون بمثل هذه العبارة الغير المشتملة على النفي والاثبات في الظاهر (لان الامكان الخاص هو سلب الضرورة الذاتية عن طرفي النسبة معا) فهو مشتمل عليهما في المعنى وعلى الحقيقة والمقصود ذلك (وهذه السبع) اى المركبات المذكورة من الموجهات والمقصود منه بيان وجه التسمية بالمركبات مع الاشارة الى الفرق بينها وبين الشرطيات اذ هي ايضا مثلها في التركيب من حكمين بسيطين غير انها طارية عن النسبة بينهما بخلاف الشرطيات كما اشار اليه بقوله (مركبات من حكمين بسيطين) الاول في الاول والثاني في الثاني لان اشتغالها على الجزئين ضرورى (متوافقين في الموضوع) وهو نصب على الحال (الحقيقى) والتقييده باحترار عن الذكرى اذا الاتحاد فيه لا يكتفى في المركبات (والمحمول) عطف على الموضوع قال رحمه الله في الحاشية قيد بهما مع انهما متروكان في سائر الكتب للاشارة الى ان مجرد اشتغال القضية على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب لا يكتفى لكونها مركبة في عرفهم والالكانت جميع الاحكام الحصرية قضايا مركبات عندهم نحو ما جأنى الازيد وليس كذلك بل هي وامثالها بسيطة عندهم لعدم اتحاد الحكمين المختلفين بالايجاب والسلب فيه في الموضوع اذا ثبت له المجئ هو زيد وما سلب عنه ذلك هو غيره فلا يتحدان في الموضوع فيكون القضية المشتملة عليهما بسيطة لا مركبة بخلاف قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالفعل لادائما فان معنى لادائما لاشي من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل ، حيث اتحد الحكمان فيه في الموضوع والمحمول والكمية كان قضية مركبة في عرفهم وتقييد الموضوع ههنا بالحقيقى للاحتراز عن الموضوع الذكرى فان اتحادهما في الموضوع الذكرى غير كاف في المركبة بل لابد من اتحادهما في الموضوع الحقيقى والالصدقت المركبة الجزئية في قولنا بعض الجسم حيوان لادائما لان معنى جزئيتها ان بعض الجسم حيوان دائما

وبعضه ليس بحيوان دالما مع ان هذه المركبة الجزئية كاذبة عندهم اذا الحكم في الجزئين فيها على شيء واحد فلو صدقت تلك المركبة لزم ان يوجد جسم يتصف بالحيوانية في وقت ولا يتصف بها في وقت آخر وهو باطل كما يستتبع انتهى (والكمية) عطف على الموضوع أو المحمول وهو الاقرب ولا بها مهابينها بقوله (من الكلية والجزئية) وانما كان الاتحاد فيهما شرطا ليصح ان يعد الحكم فيهما واحدا مع انه حكمان على الحقيقة وفي نفس الامر (متخالفين في الكيفية) كذلك حال ويحتمل ان يكون هو ومتوافقين صفتين للحكمين من قيل الصفة بعد الصفة وانما شرط التخالف فيهما بالكيفية (من الايجاب والسلب) ليصح ان يعدا حكمين والحاصل ان القضية المركبة قضية واحدة في الظاهر تثنان في الحقيقة وفي نفس الامر كما اشار اليه بقوله رحمه الله (لان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة) فبانضمام كل واحد منهما الى البسيطة المقيدة بهما حصل التركيب وصارت القضية مشتملة على قضيتين وحكمين بالضرورة ثم انه للاشارة الى ما سبق والتصريح بما علم ضمنا وصفهما بقوله (موافقتين للبسيطة المقيدة بهما في الموضوع و المحمول والكمية ومخالفتين لها في الكيفية) وانما كان المطلقة والممكنة العامتان مدلولتين للادوام واللاضرورة بالاشارة دون الصريح لانهما يستلزمان صدق هاتين القضيتين وذلك لان عدم دوام النسبة الايجابية الكلية لكل فرد من موضوعها يستلزم اطلاق النسبة السلبية وهي مطلقة عامة موافقة لتلك النسبة في الكلية مخالفة لها في الايجاب والسلب وعدم دوام النسبة السلبية الكلية لكل فرد من افراد موضوعها يوجب اطلاق النسبة الايجابية الكلية وهي مطلقة عامة موافقة لتلك النسبة في الكلية مخالفة لها في الايجاب والسلب وهكذا الكلام في الجزئيتين واما اللاضرورة فلان عدم ضرورة النسبة الايجابية لكل فرد من موضوعها مستلزم لا يمكن النسبة الكلية السلبية وهي ممكنة عامة موافقة لها في الكلية مخالفة لها في الايجاب والسلب وهكذا الكلام في اللاضرورة السالبة والجزئيتين كذا قيل ثم اردف هذا البحث بما هو كالشبهة لها و صدره للاعتناء بما يذكر فيه واهتماما بشأنه باعلم فقال (واعلم ان ههنا موجهات اخرى غير ما ذكرست منها بسائط و واحدة منها مركبة وستأتي الا انها ليست في درجتها من الاحتياج بل لها تعلق في بعض المباحث المطلقية لانه (ربما يحتاج اليها في ابواب التناقض والعكس والاختلاطات) ثم اراد

الاشارة الى تعاريفها اجمالا فقال **(فان الحلية)** اى هى لاتفح عن الاحوال
 الست لانه **(ان حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت معين فتسمى مطلقه وقتيه)**
 اما بالمطلقه فلعدم تقيد ها باحد القيد من اللا ضروره واللا دوام وبالوقتية
 لتعين الوقت فيها ومثالها كل قر منخسف اوليس بمضئى وقت الحيلولة **(او**
فى وقت ما) عطف على فى وقت معين اى او ان حكم فيها بفعلية النسبة فى وقت
 غير معين **(فمطلقه منتشرة)** اى فتسمى بذلك اما بالمطلقه فلعدم التقيد بشئ
 من اللادوام او اللا ضروره واما بالمنتشرة فلا تتشاور وقت الحكم وعدم
 تعينه فيها ومثالها نحو كل قر منخسف اوليس بمضئى بالفعل فى وقت ما من
 اوقاته **(او فى بعض اوقات وصف الموضوع)** اى او ان حكم فيها بفعلية النسبة
 فى بعض اوقات الح **(فحينية مطلقه)** اى فتسمى بذلك اما بالحينية فلاشتمالها
 على الحين وهو ظاهر واما بالاطلاق فلعدم التقيد بوقت معين ومثالها نحو
 كل انسان نائم اوليس بنائم بالفعل فى بعض اوقات كونه انسانا **(وان حكم**
بسلب الضروره الوصفية عن الجانب المخالف فتسمى حينية ممكنة) اما بالحينية
 فلاشتمالها على الحين واما بالممكنة فلاشتمالها على الامكان ومثالها نحو كل من به
 ذات الجنب يسعل اوليس يسعل بالامكان العام فى بعض اوقات كونه مجنوبا
(او بسلب الضروره فى وقت معين) عطف على بسلب الضروره اى او ان
 حكم فيها بسلب الضروره عن الموضوع فى وقت معين من اوقاته **(فممكنة**
وقتية) اى فتسمى بذلك اما بالممكنة فلقيد الامكان واما بالوقتية فلو جود
 الوقت ومثالها نحو كل قر منخسف بالامكان وقت الحيلولة **(او فى وقت ما)**
 عطف على فى وقت معين اى او ان حكم فيها بسلب الضروره فى وقت غير
 معين **(فممكنة دائمة)** اى فتسمى بذلك اما بالممكنة فلقيد الامكان واما بالدائمة
 فلو جود الدوام معنى فيها ومثالها نحو كل حيوان متكلم بالامكان العام فى وقت
 من اوقاته **(وهذه بسائط غير مشهورة)** بخلاف البسائط المتقدمة فانها
 مستعملة بنهم مشهورة **(وقد تقيد الحينية المطلقة بالدوام الذاتى فتسمى حينية**
لادائمة) وذلك نحو كل من به ذات الجنب يسعل فى بعض اوقات كونه مجنوبا
 لا دائما ونحو لاشئ ممن به ذات الجنب يسعل بالامكان فى بعض اوقات
 كونه مجنوبا لا دائما فالاولى مركبة من حينية مطلقه وهو الجزء الاول وسالبة
 مطلقه عامة وهو الجزء الثانى اعنى مفهوم اللادوام اذ لا يجاب المحمول
 للموضوع اذالم يكن دائما يكون المعنى ان الايجاب لم يتحقق فى جميع الاوقات

فيلزم تحقق السلب في الجملة وهو معنى السالبة المطلقة والثانية مركبة من سالبة
 حينية مطلقة وهو الجزء الاول وموجبة مطلقة عامة وهو الجزء الثاني اعني
 مفهوم اللادوام لان السلب اذا لم يكن دائما لم يتحقق في جميع الاوقات فيتحقق
 الايجاب في الجملة وهو معنى الموجبة المطلقة كذا قالوا (وهذه) اي الحينية المطلقة
 المقيدة باللازديام الذاتي (مركبة) لانها مشتملة كسائر المركبات على الايجاب
 والسلب كما عرفت (غير مشهورة) لعدم كثرة استعمالها في مباحثهم وعدم تعلق
 عرض فيها الا نادرا (ويمكن) بالامكان الخاص وجود (مركبات اخرى) غير
 المذكورة اي لا يتمتع عقلا وجود مركبات اخرى كما لا يجب (وملخصه انه) لا حصر
 في المذكورات بحسب التجويز العقلي والامكان (اذ يمكن تقييد ما عدا الضرورية)
 المطلقة من البسائط (باللا ضرورة الذاتية) واما تقييدها بما تمتنع لانه يلزم (ح)
 جمع المتضادين اذ لا شك في ان الضرورة الذاتية اخذ من الوصفية الحاصلة مادام
 الوصف وقد قالوا ان نقيض الاعم مبان لعين الاخص (و) تقييد (ما عدا
 الدائميتين) من البسائط وهي الضرورية والدائمة المطلقتان فالكلام محمول على
 التغليب من قبيل العمريين (باللازديام الذاتي) واما الدائمتان فيمتنع تقييدهما به
 لمنافاة للضرورة والدوام الذاتيين المقيدتين في مفهومهما (كما يمكن تقييد ما عدا
 المشروطة العامة) اي تقييد امكانا شبيها تقييد ما عدا المشروطة العامة من البسائط
 (باللا ضرورة الوصفية) واما هي فلا يمكن تقييدها به لمباينتها له اذ المشروطة
 العامة هي ذات الضرورة بحسب الوصف ولا شك انه مبان للضرورة بحسبه
 تدبر (وما عدا العامين باللازديام الوصفي) اي ويمكن تقييد ما عدا المشروطة
 والعرفية العامين من البسائط باللازديام الوصفي لعدم المنافاة بخلاف العامين
 فان اللازديام الوصفي نقيض الدوام الوصفي المعتبر فيها فلو قيدت به لزم اجتماع
 النقيضين وهو ظه (قال) رحمه الله في الحاشية عند تعليقه على هذا القول لاي يمكن
 تقييد بعض ما عدا العامين من البسائط باللازديام الوصفي وان لم يمكن تقييد بعض
 ما عداها الاخر كالدايميتين لئلا يرد ان الضرورية والدائمة مما عداها لا يمكن تقييد
 هابه اذ الضرورة والدوام الذاتيان اخص من الدوام الوصفي ونقيض الاعم
 مبان لعين الاخص فليحمل على هذا اخوات هذا القول انتهى (وما عدا الوقية
 او المنتشرة المطلقة) تقييد ما عدا الوقيتين المعينة والمنتشرة من البسائط اي
 بعضها على ذلك التوجيه ايضا (باللا ضرورة الوقية المعينة او غير المعينة)
 (قال) رحمه الله في الحاشية على قوله او المنتشرة الى اخره لمنع

الخلو فلا يرد ان الوقتية المطلقة بماعدا المنتشرة المطلقة لا يمكن تقييدها
 باللا ضرورة الوقتية الغير المعينة ويصح الحمل على منع الجمع والخلو
 فلا يلزم المحذور ايضا على التوجيه السابق انتهى (وان لم يعتبر واجمعها)
 لعدم الاحتياج في اكثر مباحثهم وللاحتراز عن الاكثار من البحث فيما
 لا يلزم وليسمر الطالب عن ساعد الجد في اكتساب ما يلزم هذا (تنبيه)
 عنون هذا البحث بالتنبيه مع انه لا يعلم ماضى والحكم ليس فيه من البديهيات
 ومن العادة ان لا يستعمل الا فى احدهما لان مافيه لكثرة بحثهم عنه كان للطالب
 الذكى بمنزلة البديهي (الضرورة تطلق عندهم) ويستعمل فيما بينهم فى احد
 معانى تطلق عندهم تارة (على الضرورة عن ذات الموضوع) اى الناشئة
 عن افراده وذلك بان يكون الذات منشأ للحكم بانفكاك النسبة عن الموضوع
 كقولهم واجب الوجود موجود بالضرورة (وهى الوجوب الذاتى)
 ولما كان فيه خفاء وصفه بما يكشف عنه من قوله (الذى هو ان يكون ذات
 الموضوع وماهية اية عن انفكاك النسبة) يعنى انها يوجب ان عدم انفكاكها
 على جميع التقادير الممكنة الاجتماع معها (بحيث لو فرض الانفكاك) اى
 انفكاك النسبة عن ذات الموضوع وماهية لم تكن الماهية والذات تلك الذات
 والماهية و (انقلبت الى ماهية) وذات (اخرى) واللازم بط فالملزوم مثله
 وقد نظرفيه بجواز قلب الحقايق فى الممكنات وفيه مافيه (فسلب الفردية)
 فى قولنا الاربعة ليست بفرد مثلا (واجب لذات الاربعة) بهذا المعنى (والا)
 اى وان لا يكن واجبا بل جائزا لانفكاك عنها (انقلبت) ماهية ذات الاربعة
 (الى ماهية واحد من الافراد) كالثلاثة مثلا فهو بالفتح جمع فرد ضد الزوج
 (دون ثبوت الزوجية لها اذ لو فرض انفكاك الزوجية لم يلزم الانقلاب)
 المذكور (بل غاية ما يلزم) منه (ان لا تكون) ذات الاربعة وماهيتها (فى شئ)
 من الخارج والذهن) اى لا تكون متصفة بالوجود الذهني والخارجي (و)
 الحال (لا امتناع فيه) اى فى اللازم المذكور (وملخصه) ان ما يلزم منه
 ليس بباطل والباطل ليس بلازم وذلك (اذ ليس الوجود فى احدهما) اى
 الخارج او الذهن (مقتضى ماهيتها) يعنى ان ماهية ذات الاربعة من حيث هي
 لا يقتضى ذلك اذا عرفت هذا (فالوجوب بهذا المعنى) الذى ذكر (انما)
 يتحقق فى الايجاب المتوقف على وجود الموضوع) يعنى انه لا يتحقق فى كل
 ايجاب وفى كل وقت بل فى الايجاب الموصوف بالتوقف المذكور (حيث)

يكون الموضوع) فيه (واجب الوجود) بالذات (نحو الله تعالى عالم اوحى
 بالضرورة) فان صفة العلم والحياة وغيرها من الصفات الذاتية لما كانت
 من لوازم وجوده الخارجى فلو فرض انتفاء ثبوتها له تعالى يلزم انتفاء
 الوجود الملزوم فيلزم انقلاب ماهية الواجب تعالى الى ماهية ممكنة لان كل
 ماهية يمكن انفكاك الوجود عنها بوجه من الوجود فهي ممكنة فماهية الواجب
 تعالى اية عن انفكاك كل من هذه الصفات فيكون ثبوتها له تعالى واجبا بالذات
 بخلاف ثبوت لوازم. الممكنات لها كما صرفت في الاصل كذا في الحاشية (بخلاف
 السلب الغير المتوقف عليه) اى على وجود الموضوع فانه يتحقق فيه (ولذا)
 اى ولاجل مغايرة الحكم المذكور فيها (كان ضرورة سلب القرسية عن الانسان
 مثلا) في قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا لم يكن فرسا بالضرورة (وجوبا
 ذاتيا اذ لا يكون) اى الانسان (فرسا بالضرورة سواء وجد فى الخارج او فى
 الذهن او لم يوجد فى شيء منهما) اى سواء اتصف بشيء من الوجودين ام لم
 يتصف اى يستحيل ان يكون الانسان فرسا لما صرفت من انه يلزم منه الانقلاب
 المحال بالبداهة فحالته كائنة لذاته لاتعلق لها بشئ من الاتصاف باحد
 الوجودين او بعدمه (ولم يكن ضرورة ثبوت ذاتياته وسائر لوازمه
 ثبوتا ذاتيا) عطف على الجملة الماضية المصدرة بكان اى ولد لم يكن الى اخره
 اذ الممكن لكونه ممكنا لا يكون ثبوت شيء من الذاتيات ولا من غيرها واجبا
 بالذات بل الثبوت فى جميع مواد الضرورة واجبا بالغير سواء كان الخارج طرفا
 لذلك الثبوت او الذهن او كلاهما معا لما تقرر ان الوجود الذاتى انما يتحقق فى
 ايجاب شيء للواجب بالذات اذ هو الذى لا يجوز العقل انفكاك الوجود عنه ولا
 يتحقق فى ايجاب شيء لكل من الباقيين اعنى الممكن والمتع وامافى السلوب فهو
 متحقق كيفما كانت اى سواء كان عن الواجب او الممكن او المتع تأمل
 (وتطلق) تارة (على الضرورة بشرط المحمول للواقع وفسرت بامتناع انفكاك
 النسبة الايجابية بشرط ثبوت المحمول والسلبية بشرط سلب المحمول) (قال)
 رحمه الله فى الحاشية اى بشرط وجود المحمول فى الموجبة وعدمه فى السالبة
 والمراد من الوجود والعدم ما هو الواقع فى وقته اذ لا ضرورة اليوم فى
 قيام زيد غدا لافى وجوده لعدم وقوعه بعدولا فى عدمه فيه لعدم تحقق
 وقته الذى هو الغدو بالجملة لا ضرورة فى شيء من طرفى القيام الغير الواقع
 بعدان شرط احدهما فالمراد الشرط الواقع لا مطلق الشرط ولو كان

مفروضا ولذا قيد بالواقع انتهى ثم مثل رحمه الله لكل من الموجبة والسالبة
 فقال (نحو زيد قائم بالضرورة بشرط كونه قائما بالفعل او ليس بقاعدا بالضرورة
 بشرط ان لا يكون قاعدا بالفعل) فثبت القيام لزيد في الاولى ونفى القعود
 عنه في الثانية ضروريان بالشرطين المذكورين (اذ) كل منهما شيء ممكن
 في نفسه (الممكن بعد تحققه بملكه الموجبة في وقت) ظرف للتحقق (لا يمكن
 ان) يتخلف وان (لا يقع في ذلك الوقت) الذي جعل ظرفا لتحقيقه فوقوعه
 في ذلك الوقت ضروري له لانه لو تخلف يلزم ان لا يكون تلك الالة موجبة
 وقد فرضت موجبة هف (وان) بالوصل (كان) ذلك الممكن (فعلا اختياريا)
 موصوفا بانه (لا يجب بايقاعه على الفاعل في ذلك الوقت) الذي جعل ظرفا لوقوعه
 (فهو بشرط ايقاعه ضروري في ذلك الوقت) اي الفعل الاختياري بشرط
 ايقاع الفاعل اياه ضروري في وقت وقوعه (لابدونه) اي لا بدون الشرط
 المذكور (فالضرورة بشرط المحمول مساوية للفعل) المقابل للقوة ولا
 يلزم من ذلك ان يكون عدم القيام قبل القيام ضروريا اذ المراد من الوجود
 والعدم على ما عرفت ماهو الواقع في وقته (فلهم ضرورات ست) اي لاهل
 هذا الفن في مباحثهم ومصطلحاتهم ست ضرورات الاولى منها (الضرورة
 الناشئة عن ذات الموضوع) وعرفت بكون النسبة الايجابية او السلبية ممتعة
 الانفكاك عن الماهية المطلقة للموضوع بحيث لو فرض انفكاكها عنه لزمه
 محال في جميع احواله الخارجة عنها فالضروري بهذا المعنى الممتع انفكاكه
 عن الموضوع مطلق اي سواء كان مشروطا معه امر خارج عنه او عدمه ام
 لم يشترط معه شيء اصلا كما في قولنا الله تعالى عالم بالوجوب الذاتي (و) الثانية
 (الضرورة الذاتية) وعرفت بامتناع انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن
 ذات الموضوع كما اشار اليه بقوله (اعنى الضرورة في جميع اوقات الذات)
 وهو تفسير باللازم كما لا يخفى والكلام على حذف مضاف اي اوقات وجود
 الذات هذا اذا كان الحكم في الموجبة او السالبة على وجودها اما اذا كان الحكم
 على معدوم فيقال في جميع اوقات عدم الذات (و) الثالثة (الضرورة
 الوصفية) وعرفت بامتناع انفكاك النسبة الايجابية او السلبية بشرط الوصف
 (و) الرابعة (الضرورة الوقتية المعينة) وعرفت بامتناع انفكاك النسبة
 عن الموضوع في وقت معين من اوقات وجود الموضوع او عدمه سواء كان
 وقت الوصف اولاً (و) الخامسة (الوقتية الغير المعينة) وعرفت بامتناع

انفكاك النسبة عن الموضوع في وقت غير معين من اوقات الذات اى من اوقات
 وجوده او عدمه كما عرفت (قال) بعض الشراح ثم ان كلامنا من الضرورة الوقتية
 المعينة والغير المعينة اهم من وجه من الضرورة الوصفية لتحقيق الكل في قولنا
 كل منخفض مظلم بالضرورة وتحققها بدونها في ضرورة اظلام القمر وبالعكس
 في ضرورة تحرك الاصابع واعم مطلقا من الضرورة في وقت الوصف لان
 وقت الوصف اما جميع اوقات الذات واما بعض منها واما ما كان يتحقق الضرورة
 في بعض معين ومبهم ومنه يعلم انهما اعم مطلقا من الضرورة الذاتية والازلية
 وهما اعم من وجه من الوجوب الذاتى لتحقيق الكل في ضرورة ثبوت الكمالات
 للواجب تعالى وسلب النقايس عنه تعالى وتحققها بدونه في ضرورة اظلام
 القمر وبالعكس كما في الضرورة بشرط المحمول في مثل قولنا زيد بشرط القيام
 قائم وبشرط عدم القعود ليس بقاعد بالوجوب الذاتى لان نفس الشرط ليس
 بواجب فضلا عن معلوله انتهى (و) السادسة (الضرورة بشرط المحمول)
 وعرفت بامتناع انفكاك النسبة الايجابية بشرط ثبوت المحمول والسالية
 بشرط سلب المحمول (ومطلق الوجوب) وهو الوجوب لا بشرط شيء
 والمراد به الغير المقيد بالذاتى او بغيره (لمطلق الضرورة شامل للكل)
 يعنى انه مثلها في العموم والشمول لجميع الضرورات المذكورة من غير
 ترجيح (والوجوب الذاتى مختص بالاولى) وهى الناشئة عن ذات الموضوع
 و (ملخصه) ان مطلقه تام والمقيد منه بالذاتى مختص بواحدة منها وهى الاولى
 والمقيد بغير الذاتى وهو المراد بقوله (والوجوب بالغير) مختص (بماعداهما)
 وهى الضرورات الست الباقية والوجوب بالغير قيل هو كون احد الطرفين
 مقتضى امر خارج سواء كان في جميع اوقات الذات ازاوا بد او في جميع اوقات
 الموضوع الغير السرمدى او في بعض اوقاته معينا او غير معين واما الوجوب
 بشرط شيء يقتضى النسبة مع الموضوع كوجوب تحرك الاصابع للكاتب
 لما خذ مع قيد الكتابة وكوجوب الايجاب بشرط المحمول ووجوب السلب
 بشرط عدم المحمول فهوى الحقيقة داخل في الوجوب الذاتى ولما كان في
 مقابلة كل ضرورة امكان تام لان معنى امكان النسبة كونها بحيث لا يمتنع
 نفسها او لا يجب خلافها اراد ان يشير الى انواع الامكان وبيان ما يختص به
 كل واحد منها من اسم او حكم فقال (فان سلب عن الطرف المخالف للضرورة
 بمعنى الوجوب الذاتى) اى ان سلب عن الطرف المخالف للحكم الضرورة

بهذا المعنى كان يقال يمكن لذاته ان لا يكون شيء معلوما لاحد (فالامكان ذاتي)
 ولا يقتضى ذات شيء ان يكون معلوما لاحد لاله تعالى ولا لغيره اما لغيره فظاهر
 واما له تعالى فالمقتضى انما هو العلم وهو خارج عن الذات فالامكان الذاتي هو
 سلب الضرورة لاجل الذات عن الطرف المخالف (او مطلق الضرورة) وهي
 الضرورة لا بشرط شيء (فالامكان وقوعي) اي او ان سلبت الضرورة
 المطلقة عن الطرف المخالف فالامكان يسمى عندهم وقوعيا لانه لا مانع عن
 وقوع النسبة فيه ويقال له استعدادي ايضا لمجاعة الاستعداد التام الموجب
 للوقوع في بعض افراده فتلخص ان الامكان الوقوعي ما لا يكون الطرف المخالف
 واجبا بالذات ولا واجبا بالغير بحيث لو فرض وقوع الطرف الموافق لم يلزم
 منه محال بوجه من الوجوه (ويسمى امكانا بحسب نفس الامر) لانه يستلزم
 سلب الامتناع مطلقا نحو قولك من علم الله كتابته في وقت كان كتابا في ذلك الوقت او
 لم يكن ساكن الاصابع فيه بالامكان الوقوعي فانه كما قيل لا ضرورة في عدم كتابته
 او سكون اصابعه بحسب الذات وهو ظاهر ولا بحسب الوصف لان علم الله كتابته
 ان اقتضى فانما يقتضى كتابته لا عدم كتابته ولا بشرط عدم كتابته او سكون
 اصابعه لانه غير متحقق في ذلك الوقت فكان كتابته وعدم سكون اصابعه
 بالاختيار بمعنى صحة الفعل والترك (او الضرورة الذاتية فالامكان عامي)
 اي او ان سلب عنه الضرورة الذاتية فالامكان يسمى عاميا قيل لانه امكان
 العوام وهو سلب الوجوب عن احد الطرفين وقيل لما فيه من العموم لانه ان
 سلب عن طرف عدم فهو امكان عام مقيد بجانب الوجود اي مقيد بالعموم
 من جانب الوجود كما يقال الواجب تعالى والانسان ممكنان اذا الامكان فيه
 بمعنى كون عدم ليس بواجب وهو اعم من ان يكون الوجود واجبا كالواجب
 تعالى او غير واجب كالانسان وان سلب عن طرف الوجود فهو امكان عام
 مقيد بجانب عدم اي مقيد بالعموم في جانب عدم كما يقال الانسان واجتماع
 الضدين ممكنان اذا الامكان فيه بمعنى عدم كون وجوده واجبا وهو اعم من ان
 يكون عدمه فيه واجبا كاجتماع الضدين او غير واجب كالانسان قيل وكل من
 قسمي العام اعم مطلقا من الامكان الخاص فان الممكن الخاص بمعنى ما لم يكن
 وجوده ولا عدمه واجبا وهو اخص مطلقا من قولنا ما لم يكن عدمه واجبا
 ومن قولنا ما لم يكن وجوده واجبا ولذا سمي امكانا خاصا وسمى كل من القسمين
 امكانا عاما كما سمي مقسمهما امكانا عاما وهو سلب الوجود عن احد الطرفين

فان احد الطرفين اعم من طرف الوجود والعدم فالامكان بهذا المعنى اعم
مطلقا من الامكان العام المقيد بجانب الوجود ومن الامكان العام المقيد بجانب العدم
ومن الامكان الخاص ايضا لان الاعم من الاعم من الشيء اعم من ذلك الشيء
انتهى (او) اى او ان سلب عنه (الضرورة الوصفية فالامكان حينى) وعرفوه
بانه سلب الضرورة عن الجانب المخالف فى بعض اوقات وصف الموضوع ووجه
تسميته بالحينى كتسمية القضية المشتملة عليه بالحينية ظاهر (او الضرورة الوقتية
المعينة فالامكان وقتى) اى او ان سلب عنه الضرورة الوقتية المعينة فالامكان
يسمى حيثئذ وقتيا وعرفوه بانه سلب الضرورة عن الطرف المخالف فى وقت
معين من اوقات الموضوع ووجه تسميته بذلك كالقضية المشتملة عليه بالممكنة
الوقتية ظاهر (او الضرورة فى وقت ما فالامكان دوامى) اى او ان سلب عنه
الضرورة فى وقت مهم لم يحصل فيه تعيين من جانب الحاكم وان كان معينا فى
نفسه فالامكان يقال له دوامى كلى بحسب الامكان كقولك يمكن ان يكون
القمر منير اذ انما مادام ذاته موجودا ويمكن ان لا يكون منحسفا فى وقت اصلا
من اوقات وجوده ووجه التسمية بذلك كالقضية المشتملة عليه بالممكنة الدائمة
ظاهر (وكل منها) اى الامكانات الستة المذكورة (اما مكان مام) وهو سلب
الضرورة عن طرف واحد فقط وهو الطرف المخالف (كا) عرفت فيما
(سبق واما) امكان (خاص) وهو سلب الضرورة عن الطرفين اعنى
الموافق والمخالف معا كما اشار اليه بقوله (ان سلب الضرورة المأخوذة فى
مفهومه عن الطرفين) معا كقولنا كل انسان كاتب بالامكان الخاص ولا شيء
من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ثبوت الكتابة للانسان وسلبها عنه
ليس باضرورىين وهو معنى مشترك بين القضيتين المذكورتين فيكون على
الحقيقة كل واحدة منهما مشتملة على امكانين عامين احدهما موجب والاخر
سالب والفرق لفظى تأمل (قلخص) ان الامكان الخاص ايضا ستة فالاقسام
اثني عشر فالاسماء من الخاص كالاسماء من العام (و) لكن (يسمى الخاص
من العامى امكانا خاصيا) لانه امكان الخواص (ومن الوقوعى) اى ويسمى
الامكان من الامكان الوقوعى (امكانا استقباليا) ولما كان وجه التسمية به
خفيا اراد ان يكشف عنها فقال (اذ لا يمكن سلب مطلق الضرورة الشاملة
للضرورة بشرط المحمول عن الطرفين) اى الوجود والعدم (وملخصه)
انه سلب مطلق الضرورة الشاملة للضرورة الى اخره وهو لا يصدق فى نسبة

(الانسبة الى زمان الاستقبال كقيام زيد وعدم قيامه غدا وهو الامكان
 الصرف) (الحالي عن جميع الضرورات) (قال) رحمه الله في الحاشية فان
 قيام زيد غدا مثالا لضرورة اليوم في جانب الايجاب وهو ظاهر والالكان واقعا
 بعلمه في اليوم اوفى الماضى ولا في جانبه السلب لان عدم قيامه في الغد لم يتحقق
 اليوم وان تحقق عدم قيامه الان وانما يتحقق شئ من قيامه وعدم قيامه فيه
 اذا جاء الغد فقيامه في المستقبل ممكن صرف لضرورة في شئ من طرفيه بخلاف
 الامور الواقعة في الحال اوفى الماضى فانها متحققة في وقتها بالفعل بعلمها
 الموجبة لها فهي ضرورية واقلها ضرورة بشرط المحمول هكذا حققه
 الشيخ الرئيس ونقله شارح المطالع وبهذا التقرير ظهر بطلان ما قيل ان
 الامكان الوقوعي يستلزم الوقوع وانما يستلزمه في الامور الحالية والماضوية
 لا مطلقا انتهى (بخلاف البواقى) وهي الامور الضرورية الكائنة في الحال
 اوفى الماضى (فان احد طرفيها قد يشتمل على ضرورة) لانها تتحقق في وقتها
 بالفعل بعلمها الموجبة لها (واقلها ضرورة بشرط المحمول) اذ هي ادنى
 الكل درجة واخفها مؤنة كما لا يخفى على المتأمل (قال) رحمه الله في الحاشية
 انما قال اقلها لان الضرورة بشرط المحمول لما كانت مساوية للفعل كانت اعم
 من سائر الضرورات ووجدان فرد الاعم اسهل واقل مؤنة من وجدان
 الاخص لان فرد الاعم اكثر وفرد الاخص اقل وانما كانت اعم من الضرورات
 في وقت ما لانها كما تتحقق في فعل الفاعل الموجب تتحقق في فعل الفاعل المختار
 بخلاف الضرورة في وقت ما فانها لا تتحقق في فعل الفاعل المختار ولذا لم تكن
 الكتابة وغيرها من الافعال الاختيارية ضرورية واجبة الوقوع في وقتها كما
 لا يخفى انتهى (وقد يطلق الامكان) في اصطلاحهم بطريق الاشتراك (على
 سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقئية) بقسميها المعينة والغير المعينة (عن
 الطرفين) الموافق والمخالف متعلق الطرف السلب والكلام على حذف مضاف
 اى على الصلاحية الحاصلة للنسبة بسلب الضرورة الى اخره (وان) بالوصل
 (وجدت الضرورة بشرط المحمول في احدهما) اى الطرفين اما الموافق فقط
 او المخالف فقط وهذا الامكان اعم من الاستقبال لتحققه في الامور الحالية
 والماضوية ايضا (ويسمى امكانا اخص) اما لا يمكن اخص الخواص كما قاله
 بعض الافاضل اولان فيه سلب الضرورة الذاتية والوصفية والوقئية عن الطرفين
 ولا شك انه يكون اخص من الامكان الخاص لانه متى سلب الضرورات الثالث

عن الطرفين فقد سلب الضرورة الذاتية عنهما بلا عكس كما قيل ولكل وجهة
 (فصل) في الشرطيات وهو سادس الفصول التسعة واستغنى عن تحديد
 الشرطية فيه مع ان عادة المصنفين التحديد ثم التقسيم اعتماد على ما سبق عند تقسيم
 القضية الى المحلية والشرطية حيث علم هناك انها قضية لم يكن الحكم فيها بثبوت
 شئ لشيء او نفيه عنه على عكس حال المحلية واراد ان يشير الى تقسيمها اولا فقال
 (الشرطية) مطلقا (ان حكم فيها بوجوب اتصال التالى) المسمى عند النحاة
 بجزاء الشرط (للمقدم) المسمى عندهم بفعل الشرط والمراد من الوجوب
 اللزوم مطلقا اعم من ان يكون حقيقة وفي نفس الامرام بمجرد الادعاء والمراد
 وقوع اتصال نسبة احدهما بالآخر (او انفصاله عنه) اى بوجوب انفصال نسبته
 عن نسبة الاول كفى الموجبة المتصلة والثانى كفى الموجبة المنفصلة (بعلاقة)
 قالوا هى بالكسر علاقة القوس والوسط ونحوهما وبالفتح علاقة الحب والخصومة
 والحاصل انها بالكسر فى الاعيان وبالفتح فى المعانى والعلاقة المرادة هنا
 ما يطالب به مصاحبة الاول للثانى او مفارقتها له كلمة احدى النسبتين للآخرى
 فى الموجبة اللزومية اولقيض الاخرى كفى الموجبة العنادية (معلومة) عند
 المخاطب وهو وصف العلاقة اذ لا يصح بناء الثانى على المقدم ما لم يكن العلاقة
 بينهما معلومة عند المخاطب بالكلام والالزم البناء على المجهول المطلق وهو
 لا يفيد شيئا ثم وصفها ايضا بقوله (توجب) والجملة يصلح ان تكون وصفية
 كاشفة وهو الاظهر اذ هى لا تكون الا كذلك وان تكون مقيدة اشارة الى ان
 العلاقة التى لا يكون بهذا الوصف لا تكون معتدة بها فيما بينهم ثم اراد ان يشير
 الى كيفية العلاقة وبيان انها من اى الانواع فقال (كلمية المقدم للتالى فى المنفصلة)
 والمراد ما يعنى التامة والناقصة ليشمل مثل العلة الصورية (قال) فى الحاشية ترك
 التضاييف مع انه مذکور فى كتب اكثرهم لانه داخل فيما ذكر لان المتضاييفين
 معلولا لعل واحد وهى اتخاذ الولد من نطفة معينة فى الابوة والبنوة مثلا انتهى
 (اولنقيضه فى المنفصلة) اى او كلمة المقدم لقيض التالى فى المنفصلة (او معلولته
 لاحدهما) اى معلولية المقدم للتالى اولقيضه (او معلولتهما لعل واحد) اى
 كون المقدم والتالى عنيهما او عين احدهما ونقيض الاخر معلولين لعل واحد
 مثال الاول قولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعلية طلوع الشمس
 لوجود النهار اظهر من الشمس فى رابعة النهار ومثال الثانى اما ان يكون الشمس
 طالعة او لا يكون النهار موجودا ومثال الثالث ان كان النهار موجودا كانت

الشمس طالعة اذ كون الاول معلولا للتالى فيه اظهر من الشمس ومثال ثانى
الثالث اما ان يفرق زيد فى البحر واما ان لا يكون فيه اذ غرق زيدا عما يتصور ان
يكون معلولا لكونه فى البحر لا لكونه ليس فيه كما هو ظاهر لا يخفى على البليد والنيب
(ومثال) الرابع ان كان النهار موجودا كانت الارض مضيئة وكل من اضاءة
الارض ووجود النهار معلول لعله واحدة وهى طلوع الشمس قيل ينبغي ان يعلم
انه لا يصح ان تكون تلك العلة تامة اذ العلة لشئين يمتنع ان تكون واحدة والا
لا تحدا لان الواحد لا يصدر عنه الا واحد انتهى وهذا الاصل وان مشى عليه
الحكماء لكنه مقدوح فيه عندنا باوجه وليس هذا محل بيانها (او بسلب ذلك
الوجوب) اى او ان حكم فيها بسلب وجوب اتصال التالى للمقدم او انفصاله
عنه (سميت المتصلة لزومية) لاشتغالها على اللزوم بموجبتها (نحو كلما كانت
الشمس طالعة يلزم ان يكون النهار موجودا) وسالبتها نحو كلما كانت الشمس
طالعة (لا يلزم ان يكون الليل موجودا والمنفصلة عنادية) لاشتغالها على المماندة
بين الجزئين اى سميت الشرطية المنفصلة المذكورة بذلك والعلة ما ذكرنا قالوا
تسمية المتصلة الشرطية ظاهرة لاشتغالها على اداة الشرط واما تسمية المنفصلة
بها فلمشابهتها بالمتصلة من حيث انها مثلها فى التركيب من قضيتين فيكون معنى
الشرطية فى المتصلة حقيقة وفى المنفصلة مجازا ومثل للمنفصلة العنادية بمثالين
موجبتها وسالبتها فقال (نحو لا محالة اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون
فردا او ليس اما ان يكون زوجا او منقسما بمتساويين) والتشريفه على طريق
اللف كفى سابقه ومثال المتصلة منهما وكون المقدم فيهما علة لتقيض التالى ظاهر
(وان حكم فيها باتفاق الاتصال او الانفصال) اى وان حكم فى الشرطية
بالاتصال والانفصال اتفاقا لا عن علاقة توجبه كما فى الاول ويشعر به قوله
(من غير علاقة مشعور بها) (قال) رحمه الله فى الحاشية اى يكون صدق التالى
متصلا لصدق المقدم اتفاقا بلا علاقة . ووجه لذلك الاتصال والمراد بصدقهما
تحقق مضمونهما فى الواقع ولو فى احد الازمته فقولنا اذا طلعت الشمس غدا
يجب عمرو اتفاقية خاصة كما لا يخفى انتهى (سميتا) اى القضيتان المتصلة
والمنفصلة والدال على المرجع الاتصال والانفصال المتقدمان (اتفاقيتين)
ووجه التسمية ان الحكم فيه لكونه وقع اتفاقا لا عن علاقة كانتا حريتين بهذا
الاسم والموجبة من المتصلة الاتفاقية (نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس
صاهل) اتفاقا والسالبة منها نحو ليس ان طلع الشمس يوجد النهار اتفاقا لا

لزوما وقتا من الاوقات (و) الموجبة من المنفصلة الاتفاقية نحو (اما ان يكون الانسان موجودا واما ان يكون العناء موجودا) اتفاقا والسالبة منها نحو ليس ان يكون هذا العدد اما زوجا واما فردا اتفاقا لا وجوبا وقتا من الاوقات ومثل هذه الاتفاقية تسمى عند هم اتفاقية خاصة ولاجل الاشارة الى مفهومها وبيان ماهيتها قال رحمه الله (فالمتصلة الاتفاقية بهذا المعنى) الذى ذكر (ما يحكم فيه) اى قضية يكون الحكم فيها والضمير في مثله يجوز تذكيره نظرا الى لفظ المرجع (باتفاق التالى المقدم فى الصدق) والتحقق فى نفس الامر اى لا يكتفى فيه مجرد الفرض كفى العامة وستأتى فيشترط فى الخاصة صدقهما معا كما يشعر به قوله (المحقق بالفعل) هذا فى الموجبة منها واما فى السالبة فهو ما يكون بنى ذلك الاتفاق كما يصرح به فى قوله (او بسلب ذلك الاتفاق) واوفيه لتويع المحدود لا للترديد فى الحد فلا يرد انه تشكيك او شك وهو ينافى التحديد (ويسمى) المحدود المذكور اعنى القضية المذكورة (اتفاقية خاصة) ووجه التسمية تعلمه العامة والخاصة ويستنبط مما يأتى فى العامة فتفكر وتذكر (وقد تطلق على المعنى الاعم) قد على اصل وضعها هنا للتقليل اذا طلاقها على المعنى الاعم قليل عندهم بالنظر الى اطلاقها على المعنى الاخص السابق يعنى ان الاتفاقية العامة قليلة الاستعمال فيما بينهم بخلاف الخاصة (وهو) اى المعنى الاعم او الاتفاقية بالمعنى الاعم والتأنيث باعتبار لفظ الخبر (ما) اى قضية والقضية المشهورة فى المرجع مضت عن قريب وهى موصوفة بانه (يحكم فيه) اى فى القضية والكلام فيه كالكلام فيه (باتفاق صدق التالى تحقيقا) لا فرضا كفى المقدم (لصدق المقدم فرضا) فيشترط فى العامة صدقهما معا غير ان صدق التالى تحقيقى والمقدم فرضى فان فى قوله (وان لم يصدق فى نفسه) وصلية والحاصل ان صدق المقدم وتحقيقه فى نفسه ليس بشرط فيها بل يكتفى فيه فرض صدقه هذا فى الموجبة واما الحكم فى السالبة فقد اشار اليه بقوله رحمه الله (او بسلب ذلك الاتفاق) الذى كان فى الموجبة (وتسمى اتفاقية عامة) لعمومها وخصوص الاول اذ صدق المقدم والتالى وتحقيقهما فى نفس الامر معا مستلزم لصدق التالى وتحقيقه و- - - من غير عكس ثم مثل للاتفاقية بالمعنى الاعم فقال (كفى قولنا كلما كان الفرس كاتبافا لانسان ناطق) هذا للموجبة والسالبة تعرف بزيادة نحو ليس فى اولها ولم يمثل للاتفاقية بالمعنى الاخص خشية التكرار اذا امثلتها مرت فيها مر اول

البحث قيل فالاتفاقية العامة يتمتع تركيبها من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب بل تركيبها اما من صادقين او مقدم كاذب وتال صادق نحو كما كان الحلاء موجودا فالحيوان موجود والاتفاقية الخاصة يتمتع تركيبها من كاذبين ومقدم صادق وتال كاذب وانما تتركب من صادقين ويعلم من ذلك اقسام تركيب الكاذبة فان العامة الكاذبة يتمتع تركيبها من صادقين ومن مقدم كاذب وتال صادق والالم تكن كاذبة اذ يكتفى في صدقها صدق التالى فتعين ان تكون مركبة من كاذبين ومن مقدم صادق وتال كاذب والخاصة الكاذبة يتمتع ان تتركب من صادقين فتعين اقسام الباقية (ثم المنفصلة مطلقا) عنادية كانت او اتفاقية تنقسم ثلثة اقسام اى بعد ان علمت الحال والاقسام فى المتصلة فاعلم الحال والاقسام فى المنفصلة والعطف ثم للاشعار بترائى رتبها عنها (ان كانت حاكمة) اى ذات حكم لاشتمالها عليه والا فالحاكم فى الحقيقة المتكلم بها فالكلام محمول على المجاز (بالانفصال) بين جزئها و اجزائها (فى الصدق والكذب معاً) اى ان كان الحكم بعدم اجتماع اجزائها وبعدم ارتفاعها كما فى المثال المشهور لها العدد اما زوج او فرد هذا فى الموجبة (او) كانت حاكمة (بسلب ذلك الانفصال) فى السالبة كما فى قولنا ليس البتة اما ان يكون الشيء انسانا او حيوانا (سميت) تلك القضية (منفصلة حقيقية) اما بالمنفصلة فوجود الانفصال بين اجزائها واما بالحقيقية فوجوده بتمامه صدقا وكذبا وما كان منها بهذه الدرجة فباسم الحقيقية احق (كسابق) او اثل الفصل (او فى الصدق فقط) اى او ان كانت حاكمة بالانفصال بين جزئها و اجزائها فى الصدق دون الكذب اى من غير تعرض لجانب الكذب (قال) رحمه الله فى الحاشية قيد فقط قيد الانفصال فى الصدق لا قيد الحكم والالكان مساويا للمعنى الاعم الشامل للمنفصلة الحقيقية اذ لا يلزم من عدم الحكم بالانفصال فى الكذب عدم الانفصال بخلاف ما اذا كان قيد الانفصال فى الصدق اذ معنى الانفصال فى الصدق فقط عدم الانفصال فى الكذب فيصير المعنى وان حكم بالانفصال فى الصدق وعدم الانفصال فى الكذب سميت مانعة الجمع وكذا الكلام فى الانفصال فى الكذب فقط كما لا يخفى انتهى (او بسلبه) اى او حاكمة بسلب ذلك الانفصال الاول من الشقين للموجبة والثانى للسالبة منها وهو ظاهر (سميت) تلك المنفصلة فى الحالين (مانعة الجمع) لعدم اجتماع اجزائها صدقا وهى لكونها اقوى من الذى تنافى اجزاؤها كذبا اعنى مانعة الخلو قدمها عليها مثال الموجبة

منها (نحو اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا) والسالبة بزيادة اداة
 النفي فيه (قال) بعض الشراح واعلم ان مانعة الجمع تطلق في الاصطلاح على
 ثلاثة معاني احدها ما حكم فيه بالتنافي في الصدق فقط اى وبعدم التنافي في
 الكذب وثانيها ما حكم فيه بالتنافي في الصدق فقط اى لم يحكم فيه بالتنافي في
 الكذب سواء حكم بعدم التنافي فيه او لم يحكم بشيء منهما وثالثها بالتنافي في
 الصدق فقط اى سواء حكم فيه بالتنافي في الكذب او بعدم التنافي فيه او لم يحكم
 بشيء منهما انتهى (او في الكذب فقط) اى او ان كانت حاكمة بالانفصال في
 الكذب فقط يعنى من غير تعرض لجانب الصدق والكلام في قيد فقط كالكلام
 فيه هناك اذ لا فرق بين الصدق والكذب في ذلك فتذكر وهى كمانعة الجمع
 تطلق على ثلاثة معاني (احدها ما حكم فيه بالتنافي في الكذب فقط اعنى وبعدم
 التنافي في الصدق (ثانيها) ما حكم فيه بالتنافي في الكذب مطلقا اعنى ولم يحكم
 فيها بالتنافي في الصدق اعم من ان يحكم بعدم التنافي فيه ام لم يحكم بشيء منهما
 (ثالثها) ما حكم فيه بالتنافي في الكذب مطلقا اعم من ان يكون حكم بالتنافي
 في الصدق ام بعدم التنافي فيه او لم يحكم بواحد منهما والنسبة بين المعاني المذكورة
 ان الثانى من كل منهما اعم من الاول منهما بحسب الحمل ومن الحقيقية بحسب
 التحقق والثالث من كل منهما اعم من الاولين منهما ومن الحقيقية بحسب الحمل
 كذا قيل فتدبر هذا في الموجبة واما في السالبة فقد اشار اليه بقوله (او بسلبه)
 اى او ان كانت حاكمة بسلب ذلك الانفصال (سميت) تلك القضية في الحالين
 (مانعة الخلو) لعدم الخلو الواقع عن احدا جزائها مثالها (نحو اما ان يكون
 الشيء لاحجرا او لا شجرا) هذا الاولى اعنى الموجبة منها واما الثانية
 اعنى السالبة فكقولنا ليس اما ان يكون زيد انسانا او فرسا (وقد يطلق
 الاخيرتان) من المنفصلات وهما مانعة الجمع ومانعة الخلو (على المعنى الاعم)
 مما ذكر وهو المعنى (الشامل للمنفصلة الحقيقية) ايضا والمعتبر في الاقيسة
 هو المنفصلة بهذا المعنى ولا يتحصل ذلك المفهوم الا (محذوف قيد فقط
 عنهما) اى عن مفهومي الاخيرين فيقال ما قضيتان حكم فيهما بالتنافي
 بين الاجزاء في الصدق او في الكذب مطلقا فيكونان اعم من المنفصلة
 الحقيقية واعم منهما بالمعنى الاخص بخلافهما بالمعنى الاول فانهما يباينان
 الحقيقية وهو ظاهر ولما كان وجود الاقسام الثلاثة من الحقيقية ومانعة الجمع
 ومانعة الخلو ظاهرا في الشرطيات وقد ذكره كسائر المصنفين وكان

الاكثر قد غفلوا عن بيان جرياتها في الحملات بل في المفردات مع انها تجري
 فيها ايضا لحفاء الجريان فيها اراد ان يشير الى ذلك ويكشف عنه القناع فقال رحمه الله
 (ويجري جميع الاقسام الثلاثة) المذكورة من الحقيقية ومائة الجمع ومائة
 الخلو (في) القضية (الحملية المرددة المحمول) وهي الحملة الشبيهة بالمنفصلة
 سميت بذلك لانه تفيد ثبوت احدا الاشياء للموضوع وقت انتفاء الاخر عنه
 وثبوت الاخر وقت انتفاء الاول عنه حتى اذا علم ذلك يتصور الموضوع
 فيكون تقسيمه فكل الموضوع في تلك القضية يرد بين احواله كما يردد
 الفاعل المختار بين افعاله او يقسم بينها قطعا متساوية كما يقسم الملك المشترك كذا
 ذكروا وجرياتها في القضية المذكورة اما الحقيقية فكقولنا العدد اما زوج او
 فرد اما مائة الجمع فكقولنا زيد اما متحرك الاصابع او ساكنها واما مائة
 الخلو فكقولنا زيد في البحر او لم يفرق ثم ترقى عن ذلك بطريق الاضراب فقال
 رحمه الله (بل في مطلق التردد) اي يجري الاقسام الثلاثة المذكورة في مطلق
 التردد الشامل للترديد بين الشرطيات والترديد بين الحملات والترديد بين
 المفردات في المحمولات او في الفيود الواقعة في القضايا من الحال والمفعول
 والتمييز وغيرها اذ التردد كما يقع بين القضايا يقع بين المفردات ولحفاء ذلك صرح
 به فقال (اذ التردد كما يكون بين القضايا) بان يردد الايقاع والانتزاع بينها
 (كافي المفصلات) كافي قولنا اما ان يكون العدد زوجا او فردا وبينها وبين
 نقايتها كما في الشكيات والوهميات (يكون في المفردات المحمولة على شيء كما
 في الحملات المرددة المحمول) وقد مر في كلامنا التمثيل لها من الاقسام الثلاثة
 (وفي التقسيمات) كقولهم الكلمة اسم وفعل وحرف (والغير المحمولة) اي
 والكلمات الغير المحمولة على شيء (كافي سائر القيود) الواقعة في الكلام من
 المفعول والحال ونحوهما قيل كل قيد في جانب المحمول تصديق معنى وفي الانشاءات
 والتعريفات تصور (والكل لا يخلو عن احدها في الاغلب) اي كل واحد من
 المذكورات الحملية وغيرها لا يخلو عن احدا الاقسام المذكورة في اغلب الاستعمال
 والقليل خلو عنها قال رحمه الله في الحاشية وانما قال في الاغلب لانه قد يخلو عنها
 كافي قول اهل المعاني تقديم المسند لكذا او كذا اذ ليس بين النكتين منع جمع لما
 قالوا الاتزام بين النكات فيجوز ان يكون التقديم لكليهما او لثلاثة ولا منع خلو
 لانهم لم يقصدوا الانحصار فيما ذكره بطريق التردد انتهى (وقد يكون كل من
 هذه المنفصلات) الحقيقية ومائة الجمع ومائة الخلو وقد تشعر بعله ذلك (ذات

اجزاء ثلاثة) وان كان الغالب كونها ذات جزئين (فصاعدا) اى ذات اجزاء اربعة او خمسة وهكذا كقولنا اما ان يكون القضية المحصورة موجبة كلية او موجبة جزئية او سالبة كلية او سالبة جزئية وكقولنا اما ان يكون الكلى جنسا او نوعا او فصلا او خاصة او عرضا عاما قال رحمه الله فى الحاشية فى تصريح كل اشارة الى رد ما قيل ان المنفصلة الحقيقية لا يجوز ان تتركب من اكثر من جزئين بل يكفى وجوده بين مجموع اجزائه الثلثة او الاربعة كما فى المثال المذكور فان العدد الواحد لا يخلو عن مجموع الاقسام الثلاثة وان خلا عن اثنين منها انتهى ومثل رحمه الله للمنفصلة الحقيقية ذات الاجزاء الثلاثة بقوله (نحو العدد اما زائد او ناقص او مساو) قال فى الحاشية اى العدد بالنسبة الى ما يجمع من الكسور التسعة اما زائد كالاربعة فان نصفها اثنان وربعا واحد ومجموعها ثلثة وهو ناقص عن الاربعة او زائد كاتى عشر فان نصفها ستة وثلثا اربعة وربعا ثلثة وسدسها اثنان والمجموع خمسة عشر وهى زائدة على اتى عشر او مساو لها كالستة فان نصفها ثلثة وثلثا اثنان وسدسها واحد فالمجموع ستة ايضا وليس المراد ان العدد الواحد بالنسبة الى عدد اخر اما زائد عليه او ناقص عنه او مساو له كما ظن فانه غفلة عن اصطلاح اهل الحساب والمثال مبنى عليه انتهى ومثل رحمه الله للحقيقية من ذات اجزاء ثلثة ولم يمثل للباقيتين لانها الاصل ولان الامثلة يمكن ان تعلم من التمثيل لها فمثال مائة الجمع منها نحو قولنا هذا الشيء اما ان يكون شجرا او حجرا او حيوانا ومثال مائة الحلو منها اما ان يكون هذا الشيء لاحجرا او لاشجرا او لحيوانا وكونها ذات اجزاء ثلثة يختص بها لا يتعداها الى المتصلات كما اشار اليه رحمه الله بقوله (مخلاف المتصلات) اى فانها لا تتركب من اكثر من جزئين ولم اعثر على السبب والسرفى ذلك (ثم الحكم فى الشرط مطلقا) متصلة كانت او منفصلة وهذا تقسيم للشرطية الى الاقسام الاتية باعتبار مقادير المقدم كما كان التقسيم للحملية الى تلك الاقسام باعتبار الموضوع وما صدق عليه فذكر (ان كان على جميع الازمان والاوزاع الممكنة الاجتماع مع المقدم) فادقلنا كلما كان زيدا انسانا كان حيوانا فان معناه ان اللزوم متحقق فيه على جميع الاحوال التى يمكن اجتماعها مع انسانية زيد من كونه قائما او قاعدا راكبا او ماشيا او كون الشمس طالعة او كان الليل موجودا الى غيرها من الاحوال ولا يشترط فى تلك الاوزاع ان تكون ممكنة فى نفسها وانما المشترط امكن اجتماعها مع المقدم كما اشار اليه بقوله (وان) بالوصل (كانت متمتعة فى نفسها) فيصح ان يقال كلما كان الانسان فرسا كان حيوانا مع ان كون الانسان فرسا

ممتنع في نفسه تدبر (فكلية) أي تلك الشرطية كلية وهي قسبان لأنها (أما موجبة وسورها في المتصلات) أدوات تدل على عموم الازمنة والاوقات (نحو كلما ومهما ومتى) وماضاهاها معنى من الادوات نحو كلما ومهما او متى كان الشيء انسانا كان حيوانا اذا المعنى أي وقت تحقق وعلى أي حالة وقع انسانية الشيء يقع حيوانيته كما صرفت انما الا اذا فرض انسانيته حال كونه منفكاً عن الحيوان (فحيثئذ) تكون الحيوانية غير لازمة له (و) سورها (في المتصلات) أدوات تدل على عموم المعاندة بين اجزائها في الازمنة والاوقات (نحو دائماً والبتة) وماضاهاها من الادوات كافي قولنا دائماً والبتة اما ان يكون العدد زوجاً او فرداً اذا المعنى فيه ان معاندة الفردية للزوجية كاشفة في جميع الازمنة والاوقات متحققة في جميع الاوضاع التي يمكن اجتماعها مع المقدم (واما سالبة وسورها فيهما) أي في المتصلات والمتصلات (واحد) أي لا فرق في ادوات السور بين المتصلة والمنفصلة في السالبة بخلاف الموجبة وهو (نحو ليس البتة ودائماً ليس) مما يفيد نفى استغراق الازمنة في اللزوم في المتصلة والعناد في المنفصلة كقولنا ليس البتة او دائماً ليس اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والمنفصلة كقولنا ليس البتة او دائماً ليس اما ان تكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً (او على بعضها المطلق) أي وان كان في الشرطية على بعض الازمان والاوزاع المطلق الحالى عن التعيين (فجزئية) أي فهي جزئية متصلة كانت او منفصلة وهي (اما موجبة وسورها فيهما) واحداً لا اختصاص لاحدهما فيه (نحو قد يكون) مما يفيد هذا المعنى الخصوصى فمثال المتصلة قد يكون اذا كان الشيء حيواناً كان انساناً فالحكم فيه يلزوم الانسانية انما هو على وضع مخصوص وهو كونه ناطقاً ومثال المنفصلة قد يكون اما ان يكون هذا الشيء ناطقاً او صاهلاً (واما سالبة وسورها فيهما) أي الجزئيتين المتصلة والمنفصلة واحد (نحو قد لا يكون) مما يفيد السلب الجزئى ومنه ليس كلما وليس مهما وليس متى في المتصلة وليس دائماً في المنفصلة مما يدخل فيه اداة النفي على الاسوار في الموجبات الكلية اذ قد تقرر عندهم ان رفع الايجاب الكلى هو سلب جزئى والمثال للمتصلة قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة كان الليل موجوداً وللمنفصلة قد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون النهار موجوداً (او على بعضها المعين) أي او ان كان الحكم فيها على بعض الازمان والاوزاع المعين تعييناً شخصياً في الخارج او في الذهن (فشخصية) أي فهي شرطية شخصية (نحو)

قول المنجم (اذا حلت الشمس بنقطة الحمل في السنة الآتية كان كذا من الحوادث الغيبية من نحو حرب او غلاء او رخاء هذا في المتصلة وكقولك في المنفصلة اما ان يكون في هذه السنة خصب او يكون رخاء (والافهملة) اى وان لم يكن الحكم فيها على الانحاء الثلاثة المذكورة بل اهلكت القضية عن شيء من ادوات السور فهمي مهمة نظير ما في الحملات وهي (كالمصدره بلفظ ان واذا ولو) من ادوات الشرط في المتصلات ونحو ما واو في المنفصلات (قال) بعض الشراح اعلم انه ذهب الشيخ الى ان كلمة شديدة الدلالة على لزوم وفي ضعيفة الدلالة واذا كالتوسط واذا وكما ولما للدلالة لها عليه وجعل صاحب المطالع مهما ولو ايضا من هذا القيل وزيف شارحه ذلك كله وقال ادوات الشرط لا دلالة لها على اكثر من الاتصال والانفصال فاذا اريد افادة اللزوم قيد القضية باللزوم واذا اريد افادة الاتفاق قيدت به واذا لم تقيد باحدها كانت مطلقة لا تقيد اكثر من الاتصال فقولا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود مطلقه تحتل الاتفاق واللزوم وكما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لزوما موجهة لزومية واتفاقا موجهة اتفاقية هذا انتهى فقوله رحمه الله (بدون تعيين الوضع) وهو حال المقدم (لأنها للاهمال هناك) اشارة الى ما نقله هذا الشارح عنهم من ان الصحيح من انها لا تقيد سوى الاتصال كما ان اما ونحوها لا تقيد سوى الانفصال في المنفصلات وانما اللزوم والاتفاق من الكيفيات الزائدة وتعلم بقيد لزوما واتفاقا وقد يكتفى بخصوص المادة لمعلومية اللزوم من خارج كطلوع الشمس ووجود النهار (فيجرب فيها) اى الشرطية (المحصورات) من الكلية والجزئية والشخصية والمهمة (وما في حكمها) مما يفيد فائدتها ويؤدي مؤداها (ايضا) كما يجرب في الحلية وقد صرفت فيه فهما مشتركتان في ذلك (لكن) تختص الشرطية بجريانها (فيها باعتبار ازمان المحكوم عليه واوضاعه) الممكنة الاجتماع كما يعلم من تقييدها في اول البحث ويختص الجريان (في الحملات باعتبار افراده) فالالزام والاضاع في الشرطيات بمنزلة الافراد في الحملات فكما انه اذا كان الحكم في القضية الحلية على شخص معين تكون شخصية كذلك الحكم بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين تكون مخصوصة وقس عليه حال البواقى فيكون مأل الشرط اجتماع التالى مع المقدم في زمان واحد كما ان مأل الحمل اجتماع الموضوع مع المحمول في فرد واحد قيل ثم هذا التقييد اى تقييد الاوضاع

بالممكنة الاجتماع انما هو في اللزومية والعنادية واما اذا كانت الشرطية اتفاقية فتعتبر الاوضاع المجتمعة مع المقدم بالفعل على احد الوجوه الاربعة المذكورة لان معنى الاتفاق هو المصاحبة في التحقق كقولنا كلما او قد يكون اذا كان الانسان ناطقا كان الحمار ناهقا انتهى ثم اراد رحمه الله ان يبين موارد صدق كل واحد من القضايا المذكورة وتحققها فقال «وانما تصدق الموجبة الكلية من المتصلة فيما كان التالي مساويا للمقدم» اى فى مادة يكون التالي فيها مساويا للمقدم كوجود النهار مع طلوع الشمس فى القضية التى ذكرت آنفا اذ كلما تحقق احدهما تحقق الاخر بلا مصرية «او اعم منه مطلقا» اى او فى مادة كان التالي اعم من المقدم مطلقا كما فى قولنا كلما كان هذا الشيء انسانا كان حيوانا «او من مانعة الجمع» فى المنفصلات اى وانما تصدق الموجبة الكلية منها «فما كان بينهما تباين كلى» اى فى مادة يكون بين التالي والمقدم تباين كما بين الشجر والحجر فى المثال الماضى «ومن مانعة الحلو» فى المنفصلات «فما» اى فى مادة «كان بين تقيضيهما» اى المقدم والتالى لا عينيهما «تباين كلى» كما فى قولنا دائما اما ان يكون زيد فى البحر واما ان لا يفرق فتقيض المقدم وهو عدم كون زيد فى البحر يباين غرقه الذى هو تقيض التالى «والسالبة الجزئية من كل نوع منها» اى من الانواع المذكورة من المتصلة ومانعة الجمع ومانعة الحلو «تصدق فى مادة لم تصدق فيها الموجبة الكلية» اى منهما وهذا هو معيار الصادقة من القضايا الثلاث المذكورة فمثال صدق السالبة الجزئية ولم تصدق فيها الموجبة الكلية قولنا قد لا يكون كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا ومثال صدق السالبة الجزئية من مانعة الجمع ولم تصدق فيها الموجبة منها قولنا قد لا يكون اما ان يكون هذا الشيء حجرا او شجرا ومثال صدق السالبة الجزئية من مانعة الحلو ولم تصدق الموجبة الكلية منها قد لا يكون اما ان لا يكون زيد فى البحر واما ان يفرق «وانما تصدق السالبة الكلية من المتصلة فيما كان بينهما تباين كلى» اى فى مادة يكون بين التالي والمقدم مبانة كلية كقولنا ليس البتة ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود «ومن مانعة الجمع» اى وانما تصدق السالبة الكلية من مانعة الجمع «فما كان بينهما» اى بين المقدم والتالى «مساواة» كقولنا ليس البتة اما ان يكن هذا الاحجارا ولا شجرا «و» انما تصدق السالبة الكلية «من مانعة الحلو فيما كان بين تقيضيهما» اى فى مادة يكون بين النقيضين لا العينين «تباين كلى» نحو قولنا ليس

البنة زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يترك (والموجبة الجزئية من كل نوع منها) اى من الانواع الثلاثة المذكورة (تصدق في المواد التي كذب فيها السالبة الكلية) واستخرج الامثلة مما مر فتذكر ولما كان طرعا الشرطية في الاصل قضيتين وبعد التركيب خرجا عن حكم القضية المستقلة وكانت القضية الشرطية تتركب من حمليات وشرطيات ومختلفات اراد ان بينها مفصلة ويذكر المحتملات من الاقسام فقال (وطرعا الشرطية في الاصل) وقبل التركيب (قضيتان) ويدل لذلك انحلالها اليهما بحذف الاداة وهي ستة اقسام في الظاهر لانهما (اما) قضيتان (حملتان) اى بالقوة والتسمية فيه وفي باقى الاقسام مجاز باعتبار الاصل ويحتمل ان يكون من قبيل الحرف في الدن مسكر (كالامثلة المتقدمة) من نحو كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل (او) قضيتان (متصلتان نحو) قولنا (كلما ثبت انه كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا لم يلزم انه كلما يكن النهار موجودا لم تكن الشمس طالعة او) قضيتان (منفصلتان نحو) قولنا (كلما ثبت انه دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا يلزم انه دائما اما ان يكون منقسما بمتساويين او لا يكون) اى منقسما بمتساويين (او مختلفان) هو ثلثة اقسام في الظاهر وفي الحقيقة ستة احدها ان يكون الطرفان حملية ومتصلة والمقدم حملية كقولنا ان كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا وثانيها ان يكونا حملية ومنفصلة والمقدم حملية كقولنا اما ان يكون هذا عددا فهو اما زوج واما فرد وثالثها ان يكونا متصلين ومنفصلين والمقدم متصل كقولنا ان كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجودا دائما اما ان تكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا رابعها ان يكونا حملية متصلين والمقدم متصل كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس خامسها ان يكونا حملية ومنفصلين والمقدم منفصل كقولنا كلما كان هذا اما زوجا او فردا كان عددا سادسها ان يكونا منفصلين ومتصلين والمقدم متصل كقولنا ان كان دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فالتفريع بقوله (فهذه ستة اقسام) انما هو بالنظر الى الظاهر كان يكون الطرفان حملية ومتصلة من غير تقييد يكون المقدم حملية او بالعكس ولا شك انه قسمان في الحقيقة وان كانا واحدا بالنظر الى الظاهر كما يعلم مما ذكرنا (قال) بعض الشراح واما المنفصلات فستة الاول مركب من حليتين كقولنا اما ان يكون العدد

زوجا او فردا والثاني مركب من متصلتين كقولنا اما ان يكون ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجودا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة لم يكن الليل موجودا
 والثالث مركب من منفصلتين نحو اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما
 ان يكون هذا العدد لا زوجا ولا فردا والرابع مركب من حملية ومتصلة نحو
 اما ان يكون الشمس علة لوجود النهار واما ان يكون كلما كانت الشمس
 طالعة كان النهار موجودا والخامس مركب من حملية ومنفصلة كقولنا اما ان
 ان يكون هذا الشيء ليس عددا واما ان يكون اما زوجا او فردا (والسادس)
 مركب من متصلة ومنفصلة كقولنا اما ان يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
 موجودا واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا وان امكن
 في المنفصلة ايضا اتقسام كل واحد من الثلاثة الاخيرة الى قسمين لكنه لم يعتبر
 لعدم التأثير في الاختلاف فيها فح تبق الاقسام في المنفصلة ستة وبضرب
 المنفصلات الست الى الثلاثة اعني الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الحلو تصير الاقسام
 ثمانية عشر وبضم المتصلات التسع اليها تصير سبعة وعشرين وبضربها الى
 الاربعة التي هي الكلية والجزئية والشخصية والمهمة تصير مائة وثمانية اقسام
 ولا زديادها مجال تام لدوى الافهام انتهى (ولما) بين ان طرفي الشرطية قضيتان
 في الاصل بقى السامع بتردد في المقتضى لاجراجهما عن الاصل ما هو وكيف كان
 فقال مجيبا بطريق الاستدراك (الا ان ادوات الاتصال والانفصال) اي لكن ان
 ادوات الخ فالاستثناء منقطع وهو ظاهر (اخرجهما) اي الطرفين المذكورين
 (عن حد القضيتين بالفعل) فهما قضيتان بالقوة القرينة من الفعل اذ بالتحليل
 وحذف اداة الاتصال والانفصال تعودان الى الاصل ويأخذان ما كان للقضية
 من حكم بلا اشتباه (وهما ايضا) اي طرفا الشرطية اعم من ان تكون متصلة او
 منفصلة يتقسمان بحسب الاحتمالات العقلية الى الاقسام الاتية وهو في الحقيقة
 تقسيم للشرطية باعتبار طرفيها فالتقسيم الى الاقسام الاتية ليس بالنظر الى
 ذات القضية بل انما هو بالنظر الى الطرفين كما كان في السابق كذلك (اما صادقتان)
 وكذلك بعد التحليل بحذف ادوات الاتصال والانفصال فهما ومعنى الصدق
 فهما مطابقة ما اشتملا عليه من الحكم لما في نفس الامر وتحققه كما ان الكذب
 عدم ذلك (نحو كلما كان زيد انسانا كان حيوانا) فكون زيد انسانا وكونه حيوانا
 مطابقان لما في نفس الامر ومجموع القضية مضمونها كذلك مطابق لما في نفس
 الامر فهي صادقة بنفسها وبالطريق الى كل من اجزائها وهذا من المتصلة ولم يمثل

للمنفصلة وقد مثلوا لها بنحو اما ان يكون زيد لاشجرا او لاججرا (او كاذبتان) عطف على صادقتان والمراد الطرفان والتأنيث فيه باعتبار كونهما قضيتين كافي المعطوف عليه وهو ظاهر (نحو كلما كان زيد فرسا كان صاهلا) فكون زيد فرسا وكونه صاهلا يبين كذبه لعدم مطابقته لما في نفس الامر (او مختلفان بان يكون المقدم كاذبا والتالي صادقا نحو كلما كان زيد فرسا كان حيوانا) فكون زيد فرسا كاذب كما ان كونه حيوانا صادق (او بالعكس) بان يكون التالي كاذبا والمقدم صادقا (كعكس الاخير مستويا) اي كعكس المثال الاخير بالعكس المستوي لا بعكس النقيض اذ هو ينعكس به الى قولنا كلما كان زيد حيوانا كان فرسا ولم يمثل للمنفصلة المركبة من المقدم الصادق والتالي الكاذب ومثاله اما ان يكون زيد لاججرا او لانسانا ولما يبين الاحتمالات في الطرفين من الشرطية من جهة الصدق والكذب اراد ان يبين حال القضية الشرطية وماله من الصدق والكذب بالنظر الى انواعها وهو المقصود وذلك كالمقدمة له فقال مخرجا للكلام بطريق الاستدراك (لكن الموجبة الكلية من المتصلة للزومية) وتعرض لها اول الشرفها ومرتبها على البواقى (لا تصدق في الرابع) وهو ما كان المقدم فيه صادقا والتالي كاذبا (بل) هي (مختصة بالثلاثة الاول) وهي ما كان فيه صادقين وما كان فيه كاذبين وما كان المقدم كاذبا والتالي صادقا قال رحمه الله في الحاشية اقول هذا ما قالوا لكن جريان الاحتمالات الاربعة في الموجبة الجزئية منها واختصاص الموجبة الكلية بالثلاثة الاول كلام ظاهري والتحقيق ان مطلق الموجبة منها كلية كانت او جزئية مختصة بالصادقتين كما ستطلع عليه من ان التالي في قولك كلما كان زيد فرسا كان حيوانا مقيد بكونه حيوانا في ضمن الفرسية لا مطلق الحيوانية والالم تنعكس هذه الموجبة الكلية الى الموجبة الجزئية القائلة بانه قد يكون اذا كان زيد حيوانا كان فرسا لانه انما يكون فرسا اذا كان حيوانا في ضمن الفرسية لا اذا كان حيوانا في ضمن الانسانية وكون زيد حيوانا في ضمن الفرسية من الاوضاع الممتعة الاجتماع مع كونه حيوانا فلو لم يقيد التالي بل اطلق كان لزوم على بعض الاوضاع الممتعة لا الممكنة المعتبرة في الكلية والجزئية وان قيد بكون التالي كاذبا كالمقدم كما لا يخفى انتهى وقال رحمه الله في الحاشية على قوله لا تصدق الخ اي لا تصدق فيما كان المقدم صادقا والتالي كاذبا لامتناع ان يستلزم الصادق الكاذب والالزام كذب الصادق وصدق الكاذب اما كذب الصادق فلان كذب اللازم يستلزم كذب الملزوم واما صدق الكاذب فلان الملزوم فيها صادق وصدق الملزوم مستلزم

لصدق اللازم انتهى (كما ان مطلق الاتفاقية) وهي التي لا بشرط شيء (الموجبة الكلية او الجزئية منها) من الشرطية المتصلة (مختصة بالصادقتين) ان كانت اتفاقية خاصة او بتال صادق سواء كان المقدم صادقا ولا ان كانت اتفاقية عامة كذا في الحاشية فمعنى قوله (او بتال صادق) انه يشترط صدق التالى فيها ان كانت اتفاقية عامة سواء كان المقدم صادقا ام لا (ومطلق الموجبة) يعنى لا بشرط شيء (كلية كانت او جزئية عنادية كانت او اتفاقية من المنفصلة الحقيقية مختصة بالمختلفين) وهما كون المقدم صادقا والتالى كاذبا وعكسه كقولنا دائما اما ان يكون زيد حيوانا او حمارا ونحو التبة اما ان يكون زيد حمارا او حيوانا ونحو قد يكون اما ان يكون حيوانا او حمارا وعكسه وقس البواقي عليها (ومن مانعة الجمع مختصة بغير الصادقتين) اى ومن المنفصلة المانعة الجمع فقط مختصة بالحق قال رحمه الله في الحاشية لان ما لا يجتمعان فى الصدق عنادا او اتفاقا اما ان يكونا كاذبتين او يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة كما ان ما لا يجتمعان فى الكذب عنادا او اتفاقا اما ان يكونا صادقتين او يكون احدهما صادقا والاخرى كاذبة انتهى (ومن مانعة الخلو بغير الكاذبتين) اى ومن المنفصلة المانعة الخلو فقط مختصة بغير الكاذبتين قال بعض الشراح فعلم من التفصيل المذكور ان صدق الشرطية وكذبها متصلة كانت او منفصلة لا يتوقف على صدق اطرافها وكذبها لان مناط الصدق والكذب فيها هو الحكم بالاتصال والانفصال فان طابق الواقع فهى صادقة والاف كاذبة سواء صدق طرفاها او لم يصدق فقد تصدق الشرطية وطرفاها كاذبان وقد تكذب وطرفاها صادقان نحو ان كان زيد فرسا فهو صاهل وان كان ضاحكافهوبا كى ومثل قولك اما ان يكون العدد زوجا او زوج الزوج واما ان يكون العدد فردا او منقسما بمساويين وكذا قد تصدق وقد تكذب ان كان احد الطرفين صادقا والاخر كاذبا الا عند صدق المقدم وكذب التالى فحين لا تصدق الشرطية مثل ان كان زيدا انسانا كان جمادا انتهى (وايضا طرفاها) اى الشرطية وهذا تقسيم اخر لها باعتبار الطرفين ايضا اى كما يكون طرفاها صادقتين او كاذبتين او مختلفين كذلك يكون طرفاها (كطرفى المحصلة والمعدولة) من العملية غير ان طرفيها من الشرطية قضيتان ومن العملية مفردان كما يشعر به قوله (امامو بيتان كما سبق) من الامثلة ولا حاجة الى التكرار (او سالتان نحو كلما لم تكن الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا او مختلفان) بالايجاب والسلب سواء كان المقدم الاول والمؤخر الثانى (نحو كلما كانت الشمس (طالعة لم يكن الليل موجودا) او بالعكس كعكس

المثال المذكور ولما كان لاوهم مجال بان يقال ان الاطراف اذا اشتملت على اداة
 السلب كيف يحكم على القضية حبانها موجبة سارع رحمه الله الى دفع ذلك الوهم
 بقوله «ولا عبرة في ايجاب الشرطية» مطلقا متصلة كانت او منفصلة «و»
 لافي «سلبها بايجاب الاطراف وسلبها» اي باشتبا لها على ادائتها «ايضا»
 اي كالا عبرة في الصدق والكذب بصدقها وكذبها كما عرفت «بل» العبرة
 فيها «بوقوع الاتصال والانفصال ولا قوعهما» الاول للاول والثاني
 للثاني فتي كان الحكم فيها يثبت الاتصال او الانفصال كانت موجبة
 متصلة او منفصلة كيفما كان الطرفان ومتى كان الحكم برفع الاتصال
 او الانفصال كانت سالبة متصلة او منفصلة كيفما كان الطرفان فالمناط فيها هو
 اثبات الحكم ورفع لا الاشتمال على الاداة في الاطراف ولا عدمه ففي الجملة
 الحكم لوقوع الاتصال او الانفصال ايجاب وان كان الطرفان عديمين وبانتفاء
 سلب وان كانا وجوديين ثم فرع رحمه الله على ما ذكر قوله «فالحكم بلزوم
 السلب ايجاب» لما عرفت انه حكم بالوقوع وان كان عدما «و» الحكم «بسلب
 اللزوم سلب» لانه حكم بانتفاءه وان كان وجودا كما عرفت اشارة الى ما ذكرنا
 وبينا لما بين لزوم السلب وسلب اللزوم من الفرق معنى واما ما بينهما من الفرق
 اللفظي فقد اشار اليه بقوله «وقد اشير الى الفرق اللفظي بتقديم اداة السلب
 على اداة الشرط في السالبة نحو ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود»
 «وقال» رحمه الله في الحاشية لم يقل وتأخيرها في الموجبة لان دلالة التقديم
 على السلب كلية دون دلالة التأخير على الايجاب فان الشرطية المتصلة قد تكون
 سالبة مع التأخير كما في قولنا اذا كانت الشمس طالعة لا يلزم ان لا يكون الليل
 موجودا فنقولنا اذا جاء زيد لم يجي عمرو ويحتمل ان يكون موجبة ان كان بمعنى يلزم
 ان لا يجي عمرو وان يكون سالبة ان كان هو بمعنى لا يلزم ان يجي عمرو فتأمل
 «تنبيه» وسم هذا البحث بالتنبيه لانه قد علم مما سبق ان السالبة الكلية اللزومية
 لا تصدق فيما لم يكن بين المقدم والتالي تبان كلي بحسب اللزوم وان وجد التباين
 الكلي بينهما بحسب الواقع ونفس الامر فيعلم منه ان «كل حكمين» من اي الاحكام
 كما موصوفين بانه «لا يلزم من فرض اجتماعهما في الواقع محال» اي محال كان
 «فيتهما» اي بين ذينك الحكمين «لزوم جزئي على بعض الاوضاع» والاحوال
 الحاصلة للمقدم «الممكنة الاجتماع معه» ولا ينافي ذلك محاليتها في نفسها كما عرفت
 سابقا ولما كان في البعض ابهام فسر به بقوله «هو وضع وجوده مع الاخر» اي ذلك

البعض عبارة عن وضع وجود احدا الحكمين مع وضع وجود الحكم الاخر اما
 بان يقتضيهما علة واحدة او بان يكون بين عليتهما اقتضاء بوجه لان ذات كل منهما
 لا يأتى عن مثل هذا الوضع فلا يرد ان غاية هذا الوضع المقارنة بينهما لا لزوم
 بقاء على ان مطلق اللزوم مفسر عندهم بامتناع الانفكاك وقوله فيما
 سيأتى هو وضع وجوده بدون الاخر مبنى ايضا على جواز ان لا يكون
 بينهما ولا بين عليتهما اقتضاء بوجه فان ذات كل منهما لا يأتى عنه ايضا
 فيمكن اجتماع هذا الوضع مع كل منهما فلا يرد مثل ذلك عليه ايضا كذا
 فى الحاشية (وان لم يجتمعا فى الواقع اصلا) فى وقت من الاوقات وان فيه
 وصلية وذلك (كوجود الانسان ووجود الغناء) هو مبنى كما قيل على قول
 من قال انه موجودا لاسم معدوم الجسم واما على قول من يقول بانها كانت
 موجودة ثم طرأ عليها العدم بدعوة نبي من الانبياء فلا يصح التمثيل
 بها لاسها وجدت معه فى وقت من الاوقات كما لا يخفى (فلا يصدق هناك
 السالبة الكلية من اللزومية) لان معنى تلك السالبة ان لا يوجد لزوم على
 شئ من الاوضاع الممكنة وقد وجد على بعضها كذا فى الحاشية (وان
 صدقت من الاتفاقية) وذلك لعدم اعتبار اللزوم فى موجبتها فلا يكون
 لازما فى سالبها عدم وجود اللزوم على شئ من الاوضاع الممكنة حتى
 تصدق السالبة الاتفاقية لوجود اللزوم على بعض الاوضاع وان (كل
 حكمين لا يلزم من فرض انفكاك احدهما عن الاخر محال فليس بينهما
 لزوم كللى) بل بينهما لزوم جزئى لا غير (وان) دام وجودهما معا (ولم
 يتفك احدهما عن الاخر ابدا) فى جميع الارمان (كما طقبة الانسان
 وناهية الحمار) فانهما دائمتان بدوام هذين النوعين اذ خلق الله الاول ناطقا
 والثانى ناهقا ولا علاقة فى الظاهر بينهما ولا لزوم (لجواز الانفكاك عن
 بعض الاوضاع الممكنة هو) ذلك البعض وضع وجوده بدون الاخر
 وهو مبنى على جواز ان لا يكون بينهما ولا بين عليتهما اقتضاء بوجه كما علم من
 الحاشية انفا (فلا تصدق هالك الموجبة الكلية من اللزومية) لفقدان الشرط
 المذكور وهو اللزوم بين الحكمين (وان صدقت من الاتفاقية) اى ولو صدقت
 تلك الموجبة الكلية من الاتفاقية فان وصلية وذلك لعدم اشتراط اللزوم
 فيها وصدق تلك الموجبة لعدم وجود اللزوم هناك (وكذا الكلام) اى مثل
 الكلام فى اللزوميتين الكلية والجزئية والاتفاقيتين كذلك الكلام (فى العنادية

الكلية والجزئية) (قال) رحمه الله في الحاشية يعنى كل حكيم يمكن انفصال احدهما عن الآخر في الصدق فبينهما عناد جزئى على بعض الاوضاع الممكنة هو وضع تحقق احدهما بدون الآخر وان دام عدم الانفصال بينهما كناطقية الانسان وصاهلية الفرس فلا يصدق هناك السالبة الكلية العنادية من مائة الجمع وان صدق من الاتفاقية وكل حكيم يمكن عدم انفصال احدهما من الآخر فليس بينهما عناد كلى في الصدق وان دام الانفصال بينهما كوجود الانسان ووجود العنقاء فلا يصدق هناك الموجبة الكلية العنادية من مائة الجمع وان صدقت من الاتفاقية وكذا الكلام في الانفصال في الكذب في مائة الخلو وتوضح من المجموع حال المنفصلة الحقيقية العنادية انتهى ثم لما كان لقائل ان يقول انه يفهم من هذا الكلام انه ليس بين كل شيئين لزوم جزئى وهو مناف لما ادعاه عمر الكاتبى وبرهن عليه في الشمسية اراد دفعه ببيان الجواب عنه فقال (وما قاله الكاتبى من ان بين كل شيئين حتى النقيضين لزوما جزئيا) مبرهنا عليه (برهان من الشكل الثالث بان يقال كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما) هذه هي الصغرى (وكما تحقق النقيضان تحقق الآخر) هي الكبرى فينتج من الضرب الاول موجبة جزئية وهي المفرعة عليهما اعنى قوله (فقد يكون اذا تحقق احد النقيضين تحقق النقيض الآخر) (قال) رحمه الله في الحاشية اعلم ان نتيجة هذا الدليل اما لازمة له او لان كان الاول يلزم الملازمة الجزئية بين النقيضين وهو يستلزم ان لا يصدق سالبة كلية لزومية اصلا وهو باطل وان كان الثانى فاما ان لا ينتج الشكل الثالث واما ان لا يستلزم الكل الجزء وكلاهما باطلان فلا بد من القدح في هذا الدليل ولهذا قال فسفسطة انتهى وقوله (فسفسطة) خبر لمحدوف اى فهو سفسطة والحلة خبر ما (قال) رحمه الله في الحاشية عليه لكن بما ذكره ثبت ما ادعيناه من الكليتين قبل انتهى (لان) الحدين (الاصغر والاكبر) من الشكل المذكور (ان قيدا) معا (بقيد وحده) فليل وكما تحقق النقيضان تحقق احدهما وحده وكما تحقق النقيضان تحقق الآخر وحده (فسدت المقدمتان اعنى الصغرى والكبرى من الشكل المذكور وذلك لان اللزوم الذى بين المقدم والتالى يقتضى عدم انفكاك احدهما عن الآخر وقوله وحده يوجب الانفكاك وهل هذا الاتناقض كذا قيل (وان قيدا) اى الحدان الاصغر والاكبر (بقيد مع الآخر او فى ضمن المجموع) اى قيدا باحد هذين القيدين فح لم تفسدا (محتاجت النتيجة) لاجتماع شرائط الصحة وعدم

ما يوجب الفساد (لكن) التقريب يكون غير تام ح لان (اللازم) من الدليل المذكور يكون (حيثئذ) غير المطلوب منه لانه يكون (قد يكون اذا تحقق احد النقيضين مع الاخر تحقق الاخر معه وهو غير المطلوب) (قال) في الحاشية اذا المطلوب اثبات اللزوم الجزئي بين النقيضين بمعنى ان احدهما في بعض اوضاعه الممكنة يستلزم الاخر كما هو مقتضى الاستدلال بالشكل الثالث ومن البين انه انما يستلزمه على وضع تحققه مع الاخر وذلك الوضع ليس من اوضاعه الممكنة الاجتماع معه فلا يصدق هناك موجبة جزئية لزومية اذا الحكم فيها على بعض الاوضاع الممكنة كما ان الحكم في الكلية على جميع الاوضاع الممكنة والالم يصدق حكم كلي لزومي موجبا كان او سلبا بخلاف ما اذا قيد بالقيد الثاني فان تحققه مع الاخر لا يكون من اوضاع المقدم الممكن بل نفس المقدم المحال ولا شك في استلزامه للآخر جزئيا بل كلياً هذا فان قلت لعل مراد الكاتبى ما ذكرتم قلت كل من النقيضين كما انه باعتبار فرضه مع الاخر شيء كذلك بدون ذلك الفرض هو شيء والثابت بالشكل الثالث هو اللزوم الجزئي بينهما بالاعتبار الاول لا باعتبار الثاني فلا يثبت اللزوم الجزئي بين كل شيئين كما ادعاه فلا يتم التقريب من وجه اخر كما لا يخفى انتهى (وكذا اذا لم يقيد بقيد) اى ومثل ما يلزم من الفساد اذا قيد بشيء من القيود المذكورة يلزم الفساد ان اطلقا ولم يقيد بشيء من القيود المذكورة ولا من غيرها (لان المقدمتين ح) اى حين لم يقيد (انما تصدقان اذا انصرف المطلق الى القيد الثاني) وهو قيد مع الاخر في ضمن المجموع (فهما مقيدان به معنى) اى المقدمتان مقيدان بالقيد الثاني معنى وان صرنا عنه لفظا و اشار الى بيان الملازمة بقوله (والا) اى وان لم يقيداه (لبطل انعكاس الموجبة الكلية للزومية الى الموجبة الجزئية وسيوضح) لزوم البطلان عند قوله فان قلت فلا عكس للموجبة الكلية الخ كذا قيل (فصل) هو سابع الفصول التسعة (في) البحث عن (التناقض) وهو من جملة احكام القضايا وقد فرغ عن البحث عنها فلزمه الشروع في احكامها وقدمه كسائر المؤلفين على العكس لان البحث عنها مس الحاجة من البحث عنها كما لا يخفى والتناقض فيما بينهم وان شاع استعماله فيما يعم التناقض بين القضايا والمفردات فيقال زيد كاتب وزيد ليس بكاتب متناقضان والانسان والانسان متناقضان والاصل في الاستعمال الحقيقة غير انهم لما لم يكن لهم غرض يعتد به في التناقض الواقع بين المفردات خصوا البحث بالتناقض الواقع بين القضايا وعرفوه كما عرفه

المص رحمه الله بقوله ((وهو اختلاف القضيتين الخ)) وحال التناقض بين
المفردات يعرف بالمقايضة عليه ويحتمل ان يكون هو في تناقض القضايا
حقيقة واطلاقه على التناقض بين المفردات من المجاز المشهور من قبيل اطلاق
اسم الكل على الجزء وقد صرح بذلك السيد الشريف في بعض تصانيفه
ويعضده العبارة الشهيرة بينهم ان التصور لا يقض له ويحتمل ان يكون من
قبيل المشترك اللفظي بينهما على ما ذكر بعض الفضلاء والاختلاف في التعريف
جنس بعيد يتناول الاختلاف الواقع بين القضيتين وبين المفردين كالسواء
والارض والمشرق والمغرب وبين مفرد وقضية كزيد وعمر و ذاهب وقوله
القضيتين يخرج الاختلاف الواقع بين غيرهما والاولى حذف اللام منها كما هو الدائر
في تصانيف الميزان والمجموع اعني هذا القيد مع الاول جنس متوسط يتناول
الاختلاف بينهما بالاجاب والسلب كالمثال المقدم وبالحملة والشرطية كقولنا زيد
قائم وان كانت الشمس طالعة فالهارم موجود والعدد اما زوج او فرد وبالمحصورة
والمهملة كقولنا كل انسان حيوان والانسان حيوان وبالكلية والجزئية كقولنا كل
انسان حيوان وبعض الانسان حيوان وبالعدول والتحصيل كقولنا زيد لا حجر
وزيد ليس بحجر وبالاتفاق واللزوم وغير ذلك وقوله ((بالاجاب والسلب)) اي
الوقوع واللاوقوع متعلق بالاختلاف وهو فصل يخرج به ما عدا الاختلاف بهما
من المذكورات ونحوها وهو مع الاولين جنس متوسط ايضا يتناول الاختلاف
الواقع بين قضيتين بهما سواء كان ذلك الاختلاف يقتضي صدق احدهما وكذب
الآخرى او لا كقولنا زيد كريم زيد ليس بخيل فاهما قدي صدقان وقدي كذبان
وقوله ((بحيث يقتضي)) فصل يخرج به الاختلاف الواقع بينهما الغير المقتضي وهو
مع السوابق جنس قريب يتناول الاختلاف الواقع المقتضي سواء كان لذاته
وصورته او لا كان بواحدة او خصوص مادة كقولنا زيد انسان وزيد ليس
بناطق فالاختلاف فيهما انما هو بواسطة ان الاول في قوة زيد ناطق والثانية في قوة
زيد ليس باسان وكقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الاسان حيوان
فالاختلاف فيه انما هو لخصوص المادة لذاته والالزم ان يكون ذلك الاقتضاء في
كل كليتين او جزئيتين مختلفتين بهما فقولاه ((لذاته)) يخرج به مثل ذلك الاختلاف
الذي لا يقتضي لذاته ((امتناع صدقهما معا وكذبهما معا)) ثم لما اراد رحمه الله ان
يشير الى شروط تحققه بعد ان فرغ من بيان ماهيته فقال ((ويشترط)) لتحقيق
((التناقض في الكل)) اي جميع القضايا بشرط منها ((اتحاد القضيتين)) المتناقضتين

(في المحكوم عليه) أي لا بد أن يكون فيهما واحد أو وصفه بقوله (في الذكر) وهو بالكسر في اللفاظ وبالضم في المعاني إشارة إلى أن المراد منه ومن المحكوم به مجردة مع قطع النظر عن المتعلقات كالمفعول والحال والتمييز وغيرها (والحكم به) كذلك والتعير بهما دون الموضوع والمحمول كما عليه أكثر المصنفين ليشمل التناقض الواقع بين الشرطيات لأنه لم يبين في محل على حدة ومن عبر بهما نظر إلى أنه الأصل والاكثر في كلامهم وأحال معرفة حال التناقض فيها على معرفة التناقض في الحملات (و) الاتحاد (في قيودها الملحوظة بأسرها) من الحال والمفعول وغيرها كما صرفت (واختلافهما في الكيف والجهة) أي وباختلاف المحكوم عليه به في الإيجاب والسلب والجهة من الضرورة والدوام وغيرها أما في الإيجاب والسلب فقد عرفت وأما في الجهة اذ لو اتحدتا فيها لم تتناقضالا بالضرورة وتبين تكذبان في مادة الامكان نحو كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتب بالضرورة اذ إيجاب الكتابة لشيء من افراد الانسان وسلبها عنه ليس بضرورتين والممكنين تصدقان في مادة الامكان نحو كل انسان كاتب بالامكان وليس كل انسان كاتب بالامكان فيفهم من هذان اختلاف الجهة لا بد منه في القضايا الموجهة (ويشترط) لتحقيق (التناقض في المحصورات) من القضايا أي تنفرد المحصورات عن سائر القضايا بشرط آخر منضما (معهما) أي مع الشرطين المذكورين أعني الاتحاد في المحكوم عليه به والقيود والاختلاف في الكيف والجهة (باختلافهما في كمية المحكوم عليه) أي في الكلية والجزئية اذ لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم تتناقضا وذلك (لكذب الكليتين فيما) أي في مادة اعم من أن يكون في الحملات أو في الشرطيات كما يشعر به الوصف أعني (كان الموضوع أو المقدم) فالاول للاول والثاني للثاني فيها (اعم) أي من المحمول والتالي (نحو كل حيوان انسان ولا شيء من الحيوان بانسان) فهما كليتان وقد كذبتا (و) نحو (بعض الحيوان انسان وبعضه ليس بانسان) فهما جزئيتان وقد صدقتا لكن بشرط أن لا يكون ذلك البعض فيهما معينا ومحكوما عليه فيهما معا والا لم تصدق وهو ظهري هذا مثال الحملات (و) امثال الشرطيات (نحو كلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ودائما ليس اذا كانت مضيئة فالشمس طالعة) فهما شرطيتان كليتان وقد كذبتا (و) نحو (قد يكون اذا كانت الارض مضيئة كانت) أي الشمس (طالعة وقد لا يكون) اذا كانت مضيئة كانت الشمس طالعة فهما شرطيتان جزئيتان وقد صدقتا (فا) ذا صرفت

ما ذكرنا لك عرفت ان (المناقض للموجبة المخصوصة) وهو الذي يكون
 موضوعها مخصوصا نحو زيد انسان (هو السالبة المخصوصة) كزيد ليس
 بانسان للموجبة المذكورة (وبالعكس) اى فالمناقض للسالبة المخصوصة هو
 الموجبة المخصوصة كالاول من غير فرق (و) المناقض (للموجبة الكلية هو
 السالبة الجزئية) فنقيض نحو كل انسان حيوان مثلا بعض الانسان ليس
 بحيوان قال رحمه الله في الحاشية قد اشرنا الى ان مرادهم من السالبة الجزئية
 ههنا اعم من رفع الايجاب الكلى الذى هو النقيض الحقيقى للايجاب الكلى
 كما لا يخفى انتهى (والسالبة الكلية هو الموجبة الجزئية) اى والمناقض لها هو
 السالبة الجزئية فنقيض لاشي من الانسان بحيوان مثلا هو بعض الانسان ليس
 بحيوان هذا حكم التناقض وكيفيته فى غير الموجهات واما حكمه وبيانه فيها فقد
 اشار اليه بقوله (واما بحسب الجهة) اى واما التناقض الكائن فى الموجهات بحسب
 الجهة وباعتبارها (فالمناقض للضرورة) منها مثلا (هو الممكنة العامة) اذ الضرورة
 تناقض الامكان (المخالفة لها فى الكيف) اى الايجاب والسلب وذلك لان
 ضرورة جانب تناقض رفعها عن ذلك الجانب وهو بعينه امكان خلافه من غير
 فرق قال رحمه الله فى الحاشية لا يخفى ان قيد المخالفة فى الكيف مستغنى عنه فى
 تعريف التناقض لكنه لدفع توهم ان الممكنة العامة اعم الموجهات فكيف يكون
 نقيضها مابينا للضرورة وحاصل الدفع ان الاعم هو الممكنة العامة الموافقة
 للضرورة فى الكيف والنقيض هو الممكنة العامة المخالفة لها فى الكيف فلا مناقاة
 بينهما وكذا الكلام فى ان نقيض الدائمة هو المطلقة العامة الاعم من الدائمة انتهى
 (وللدائمة هو المطلقة العامة) اى والمناقض للدائمة هو المطلقة العامة وذلك لان
 استغراق السلب لجميع الاوقات ينفيه الايجاب فى البعض صدقا وكذبا وبالعكس
 (وللمشروطة العامة هو الحينية الممكنة) اى المناقض لها هو الحينية الممكنة لان
 وجوب جانب فى كل وقت من اوقات الاتصاف وامكان خلافه فى بعض حين منها
 مما يتناقضان (وللوقية العامة المطلقة) اى والمناقض لها هو الحينية المطلقة لان
 دوام جانب فى كل وقت من اوقات الاتصاف ووقوع خلافه فى بعض حين منها مما
 يتناقضان (وللوقية المطلقة هو الممكنة والوقية) اى والمناقض لها الممكنة
 والوقية وهى التى حكم فيها بسلب الضرورة فى وقت معين عن الجانب المخالف
 (و) المناقض (المنتشرة المطلقة هو الممكنة الدائمة) التى حكم فيها بسلب
 الضرورة عن الجانب المخالف للحكم ولما فرغ من بيان التناقض فى البسائط من

الموجهات اشار الى بيانها في المركبات منها لكن على وجه الاجمال فقال (واما
 نقايض المركبات) اى اما ما ذكر فقد كان في البسائط واما التناقض في المركبات
 (فهو المفهوم المردد بين تقيض جزئيا) وذلك لما عرفت ان المركبة هي التي
 يكون الحكم فيها على موضوع واحد بايجاب شيء له ونفيه عنه معا فتقيضها ان
 لا يتحقق مجموع الحكمين في حق ذلك الموضوع وهذا هو المعنى بالمفهوم المردد
 بين النقيضين اذا عرفت هذه القاعدة فقد عرفت ان (تقيض) المشروطة الخاصة
 الموجبة الكلية منها نحو (قولك كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام
 كاتباً لادائماً) مثلاً (اما) الممكنة الحينية السالبة الجزئية كقولك (بعض
 الكتاب ليس بمتحرك الاصابع بالامكان الحينى واما) الدائمة المطلقة الجزئية
 كقولك (اما بعض الكتاب متحرك الاصابع بالدوام الدائى) ثم اراد ان يشير
 الى الوجه في اختيار طريق الاجمال في بيان المركبات وعدم جريانه فيها على سنن
 البسائط من التفصيل فقال (ويسهل ذلك بعد تحقق نقايض البسائط على
 ما سبق) وذلك اذا علمت ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين مائتين او
 لهما توافق الاصل في الكيف واخرهما تخالفه في الكيف وعلمت ان تقيض
 المطلقة العامة الموافقة له الدائمة المخالفة وتقيض المطلقة العامة المخالفة له الدائمة
 الموافقة مثلاً علمت بذلك ان تقيض الوجودية اللادائمة اما الدوام المخالف او
 الموافق فتقيض كل انسان ضاحك بالفعل دائماً اما قولنا ليس بعض الانسان ضاحكاً
 دائماً او بعض الانسان ضاحك لادائماً ويقاس على هذا سائر المركبات كذا قيل ثم
 اراد ان يشير رحمه الله الى ان المراد بالترديد في المركبات معنى اعم يعنى ان المفهوم
 المردد اعم من ان يكون بين تقيض الجزئيين وبين مفهوميهما بالقياس الى كل فرد
 فرداً لا كما يتبادر من اختصاصه بالاول فقال (لكن التردد في نقايض المركبات
 الجزئيتين بالنسبة الى كل فرد فرد) من افراد موضوع القضية هو (معنى ان كل
 فرد لا يخرج عن حكمي تقيضهما) معنى (على ان يكون عملية كلية مرادة المحمول
 لا بالنسبة الى نفس القيضين القضيتين الكليتين) اى لم يكن ذلك التردد باعتبار
 هذه النسبة (على ان يكون) ذلك التقيض (منفصلة مائعة الخلو كما في نقايض
 المركبات الكلية) والالم يبق فرق بين نقايض الكلية والجزئية من تلك الجهة و
 (لان تلك المنفصلة) التي اعتبرت مائعة الخلو يجوز ان تكون (كاذبة مع الجزئية
 المركبة) قال رحمه الله في الحاشية عند قوله كفاي نقايض المركبات فلا منافاة بينهما
 وكذا الكلام في ان تقيض الكلية الخائفا اعتبر في نقايضها ان تكون منفصلة مائعة

الحلو لا مانعة الجمع ولا المنفصلة الحقيقية لان صدق المركبة يصدق كل من الجزئين
وكذبها يكذب احدا الجزئين او كليهما واذا كان يكذب احدهما كان احدا جزئي
التقيض اعني المنفصلة صادقا والاخر كاذبا لاحالة واذا كان يكذبهما معا كان كلا
جزئي التقيض صادقين معا فلا بد ان يكون الحكم في التقيض على وجه يحتمل صدق
احدا الجزئين وصدق كليهما لوجود التمانع الذاتي بين المركبة وتقيضها والحكم على
ذلك لا يكون الا بان يكون تلك المنفصلة مانعة الحلو بالمعنى الاعم الشامل للمنفصلة
الحقيقية تأمل انتهى وانما تكذب المنفصلة المذكورة اعني مانعة الحلو (فيها) اى فى مادة
(كان المحمول ثابتا) فيها (لبعض الافراد) اى افراد موضوعها (دائما) اى فى
جميع الازمان (مسلوبا عن البعض الاخر) من افراد موضوعها كذلك (دائما)
اى فى جميع الازمان وما كان بالضرورة فهو داخل فى ذلك بالضرورة فلا يحتاج
الى التصريح بذكره بل يعلم حاله منه بالاولى تدبر (كفاي) قولنا (بعض الجسم
حيوان بالفعل لا دائما) او لا بالضرورة (وهو كاذب) قال رحمه الله فى الحاشية لما
عرفت ان حكمى المركبة متحدان فى الموضوع فهذه المركبة تدل على ان بعض
الجسم حيوان فى وقت دون وقت اخر ولا يخفى كذبه لان بعضه حيوان دائما والبعض
الاخر ليس بحيوان دائما وليس هناك فرد يتصف بالحيوانية تارة وبعدمها
اخرى ليصدق المركبة الجزئية وانما يتصور ذلك فيما كان المحمول عرضا مفارقا
كالقيام والقعود وغيرها نعم يصدق الجزئيتان القائلتان بان بعض الجسم حيوان
دائما وبعضه ليس بحيوان دائما لعدم اتحادهما فى الموضوع الحقيقى وان اتحدتا فى
الموضوع المذكور ليس جزء المركبة الجزئية مطلق الجزئيتين بل الجزئيتان
المتحدتان فى الموضوع كما هو مقتضى تقييد الحكم عليه بالادوام كما لا يخفى فتأمل
انتهى (مع كذب) تقيض الجزء الاول وهو (قولنا اما لاشي من الجسم بحيوان
دائما) او بالضرورة مع كذب تقيض الجزء الثانى وهو قولنا فيها (واما كل جسم
حيوان دائما) او بالضرورة (بخلاف تلك الحملة المرددة للمحمول اذ كل جسم
لا يخرج عن دوام الحيوانية او دوام اللاحيوانية) الذى هو مضمونها (فهى صادقة
مع كذب الاصل) قال رحمه الله فى الحاشية عندها لقول اعنى قوله بخلاف تلك
الحملة المرددة الخ فان المفهوم المردد بين الحيوانية الدائمة وبين سلبها الدائم اذا
حكم على كل فرد من الجسم بمعنى ان كل فرد لا يخلو عن احدهما كما هو مدلول تلك
الحملة كان ذلك الحكم صادقا سواء كان كل جسم حيوانا دائما او لا حيوانا دائما
او كان بعضه حيوانا دائما والبعض الاخر لا حيوانا دائما فيصدق التقيض بهذا المعنى

الشامل للاحتالات الثلاثة مع كذب الاصل وانما يصدق الاصل المقيد بالادوام
 فيما كان المحمول صر ضامقار قلنا نحو بعض الانسان كاتب بالفعل لادائم كاذب
 النقيض بهذا المعنى لاخذ الدوام في جزئه اذ لو صدق لوقع احد الاحتمالات الثلاثة
 اما كون كل انسان كاتب دائما او كون بعضه كاتبا دائما والبعض الاخر ليس بكاتب
 دائما والكل باطل واستفيد مما ذكرنا ان لاخذ نقيض المركبة الجزئية طريقا اخر
 هو جعل المنفصلة ذات اجزاء ثلاثة بان يقال في المثال المذكور اما لاشي من
 الجسم بحيو ان دائما او كل جسم حيو ان دائما او بعضه حيو ان دائما والبعض الاخر
 ليس بحيو ان دائما فظهر ان المراد من الحكمين الذين وقع التردد بينهما الحكمان
 المكيفان بكيفية نقيض الجزئين من الاصل لا مطلق الحكمين انتهى (ونقيض كل
 نوع من) انواع القضايا الثلاثة التي مر ذكرها باعتباريها اعني (الخارجية الحقيقية
 والذهنية) فالاولى هي التي حكم فيها على افراد الموضوع المحققة الموجودة في
 الخارج والثانية هي التي حكم فيها على افراد المقدرة في الخارج والثالثة هي التي لم
 يحكم فيها على الافراد الموجودة في الخارج ولا المقدرة الوجودية بل على الافراد
 الموجودة في الذهن (موافق له) اي لذلك النوع (في النوع) لوجود الاتحاد
 في الوجود المتبرع الموضوع فيها فلا يكون شي من الانواع المذكورة نقيضا لشي
 من اخويه لاشتراط الاتحاد في النوع (ومخالف له في الكيف) اي الايجاب
 والسلب (والكم) اي الكلية والجزئية وذلك (كما ان نقيض الشرطية) مطلقا
 متصلة كانت او منفصلة (موافق لها في الجنس من الاتصال والانفصال) الاول
 في المتصلة والثاني في المنفصلة فمن بيانية كما في قوله (وفي النوع من اللزوم والعناد
 والاتفاق) في القضايا الثلاث اعني اللزومية والعنادية والاتفاقية (ومخالف لها)
 اي للشرطية (في الكيف والكم) فنقيض اللزومية الموجبة الكلية منها هو
 اللزومية السالبة الجزئية لا غير فنقيض كلما كان هذا فرسا فهو حيو ان انما هو قد
 لا يكون اذا كان هذا فرسا فهو حيو ان وقس عليه حال الباقي ولما كان مظنة
 اعتراض بان ترى بعض القضايا تكون نقيضا لبعض وليست من نوع واحد كما يمكن
 بالنسبة الى الضرورية اجاب رحمه الله عنه فقال (جميع ذلك) اي ما ذكرناه في
 النقايط (بناء على ان نقيض كل شيء في الحقيقة) (رفعه) اي هو مبني
 على هذا التحقيق لاعلى ما يترى في الظاهر من تسامحهم في اطلاقهم
 اياه على ما يساوي النقيض الحقيقي من القضايا فنقيض النسبة بين الشئين
 رفعها من بينهما (وان اطلقوه مجازا على ما يساوي النقيض الحقيقي)

الذى هو رفع الشيء وعينه (ولذا) اى ولاجل هذا التسامح فى هذا الاطلاق
 (جعلوا الاطلاق العام تقيضا للدوام الدائى) فقالوا المطلقة العامة تقيض
 الدائمة (مع ان تقيضه الحقيقى رفع الدوام) فتساها لوافق العبارة والتعبير
 فعبروا باسم الملزوم عن اللارم (وقد يطلق التناقض) فيما بينهم اطلاقا قليلا
 بالنظر الى التناقض الذى مر تعريفه (على) معنى ما ذكر وهو (اختلاف
 المفهومين المفردين عدولا وتحصيلا) وقد صرت منا الاشارة اليه مع بيان
 الخلاف فى ذلك الاطلاق وانه من قبيل اى انواع المجاز (بحيث لا يصدقان معا
 على شيء واحد) بل يتمتع لذات الاختلاف ثبوتهما معا لشيء مطلقا (ولا
 يرتفعان معا عن موجود فى طرف الثبوت وان جاز ارتفاعهما) اى المفهومين
 (عن المعدوم فيه) اى فى طرف الثبوت (كالانسان والانسان فيسمى كل
 منهما) اى من مفهومي المفردين المذكورين (تقيضا للآخر) فالانسان
 تقيض للانسان وبالعكس (كما سبق) اليه الاشارة (فى باب الكليات) حيث
 قال فيه ثم الكليات ان كان بينهما تصادق فى الواقع الخ (واما التقيضان بالمعنى
 الاول فهما ليسا من هذا القيل والمعنى الاول هو اختلاف القضيتين بالاجاب
 والسلب الى اخره (فلا يجتمعان) لاستلزام اجتماعهما المحال من اجتماع الوجود
 والعدم المتماثلين بالدات (ولا يرتفعان لاعن موضوع موجود ولا عن
 موضوع معدوم) لاستلزام ذلك للمحال ايضا اعنى ارتفاع التقيضين المتفق
 على محالته كالاول (قال) بعض الافاضل وهذا الاختلاف انما يتحقق بعد اتحادها
 فى اصل الصورة اذ لا تناقض بين النور واللا ظلمة ولا بين الانسان واللا
 ناطق وان لزم وذلك بان يعتبر مفهوم حصل لشيء ما وهو الطريق الطبيعى
 او مع انتفائه عن شيء ما وهو العدول عنه ثم يرفع ما اعتبر معه ليقى اصل الصورة
 مع بدله اذ لا يتصور رفع اصل التصور واذن تجد الماهية المتصورة بالرفع فى فاه
 البعد عن الماهية المتصورة بالاصل بحيث لا يجور العقل اتحادهما فى الهوية واما
 الرفع بضم معنى حرف النفي من غير ان يتقص عن الاصل شيء فتصور متسلسل
 لا تتصوره وقد علمت ان اداة النفي لا تدل على تصور مستقل بل علمت ان
 وجودها للعدم وعدمها للوجود انتهى (فصل) هو ثامن الفصول التسعة (فى)
 البحث عن (العكس المستوى) و احكامه ويختص بالقضية المتعارفة اذ
 الطبيعة كما ذكر والاعكس لها بالعكس المستوى وسمى بذلك لانه طريق مستوى
 خال عن الاعوجاج بخلاف الاخر اعنى عكس التقيض كما ستعرفه وقدم عليه

لذلك ولانه الاصل في هذا الباب والمتبادر عند الاطلاق وعكس الشيء لغة خلافه واصطلاحاً ما ذكره رحمه الله بقوله ((وهو تبديل احد جزئي القضية بالاخر مع كيف الاصل)) من الايجاب والسلب فلا تكون الموجبة عكسا للسالبة ولا بالعكس واعتبر بقاء الكيف لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها في الاكثر بعد التبديل صادقة لارمة الموافقة لها في الكيف ((وصادقة)) المحقق او المقروض اى اعم من ان يكون الاصل صادقا بحسب نفس الامر او بفرض الفارض فالعكس تابع له في الصدق في الحالين ((في جميع المواد)) وانما قال كذلك لانه لو تخلف في بعضها لا يكون عكسا كقولنا كل انسان حيوان بالنسبة الى كل حيوان انسان فانهما بخلاف كل انسان ناطق وكل ناطق انسان فانهما صادقان بخصوص المادة لا غير وهذا هو التعريف الموافق للعبارة المشهورة بينهم في تحديده بانه عبارة عن ان يصير بالتشديد الموضوع فيها محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء الكيف والصدق وقد يطلق على القضية الحاصلة بعد التبديل المذكور لكن التعبير باحد جزئي القضية والعدول عن التعبير بالموضوع والمحمول المذكورين في تعريفهم افيد واشمل لدخول الشرطيات في تعريف العكس صراحة وبلا تاويل تأمل وينبغي ان يعلم ان المراد بهما الجزآن ذكر الحقيقة اذ لا تبديل في ذات الموضوع على الحقيقة بل يجعل وصفه محكما به ويجعل المحمول بدله مرأنا للذات ثم اراد رحمه الله ان يشير الى المعنى الثانى للعكس فقال ((وقد يطلق)) العكس ((على اخص القضايا اللازمة للاصل)) لذاته ((الحاصلة بالتبديل)) المذكور لكنه معنى غير مشهور والمشهور هو الاول كما عرفت ((قال)) رحمه الله في الحاشية وانما قال على اخص القضايا لان السالبة الكلية مثلا لها من القضايا الحاصلة بالتبديل لوازم عديدة هي السالبة الكلية كنفسها والسالبة الجزئية وعكسها في عرفهم انما هو السالبة الكلية التي هي اخص من السالبة الجزئية وكذلك كل من القضايا المنعكسة لوازم عديدة حاصلة بالتبديل اعم من عكسها بحسب الجهة مثلا قولنا كل انسان حيوان بالضرورة يستلزم قولنا بعض الحيوان انسان سواء كان حينية مطلقة او مطلقة عامة او ممكنة عامة وعكسه في عرفهم هو الحينية المطلقة لا المطلقة العامة ولا الممكنة العامة اللتين كل منهما اعم مطلق من الحينية وقس عليه البواقي انتهى ولما كان تعريف العكس المذكور يشمل بحسب الطه المصطلات والاتفاقيات ايضا مع

انهم قد صر جواباته لا عكس لها لانه يصدق عليها ايضا تبديل احد جزئي القضية الخ اراد ان ينبه على انها خارجة عنه في الحقيقة بحسب الارادة لانه اراد بالتبديل التبديل المعتبر المعتد به فيما بينهم لا مطلق التبديل فقال (ولا اعتبار لعكس المنفصلات) من الشرطيات فان جزئها وان امتازا في الوضع اللفظي لكنهم لم يعتدوا بذلك (لعدم امتياز احد جزئها عن الاخر بالطبع) فالمراد بقولهم لا عكس للمنفصلات لا عكس يعتد به ويفيد فيها اذ لا فرق في قولك هذا العدد اما ان يكون زوجا او فردا قدمت الجزء الاول ام اخرته (ولافائدة في عكس الاتفاقية) لعدم العلاقة بين المقدم والتالي فايا قدمت من الجزئين فيها يحصل المطلوب بخلاف الحملات والمتصلات اللزومية فان الفائدة في عكسها ظاهرة كما اشار اليه رحمه الله بقوله (فالمعتبر المقيد) من عكس القضايا (ليس الاعكس الحملات والمتصلات اللزومية) من الشرطيات فالتعريف يختص بها على الحقيقة وفي نفس الامر لانهم لا يهتمون بما لا يفيدهم فلا يعرفون الا ما يفيد من الاحكام وبعد ان فرغ عن تعريف العكس وذكر ما يتعلق بتعريفه اراد ان يشير الى احكامه تفصيلا فقال (فالموجبة) مطلقا (كلية كانت او جزئية) وقدمها على الباقي لشرفها وهو ظاهر ولانه موافق للاصل (لا تنعكس الى موجبة كلية لصدق الاصل بدونها) اي لتخلفه عنه ووجودها بدونها (فيما كان المحمول) اي في مادة يكون محمول الاصل في الحلية (او التالي) منه في الشرطية (اعم) من الموضوع والمقدم فيه (نحو كل انسان حيوان وكلما كانت الشمس طالعة فالمسجد مضيء) الاول من المثالين للاولى والثاني للثانية فاهما صادقان (ولا يصدق عكسهما الكلي) قطعا لانه لو صدق لزم ان يكون المحمول اعم موضوعا والموضوع الاخص محمولا في الاولى وان يكون التالي اعم مقدما والمقدم الاخص تاليا في الثانية فيلزم من ذلك صدق الاخص على جميع افراد اعم او استلزامه اياها وهما محالان اذ يستلزمان ان لا يكون الاخص اخص ولا الاعم اعم وهو باطل والمستلزم للمحال محقق فثبت انهما لا ينعكسان الى الموجبة الكلية (بل الى موجبة جزئية فقط) اي بل تنعكس جزئية لان كلا منهما يلزمها في جميع المواد وهو ظ (فن الدائمتين) وهما الضرورة والدائمة المطلقتان (والعامتين) المشروطة والعرفية (تنعكسان الى حينية مطلقة) واشار الى الاستدلال عليه بطريق الحلف فقال (فاذا قلت كل

او بمعنى حيوان باحدى الجهات الاربع من الضرورة والدوام مادام الذات او مادام
الوصف) الاول منهما للاولين والثاني للآخرين اعنى العامين (ينعكس
الكل) من القضايا الاربع (الى) حينية مطلقة جزئية اعنى (قولنا بعض
الحيوان انسان بالفعل حين هو حيوان) والا لانعكس كل منها الى تقيضها اعنى
قولنا لاشيء من الحيوان بانسان بالفعل حين هو حيوان فنضمه الى الاصل فينتج
لا شيء من الحيوان بحيوان دائما في الضرورية والدائمة او دائما مادام ج ان كان
احدى العامين المذكورتين وهو محال بالضرورة (ومن الخاصتين الى حينية لا
دائمة) والمراد ان المشروطة والعرفية الخاصتين تنعكسان حينية مطلقة لا
دائمة وهى من المركبات الغير المشهورة قيل فانه ان صدق بالضرورة
او دائما كل ج او بعضه ب مادام ج لادائما صدق بعض ب ج حين هو ب
لادائما اما بالحينية المطلقة وهى بعض ب ج حين هو ب فلكونها لازمة لعامتيهما
واما اللادوام وهو بعض ب ليس ج بالاطلاق فلانه لو كذب لصدق كل ب ج دائما
ونضمه الى الجزء الاول من الاصل فينتظم منه قياس هو قولنا كل ب ج دائما
وبالضرورة او دائما كل ج ب مادام ج فينتج كل ب ب دائما ونضمه الى الجزء الثانى
الذى هو اللادوام ونقول كل ب ج دائما ولا شيء من ج ب بالاطلاق العام فينتج لاشيء
من ب ب بالاطلاق العام فالنتيجتان متافيتان قطعا فلو صدق كل ب ج دائما لزم
صدق كل ب ب دائما ولا شيء من ب ب بالاطلاق العام وانه اجتماع القيصين وانه
محال هذا اذا كان الاصل كلياً واما اذا كان جزئياً فلا يتم فيه هذا البيان لان
جزئيه جزئيتان والجزئية لا تنتج فى كبرى الشكل الاول فلا بد فيه من طريق
اخر هو الافتراض وتقديره ان يقال ان افترض ذات الموضوع التى هى ج وب مادام
ج لادائما فد ب وج حين هو ب وهو ظهود ليس ج بالفعل والالكان ج دائما
فيكون ب دائما لانا حكمنا فى الاصل انه ب مادام ج وقد كان ب لادائما هذا خلف واذا
صدق عليه انه ب وليس ج بالفعل صدق بعض ب ليس ج بالفعل وهو مفهوم لادوام
العكس انتهى (ومن الوقتيتين والوجوديتين) اللادائمة واللاضرورية (والمطلقة
العامية) تنعكس (الى مطلقة عامة) لانه اذا صدق كل انسان حيوان باحدى الجهات
للقضايا المذكورة يصدق بعض الحيوان انسان بالاطلاق العام والالصدق لا
شيء من الحيوان بانسان دائما فنضمه الى الاصل فينتج لاشيء من الانسان بانسان
دائما وهو يربط بالبداهة لانه سلب الشيء عن نفسه (ولا عكس للممكنتين) العامة
والخاصة لكن ليس ذلك على اطلاقه بل هو مقصور (على) ظاهر (مذهب

الشيخ) ابي على (في عقد الوضع) وذهب القدماء من المنطقيين الى ان
 موجبتى الممكنتين تنعكسان الى ممكنة عامة قال رحمه الله في الحاشية فيه اشارة الى
 انعكاسها على مذهب الفارابي في عقد الوضع وان انعكاس الممكنة العامة الى نفسها
 وانعكاس السالبة الضرورية الى نفسها متلازمان وان الممكنة تنتج في صغرى
 الشكل الاول على مذهب الفارابي فلا وجه لتوقف الكاتب في هذه الامور كالا
 يخفى انتهى (والسالبة الكلية تنعكس الى نفسها) اى الى مثلها سالبة كلية ايضا في العبارة
 تسامح والاولى في هذا عبارة القوم والسالبة الكلية تنعكس كنفسها اذا الاصل
 مغاير بالشخص للعكس بالضرورة وان اتفقا نواقيل والسالبة الكلية لا تنعكس
 ما لم تدم وما دامت تنعكس سالبة كلية كنفسها (فن الدائمتين الى دائمة كلية) اى فمن
 السالبتين الكليتين منها تنعكس الى سالبة دائمة كلية فينعكس قولنا بالضرورة او دائما
 لاشي من الانسان بحجر الى قولنا دائما او بالضرورة لاشي من الحجر بانسان
 اذ لو لم تصدق لصدق تقيضها وهى الموجبة الجزئية اعنى بعض الحجر انسان
 بالاطلاق العام وبضمها اليها يحصل قياس منتظم من ثانى الاول وهو بعض الحجر
 انسان بالاطلاق العام ولاشي من الانسان بحجر بالضرورة او دائما فينتج بعض
 الحجر ليس بحجر بالضرورة فى الضرورية او بالدوام فى الدائمة وهو محال ولم
 تنشأ هذه المحالية من تركيب القياس لصحته ولا من الاصل لانه فرض صدقه
 قبين انه من تقيض العكس المذكور اعنى صغرى القياس فيكون محالا فالعكس
 حق (ومن العامتين الى عرفية عامة كلية) والمراد بهما المشروطة والعرفية فانهما
 ينعكسان الى سالبة عرفية عامة فينعكس قولنا بالضرورة او دائما لاشي من ج ب
 مادام ج الى لاشي دائما من ج مادام ب والا لصدق تقيضه اعنى بعض ب ج حين هو ب
 ويضم الى الاصل فيقال بعض ب ج حين هو ب وبالضرورة او دائما لاشي من ج
 ب مادام ج فينتج بعض ب ليس ب وانه محال لانه سلب الشئ عن نفسه فيكون العكس
 حقا والمحالية نشأت كما عرفت فى سابقته من تقيض العكس لا غير (ومن الخاصتين
 الى عرفية عامة كلية) اى من المشروطة والعرفية الخاصتين تنعكس الى عرفية
 عامة كلية (مقيدة باللادوام الذاتى فى البعض) فينعكس قولنا بالضرورة او دائما
 لاشي من ج ب مادام ج لا دائما الى لاشي من ج ب مادام ب لا دائما فى البعض وهو
 فى قوة بعض ب ج بالفعل اذ اللادوام فى القضايا الكلية مطلقا عامة كلية عندهم
 فتقيدهم بالبعض يكون مطلقا عامة جزئية (وهذه) التى ذكرنا من القضايا
 (هى القضايا الست المنعكسة السوالب) وقد علم اننا اسباب الانعكاس فيها (ولا

عكس للبواقي التسع) من السوالب الكلية من الفعليات والممكنات اعنى الوقتيين والوجوديتين والممكنتين والمطلقة العامة والوقية المطلقة والمتشعبة المطلقة وذلك لان محمولها قد ثبت لما نفي عنه ويدوم له العنوان ولان اخص الجميع منها اعنى الوقية لا تنعكس لصدق قولنا لاشي من القمر بمنخسف بالضرورة وقت التربع دائماً مع كذب قولنا بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان الذى هو اعم الجهات لان كل منخسف قمر بالضرورة ومتى لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم والالزام ان يكون اللازم للعام غير لازم للخاص وهو محال بالضرورة (والسالبة الجزئية لا عكس لها) يعتد به فيما بينهم اذا انعكسها غير مطرد والاطراد فى القواعد شرط عند اهل المعقول بخلاف اهل العربية وانما لم تنعكس بطريق اللزوم والاطراد لجواز ان يكون كل فرد فعلى للمحمول فرداً ضرورياً للعنوان والعنوان ثابت لشيء اخر لا يثبت المحمول وان تنافيا فيه (الافى الخاصتين) العرفية والمشرطة فانها (تنعكس) فيهما الى العرفية الخاصة الموافقة لها فى الكيف) اى الايجاب والسلب (والكم) اى الكلية والجزئية وذلك كما قال بعض الافاضل لانه اذا قلنا بعض الكاتب لا يكون ساكن الاصابع بالضرورة او دائماً مادام كاتباً لادائماً فقد حكمنا على زيد ثلاثاته كاتب احياً بالحكم عقد الوضع وانه ساكن اليد احياً بالحكم اللادوام فيكون بعض الكاتب ساكن اليد ايضاً واذ لم يمكن ان يكون ساكن اليد وهو يكتب فالوضعان كلاهما وجدافيه وتنافيا فلا يكون كاتباً وهو يسكن الاصابع مع انه كاتب احياً وهو المطلوب (وانعكاس القضايا) التى تقبل الانعكاس وهذا بيان لطريق ثبوت انعكاسها غريب بيان ما ينعكس منها مما لا ينعكس والطرق ثلاثة غير انه رحمه الله تعرض لواحد منها وهو الخلف لعمومه لانه يجرى فى موجبات القضايا وسوالبها سواء كانت بسيطة او مركبة ولانه لا يستلزم دوراً كالعكس على ما ستعرف (على عكسها) كونه من قبيل ركب القوم ودوابهم اظهر من قفانبك مطلقاً سواء كان (عكساً مستويًا او عكس تقيض ثابت بالخلف) وهو اولها واوخمها (وهو ان يضم تقيض العكس الى الاصل لينتظم قياس) من الشكل الاول (منتج لنا فى الاصل) بان يقال اذا صدق قولنا كل انسان حيوان صدق عكسه اعنى بعض الحيوان انسان والالصدق تقيضه اعنى لاشي من الحيوان بانسان فيضم الى الاصل فيقال كل انسان حيوان ولاشي من الحيوان بانسان ينتج من ثانى الاول لا شي من الانسان بانسان وانه محال لان ما هو انسان فهو انسان دائماً ولم ينشأ هذا المحال من صورة القياس لانها صحيحة موافقة لشرط الشكل الاول اعنى ايجاب

الصغرى وكلية الكبرى قعنين ان يكون من مادته وليست من الصغرى لانها صادقة بحسب الفرض قعنين انه من كبراء فيكون كاذبة لاستلزامها للمحال فيكون نقيضها صادقا وهو المطلوب والطريق الثانى منها الافتراض وهو ان يفرض ذات الموضوع شيئا معينا كزيد مثلاً ويحمل عليه وصف المحمول تارة بوصف كالحوان فيحصل من عقد الحمل زيد حوان ويحمل عليه تارة اخرى وصف الموضوع كوصف الانسان فيحصل من عقد الوضع زيد انسان فيكون ما فى اليد مقدمتان على هيئة الشكل الثالث اعنى زيد حوان زيد انسان فاذا اسقط الحد الاوسط اعنى زيدا ينتج المطلوب وهو بعض الحوان انسان والثالث منها العكس وهو ان يعكس نقيض العكس ليحصل ما يناقض الاصل فيقال فى المثال المذكور لو صدق كل انسان حوان لصدق بعض الحوان انسان والاصل صدق نقيضه اعنى لاشي من الحوان بانسان فيعكس الى لاشي من الانسان بحوان وقد كان الاصل كل انسان حوان هذا خلف فاذا بطل العكس بطل الاصل وهو لاشي من الحوان بانسان وهو نقيض العكس فيصدق العكس اعنى عكس الاصل وهو المطلوب وبيان الانعكاس بالنعكس يستلزم الدور ضرورة ان بيان انعكاس الموجبات به يتوقف على معرفة السوالب ومعرفة انعكاسها يتوقف على معرفة انعكاس الموجبات كذا قيل ولذا لم يتعرض المصنف له (وعدم انعكاسها رأساً) اى القضايا التى لم تقبل الانعكاس اصلاً فالكلام محمول على الاستخدام كقيل (او) عدم انعكاسها (الى ما هو اخص من عكسها ثابت بالتخلف فى بعض المواد) اى يخالف العكس عنها فى بعض المواضع وهو الاخص منها كالضرورة فى بعض القضايا والوقعية فى بعضها ولما نشأ سؤال من قوله وعدم انعكاسها الى اخره وهو ان ذلك يقتضى ان لا يكون للموجبة المتصلة عكس اراد ان يشير اليه مع جوابه فقال رحمه الله (فان قلت فلا عكس للموجبة المتصلة ايضاً) يعنى ان ما ادعى من ان التخلف دليل الانعكاس غير صحيح لانتقاضه بالموجبة المتصلة لجر يانه فيها مع تخلف حكم المدعى عنها لانهم صرحوا بانعكاسها وذلك (لصدق الاصل بدون العكس فى قولنا كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما) ثم اشار الى ان ما يتبادر من اصلاحه بحسب ما يمكن فيه من التقدير بتقييد الحد الاصغرى به بقيد مع الاخر يستلزم محذورا اخر فلا يمكن ان يصار اليه فقال (نعم) يعنى يمكن ان يتجه ماذ كر وبقى سالماً عن الايراد المذكور بان يكون (على تقدير كون تحقق احدهما مع الاخر) اى بتقدير كونه مع الاخر اى بارادة هذا القيد فى القضية المذكورة ووح (يصدق عكسه الجزئى) وملخصه اننا سلم

انه اذا قيد الحد الاصغر في الشكل المذكور بهذا القيد وقيل كلما تحقق النقيضان
تحقق احدهما مع الآخر وكلما تحقق النقيضان تحقق الآخر فينتج قد يكون اذا تحقق
احدهما مع الآخر تحقق النقيضان (لكن ذلك التقدير) اى تقدير مع الآخر
(ليس من الاوضاع الممكنة الاجتماع مع ذلك المقدم) بل هو من الاوضاع
الممتعة الاجتماع معه فلا يتحقق الموجبة للزومية هناك والمطلوب خلافه (قلت لما
كان تالى الاصل) وهو تحقق احدهما من قولنا كلما تحقق النقيضان تحقق احدهما
(مقيدا بقيد) هو (مع الآخر) فالاضافة بيانية (او) بما يضاويه مثل
(فى ضمن المجموع كما عرفت) من قريب قيل باب التناقض (كان ذلك التقدير
من اجزاء المقدم المحال) جواب لما قال رحمه الله فى الحاشية اى الاستفادة من قيد
مع الآخر هو كون ذلك التحقق مع تحقق النقيض الآخر فلا يتجه عليه ان
ذلك التقدير عين المقدم المحال لامن اجزائه انتهى (لامن الاوضاع الممتعة
الاجتماع مع المقدم الممكن) كما زعم المعارض (فلا اشكال) لعدم الجريان
المذكور (فائدة) نافعة للطالب فى باب العكس وملخصها الاستدلال على
انعكاس القضية بانعكاس الاعم وعلى عدمه بعدم انعكاس الاخص وهى انه (لما
كان مطلق العكس مستويا كان او عكس نقيض لازما للاصل) والاصل ملزوم ماله
(فتى انعكس الاعم من بين هذه القضايا) الموجهة (انعكس الاخص منها
ايضا ومهما لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم) كما هو مقتضى قاعدة اللزوم بين
الاعم والاخص وصدق الخاص بدون عكس العام يلزمه صدق الملزوم بدون
اللازم ومحالته بينة لا تحتاج الى بينة قبل وقد برهن على انعكاس الاصل بانعكاس
نقيض العكس الى ما بنا فى الاصل وقد يستتج بالافتراض وهو ان يفرض فرد
معين هو مع المحمول قضية على الاصل ومع العنوان قضية اخرى او قضيتان على
هيئة شكل ثالث فتفطن انتهى اى لترتيبه وكيفية انتاجه وهى ظاهرة على الفطن
(فصل فى) بيان (عكس النقيض) هو الحكم المخالف اللازم من الحكم
على الشيء على ما لم يحكم عليه (هو عند القدماء) من اهل الميزان (جعل نقيض
المحكوم به) من قضية الاصل (محكوما عليه) فى قضية العكس والمراد جعله
فيها ذكرا لا غير (ونقيض المحكوم عليه محكوما به) فيها كذلك (مع بقاء الصدق
والكيف) بحالهما والاعتراض بلزوم الدور عليه يدفع بان المراد من المعروف
المذكور المعنى العلمى او المعنى الاضافى لكن يجعل المضاف اليه خارجا فى البين
ولو قدم الكيف لان بقاء علة لبقاء الصدق وكان العطف من قبيل عطف العلة

على المعلول كما قال بعض الشراح لكان اولى وقد يطلق عكس النقيض على معنى
اخر كعكس المستوى وهو القضية الحاصلة من الجمل المذكور وهو المراد من
البحث هنا وان كان الاول هو المشهور ((وحكم الموجبات)) كلية كانت او
جزئية ((من الحملات والشرطيات)) المتصلة للزومية ((ههنا)) في هذا العكس
((حكم السوالب في العكس المستوى)) اى مثل حكمها من غير فرق ((وبالعكس
اى وحكم سوالب حكم الموجبات هناك حمليه كانت او شرطية متصلة للزومية
((فالموجبة الكلية تنعكس)) بعكس النقيض ((الى نفسها)) اى الى مثلها اى موجبة
كلية ففى مثل هذه العبارة تسمح وتقتن لامثالها كما كانت السالبة الكلية تنعكس
سالبة كلية فى عكس المستوى ((فقولك كل انسان حيوان ينعكس الى قولنا كل
لاحيوان هو لا انسان)) وهى معدولة الطرفين والا لصدق بعض ما ليس بحيوان
انسان وهو ينعكس بالعكس المستوى الى بعض الانسان ليس بحيوان وقد
كان كل انسان حيوان هذا خلف او نضم النقيض المذكور الى الاصل
ونقول هكذا بعض ما ليس بحيوان انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس
بحيوان حيوان وهو محال بالبداية ((ولا عكس للموجبة الجزئية)) بعكس
النقيض كما ان السالبة الجزئية لا عكس لها بالمستوى لان قولنا بعض الانسان
حيوان صادق مع كذب قولنا بعض الانسان لحيوان ويستثنى من ذلك قضيتان
من افرادها كما اشار اليه بقوله ((الافى الخاصتين)) من العرفية والشرطية فانها
((تنعكس فيهما الى عرفية عامة)) موجبة ((جزئية والسالبة كلية كانت او جزئية
تنعكس الى سالبة جزئية)) كما كانت الموجبة كلية او جزئية تنعكس الى الموجبة
الجزئية فقولنا لاشي من الانسان بحجر او بعض الانسان ليس بحجر ينعكس
الى ليس بعض ما ليس بحجر ليس بانسان والا لصدق كل ما ليس بحجر ليس
بانسان اعنى نقيض السالبة الجزئية لانها موجبة كلية معدولة الطرفين ونعكسه
بعكس النقيض الى كل انسان حجر وقد كان لاشي من الانسان او ليس بعض
الانسان بحجر هذا خلف ((على التفصيل المذكور)) فى انعكاس الموجبات
فمن الدائمات الست الى حينية مطلقا او لادائمة ومن الفعليات الى مطلقة عامة
((و)) عكس النقيض ((عند المتأخرين)) من اهل الميزان ((هو جعل نقيض المحكوم
به)) من قضية الاصل ((محكوما عليه)) فى قضية العكس اى فى الذكر ((وعين
المحكوم عليه)) لا نقيضه وهذا هو الفارق الاول ((محكوم به)) فى قضية العكس
((مع بقاء الصدق دون الكيف)) وهذا هو الفارق الثانى لكن المستعمل فى العلوم

هو عكس المتقدمين فيحصل بواسطة الجمل المذكور اخص القضايا اللازمة
للأصل مع المخالفة في الكيف ومع قطع النظر عن خصوص إمامة (حتى يكون
عكس نقيض قولك كل انسان حيوان قولك لاشيء من الالحيوان بانسان وحكم
الموجبات ههنا ايضا) كما كان على مذهب المتقدمين (حكم السوالب في العكس
المستوى) من غير فرق فلا تنعكس السوالب السبع وتنعكس باقى الموجبات
(بدون العكس) اى لا يكون حكم السوالب فيها كحكم الموجبات في العكس
المستوى، لاختلاف الجهة في البين (فالموجبات) الكليات الحملات (منعكسة)
على المذهبين (الى ما انعكست اليه) السوالب (بالعكس المستوى) فالدائمتان
الى دائمة كلية والعامتان الى كلية صرفية والخاصتان الى كلية صرفية دائمة في
البعض فلا تنعكس من غيرها كذا قالوا (واما السوالب) من الحملات (فكلية
كانت اوجزئية تنعكس الى موجبة جزئية فمن الخاصتين) اى فمن السالبتين
الخاصتين تنعكس بعكس النقيض (الى حينية) مطلقة (لادائمة) جزئية (ومن
الوقتيتين والوجوديتين الى مطلقة عامة) اى تنعكس الى مطلقة عامة جزئية
والموجبة الجزئية لا تنعكس بعكس النقيض لزو ما كان السالبة الجزئية لا تنعكس
بعكس المستوى لزو ما لان المحمول او التالى قد يكون اعم (والشرطية) المتصلة
اللزومية (الموجبة الكلية تنعكس الى سالبة كلية) اذ الاتفاقية والمنفصلة لا
تنعكسان عند القدماء ولا عند المتأخرين الا في الموجبة المتصلة الاتفاقية ومنهم
من توقف في انعكاسها ايضا قال رحمه الله في الحاشية وتوقف الكاتب في انعكاسها
مبنى على زعم اللزوم الجزئى بين النقيضين وقد عرفت فساد ما انتهى (ولا عكس
للوقاي من الحملات والشرطيات) (قال) رحمه الله في الحاشية انما ينعكس
الموجبة الجزئية الشرطية ههنا الى نفسها لصدق الأصل بدون العكس في قولنا
قد يكون اذا كانت الارض مضئية يلزم ان لا تطلع الشمس فانه صادق مع كذب
قولنا قد لا يلزم لطلوع الشمس وجود النهار انتهى (ولما) فرغ من مبادئ
التصديقات شرع في بيان مقاصدها وهو المطلوب الاعلى من الاصطلاحات
المنطقية اعنى القياس فقال (الباب الرابع في) اى في بيان (صورة الادلة
والحجج) والعطف للتفسير وهى عبارة عن بيان احوال المرتب من حيث الايصال
لمجرد كونه مرتبا لا كيف ما اتفق وانما كانت الادلة هي المقصود الاعلى لان المقصود
الأصلى من العلوم المدونة هو الادراكات التصديقية لا التصورية وانما تذكر
ويبحث عنها فيها لكونها وسائل الى التصديقات والمطلوب من التصديقات ما

كان يقينا قد وصل الى مرتبة اليقين وهذا انما يتحصل بالانظار الصحيحة
 المنطقية بالتصديقات المذكورة مطلوبة في العلوم الحقيقية التي لا تتغير ولا
 تبدل بتبدل الازهان والكامل من التصور ما يكون واصلا الى كنه حقيقة
 الشيء ووجود ذلك متعذر فلم تذكر في العلوم التصورات الا لان تكون وسائل
 الى التصديقات المطلوبة في العلوم الحقيقية فلذلك كان القياس مطلبا اعلى بالنسبة
 الى باقى الاصطلاحات المنطقية (الدليل) ويقال له الحجة والقياس لغة مابه
 الارشاد واصطلاحا ما ذكره المص بقوله (قول المؤلف من قضيتين) وسمى به
 لان فيه ارشادا الى المطلوب وبالحجة لما فيه من الغلبة على الخصم لمن يتمسك به
 والقول هو المركب ويستعمل في الملفوظ والمعقول والقياس ايضا يطلق
 على الملفوظ والمعقول فان اريد تعريف الثانى تعين ان يراد منه الثانى وان اريد
 تعريف الاول تعين ان يراد منه الاول والثانى هو القياس على الحقيقة والاول
 سمي به لدلالته عليه (٥) ان الكلام لى القواد وانما جعل اللسان على القواد
 دليلا فهو فى المعقول حقيقة وفى الملفوظ مجاز ومنهم من ذهب الى ان اطلاقه
 عليهما من قيل اطلاق المشترك على معانيه ولا يلزم عليه ان يكون حيثئذ من
 قيل استعمال المشترك فى معنيه لما عرفت من تعين ارادة احد المعنيين
 بحسب احد المرادين فهو مستعمل فيهما على سبيل البدل ولا على الاول
 بانه مخالف لما اشترطوه من صيانة التعريف عن استعمال الالفاظ المشتركة فيها لان
 ذلك حيث لم تكن الدلالة ظاهرة على المعنى المراد وهى هنا ظاهرة غير انها تختلف
 باختلاف المراد من المعرف لا غير والقول جنس يشمل جميع انواع المركبات
 من القياس والقضية البسيطة والمركبة والاستقراء والتثليل وقياس المساواة
 وقوله المؤلف من قضيتين فصل يخرج القضية الواحدة وان كانت مستلزمة
 لاخرى من عكسها المستوى والنقيض اذ هى ليست بدليل وكذا القول الشارح
 وذكر المؤلف لى تعلق به الظرف المذكور وتحتل ان تكون للاشارة الى ان
 التأليف فيه دخل فى الاكتساب كاقيل والاكثر فى القياس ان يكون مؤلفا
 من قضيتين وقد يتألف من اكثر وقد اشار اليه بقوله (فصاعدا) ثم وصفه
 بقوله (يكتسب من التصديق به) اى بذلك القول (التصديق بقضية اخرى)
 وهى النتيجة قصد للتعميم اذ هذا كما قال بعض الشراح يشمل جميع انواع
 الصناعات من البرهان والجدل وغيرها لانه اعتبر التصديق بها وذلك اعم من
 ان يكون لازما بينا كفى البرهان او غير بين كفى الجدل والشعر نظرا الى ظاهر

حال الشاهر او لم يكن لازما اصلا كافي الخطابة والمغالطة والشعر نظراً الى
 اعتقاده والاستقراء والتمثيل والامارة ويشمل (حيثئذ) الاقيسة الكاذبة
 وبعضهم خص الاكتساب بالزوم البين فيختص الدليل (حيثئذ) بالبرهان
 منها ويصرح بمقصود المص من التعميم قوله (ولو في الادعاء) وهو ظاهر قال
 المص في الحاشية هذا القيد لئلا يخرج الادلة الفاسدة مادة او صورة مع عدم العلم
 بفسادها وقوله ظاهراً لئلا يخرج المغالطات التي علم المستدل فسادها وقصد
 بها تغليب الحضم بل ولئلا يخرج القياس الشعري لان الشاهر كالمغالط يدعى
 في الظاهر تحصيل التصديق بما اوردته والحق انه ليس بدليل حقيقة بل مجازاً
 فلا بأس في خروجه عن التعريف بل يجب ولعل وجه التأمل ان يكون للاشارة
 الى ان دخول مثل المغالطة والشعر لا يحتاج الى قيد ظاهر لما صرفت من التعميم
 في الاكتساب فيه (سواء كان له استلزام كلي) يطرد في جميع المواد (لتلك
 القضية بالذات او بواسطة مقدمة اجنبية او غريبة) فالاول كالاستدلال على
 حال الشيء بحال كلي والثاني كالاستدلال عليه بحال المتعلق لكليه والثالث
 كالاستدلال عليه بحال تقيض مستلزم لحال كلي (او لم يكن) له ذلك الاستلزام
 كالاستدلال على حال الشيء بحال جزئية او مثله (وسواء اكتسب من اليقين)
 اى اليقين بمحصول المطلوب (كافي البراهين) اذ تحصيل اليقين انما يكون بها
 (او الظن) كافي الامارات (او) اكتسب (غيرها) اى المذكورين من
 اليقين والظن (كافي السفطة) اذ مقصود صاحب السفطة ليس الاتغليب
 الحضم ودفعه (وتلك القضية المكتسبة) من الدليل تسمى باسماء مختلفة
 باختلاف الاعتبارات والحديث فانها (تسمى مطلوبا) من حيث انها تطلب
 بالدليل (ومدعى) من حيث انها تدعى به (ونتيجة له) باعتبار انها متفرعة عليه
 وحاصلة منه فهي واحدة بالذات وتختلف بالاعتبار (وقد تطلق النتيجة) في
 عباراتهم (على اخص القضايا اللازمة له) اى للدليل قال في الحاشية كافي باب
 المختلطات حيث قالوا النتيجة تابعة للصغرى او الكبرى ولم يقتصر واعلى اطلاقها
 على اخص القضايا اللازمة كما اقتصر في اطلاق العكس اذ قد ينتج اعلمها في دليل
 يستلزم الاخص بخلاف العكس قد برأته واستلزام الدليل للمدعى يسمى
 تقريباً (والقضية التي يتوقف صحتها) اى الدليل (على صدقها) اى القضية
 (تسمى مقدمة له سواء كانت جزأ منه كالصغرى والكبرى او خارجة عنه
 كالمقدمة الاجنبية او الغريبة) الاول كافي قياس المساواة والثاني كافي الادلة

المستلزمة للنتيجة بواسطة عكس التقيض كما سيأتى (وكالحكم الضمني باليجاب
صغرى الشكل الاول وكلية كبراء ونحوهما) مما يشترط وجوده فيه للانتاج
ككون صفراء فعلية وهذا المعنى هو اعم معنى المقدمه (وتختص المقدمة بالقضايا
الاجزاء) للدليل فلا تطلق (حيث) الاعلى صغرى الدليل وكبراء وهو
المعنى الاخص لها والاكثر ان تذكر في اللفظ (وقد تطوى بعضها لظهورها)
والاستثناء عن ذكرها كان يكتفى بحملية واحدة في الاقيسة الاستثنائية
(او يشار اليها بلفظ) (قال) في الحاشية كالقيودات المشيرة اليها وكلفظة الدالة
على وقوع المقدم ولفظة الدالة على انتفاء التالى ولذا يكتفى في الاقيسة الاستثنائية
بشرطية واحدة كما في قوله لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا اكتفاء عن الرفع بدلالة
اداة الشرط على الانتفاء لانها الانتفاء الاول لانتفاء الثانى في مقام الاستدلال
فاعلم انتهى وقد تعكس في السنة النحاة كما في قولهم لو جئتني لا كرمك وبعد ان
فرغ من البحث عن الدليل شرع في بيان شرائط صحته فقال (وصحة الدليل
مشروطة بصحة مادته وصورته) فيتوقف صحته على صحتهما توقف الصلوة
على الوضوء (واما صحة الصورة) فانهما يكون (بان تكون) الصورة (مستحقة
لشرائط تذكرها بعد) في باب القياس فلا حاجة الى ذكرها هنا (واما صحة
المادة) فانهما يكون (بان تكون صادقة) في نفسها (ومناسبة للمط) بان تشمل
على لازم احدى نسبتيه او ملزومها او حامل احد طرفيه او محموله وقد اشار الى
ذلك بقوله (بحيث ينتقل من العلم بهامع الصورة الصحيحة الى العلم بالمطلوب)
وهو النتيجة فيحصل العلم بالنتيجة الذى هو المطلوب من الدليل اذا عرفت
هذا (فلا يصح المادة الغير المناسبة) التى لا مناسبة لها مع المط بالمعنى المذكور
اى عرفت عدم صحة ذلك (كزوجية الاربعة) بالنسبة (الى حدوث العالم)
فان عدم المناسبة بينهما ظاهرة على الغي فضلا عن الذكى فلا يحصل الانتقال
من الاول الى الثانى فلا تكون صحيحة (ولا المادة التى لا يمكن ان تعلم) اى
ولا يصح المادة التى لا يمكن ان يتحصل العلم بها (بالعلم المناسب للمط كالمقدمة
الظنية) الدالة على الظن (فى) مقام (البرهان اذ) من المعلوم انه (لا يكتسب
اليقين الا من اليقين) فلا يكتسب العلم من المقدمات الظنية (ولا المادة) اى
ولا يصح المادة (التي لا تعلم قبل المط) بان توقفت عليه (سواء علمت كالمادة التى
تدور عليه دوراميا كفى الاستدلال باحد المتضايقين على الاخر) كقولنا هذا
اب لانه ابن وكل من يكون كذلك فهو اب فهذا اب والمتضايقان هما المتقابلان

اللذان يتوقف تعقل أحدهما على الآخر قال رحمه الله في الحاشية لانهما متكافيان
 ذهنا وخارجا فلا يعلم أحدهما قبل الآخر علما تصوريا او تصديقا وانما يعلمان
 معا وقد صرح الشريف المحقق بعدم صحة هذا الاستدلال في بعض كتبه فتأمل
 انتهى (او علمت بعدم) أي علمت المادة بعد المطلوب (كمواد الادلة المشتملة
 على المصادرة) وهي جعل المطلوب مقدمة في القياس سواء كانت على وجه
 الجزئية كما في قولنا هذه نقلة وكل نقلة حركة اذ النقلة والحركة مترادفان او لا
 بان كانت قيد الجزئية كما في قولنا الكائن في حيز مسبق بعدم الكون لحدوثه
 وكل ما هو مسبق فهو حادث اذ النتيجة وهو الكائن في حيز حادث عين قيد
 الصغرى (قال) رحمه الله في الحاشية هذا مبنى على ان المصادرة توقف الدليل
 على المدعى فيكون العلم بالدليل متأخرا عن العلم بالمدعى فبطلان تلك الادلة
 لفقد هذا الشرط للاستلزامها الدور الباطل كما وهم لان مجرد توقف العلم
 بالدليل على العلم بالمطلوب مبطل له سواء انعكس التوقف من جانب المطلوب كما
 اذا انحصر دليل المطلوب في ذلك الدليل وهو الدور الباطل او لم ينعكس كما اذا كان
 له دليل آخر صحيح ولا دور فيه وهو ظهري انتهى (بلا دور باطل) نحو قولهم
 العقل الفعال مؤثر في عالم العناصر فهو موجود (او لم يعلم اصلا) أي لم
 يعلم المادة والمطلوب بوجه من الوجود (كمواد الادلة التي تدور عليه دورا باطلا)
 كان يقال هذا شمس لانه كوكب يظهر في النهار وكل ما يكون كذلك فهو شمس
 ثم يستدل على النهار بانه ما بين طلوع الشمس وغروبها وكل ما هذا شأنه فهو
 نهار (اذ العلم الكاسب علة يجب تقدمها على المعلول المكتسب) وبعد ان
 صرف الدليل رحمه الله اراد ان يبين اقسامه فقال بطريق التفريع على التعريف
 المذكور (فالدليل اربعة اقسام) لانه لا يمكن ان يعاند مدلوله البتة فهو
 منحصر في الاربعة (قسم) منها (مستلزم للنتيجة بالذات) والمراد من
 الاستلزام كما قيل ما يعم البين وغيره ليشمل القياس المركب من الشكل الاول
 وغيره من باقى الاقيسة اذ هي انما تنتج بعدها الى الشكل الاول بل الى اول
 الاول (وسيجئ تفصيله) انشاء الله تعالى في بحث القياس (وقسم) منها
 (مستلزم) للنتيجة (بواسطة صدق المقدمة الاجنبية هي مقدمة خارجة عن
 الدليل غير لازمة لاحدى القضايا الماخوذة في كل مادة) الظرف متعلق بلازمة
 والمعنى ان لزومها لها غير مطرد بل قد تختلف عنها في بعض المواد (ككافى قياس
 المساواة) فانه اذا اخذ فيه بدل المساواة لفظ المباينة مثلا ينتفى عنه الاستلزام

كان يقال الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق فينتج الانسان مباين
 للناطق وهو كاذب لان مباين المباين لشيء لا يلزم ان يكون مباينا للشيء
 بخلاف المساوي للمساوي للشيء فانه مساو لذلك الشيء كما اشار اليه بقوله
 (كقولنا الدرة في الحقة والحقة في البيت) فينتج (الدرة في البيت بواسطة
 صدق) مقدمة اجنبية هي (ان ظرف الطرف ظرف في الظروف الخارجية)
 الطرف متعلق بالصدق وقيد به للاشارة الى ان تلك المقدمة غير صادقة فيما
 كان بعض الظروف ذهنيا كافي قولنا اجتماع النقيضين موجود في الذهن
 والذهن موجود في الخارج فانهما صاقدتان مع كذب النتيجة هكذا في الحاشية
 (وكافي الادلة المنتجة لنتيجة غير موافقة للمطلوب في الاطراف كقولنا كل
 انسان جسم لانه حيوان وكل حيوان حساس فانه) اي الدليل المذكور (انما
 يستلزم المدعى) وينتج النتيجة المطلوبة منه وهي كل انسان جسم (بواسطة
 صدق) مقدمة اجنبية غير لازمة وهي (قولنا وكل حساس جسم) وهي وان كانت
 صادقة غير انها مخالفة للمطلوب في الاطراف اذ موضوعها حساس وموضوع
 المطلوب انسان (وقد تكذب تلك المقدمة المشتملة على الاكبر كما اذا سبق
 هذا الدليل) اعني لانه حيوان الخ (لدعوى ان كل انسان رومي) وقيل بدلها
 وكل حساس رومي (كما تكذب في قياس المساواة في نحو اجتماع النقيضين في
 الذهن) اي موجود فيه (والذهن في الخارج) اي موجود فيه فانهما صاقدتان
 مع كذب نتيجتهما اعني اجتماع النقيضين موجود في الخارج (وقسم مستلزم)
 للنتيجة (بواسطة المقدمة الغريبة هي مقدمة) موصوفة باوصاف ثلاثة كما
 اشار اليها بقوله (خارجة عن الدليل لازمة في كل مادة لاحدى القضايا المأخوذة
 فيه غير موافقة لها في الاطراف) فاحترز بالقيد الاول اعني الخروج عن
 الاجزاء مثل الصغرى والكبرى وبالقيد الثاني اعني لزوم في كل مادة عن
 المقدمة الاجنبية وبالقيد الثالث اعني عدم موافقتها للقضايا في الاطراف عن
 العكس المستوى الموافق للاصل في الموضوع والمحمول والمقدم والتالي فان
 شيئا منها ليس بمقدمة غريبة نعم قد تطلق المقدمة الغريبة على المقدمة الاجنبية
 مجازا تأمل كذا في الحاشية ولعل وجه الاشارة الى لزوم قيد اللزوم فيه والرد
 على من قال حذفه لازم فيه (وهو) اي القسم المذكور (الادلة المستلزمة)
 للمطلوب (بواسطة عكس النقيض نحو كل انسان جسم) هي دعوى دليلها (لا
 حيوان وكل لا جسم هو لا حيوان فانه) اي هذا الدليل لا يستلزم المدعى المذكور

بذاته (دائما يستلزمه بواسطة تقيض الكبرى ليرتد الى الشكل الاول) لانه من
الشكل الثاني فبعكس كبراه اى يجعل الموضوع فيها محمولا والمحمول موضوعا بان
يقال بدل الكبرى المذكورة وكل حيوان جسم يكون من اول الاول فينتج
المطلوب بهذه الواسطة (وقسم غير مستلزم) للمطلوب (كلها) اى استلزاما كلها
قال فى الحاشية هذا مبنى على حمل الاستلزام فى تعريف القياس على الاستلزام
الكلى لا على مطلق الاستلزام الاعم من الكلى والجزئى والالم يخرج الاستقراء
والتمثيل بقيد الاستلزام الجزئى لهما قطعا مع انهم اخرجوهما بقيد الاستلزام
واخرجوا قياس المساواة بقيد لذاته لا بقيد الاستلزام وجرينا ههنا على ما قالوا
فجعلنا المستلزم بواسطة المقدمة الاجنبية من قسم المستلزم الكلى مع انه ليس
بمستلزم كليا بل بواسطة خصوص المادة فالصواب لهم ان يحملوا الاستلزام على
الكلى المتبادر ويخرجوا به الاستقراء والتثيل ومثل قياس المساواة وبقيد
لذاته المستلزم بواسطة مقدمة ضربية او ان يحملوه على مطلق الاستلزام
ويخرجوا الكلى بقيد لذاته كما لا يخفى اللهم الا ان يحملوه على الاستلزام الكلى
ويعمموا المستلزم وحده او مع ضمنية مقدمة اخرى كما اشار اليه ابو الفتح
لكن عدم ذلك الاستلزام الكلى فى الاستقراء والتثيل محل نظر ظاهر
اذ الاستقراء مع ضمنية اتفاق جميع الافراد والتثيل مع ضمنية عليّة
الجامع مستلزمان كليا وان لم يستلزما وحدهما كقياس المساواة ولا مخلص
الا بان يراد بالاستلزام الكلى المقطوع وحده او بضمنية مقدمة ولا يمكن
القطع بحكم الضمنية فيها بخلاف قياس المساواة فليتأمل انتهى (وان) يقرأ
بالوصل (استلزم العلم به الظن بالنتيجة) كما لا يستلزم الظن بالدلالة السابقة
الا الظن بها (بناء) مبنى (على ان حصول الظن بالشيء من الشيء) الشيء
الاول النتيجة والثانى الدليل هو ظاهر (لا يتوقف على الاستلزام الكلى
بينهما) اى الشئين والاستلزام الكلى هو الاطراد فى جميع المواد (كفاي
الظن بالمطر) اى كفاي حصول الظن به (عند استقبال السحاب المظلم مع
التخلف كثيرا) اى مع انه يتخلف زمانا كثيرا اذ لا استلزام كلى بينهما (ومن
هذا القسم) الاخير (الاستقراء الناقص) سمي المذكور بذلك لان التبع فيه
ناقص للتخلف فيه فى بعض المواد (وهو) عندهم (الاستدلال على الحكم
الكلى بتبع اكثر جزئياته كقولك كل حيوان غير التمساح يحرك فكاه الاسفل)
فالحكم على افراد الحيوان بتحريك فكاه عند المضغ حكم كلى والاستدلال

عليه بقوله (لأن الانسان كذلك والفرس وغيرهما مما راينا من الحيوانات كذلك استدلال بالتبع لاكثر جزئياته فهو استقراء ناقص وقيد الاكثر يحترزه عن الاستقراء التام وهو الاستدلال على الحكم الكلي بتبع جميع جزئياته ويسمى قياسا مقسما فهو يقيد اليقين فهو داخل في القياس بخلاف التمثيل كما اشار اليه بقوله (ومنه التمثيل المسمى عند الفقهاء قياسا وهو) عندهم (اثبات حكم في شيء لو جوده في مثله بعلة الجامع بينهما) اي بواسطة علة الجامع المشترك بين الشيء ومثله بل هو كما قال بعض المحققين مشابهة الاصغر باصل في معنى به ثبت له الحكم بالا كبر فيظهر ثبوت ذلك الحكم للفرع ايضا (كقولنا العالم كالبيت في التأليف والبيت حادث فالعالم حادث) وخلل هذا القياس في كبراه كالا ينحني على التأمل فالتمثيل مشتمل على اربعة اركان يسمى اولها وهو المشبه بالفرع وثانيها وهو المشبه به بالاصل وثالثها وهو الجامع المشترك بينهما بالعلة والرابع وهو ما فيه التشبيه بالحكم فالاول كالعالم والثاني كالبيت والثالث كتأليف والرابع كالحدوث في القياس المذكور وانما كان التمثيل كالا استقراء مفيد للظن لانه لا يلزم من اشتراك الشئيين في معنى اشتراكهما من جميع الوجوه لجواز عدم كون ذلك المعنى علة مؤثرة في حكم الاصل حتى ينتقل منه الى الاصل ومن ذلك قيل حرمة الخمر ثابتة بالنص لا بالقياس وقد جعل بعضهم التمثيل داخلا في القياس والمص من الاكثر وهم من لم يعدوه منه (واثبتوا عليه الجامع) وهو الوسط الذي هو المعنى المشترك بينهما بطرق كثيرة من ارادها فليراجع اصول الفقه اشهرها طريقان اشار الى الاول المص بقوله (اما بالدوران) ويقال له الطرد والعكس ايضا عندهم (هو ترتيب الشئ) كالحدوث في المثال المذكور (على ما) شئ (له صلوح العلية) للشئ المذكور كتأليف في المثال (وجودا وعدما) بمعنى ان الحكم يثبت عند ثبوت ذلك الشئ وينتفي عند انتفاءه (و) من ذلك (يسمى الشئ الاول دائرا والثاني مدارا) والمراد بالاول الحكم والثاني المعنى المشترك وذلك (كان يقال علة الحدوث هو التأليف لانه) اي الحدوث (يدور عليه) اي على التأليف (وجودا كافي البيت وعدما كافي الواجب تعالى) فيعلم نفي الحدوث عنه تعالى من عدم علة وهو التأليف والى الثاني بقوله (واما بالترديد) وهو قسمة غير حاصرة (كان يقال علة الحدوث) في المثال المذكور (اما التأليف او الامكان) اي لا يخلو الحال عن احدهما فبطل احدهما فيتعين الاخر ويتم المطع كما اشار اليه بقوله (والثاني باطل لصفات الواجب تعالى)

لان الامكان وهو بمعنى ما لا يقتضى ذاته وجوده موجود فيها فيلزم ان يكون
 حادثة وهو باطل (فتعين الاول) وهو التأليف (فظهر) مما يناء لك (ان
 الاستلزام الكلى) من حيث التحقق (من مقدمات البرهان) اى هو معدود
 منها لافادته اليقين (دون الامارة) لانه يتوصل بها الى الظن لا اليقين فصحتها
 لا تتوقف عليه فلا يكون مقدمة لها ثم اراد رحمه الله ان يشير الى الفائدة الشهيرة
 بينهم من ان النتيجة تابعة لآخس المقدمتين فقال بعبارة اوضح واجمع مصدرا
 لها بالامر بالعلم المستعمل فيما يعنى به من المسائل فقال (واعلم ان نتيجة الدليل)
 اى من اى ضرب ومن اى شكل كان (تابعة له لآخس مقدماته) الطرفان
 اظهر ما يقال فى توجيههما ان يكون الثانى بدلا من ضمير الاول بدل احتمال
 (و) يحتمل ان يجعل اللام بمعنى فى فيه ويتبعيتها له اخذ من المسئلة المتفق عليها بينهم
 وهى ان المركب من الداخلى والخارج خارج والآخس شبيه بالخارج ويقرب من
 ذلك المسئلة الفقهيه الولد يتبع الام فى الرقية والحرية وليس ذلك على اطلاقه وانما
 هو اذا كانت المقدمة (بالمعنى الاعم) وهى على ما عرفت ما يتوقف الدليل على
 صحتها قال رحمه الله فى الحاشية وانما قال بالمعنى الاعم اذ هى كما تكون تابعة للقضايا
 الاجزاء فى هذه الامور تكون تابعة للمقدمات الخارجية كالعكس المستوى فى
 الضرب الاول من الشكل الثالث والرابع اذ النتيجة فىهما جزئية كالعكس
 الموقوف عليه وكذا عكس النقيض وايضا لا تكون النتيجة قطعية ما لم يكن
 الاستلزام الكلى قطعيا فى البراهين والاستلزام مقدمة خارجة عنها انتهى ومعنى
 قوله (كيفوا وكما علما) كما قال فى الحاشية انه ان وجدت فى المقدمات بالمعنى الاعم
 سالبة تكون النتيجة سالبة ايضا وان وجدت جزئية تكون النتيجة جزئية وان
 وجدت ظنية كانت النتيجة ايضا ظنية وان اتنان فانتان او الجميع فالجميع وان لآخسة
 اصلا فلاخسة ولما فرغ رحمه الله من بيان ما يتوقف عليه القياس الذى هو المطلوب
 الاعلى من التصديقات من القضايا وما يتعلق بها شرع فى بيان القياس وهو العمدة
 فى تحصيل المقاصد ورتبه على سبعة فصول وجعل الاول منها لتعريفه وتقسيمه
 الى الاقترانى والاستثنائى فقال (فصل القياس) وهولغة تقدير شئ على مثال
 شئ اخر واصطلاحا (دليل يستلزم النتيجة لذاته) واختار الدليل على القول
 لانه جنس قريب وذلك بعيد واستعمال القريب فى التعاريف مرجح عند اهل
 النظر من المؤلفين والمراد من الاستلزام لها انه متى تحقق مضمونه تحقق
 مضمونها والعلم ليس بشرط فى ذلك وملخصه انه متى تخيل الدليل تخليت النتيجة

لانه متى كذب كذبت الاترى انهم عدوا مثل كل انسان حجر وكل حجر ناطق
 من القياس لانه يستلزم المدعى اعنى كل انسان ناطق مع ان كلامه من مقدمته كاذب
 وليس مراده كغيره بقوله لذاته الواسطة في الثبوت بل المراد نفي الواسطة في
 الاثبات (قال) رحمه الله في الحاشية ليس مرادهم من قولهم لذاته
 ههنا نفي الواسطة في الثبوت فان انتفاءها بين كل قياس ونتيجة
 غير معلوم بل مرادهم نفي الواسطة في الاثبات اى لا يكون المقدمة الاجنبية
 او الغريبة واسطة في اثبات ذلك الاستلزام الكلى وان كان العكس المستوى
 لبعض المقدمات واسطة في اثباته في بعض الاشكال انتهى واختلفوا في استلزام
 القياس للنتيجة هل هو عقلى وهو المذهب المختار عند الامام الرازى بمعنى ان
 ايجاد العلم بالدليل يستلزم عقلا ايجاد العلم بالنتيجة من غير اعداد ولا توليد
 فلا يكون خارجا عن افعاله تعالى ولا حاجة الى ان يقال لاخراجهما في توجيهه
 لانهما مفهومان اعتباريان عقليان والامور الاعتبارية غير مستنده الى
 الله تعالى كالاربعة والزوجة عند التكلمين (ام) عادى كما اختاره
 الشيخ ابوالحسن الاشعري ومن تابعه بمعنى ان القياس و النتيجة
 كاللزام امور حقيقية موجودة مستندة الى تعالى ابتداء وانه فاعل مختار
 فيخلق تعالى اللزوم عند تحقق القياس اى قد جرت عادته بذلك من غير
 لزوم عقلى فيه اذ يجوز ان يتخلف ذلك عقلا اذ لا واجب عليه تعالى في جميع
 افعاله فالعلم بالدليل الصحيح ليس علة موجبة للعلم بالنتيجة وان دام وقوع
 ذلك بحسب العادة (ام) اعدادى كما ذهب اليه الحكماء بمعنى ان الذهن اذا
 استعد بفهم القياس استعدادا تاما فيفيض عليه النتيجة ايجابا من المبدأ الفياض
 بحيث لا يمكن تخلفها عنه اصلا (ام) توليدى كما ذهب اليه طائفة المعتزلة
 بمعنى ان صدور القياس من الذهن بطريق المباشرة و صدور النتيجة منه
 بطريق التوليد كحركة المفتاح مع حركة اليد (ثم) قال رحمه الله لدفع ما يتوهم
 من عدم مانعية التعريف بدخول مثل قياس المساواة والدليل بعكس النقيض
 (والمراد من الاستلزام الذاتى ان لا يكون بواسطة مقدمة اجنبية) فاندفع الاول
 (او غريبة) فاندفع الثانى (وان كان) بالوصل اى الاستلزام (بواسطة)
 مقدمة (اخرى كالعكس المستوى فى الاشكال الغير البينة الانتاج) ثم
 بعد ان فرغ رحمه الله من تعريف القياس اراد ان يشير الى تقسيمه الى
 الاستثنائى والاقترانى فقال (فالقياص) اى المعروف بما ذكر ينقسم قسمين

لانه (اشتمل على مادة النتيجة) والمراد بها طرفاها كما ان المراد من الصورة في قوله (وصورتها) النسبة التفصيلية بين الطرفين على حسب الترتيب الواقع في النتيجة وبقاء الكيفيتين من الايجاب والسلب ليس بشرط كما لا يخفى (معاً) قيد لهما وهو ظاهر (او صورة تقيضها) فقط (يسمى قياساً استثنائياً) لاشتماله على اداة الاستثناء كلفظة لكن وتقديمه على قسمه عكس المشهور في كتبهم من قولهم ان لم يكن عين النتيجة ولا تقيضها مذكوراً فيه بالفعل فاقتراني وان كان مذكوراً فيه فاستثنائي ترجيح لجانب المفهوم اذ هو فيه وجودي وفي الاخر عدمي (المشتمل على صورتها) من القياس الاستثنائي يسمى فيما بينهم قياساً (مستقيماً) لاستقامته بذكر النتيجة فيه صريحاً بصورتها (كقولنا كلما كان العالم متغيراً كان حادثاً لكنه متغير) فالنتيجة فيه (هو حادث) وهو مذكور في القياس صريحاً بلفظه (وعلى صورة تقيضها) اي والمشتمل على صورته يسمى (غير مستقيم) ويتبين وجه التسمية من القسم السابق وبضدها تبين الاشياء (كقولنا لو لم يكن) اي العالم (حادثاً لم يكن متغيراً لكنه متغير فيكون حادثاً) هو النتيجة وتقيضها وهو لم يكن حادثاً مذكور في القياس المذكور (والمقدمة) اي وتسمى المقدمة (التي ربما تصدر بكلمة لكن) وما في معناها والاشارة باداة التقليل على ما في الحاشية الى انها كثيراً ما لاتصدر بها في المباحث في الكتب (مقدمة استثنائية مطلقاً) اي في اي من النوعين المستقيم وغيره كانت وتقر دباسم خاص ايضاً ويقال لها (واضعة في) الاول منهما (المستقيم) لانها عبارة عن حقيقة المقدم فيه (و) تقرر دباسم خاص ايضاً ويقال لها (رافعة في) الثاني اعني (غير المستقيم) لانها عبارة عن ابطال التالي ورفعه فيه (والمقدمة الاخرى) اي وتسمى المقدمة الاخرى وهي المشتملة على النتيجة وتقيضها (شرطية) ووجه التسمية على ما في الحاشية لانها لاتكون الا شرطية بخلاف المقدمة الاستثنائية فانها قد تكون حملية وقد تكون شرطية فتسمية تلك المقدمة شرطية من قبيل تخصيص العام ببعض افراده كما لا يخفى (وان اشتمل) اي القياس والجملة الشرطية عطف على نظيرتها الماضية فتذكر (على مادتها فقط) اي على مادة النتيجة دون صورتها بان يكون بعضها في مقدمة والبعض الاخر في الاخرى (يسمى) القياس (اقترانياً) لاشتماله على اداة الاقتران وهي الواو والواصلة بين المقدمتين او ما يؤدي معناها من الادواة وذلك (كقولنا) عند دعوى حدوث العالم (لان العالم متغير وكل متغير حادث) فالنتيجة تكون (العالم حادث) بلا شبهة وقد اشتمل

القياس المذكور على مادة النتيجة كل جزء منها في مقدمة منه (والمحكوم عليه في المطلوب) سواء كان القياس اقترانيا او استثنائيا ولذا اختار في التعبير لفظا يعبر بهما يسمى (حدا اصغر) اما تسميته بالحد فلان الحد لغة الطرف والحدود اطراف للفضية واما بالاصغر فلانه اقل افرادا من الاكبر لانه يكون اخص في الاغلب (والمحكوم به فيه) اي في المطلوب يسمى (حدا اكبر) ووجه التسمية يعلم مما ذكرناه في مقابلة الاصغر تدبر (والمقدمة التي فيها الاصغر) وهي اولى المقدمتين من القياس تسمى (صغرى) لاشتغالها عليه فهي صارحته (والتي فيها الاكبر) وهي ثانية المقدمتين منه تسمى (كبرى) لاشتغالها عليه فهي ذاته وصارحته (والجزء المتكرر) في القياس محكوما عليه كان او محكوما به (المشترك بين) المقدمتين (الصغرى والكبرى) يسمى (حدا اوسط لتوسطه بين طرفي المطلوب) كلفظة المتغير في الشكل المذكور كما يشعر به قوله (في الشكل الاول) وانما وصفه بقوله (المعيار للبواقي) لئلا يرد الاعتراض بالتحكم اذ ذلك الاسم لا يفارقه في جميع الاشكال فبارتداد البواقي اليه عند الاحتياج وكونه مرجعا ينكشف الامر ويندفع الاعتراض المذكور (او) يسمى بذلك (لتوسطه بين العقل والنتيجة) اي في التصور (ولذا) اي لانه واسطة في التعقل بينهما (في طرح) اي الحد الاوسط (عند اخذها) والطرح من شان الوسائط فهم في وجه التسمية صنفان فمن راعى جانب اللفظ رجح الاول ومن راعى جانب المعنى رجح الثاني وهو الانسب بمقاصد الفن (قال) في الحاشية رحمه الله وفيه اشارة الى طريق اخذ النتيجة من القياس الاقتراني انتهى (والهيئة الحاصلة من اقتران الحد الاوسط بالآخرين) اي الطرفين الاصغر والاكبر (حملا او وضعاً) اي بحسب الحمل والوضع اي من جهة كونه محمولا لاحدهما اولهما او موضوعا كذلك (تسمى شكلاً) من قيل تشبيه المعاني بالحسيات اذ هو عندهم عبارة عن الهيئة الحاصلة للجسم من احاطة حد واحد او حدود بالمقدار (و) الهيئة الحاصلة (من اقتران الصغرى بالكبرى كيفاً او كمّاً) اي بحسب الكيف او الكم والكيف الايجاب والسلب والكم الكلية والجزئية وهو ظاهر تسمى (ضرباً) لانها مضروبة في الكبرى ويقال لها قرينة ايضا لاقتران الصغرى بالكبرى وقد تجد الشكل مع اختلاف الضرب وقد يعكس والتقديم والتأخير في الصغرى والكبرى ليسا بمعتبرين عندهم اذ قد يكون الصغرى مؤخره والكبرى مقدمة بل ينظر في ذلك الى اصغر المطلوب واكبره فالمشتمل على الاول من

القضايا صغرى وان تأخر والمشتمل على الثانى كبرى وان تقدم (وقد يطلق الصغرى على المقدمة الاولى والكبرى على ما بعدها وان لم تشتملا على الاصغر والا كبر) كفى صغرى الاستقرار وكبراء وكما فى كبرى المستلزم بواسطة عكس النقيض وفى كبريات الاقيسة المركبة من المنفصلة ذات حمليات بعدد اجزاء الانفصال كذا فى الحاشية (فصل) وهو ثانى السبعة فى بيان احكام القياس الاستثنائى كما يشير اليه قوله (القياس الاستثنائى مطلقا) متصلا كان او منفصلا (لا يتركب من حملتين) قال فى الحاشية قد مناه على الاقترانى على عكس ما فى المتون لانه جميع اقسامه بين الانتاج بخلاف الاقترانى ولانه محتاج اليه فى اثبات انتاج ما عدا الشكل الاول بالخلف والعكس والاقتراض انتهى (وجه) الامر بالتأمل ما فيه من الدقة والغموض فبالأمل يحصل الوقوف عليه (بل من حملية وشرطية) اى بل يتركب منهما وقيد الاطلاق مرعى فهما اذا الاولى تكون كلية وجزئية والثانية تكون متصلة ومنفصلة (او من شرطيتين) متصلتين كانتا او منفصلتين (وهو) اى القياس الاستثنائى مطلقا (بين الانتاج) بخلاف الاقترانى غير ان انتاجه مشروط بامور ثلثة وذا لا ينافى بداهة انتاجه قد اشار الى اثنين منها بقوله (وشرط انتاجه كون المقدمة موجبة لزومية او عنادية) وهو اشارة الى كونها لزومية ان كانت متصلة وعنادية ان كانت منفصلة وكونها موجبة وانما شرطها لانه اذا لم يجب موافقة الطرفين او مخالفتها كفى الاتفاقيات لا يتحقق الانتاج لعدم الاستلزام (ح) والانتاج يدور على اللزوم والسلب عبارة عن سلب الجهة والجهة شرط فلا يتحقق الانتاج ايضا واشار الى الثالث بقوله (وكون احدى مقدمتيه كلية) اذ لو كانت جزئية او شخصية لكانت موافقة الطرفين او مخالفتها واجبة على بعض وضع منك ووضع احدها او رفعه يتحقق بدون تحقق ذلك الوضع فلا يعلم منه حكم الاخر كذا قيل والبعض اقتصر فى شرحه كلام المص على شرطين منها وادرج الثانى منهما فى الاول وجعلهما شرطا واحدا والذى اوهمه ذكر الكون مرتين مع ان الحق ان الاول شرطان لا شرط تأمل ثم اشار الى المراد بكليتها تصريحاً بما يمكن ان يعلم ضمناً فقال (باعتبار الازمان والاوزاع) اى باعتبار جميعها فاللام للاستغراق (قال) رحمه الله فى الحاشية انما قال باعتبار الازمان والاوزاع مع ان كلية الشرطية لا تكون الا باعتبارها لان المقدمة الاستثنائية قد تكون حملية وقد عرفت ان كلية الحملية باعتبار الافراد لا باعتبارها فلزم بقيد بذلك لتوهم ان الشرط

هو كلية الشرطية باعتبار الازمان والاوزاع وكلية تلك الجملة باعتبار الافراد وليس كذلك بل الشرط كلية كليهما باعتبار الازمان والاوزاع وعطف الاوزاع على الازمان للاشارة الى ان الكلية باعتبار الازمان فقط غير كافية بل لابد من الكلية باعتبار الاوزاع الممكنة الاجتماع معهما ايضا انتهى (ان لم يتحد حكمهما) اي المقدمتين (في الوقت والوضع) (قال) رحمه الله في الحاشية هكذا قالوا ولا يخفى انهم لو عمموا الكلية باعتبار الازمان والاوزاع ههنا مما هو كلية حقيقة او حكما لتشمل الشخصية كما عمموا الكلية من الشخصية في كبرى الشكل الاول لاستقوا عن هذا القيد وما بعده انتهى (والا) اي وان لا يكن كذلك بان اتحد حكمهما فيهما (فيتنتج) القياس المذكور (بدون) الشرط المحرر وهو (كلية شيء منهما) اي المقدمتين (كقول المنجم اذا قرن السعدان) يعني بهما المنجمون سعد الذابج وسعد السعود (في هذه السنة مع طلوع نجم كذا) لو احده من ذوات الازتاب مثلا (يكون سلطان الاسلام غالبا) على اعدائه كما اخبرنا عن بعض المنجمين في هذه السنة في محاربة سلطاننا الاعظم مع الروس فنسأله تعالى ان يحقق ذلك بحيث تدوس اقدام عساكرهم منهم على الروس (لكنه اقترنا في هذه السنة مع طلوعه فا) نتيجة يكون غالبا ان شاء الله تعالى (وكذا المأمول من كرمه تعالى ان يحقق هذه النتيجة لسلطاننا الاعظم في هذه السنة ولا شك ان هذا الشكل منتج مع عدم تحقق الشرط المذكور وهو كلية احدي المقدمتين لاتحاد الحكم في المقدمتين وقتا ووضعا ولم يمثل للمنفصلة وقد مثلوا له بنحو قد يكون اما هذا العدد زوجا او فردا لكنه دائما هذا العدد زوج فهو لا فرد (ثم) اراد رحمه الله ان يبين ما ينتج في القياس المذكور اذا كانت الشرطية الموضوعية فيه متصلة موجبة لزومية وما لا ينتج منها فقال (فان كان الشرطية فيه متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج عين التالي) كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث (دون العكس) فانه لا ينتج فيه استثناء عين التالي عين المقدم اما الاول فلان المقدم ملزوم والتالي لازم له ووجود الملزوم يستلزم وجود اللازم والا لانفك اللازم عن الملزوم وهو موجب لهدم قاعدة الملازمة واما الثاني فلانه يجوز ان يكون اللازم وهو التالي اعم من الملزوم وهو المقدم ومن البين ان وجود الاعم لا يستلزم وجود الاخص (واستثناء نقيض المقدم) نحو لو لم يكن متغيرا لكنه متغير فيكون حادثا (دون العكس) اي لا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالي اما الاول فلان انتفاء اللازم الاعم يستلزم انتفاء الملزوم

الاخص والالزم وجود الملزوم بدون اللازم فيهدم قاعدة الملازمة واما الثاني
 فلانه لا يلزم من انتفاء الملزوم انتفاء اللازم لان الملزوم يجوز ان يكون اخص من
 اللازم وانتفاء الاخص لا يستلزم انتفاء الاعم والحاصل ان الاحتمالات فيها اربعة
 اثنتان منها ينتجان وهما استثناء عين المقدم فانه ينتج عين التالي واستثناء نقيض التالي
 فانه ينتج نقيض المقدم واثنتان لا ينتجان وهما استثناء عين التالي واستثناء نقيض المقدم
 (وقد تقدم مثالهما المؤلف من شرطية وحملية) عند قوله فالقياس ان اشتمل
 الى اخره (واما) مثال الاستثنائي (المؤلف من الشرطيتين) فذكرنا كلاً ثابت انه
 اى العالم (كلام يمكن حاداً لم يكن متغيراً ثبت انه كلما كان متغيراً كان حاداً لكن ثبت
 الشرطية الواقعة مقدماً فيثبت الواقعة تالياً) وهو المطلوب ويقال لمثل هذا
 القياس الاستثنائي المستقيم كما يقال لما فيه استثناء النقيض قياس غير مستقيم ويقال
 له الاستثنائي الوضعي ايضا (قال) رحمه الله في الحاشية فيه اشارة الى انه من حيث
 المعنى مؤلف من الحملية والشرطية ايضا لانه بمعنى انه كلما ثبت هذه الشرطية ثبت
 تلك الشرطية التي هي عكس نقيضها هنا لكن ثبت الاولى فيثبت الثانية او لكن
 بطلت الثانية فيطل الاولى انتهى (وان كانت منفصلة حقيقية) هذه الشرطية
 عطف على ما سبق من قوله فان كانت الشرطية فيه متصلة الى اخره او هي لبيان حال
 المنفصلة من الانتاج كما كانت الاولى بيانا لحال المتصلة غير ان الضروب الاربعة
 فيها منتجة واما مانعة الجمع فالمنتج اثنتان منها وكذا مانعة الخلو غير ان المنتج في
 الاول استثناء العينين كما ان المنتج في الثانية استثناء النقيضين وتعرف امثلة الكل
 بادنى فتح العين وقد اشار رحمه الله الى ذلك كله بقوله (فاستثناء عين اى الجزئين)
 من مقدمها وتالياً (ينتج نقيض الاخر) لانه اذا صدق احد المعاندين كذب الاخر
 ضرورة لامتناع الجمع بينهما (كمانعة الجمع) اى الحال فيها من هذه الجهة كحال
 مانعة الجمع (نحو هذا الشيء اما حجر لكنه حجر ف) النتيجة (ليس بشجر
 او لكنه شجر ف) النتيجة (ليس بحجر واستثناء نقيض ايها) اى الجزئين
 (ينتج عين الاخر) ان نقيض المقدم فعين التالي وان نقيض التالي فعين
 المقدم لانه اذا كذب احد المعاندين صدق الاخر ضرورة لامتناع الخلو
 عنهما (كمانعة الخلو اى الحال فيها من هذه الجهة كمانعة الخلو) (نحو هذا)
 الشيء (اما لا حجر او لا شجر لكنه حجر فيكون لا شجراً او لكنه
 شجر فيكون لا حجراً) فتبين ان لكل من مانعة الجمع ومانعة الخلو
 نتيجتين وللحقيقية لكونها جامعة للحكمين معا اربع نتائج لانها مع استثناء

عين الجزئين تنتج تقيض الآخر كالاولى ومع استثناء تقيض ايهما تنتج عين
 الآخر كالثانية فلها الاربع للاعتبارين (فصل) في (الاقترااني) وتقسيمه الى
 الاقسام الستة باعتبار ما يتركب منه من الاجزاء وهو ثالث الفصول السبعة
 وذلك لانه (ان تركب من حمليات صرفة) خالصة (يسمى اقتراانيا
 حمليا) ووجه التسمية بذلك منكشف (كما تقدم) في اثناء التقسيم وهذا
 القسم هو الأصل في الاقسام والافق بمسائل العلوم لانها حمليات وقد تكون
 شرطيات لكن بتأويلها بالحمليات ايضا كما هو مصرح في كتبهم (والا)
 اى وان لا يتركب من حمليات صرفة سواء تركب من شرطيات صرفة
 او من مختلطات (فشرطيا) اى فيسمى اقتراانيا شرطيا وقد اشار الى التعميم
 المذكور بقوله (سواء تركب من متصلتين) وقيد اللزوم لا تغفل عنه في
 امثاله فانه لازم اذلا جدوى في الاشكال المركبة من الاتفاقيات (نحو كلما كان
 العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى) (قال) رحمه الله
 في الحاشية احتراز عن صفات الله تعالى على مذهب الاشاعرة لان وجود
 تلك الصفات ليس مقتضى ذواتها بداهة بل مقتضى ذات الواجب تعالى
 فتكون ممكنا لازمة لذاته تعالى وهي قديمة انتهى (وكما كان ممكنا كذلك
 كان حادثا ينتج) هذا القياس (انه كلما كان متغيرا كان حادثا) وهو من
 اول الاول فتأمل (او من منفصلتين) عناديتين (نحو الشيء) وعرفوه
 بانه ما يمكن ان يعلم ويخبر عنه (اما ان يكون واجبا بالذات) وهو ما اقتضى
 ذاته وجوده (اولا يكون) واجبا بالذات (والثاني اما ان يكون ممكنا
 بالذات او ممتعا بالذات ينتج) هذا القياس (ان الشيء اما ان يكون واجبا
 بالذات او ممكنا بالذات او ممتعا بالذات) لان الشيء المذكور ان كان في
 نفس الامر واجبا بالذات فهو القسم الاول والا فهو لايخ عن احد شيئين
 وهما الممكن والممتع بالذات فالنتيجة مثلثة كما ترى (او من متصلة) لزومية
 (وحملية نحو كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم وكل ممكن غير لازم
 فهو حادث ينتج انه كلما كان العالم متغيرا كان حادثا) هذا اذا كانت الحلية
 كبرى والمتصلة صغرى واما اذا كان بالعكس فكقولنا كل انسان حيوان وكلما
 كان هذا حيوانا كان جسما ناميا فينتج كلما كان هذا انسانا كان جسما ناميا
 (او من منفصلة وحملية نحو الموجود اما واجب بالذات او ما لا يقتضى ذاته
 شيئا من الوجود والعدم وكل ما لا يقتضيه فهو ممكن ينتج ان الموجود اما

واجب بالذات او ممكن) هذا المثال لما يكون فيه المتفصلة صغرى والحملية
 كبرى واما مثال العكس فكقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان اما ساكن او
 متحرك فينتج كل انسان اما ساكن او متحرك والاقرب الى الطبع هو الاول
 وعليه عند اهل الفن الممول (او من متصلة) لزومية (ومنفصلة) عنادية
 (نحو كلاً لم يكن الشيء واجبا بالذات كان ذاته غير مقتضى للوجود وما لا
 يقتضى ذاته الوجود اما ممكن او ممتنع) اذهولايح عنهما (ينتج) من هذا
 القياس (انه كلاً لم يكن الشيء واجبا بالذات فهو اما ممكن او ممتنع) وهذا
 لما فيه المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى واما العكس فكقولك كل انسان اما
 ابيض واما اسود وكلاً كان هذا ابيض او اسود فهو حيوان ينتج كلاً كان
 هذا انسانا فهو حيوان وقوله (فالاقترااني الشرطي خمسة اقسام) فذلك
 التقسيم المذكور وتبينته (ثم اراد) رحمه الله ان يشير الى تقسيم كل واحد
 من نوعي القياس الاقترااني الحملي والشرطي الى قسمين متعارف وغير
 متعارف فقال (وكل من الاقترااني الحملي والشرطي ان كان الحد الاوسط
 فيه) اي في كل منهما (محكوما به او عليه) والتعبير بهما ليعلم الاول المحمول
 والتالي والثاني الموضوع والمقدم (في الصغرى فينظر كما قيل ان كان
 محكوما عليه في الكبرى على تقدير كونه محكوما به في الصغرى فهو الشكل
 الاول او بالعكس فهو الشكل الرابع وان كان محكوما به في الصغرى والكبرى
 معاً فهو الشكل الثاني وان كان محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث وذلك
 اعم كما اشار اليه رحمه الله بقوله (سواء لفلس الصغرى او لأحد طرفيها)
 فالاول ناظر الى كون الصغرى والكبرى مشتركتين في جزء تام كما في حملي
 المتعارف والثاني ناظر الى كونهما مشتركتين في جزء ناقص كما في الاقترااني
 الشرطي المتعارف كذا في الحاشية (فهو) اي ذلك القياس (اقترااني متعارف)
 لتعارفه واشتهاره بنهم اذا اهل هذا الفن اعتادوا في تقريراتهم وتحريراتهم لسهولة
 عليهم ايراد الاقيسة والاشكال التي يكون الحد الاوسط فيها جزأاً تاماً في
 صغراها وكبراهها معاً (كالامثلة المذكورة) فيما سبق (وان لم يكن كذلك)
 اي ان لم يكن الحد الاوسط محكوما به او عليه في الصغرى (بل) كان (من)
 متعلقات احدهما (اي المحكوم به او عليه اي بان كان جزأاً تاماً في احدهما وناقصاً
 ومتعلقاً في الاخرى) (فغير متعارف) اي فهو غير متعارف اي يسمى بذلك
 ووجه التسمية تعلم من وجه التسمية في نظيره الماضي ولا ينحصر هذا التقسيم

الشكل الاول بل يجرى في باقى الاشكال ولم يذكرها رحمه الله لانه يمكن
معرفة بالقياس على ما ذكر في الشكل الاول ولم تذكرها كذلك مخافة الاطناب
واعتمادا على فهم ذوى الفهم من الطلاب (اما الجملى) من غير المتعارف
الاقتراى فمثاله (كقولنا الدرة في الصدف وكل صدف جسم ف) النتيجة
الدرة في الجسم (اما الشرطى) منه فمثاله (كقولهم كلما كانت الارض
ثقيلة مطلقة كانت في مركز العالم و مركز العالم وسط الافلاك
يتبع) القياس (لذاته) بلا واسطة مقدمة اجنبية (انها) اى الارض (كلما
كانت ثقيلة مطلقة كانت في وسط الافلاك ويتألف) اى غير المتعارف من كل
من المذكورين (من الاشكال الاربعة بشروطها كالمعارف) اى لافرق
بينهما من جهة التأليف والاشتراط المعروف في الاشكال الاربعة (قال)
رحمه الله في الحاشية فان الاوسط ان كان متعلق بمحمول الصغرى وموضوعا
في الكبرى فهو الشكل الاول نحو هذا غلام رجل وكل رجل انسان فهذا غلام
انسان ويشترط بايجاب الصغرى وكلية الكبرى لتخلف الاتاج في قولنا غلام
المرأة ليس بغلام رجل وكل رجل مذكر او انسان ناطق في الاول السلب
وفي الثانى الايجاب وفي قولنا غلام الرومى غلام انسان وبعض الانسان ابيض
او اسود والحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وان كان متعلق بمحمول
الصغرى محمولا في الكبرى ايضا فهو الشكل الثانى نحو هذا غلام رجل ولا شيء
من المرأة برجل فهذا ليس بغلام امرأة ويشترط اختلاف مقدمتيه في الكيف
وكلية الكبرى للتخلف في قولنا غلام المرأة غلام حيوان وكل انسان او فرس
حيوان فالحق في الاول الايجاب وفي الثانى السلب وفي قولنا غلام المرأة ليس
بغلام رجل ولا شيء من الرجل بمؤنث او فرس فالحق في الاول الايجاب وفي
الثانى السلب وفي قولنا غلام المرأة غلام حيوان وبعض الجسم او الجماد ليس
بحيوان وان كان متعلق بموضوع الصغرى موضوعا في الكبرى فهو الشكل
الثالث نحو غلام رجل انسان وكل رجل حيوان فغلام بعض الحيوان انسان
ويشترط بايجاب الصغرى وكلية احدى المقدمتين وان كان متعلق بموضوع
الصغرى محمولا في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو غلام انسان حيوان وكل
رومى انسان فغلام بعض الرومى حيوان يشترط بايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى
او اختلافهما كيفا مع كلية احدهما هدا في الحملات وقس عليه الشرطيات
وعليك استخراج امثلة التخلف عند فقد احد الشروط المذكورة فليتأمل

انتهى (واعلم ان غير المتعارف) من اى قياس كان من الاقيسة المذكورة (ان
 اتحد فيه محمول الصغرى والكبرى) كان يقال (ا) مساو لب (وب) مساو
 (لج) (فله تيجتان) ينتج لذاته ان (ا) مساو للمساوى (لج) باثبات كلا
 المحمولين فى النتيجة وينتج مع مقدمة اجنبية تؤخذ فيه كبرى هى قولنا كل مساو
 للمساوى (لج) فهو مساو (لج) ان (ا) مساو (لج) باسقاط احدا المحمولين فيها
 وهى انما تصدق اذا صدقت تلك المقدمة الاجنبية لافيا كذبت وقد اشار رحمه الله
 الى ذلك بقوله (احدهما باثبات كلا المحمولين) كما عرفت فى القياس الاول
 (وهى لازمة له لذاته) اى النتيجة تكون لازمة لذات القياس فيه لا بواسطة مقدمة
 اجنبية (والاخرى باسقاط احدا المحمولين فيها) اى وتكون النتيجة الاخرى
 بواسطة كما عرفت فى الثانى (وهى الصادقة فيما صدقت المقدمة الاجنبية لافيا
 كذبت) اى صدقها مشروط بصدق المقدمة الاجنبية كما عرفت (فذلك للقياس)
 المركب من المقدمتين (بالنسبة الى النتيجة الثانية) اى له نسبتان احدهما
 الى الاول وثايتهما الى الثانية فنسبته الى الثانية (يسمى قياس المساواة)
 ووجه التسمية ظاهر فهو بالنسبة الى الثانية لا يندرج فى القياس المستلزم للنتيجة
 لذاته (واما بالنسبة الى النتيجة الاولى فنندرج فى القياس المستلزم لذاته) لها
 فهو (كالذى اختلف فيه المحمولات) كفى لاه متغير وكل متغير حادث وقد مر
 اذا عرفت ذلك (فقولنا الواحد نصف الاثنين والاثنان نصف الاربعة قياس
 غير متعارف) اتحد فيه محمول المقدمتين اعنى لفظ الصف (مستلزم لذاته)
 لا بواسطة مقدمة اجنبية لاه كاذبة على ما سيبيح رحمه الله (ان الواحد نصف
 نصف الاربعة) ولا شك انها نتيجة ذكر فيها محمول المقدمتين (و) هو (قياس
 مساواة بالنسبة الى نتيجة ان الواحد نصف الاربعة) التى لم يذكر فيها احد
 المحمولين (لكنه) على الحقيقة (غير منتج له لكذب المقدمة الاجنبية) التى
 ينتج بواسطتها وهى (القائلة بان نصف الصف نصف لاه ربع) لانصف
 (وكذا) اى مثل خروج قياس المساواة (خروج التمثيل عن حد القياس)
 اى حده الاسمى لاه من الامور الاعتبارية وهى لاتحد الا بالحد الاسمى (انما
 هو بالنسبة الى النتيجة الغير المشتملة على اداة التشبيه لا بالنسبة الى النتيجة
 المشتملة عليها) اى على الاداة والا لا متقضى حد القياس جمعا اذا عرفت ذلك
 (فقولنا التبيد كالحمر والحمر حرام قياس غير متعارف مستلزم لذاته) لنتيجة
 تشتمل على اداة التشبيه وهى (ان البيد كالحمر) هو (تمثيل) وخارج عن حد

القياس (بالنسبة الى دعوى ان النبيذ حرام) وقد صرفت فيما سبق ان التمثيل طار
عن الاستلزام الكلى المشروط في القياس وان استلزم العلم به الظن بالدعوى
(فائدة) هي خبر والمبتدأ يقدر هذه ونحوه (للقياس اطلاق اخر) عندهم على
القياس (الغير المستلزم لذاته كقياس المساواة) اى كاطلاقه عليه (وعلى)
الدليل (المستلزم) للنتيجة (لذاته) لكن (لا بطريق النظر) وهو ترتيب امور
الى اخره (والا كتساب كما في القياسات الخفية للبداهيات كما سيأتى) قال
رحمه الله واما القياس بالمعنى السابق الذى هو دليل يستلزم النتيجة لذاته فهو
ما يستلزمها بطريق النظر والا كتساب لما سبق الاشارة اليه من ان الا كتساب
معتبر في مفهوم مطلق الدليل وقد اخذ في مفهوم القياس بخلاف القياسات
الخفية في البداهيات فان البداهة منافية للا كتساب والفرق بين القياسات الخفية
وبين الادلة ان القياسات الخفية دفعية الحصول لكونها ساحة دفعة مرتبة والادلة
مرتبة بالتدرج انتهى (فصل) في تقسيم القياس الاقتراى بقسميه الحلى والشرطى الى
الاشكال الاربعة وهو رابع الفصول السبعة والضبط في ذلك بناء على انه لا بد من
نسبة الوسط الى الطرفين وصفا وحكما كما اشار اليه بقوله (القياس الاقتراى
المتعارف حمليا كان او شرطيا ان كان الحد الاوسط فيه) الواقع في البين (محكوماً
به في الصغرى ومحكوما عليه في الكبرى) والاول يعم المحمول والتالى كما ان
الثانى يعم الموضوع والمقدم كما صرفت فيما تقدم (قال) رحمه الله في الحاشية سواء
كان المحكوم به لنفس الصغرى كما اذا اشترك المقدمات في جزء تام او لاحد طرفيها
كما اذا اشترك في جزء ناقص على نحو ما سبق انتهى (فهو الشكل الاول) قالوا
لانه متقدم في الرتبة على البواقي لانه وارد على النظم الطبيعى ومعيار للعلوم
واصل يرجع اليه الاشكال الباقية (او بالعكس) اى ان كان بعكس ذلك اى ان
كان محكوما به في الكبرى ومحكوما عليه في الصغرى كقولنا كل انسان حيوان
وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ناطق (فهو الشكل الرابع) قدمه مع انه في
الرتبة الرابعة بالنظر الى الاول روما للاختصار (او محكوما به فيهما) اى وان
كان محكوما به في كل من الصغرى والكبرى (فهو الشكل الثانى) كقولنا كل انسان
حيوان ولا شئ من الحجر بحىوان فالنتيجة لا شئ من الانسان بحجر وانما
كان ثانيا لانه مشارك للاول في اشهر مقدمتيه اعنى الصغرى لاشتمالها على الاصغر
الذى هو موضوع المطلوب (او محكوما عليه فيهما فهو الشكل الثالث) كقولنا
كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فالنتيجة بعض الحيوان ناطق وانما كان ثالثا

لبعده عن الاول لانه يشاركه في اخس مقدمتيه اعنى الكبرى لاشتمالها على الاكبر
 الذى هو محمول المطلوب والرابع لعدم المشاركة فيه اذ هو بعكس الاول كما
 عرفت كان في المرتبة الرابعة فكان رابعا لذلك والتقدم ليس للشرف بخلافه
 في البواقى (ثم) اراد رحمه الله ان يبين كيفية انتاج الاشكال الاربعة وابتداء
 بالاول لانه الاصل وله اول المراتب بحسب الطبع فقال (والشكل الاول منها
 لكونه على نظم طبيعى) اى موافق للطبيعة ومقتضى العقل فهى علة مقدمة على
 معلولها (بين الانتاج) وذلك لان كبراء تدل على ثبوت الحكم لكل ما ثبت له
 الحد الاوسط ومن جعلتها الاصغر فيثبت له الحكم من غير حاجة الى فكر
 وروية كذا قالوا (و) الاشكال (البواقى نظرية ثابتة بالخلف) اى بقياس
 الخلف هو بفتح الفاء من الخلف وهو المحال والباطل ومنه قولهم سكت الفاء
 ونطق خلفا (وقيل) وجه التسمية به انه يثبت المطلوب من خلفه اى من ورائه
 حيث يثبت فيه من جانب النقيض فقول بعض الشراح هو فى الاول بضم الخاء وفى
 الثانى بفتحها خطاء (والعكس) اى وثابت بالعكس (اما الخلف) من الدليلين
 المبطلين (فهو ابطال صدق الشكل النظري) والظرف (بدون نتيجة) متعلق
 بالا بطلان لا بالصدق وذلك (بضم نقيض النتيجة) اى بواسطة ضمها (الى احدى
 مقدمتيه الصغرى او الكبرى (ليتنظم) من ذلك (قياس معلوم الانتاج لما) اى
 نتيجة فالظرف يتعلق بالانتاج (ينافى المقدمة الاخرى ويلزم اجتماع النقيضين)
 و(ملخصه) انه يلزم من صدق الشكل وامكان صدق نقيض النتيجة معه جواز
 اجتماع النقيضين وهو باطل وذلك كقولنا كل ما خلا عن النية من الاعمال فهو
 فاسد ولا شئ من المقبول شرعا فاسد ينتج من الثانى لاشئ مما خلا عن النية من
 الاعمال بمقبول شرعا وبيانه بطريق الخلف بواسطة ضم نقيض النتيجة وهو
 نقيض ما خلا عن النية من الاعمال مقبول شرعا بان نجعله صغرى فيتنظم قياس من
 الشكل الاول فينتج ما ينافى الصغرى وهو بعض ما خلا عن النية من الاعمال ليس
 بفاسد فانه ينافى الصغرى المذكورة اعنى كل ما خلا عن النية من الاعمال فهو فاسد
 (واما العكس فهو اثبات لزوم النتيجة له) اى اثبات كونها لازمة للشكل (بضم
 احدى مقدمتيه) الصغرى او الكبرى (الى عكس الاخرى) حال كونه
 (مستويا) فيقال فى القياس المذكور كل ما خلا عن النية من الاعمال فهو فاسد
 ولا شئ من الفاسد بمقبول شرعا فينتج لاشئ مما خلا عن النية من الاعمال بمقبول
 شرعا (واحد العكسين الى الاخر) اى او بضم احدهما الى الاخر بان يضم

عكس الصغرى الى عكس الكبرى (لينتظم) بواسطة ذلك الضم (قياس معلوم
الانتاج لتلك النتيجة) وهى النتيجة اللازمة لذلك الشكل (او لما يعكس اليها)
اى النتيجة تنعكس الى تلك النتيجة (او بعكس الترتيب) اى يكون اثبات لزوم
النتيجة للدليل بعكس ترتيبه لا بالتقديم والتأخير بل بطريق اخر اشار الى بيانه
بقوله (بان يجعل الصغرى كبرى وبالعكس لينتظم ذلك) اى القياس البديهي
المعلوم الانتاج (واحد العكسين) المذكورين (او كلاهما هو) معنى ارتداد شكل
الى شكل اخر (فانك تسمعهم يقولون وبالعكس المقدمة الفلانية يرتد هذا
الشكل الى الاول مثلاً فرادهم بذلك ما ذكرناو (ملخصه) انه باحد العكسين
او كليهما يرتد شكل الى شكل (قال) بعض الفضلاء فاذا عكس كبرى الشكل الاول
صار الوسط قدما فى المقدمتين وهو شكل ثانى واذا عكس صغراه صار الوسط
راسا فيهما وهو شكل ثالث وان عكس كلاهما صار الوسط فى الحافتين والمطلوب فى
المطلوب فى البين وهو شكل رابع انتهى و (لما) فرغ رحمه الله من تقسيم الاقتراعى
الى الاشكال الاربعة اراد ان يبين شرائط الانتاج لكل واحد منها كيفاً
وكما فقال (ولكل من الاشكال الاربعة شروط) اى ولانتاج كل واحد
منها شروط تخصه بحسب الكمية والكيفية فى مقدماته واما بحسب الجهات
فليس البحث هنا عنها وسيأتى فى فصل المختلطات وابتدأ منها ببيان شروط
الشكل الاول على وفق الترتيب فقال (اما الشكل الاول فشرط انتاجه
كيفاً ايجاب الصغرى وكماً كلية الكبرى لاختلاف النتائج ايجاباً وسلباً عند
عدم احدهما) قال رحمه الله فى الحاشية اما ايجاب الصغرى فليندرج الاصغر
فى نفس الاوسط واما كلية الكبرى فليندرج جميع افراد الاوسط فى حكم
الاكبر ايجاباً وسلباً اذ بمجموع هذين الاندراجين يظهر اندراج الاصغر فى
حكم الاكبر بداهة كذا قالوا وهو دليل لمى للاشتراط المذكور وقولنا لاختلاف
النتائج اشارة الى دليله الاينى ولا ينافى ذلك كونه بين الانتاج لان بداهة استلزام
مثل قولنا لان العالم متغير وكل متغير حادث نتيجته لا يستلزم بداهة اشتراطه
بامور فيجوز ان يكون الحكم باستلزامه بديهياً والحكم باشتراطه نظرياً مع انه
يمكن ان يكون ذلك تنبيهاً لادليلاتى (فضرره بالنتيجة للمحسورات الاربع)
اعنى الكليتين والجزئيتين باعتبار ما ذكر من الشرطين (اربعة) اذ المحتملات
للاعتقاد فيه بل فى كل شكل ستة عشر وقد اسقطها اشتراك ايجاب الصغرى
ثمانية منها حاصلة من ضرب الصغرى بين الساليتين فى الكبريات الاربع واشتراط كلية

الكبرى اربعة حاصلة من ضرب الكبيرين الجزئيتين في الصغريين الموجبتين والباقي منها اربعة اضرب (مرتبة على وفق ترتيب شرف النتائج) اذ هي المطلوب من الاقيسة فالشرف يكون باعتبارها (قال) بعض الشراح اعلم ان ههنا كفتين ايجاب وسلب واشرفهما الايجاب لانه وجود والسلب عدم والوجود اشرف وكيتين الكلية والجزئية واشرفهما الكلية لانها اضبط وانفع في العلوم واخص من الجزئية والاخص لاشتماله على امر زائد اشرف ولاجل هذا يكون الموجبة الكلية اشرف المحصورات لاشتمالها على اشرفين واخصها السالبة الجزئية لاحتوائها على الحسنين والسالبة الكلية اشرف من الموجبة الجزئية لان شرف السلب الكلي باعتبار الكلية وشرف الايجاب الجزئي باعتبار الايجاب وشرف الايجاب من جهة واحدة وشرف الكلية من جهات متعددة انتهى (الضرب الاول) من الضروب الاربعة المنتجة قياس (مؤلف من موجبتين كليتين) قدمه لشرفه على البواقي لانه (ينتج موجبة كلية) وهي حائزة لكلا الشرفين الايجاب والكلية (وقد تقدم مثاله من الحمل والشرطي) فالاول كقولنا العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث والثاني كقولنا كلما كان العالم متغيرا كان ممكنا غير لازم لذات الواجب تعالى وكلما كان ممكنا كذلك كان حادثا فالنتيجة في الاول العالم حادث وفي الثاني كلما كان متغيرا كان حادثا (و) الضرب (الثاني) منها قياس مؤلف (من) قضيتين (كليتين) غير ان الصغرى منهما موجبة كلية (والكبرى سالبة) كلية (ينتج) ذلك القياس (سالبة كلية) لما عرفت من ان النتيجة تتبع اخس المقدمتين (نحو كل مخلوق صادر عن الواجب تعالى بالاختيار ولاشيء من الصادر بالاختيار بقديم ينتج) من هذا الشكل (انه لاشيء من المخلوق بقديم وهو من الاقتراني الحملي) (و) امامثال الاقتراني الشرطي فهو (نحو كلما كان صادرا بالاختيار كان حادثا وليس البتة اذا كان حادثا كان قلنا ينتج) هذا القياس انه ليس البتة اذا كان صادرا بالاختيار كان قديما لانها اخس مقدمتي هذا القياس والضرب (الثالث) منها قياس مؤلف (من) قضيتين (موجبتين) غير ان الكبرى منهما موجبة كلية (والصغرى) موجبة (جزئية ينتج) ذلك القياس (موجبة جزئية) لانها الاخص منهما وذلك (كمثال الضرب الاول اذا جعل الصغرى موجبة جزئية) كأن يقال في امثال لان بعض العالم متغير وكل متغير حادث فينتج بعض العالم حادث والضرب (الرابع) منها قياس مؤلف (من)

قضيتين (مختلفتين في الكيف) اى الايجاب والسلب (والكم) اى الكلية والجزئية غير ان الصغرى موجبة جزئية (والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية) اذ هي الاخس اخذاً من المجموع (كثال الضرب الثانى اذا جعل الصغرى موجبة جزئية) كان يقال فى المثال بعض المخلوق صادر عن الواجب بالاختيار ولا شيء من الصادر عنه بالاختيار بقديم فينتج لا شيء من بعض المخلوق بقديم (واما الشكل الثانى) من الاقترانى بقسميه المتعارف وغير المتعارف (فشرط انتاجه) شيان احدهما (اختلاف مقدمتيه في الكيف) وثانيهما (كلية الكبرى) منه وانما اشتراطيه (لاختلاف النتائج عند فقد احدهما ايضاً) كاختلافها عند فقد احد الشرطين فى الشكل الاول ومن اراد الادلة بتفصيلها فعليه بالمطولات (فضروريه) اى الشكل الثانى (الناجيه للسالبين فقط اربعة) الاول منها ينتجان سالبة كلية والاخران سالبة جزئية ولا ايجاب فى شيء من نتائجهما وان كانت المحتملات كالبراقى ستة عشر لان شرط اختلاف المقدمتين كيفاً اسقط ثمانية منها وشرط كلية الكبرى اسقط اربعة فكان الباقي اربعة (مرتبة على وفق شرف ترتيب النتائج والصغرى) منها (الاول) منها قياس مؤلف (من) قضيتين (كليتين و) الحال (الصغرى) منهما (موجبة) كلية والكبرى سالبة كلية (نحو كل جسم مؤلف ولا شيء من القديم بمؤلف) النتيجة (لا شيء من الجسم بقديم) الضرب (الثانى) منها قياس مؤلف (من) قضيتين (كليتين و) الحال (الصغرى) منهما (سالبة) كلية والكبرى موجبة كلية (نحو لا شيء من الجسم بسيط وكل قديم بسيط) النتيجة (لا شيء من الجسم بقديم ينتجان) اى الضربان المذكوران (سالبة كلية) لانهما اخس المقدمتين فيهما وذلك بطريقتين اشار اليهما رحمه الله بقوله (بالخلف وبمعكس المقدمة السالبة منهما و احدهما فى الاول) فيقال عليه فى القياس المذكور لو لم يصدق لا شيء من الجسم بقديم لصدق نقضه وهو بعض الجسم قديم والالزام ارتفاع النقيضين وانه مع ونضم ذلك النقيض الى كبرى القياس ونقول بعض الجسم قديم ولا شيء من القديم بمؤلف ينتج من الشكل الاول بعض الجسم ليس بمؤلف ويناقض صغرى الشكل الثانى وهو كل جسم مؤلف هذ خلف والخلف لم يلزم فيه من صورة الشكل لانها بديهية الانتاج فهو من المادة وليس هو من الكبرى لانها مفروضة الصدق فتعين ان يكون من نقض النتيجة وهو الصغرى للشكل الاول فيكون نقض النتيجة محالاً فالنتيجة حق والخلف من الضرب الثانى ومن الشكل

الثاني فهو بالطريق المذكور ايضا كذا قيل (ومع عكس الترتيب والنتيجة في)
 الضرب (الثاني) اى بان يعكس الصغرى فقط بعكس الترتيب لان عكس الكبرى
 يكون موجبة جزئية وهى لاتصلح ان تكون كبرى للشكل الاول وعكس النتيجة
 واضح الضرب (الثالث) منها قياس مؤلف (من) قضيتين (مختلفتين كيفاً
 وكاؤ) الحال (الصغرى) من المقدمتين (موجبة جزئية) والكبرى سالبة
 كلية (كمثال الضرب الاول ايضا) اى كافى الضرب الاول اى يصلح مثالا لهما
 وذلك انما يكون اذا جعل صفراء جزئية كان يقال بعض الجسم مؤلف ولاشيء
 من القديم بمؤلف ينتج ليس بعض الجسم بمؤلف الضرب (الرابع) قياس
 مؤلف (منهما) اى من المقدمتين المختلفتين (و) الحال (الصغرى) سالبة
 جزئية) والكبرى فيهما موجبة كلية والنتيجة تكون البتة سالبة جزئية (كمثال
 الضرب الثاني) كقولنا ليس بعض الجسم بسيط وكل قديم بسيط فينتج ليس
 بعض الجسم قديم (ينتجان) اى الضربان الثالث والرابع (سالبة جزئية)
 بطريقتين اشار اليهما بقوله (بالخلف وبعكس الكبرى فى الاول) وله طريق اخر
 وهو الافتراض لم يذكره المص للاختصار وقد ذكره غيره (واما الشكل الثالث)
 منها فله شرطان بحسب الكيف والكم ايضا فشرطه بحسب الكيف اشار اليه بقوله
 (فشرط انتاجه ايجاب الصغرى) اى كونها موجبة اذ لو كانت سالبة لتحقق
 الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وبحسب الكم اشار اليه بقوله (وكلية احدى
 مقدمتيه) اى الصغرى والكبرى وذلك (الاختلاف بدون احدهما) اى
 الشرطين يعنى ان لم يوجد احدهما تحقق اختلاف المقدمتين ايجاباً وسلباً فى النتيجة
 اى يصدق القياس تارة مع ايجاب النتيجة وتارة مع سلبها والاختلاف فى النتيجة
 موجب للعقم لان الانتاج لا يكون الا باستلزام ذات القياس ذات النتيجة فلو صدق
 مع الايجاب تارة ومع السلب تارة اخرى تبين ان النتيجة ليست بلازمة له لان ما
 بالذات لا يختلف ولا يتخلف كذا قالوا (ايضا) اى كما كان الحال فى سوابقه عند
 فقد ما شرطافها (فضروبه الناتجة للجزئيتين فقط ستة) وان كان المحتمل كغيره
 ستة عشر اذ اول الشرطين المذكورين اسقط ثمانية منها وهى الصغرى السالبة
 الكلية مع الكبريات الاربع والصغرى السالبة الجزئية مع الكبريات الاربع
 وثانيتها اثنتين منها وهما الموجبة الجزئية الصغرى مع كل من الجزئيتين كبرى
 فالنتيجة منها ستة (مرتبة على وفق ترتيب النتائج والكبرى مع شرف انفسها)
 اى يراعى فى ترتيب الضروب المذكورة شرف نتائجها وكبرياتها مع الشرافة

فى انفسها (الاول) منها مؤلف (من) قضيتين (موجبتين كليتين نحو كل
 مؤلف جسم وكل مؤلف حادث) فينتج (بعض الجسم حادث) اى تكون
 النتيجة جزئية كما اشار اليه بقوله (ينتج موجبة جزئية لأكلية) وان كان الامر
 بحسب الظاهر لكونها مركبة من موجبتين كليتين يقتضى الكلية (لجواز
 كون الاصغرى اعم من الاكبر) قال فى الحاشية رحمه الله كفى قولنا كل انسان
 حيوان وكل انسان ناطق فلا يصدق فيه كل حيوان ناطق بل بعضه انتهى
 والضرب (الثانى) منها قياس مؤلف (من كليتين) الصغرى فيه موجبة
 (والكبرى سالبة نحو كل مؤلف جسم ولاشيء من المؤلف بقديم) فيكون
 نتيجته سالبة جزئية وهى (بعض الجسم ليس بقديم) وقد اشار اليه بقوله
 (ينتج سالبة جزئية لأكلية لما تقدم) (قال) رحمه فى الحاشية من جواز كون
 الاصغرى اعم كفى قولنا كل انسان جوهر ولاشيء من الانسان بفرس
 فلا يصدق فيه لا شيء من الجوهر بفرس وان صدق ببعض الجوهر ليس بفرس
 انتهى والرد فيه كالرد فى الاول تدبر والضرب (الثالث) قياس مؤلف (من)
 قضيتين (موجبتين والصغرى) منهما موجبة (جزئية) والكبرى موجبة
 كلية (ينتج موجبة جزئية) كقولنا بعض المؤلف جسم وكل مؤلف حادث
 فينتج بعض الجسم حادث والضرب (الرابع) قياس مؤلف (من) قضيتين
 (مختلفتين كيفاً وكماً) غير ان الصغرى موجبة جزئية (والكبرى سالبة كلية
 ينتج) ذلك القياس (سالبة جزئية) كقولنا فى المثال بعض المؤلف جسم ولاشيء
 من المؤلف بقديم فالنتيجة بعض الجسم قديم والرد فيه كالرد فى السابق (وانتاج
 هذه) الضروب (الاربعة) بين عندهم (وثابت) بطريق (الحلف)
 وبطريق (عكس الصغرى) وليس محل بيانه هذا المختصر فان اردته فعليك
 بالمطولات والضرب (الخامس) منها قياس مؤلف (من) قضيتين
 (موجبتين) غير ان الصغرى منهما موجبة كلية (والكبرى) موجبة (جزئية
 ينتج) ذلك القياس (موجبة جزئية) كقولنا كل مؤلف حادث وبعض
 المؤلف جسم فالنتيجة بعض الحادث جسم وذلك بطريقتين اشار اليهما بقوله
 (بالحلف وبالعكس الكبرى) بان نعكس قولنا بعض المؤلف جسم مثلاً الى قولنا
 بعض الجسم مؤلف (مع عكس الترتيب) بان يجعل الصغرى كبرى والكبرى
 صغرى (والنتيجة) بان نقول فى القياس المذكور بعض الجسم مؤلف وكل
 مؤلف حادث فينتج بعض الجسم حادث فيعكس الى بعض الحادث جسم

والضرب (السادس) قياس مؤلف (من) القضيتين (المختلفتين كيفاً وكماً) غيران الصغرى موجبة كلية (والكبرى سالبة جزئية ينتج سالبة جزئية) كقولنا كل مؤلف جسم وليس بعض المؤلف بقديم فالنتيجة ليس بعض الجسم بقديم (بالخلف فقط) اى لا بطريق الافتراض اى له طريق واحد وهو الخلف لا غير (واما الشكل الرابع) من الاشكال الاربعة وهو الاخير منها (فشرط انتاجه) كيفا وكما احديثين (ايجاب مقديته) الصغرى والكبرى (مع كلية الصغرى او اختلافهما مع كلية احدهما) اى المقدمتين وذلك (للاختلاف) الموجب لعقم الشكل اذ بانتفاء الشرطين المذكورين يلزم احداً من ثلثة وهى اما سلب المقدمتين او ايجابهما مع جزئية الصغرى او اختلافهما كيفاً مع جزئيتهما وهى باطلة والمستلزم للباطل باطل اما الاول فكقولنا لاشي من الانسان بفرس ولاشي من الحمار بانسان فالحق فيه السلب ولوقلنا لاشي من الصهاال بانسان فالحق فيه الايجاب واما الثانى فكقولنا بعض الحيوان انسان وكل ناطق حيوان فالحق الايجاب ولوقلنا كل فرس حيوان فالحق السلب واما الثالث فكقولنا بعض الناطق انسان وبعض الحيوان ليس بناطق فالحق الايجاب ولوقلنا بعض الفرس ليس بناطق فالحق السلب (فضروره الناتجة) باعتبار الاشتراط المذكور (لما عدا الموجبة الكلية ثمانية) عند المتأخرين من المنطقيين (الاول) منها قياس مؤلف (من) قضيتين (موجبتين كليتين نحو كل مؤلف حادث وكل جسم مؤلف فبعض الحادث جسم ينتج) هذا القياس (موجبة جزئية لا كلية) ويرد هذا الضرب الى الشكل الاول بعكس الترتيب وذلك ان يجعل صفراء كبرى وكبراء صغرى ثم يعكس النتيجة فيقال كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج من اول الاول كل جسم حادث ويعكس الى بعض الحادث جسم (لما تقدم قال) رحمه الله فى الحاشية من جواز كون الاصغرا عم كافي المثال المذكور لان بعض الحادث عرض لا جسم انتهى (والضرب الثانى) قياس مؤلف (من) قضيتين (موجبتين) الصغرى منهما موجبة كلية (والكبرى) موجبة (جزئية ينتج) ذلك القياس (موجبة جزئية) لانها اخسهما كقولنا كل مؤلف حادث وبعض الجسم مؤلف فالنتيجة بعض الحادث جسم ويبين انتاجه بعكس الترتيب والنتيجة والضرب (الثالث) قياس مؤلف (من) قضيتين (كليتين الصغرى) منهما (سالبة) كلية والكبرى موجبة كلية (ينتج) هذا القياس (سالبة كلية) كقولنا لاشي من المؤلف بقديم وكل جسم مؤلف فالنتيجة لاشي من القديم بجسم (وانتاج هذه)

الضروب (الثلاثة ثابت بعكس الترتيب) وذلك كما عرفت غير مرة بان يجعل
الصغرى كبرى والكبرى صغرى (ليرتد الى الشكل الاول المنتج لما ينعكس الى
النتيجة) والضرب (الرابع) قياس مؤلف (من) قضيتين (كليتين) صغراهما
موجبة كلية (والكبرى سالبة) كلية كقولنا كل عبادة لم تقترن بالنية فاسدة ولا
شيء من الخالي عنها بعبادة كذلك فينتج بعض الفاسد ليس خالي عنها (ينتج)
ذلك القياس (سالبة جزئية) بواسطة (عكس كل) من مقدمتيه (الصغرى
والكبرى ليرتد الى الشكل الاول) فيقال في المثال المذكور بعض الفاسد عبادة لم
تقترن بالنية ولا شيء من عبادة كذلك بخالي عنها فبعض الخالي عنها ليس بفاسد
والضرب (الخامس) قياس مؤلف (من) قضيتين (مختلفتين كيفاً وكماً) اى
من جهتيهما والصغرى منهما موجبة جزئية (والكبرى سالبة كلية ينتج) ذلك
القياس (سالبة جزئية) كقولنا بعض عبادة لم تقترن بالنية فاسدة ولا شيء من
الخالي عنها بعبادة فينتج بعض الخالي عنها ليس بفاسد (بعكس كل منهما) اى
الصغرى والكبرى (ايضاً) اى كعكس الرابع ويعلم بالقياس عليه والضرب
(السادس) قياس مؤلف (منهما) اى من المختلفتين (والصغرى سالبة جزئية)
والكبرى موجبة كلية (ينتج سالبة جزئية) كقولنا بعض الانسان ليس باسود
وكل ضاحك انسان فالنتيجة بعض الاسود ليس بضاحك (بعكس الصغرى)
المذكورة الى بعض الاسود ليس بانسان (ليرتد) بذلك العمل (الى الشكل
الثاني) وينتج مثل ذلك بعينه فيقال بعض الاسود ليس بانسان وكل ضاحك
انسان فينتج بعض الاسود ليس بضاحك والضرب (السابع) قياس مؤلف
(منهما والصغرى) منهما (موجبة كلية) والكبرى سالبة جزئية (ينتج
سالبة جزئية) نحو كل عربي ناطق وبعض الابيض ليس بعربي فالنتيجة بعض
الناطق ليس بابيض (بعكس الكبرى) الى بعض العربي ليس بابيض (ليرتد)
بذلك العمل (الى الشكل الثالث) وينتج مثل تلك النتيجة فنقول كل عربي
ناطق وبعض العربي ليس بابيض فبعض الناطق ليس بابيض والضرب (الثامن)
قياس مؤلف (منهما والصغرى سالبة كلية) والكبرى موجبة جزئية (ينتج)
ذلك القياس (سالبة جزئية) اذ هي الاخس بالنظر اليهما نحو لا شيء من الانسان
بحمار وبعض الضاحك انسان فبعض الحمار ليس بضاحك (بعكس الترتيب) اى
يجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى بان يقال بعض الضاحك انسان ولا شيء
من الانسان بحمار (ليرتد) بهذا العمل (الى الشكل الاول المنتج لما) اى

لنتيجة (ينعكس الى النتيجة) اذ النتيجة فيه بعض الضاحك ليس بحمار فاذا
 عكست تكون بعض الحمار ليس بضاحك وهي النتيجة في الشكل المذكور (ويمكن
 بيان) انتاج (الخمس الاول) من الضروب الثمانية (بالخلف) بان يضم تقيض
 النتيجة الى الصغرى في الضربين الاولين والى الكبرى في الثلاثة الاخيرة لينتج ما
 ينعكس الى تقيض الكبرى في الاولين والصغرى في الثلاثة الاخيرة وكيفية العمل
 مو كول الى ذهك فتدبر (وقد خص القدماء) من اهل الميزان (ضروبه)
 اى الشكل الرابع (النتيجة فيها) اى في الخمسة الاول والمحملة ستة عشر كباقي
 الاشكال وعدوا الثلاثة الاخيرة من العقيمة لتحقق الاختلاف فيها ثم اشار الى
 تزييف ما زعموه بطريق المع مع السند فقال (ذهولاً) منهم (عن انعكاس
 السالبة الجزئية الى نفسها في الخاصتين) والمعنى كما (قيل) لان سلم تحقق اختلاف
 النتيجة في هذه الضروب كيف لا وتمايته موقوفة على تركيب القياس من المقدمات
 البسيطة وليس الامر كذلك لاننا نشترط في استاجها كون السالبة المستعملة فيها
 من احدى الخاصتين فلا يتقضى عما ذكرناه في نقوضها لكون السالبة فيها بسيطة
 ولدفع توهم ان الاختلاف بينهم في الاقيسة مطلقاً استدركه الله بقوله (لكن
 في الاقيسة الاقتراعية الشرطية منحصرة فيها) اى الضروب فيها منحصرة
 في الخمسة الاول لا تخطاها اذ الضروب الثلاثة الاخيرة بحسب تركيب السالبة
 لا تعتبر في الشرطيات (وفاقاً) بينهم فتأمل (فصل) هو خامس الفصول السبعة
 (في) بيان انتاج (المختلطات) من الاقيسة وهي التي تحصل من خلط القضايا
 الموجهة بعضها مع بعض ووجود الجهة فيها بالفعل ليس بشرط عندهم فاعتبار
 الجهات في الموجهات يعتبر لا انتاج الاشكال الاربعة شرائط (اما الشكل الاول
 والثالث) منها (فشرطهما بحسب الجهة فعلية الصغرى بان لا تكون ممكنة) لامة
 ولا خاصة (بل مطلقة عامة او اخص منها واما تتبعتهما) اى الشكلين المذكورين
 (فان لم يكن الكبرى احد الوصفيات الاربع هي) الوصفيات المذكورة
 (المشروطتان) العامة والخاصة (والعرفيتان) كذلك العامة والخاصة (بل)
 ان كانت (غيرها) اى بان كانت احدى التسعة الباقية (فالنتيجة فيهما) اى في
 الشكلين المذكورين (كالكبرى) من القياس (في الجهة من غير فرق) بينهما
 فيها (وان كانت) اى الكبرى (احداها) اى احدى الوصفيات الاربع
 والاختلاط في الاول يكون تسعة وتسعين حاصلة من ضرب احد عشر في تسع
 وفي هذا اربعة واربعين حاصلة من ضرب احدى عشر في اربعة (فهى) النتيجة

(في الشكل الاول كالصغرى) بلافرق (وفي الشكل الثالث كعكس الصغرى)
 غير انهما يتقاولان بحسب الشروط التي اشار اليهما بقوله (محدوفاعنهما) وهو
 حال من الصغرى وعكسها لا من احدهما اى حال كونهما محدوفاعنهما (قيد
 اللادوام وقيد اللاضرورة والضرورة المخصوصة بالصغرى) (قال) رحمه الله
 في الحاشية اى غير المشتركة بينها وبين الكبرى ولم يقل والضرورة المخصوصة
 بالصغرى في الشكل الاول وبعكسها في الشكل الثالث مع انه الظاهر اذ ليس في شيء
 من عكوس القضايا ضرورة ولا قيد لا ضرورة بل فيها قيد اللادوام فقط كما عرفت
 في باب العكس قيد اللادوام ناظر الى الصغرى في الشكل الاول والى عكسها في
 الثالث وقيد اللاضرورة والضرورة ناظران الى الصغرى فقط ثم ان المراد من
 الضرورة المخصوصة بالصغرى مطلق الضرورة فلا تكون الضرورة مختصة
 بالصغرى فيما اذا تألف القياس من الصغرى الضرورية والكبرى المشروطة وان
 كانت الضرورة الذاتية مختصة بها هناك وكذا اذا تألف من العكس وان كانت
 الضرورة الوصفية مختصة بها هناك انتهى (فالباقى في جهة النتيجة ان لم يوجد
 في الكبرى قيد اللادوام) وذلك كما اذا كانت الكبرى احدى العامتين (قال)
 رحمه الله في الحاشية هكذا قالوا وتركوا قيد اللاضرورة ههنا اذا الكلام في كون
 الكبرى احدى الوصفيات الاربع وليس فيها قيد اللاضرورة بل في
 الخاصتين منها قيد اللادوام فقط ولا يخفى انهم لو قالوا في الشكل الاول محدوفا
 عن الصغرى قيد اللاضرورة مطلقا وقيد الضرورة والادوام المخصوصين
 لاستغنوا عن هذا القيد وما بعده من قولهم والافيضم اليه قيد لادوام الكبرى
 انتهى (والا) اى وان وجد في الكبرى قيد اللادوام كان كانت احدى الخاصتين
 (فيضم اليه) اى الى الباقي عند ذلك (لادوام الكبرى فالمجموع) اى مجموع الباقي
 ولادوامها (جهة نتيجتهما) اى الشكليين المذكورين وان اردت بيان ذلك
 وتفصيله فعليك بالمطولات (فتيجة) القياس (المؤلف من المشروطين)
 العامين (مشروطة) عامة اذ النتيجة كالصغرى بعينها (في الشكل الاول)
 كقولك كل انسان جسم نامى مادام انسانا وكل جسم نامى جسم بالضرورة
 مادام جسما ناميا فالنتيجة كل انسان جسم بالضرورة مادام انسانا
 (وحينية مطلقة في الشكل الثالث) وذلك لانعكاسها اليها كقولك كل انسان
 جسم نامى بالضرورة مادام انسانا وكل انسان جسم مادام انسانا فالنتيجة
 بعض الجسم النامى جسم بالفعل حين هو جسم نامى (و) نتيجة القياس المؤلف
 (من الصغرى المشروطة) العامة (والكبرى العرفية) العامة (عرفية)

عامة (في) الشكل (الاول) كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة مادام هو انسانا
 وكل حيوان جسم مادام حيوانا فالنتيجة كل انسان جسم مادام انسانا (وحينية
 مطلقة في) الشكل (الثالث ايضا) ونتيجة المؤلف (من الصغرى المطلقة العامة
 والكبرى المشروطة الخاصة وجودية لادائمه فيهما) اى في الشكلين المذكورين
 كقولنا كل انسان حيوان بالاطلاق العام وكل حيوان او وكل انسان جسم مادام
 حيوانا او انسانا لادائما فالنتيجة كل انسان او بعض الحيوان جسم بالفعل لادائما
 (واعلم ان الباقي بعد حذف الضرورة المتخصصة من الضرورة الذاتية دوام ذاتي)
 اذ ثبوت الاكبر للاوسط اذا كان ذاتيا مستلزم لدوام الاكبر للاصغر بالذات فالقياس
 المؤلف من صغرى ضرورية وكبرى عرفية عامة يكون نتيجته دائمة بعد حذفها
 كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة وكل حيوان جسم مادام الذات فالنتيجة كل
 حيوان جسم مادام الذات (ومن الضرورة الوصفية دوام وصفي) فالقياس
 المؤلف من صغرى مشروطة عامة وكبرى عرفية عامة تكون نتيجته عرفية بحذف
 الضرورة الوصفية كقولنا كل كاتب انسان بالضرورة مادام كاتبا وكل انسان
 متحرك الاصابع مادام انسانا فالنتيجة كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا (ومن
 الضرورة الوقتية اطلاق وقتي) فالقياس المؤلف من وقتية صغرى وعرفية عامة كبرى
 تكون نتيجته مطلقة وقتية بحذف الضرورة الوقتية كقولنا بالضرورة كل قر منخسف
 في وقت معين لادائما وكل منخسف مظلم مادام منخسفا فالنتيجة كل قر منخسف
 في وقت معين (ومن الضرورة المنتشرة) اى والباقي بعد حذف الضرورة
 المتخصصة منها (اطلاق منتشر) فالقياس المؤلف من صغرى منتشرة وكبرى
 وقتية تكون نتيجته مطلقة منتشرة كقولنا كل قر منخسف بالضرورة في وقت ما
 وكل منخسف مظلم مادام منخسفا فالنتيجة كل قر مظلم في وقت ما (والباقي بعد
 حذف اللادوام واللاضرورة الذاتيتين جهة البسيطة المقيدة هما) اى القيدان
 المذكورين اذ قولنا كل انسان ضاحك لالدوام اولا بالضرورة الذاتيتين قضية
 مركبة لاشتمالها على حكيمين مختلفين بالاجاب والسلب معنى فيحذف احد
 القيدان منها تبقى بسيطة ويكون المعنى اجاب الضاحكية للانسان في المثال لا غير
 (الشكل الثاني شرط اتاجه بحسب الجهة امران كل منهما احدا الامرين) اى
 يردد كل واحد من الشرطين بين امرين (الاول صدق الدوام الذاتي على
 صفراء) اى صغرى الشكل (بان تكون) صفراء (ضرورية او دائمة مطلقتين
 او كون كبراه من الفضايا الست المنعكسة السوالب) اى يشترط كون الصغرى

ضرورة او دائمة مطلقتين فيه اذا لم تكن الكبرى من القضايا الست واما ان كانت
 فيشترط كون كبراه منها ولا يجوزون انتفاء الشرطين معا حيث نذوا استدلال ذلك بادلة
 ذكرت في المطلولات (وهي) اي القضايا المذكورة (الدائمتان) اي الضرورية
 والدائمة فهو من قبيل القمرين (و) العرفية الشرطية (العامتان) وحذف
 الموصوف لمعوميته وكذا قوله (الخاصتان والثاني) منهما (ان لا يستعمل
 الممكنة) العامة (في الامع الضرورية المطلقة او مع الكبرى احدى المشروطتين
 العامة والخاصة) (وملخصه ان الصغرى اذا كانت فيه ممكنة لا تستعمل الامع
 الضرورية المطلقة او مع احدى المشروطتين والكبرى ان كانت ممكنة عامة
 لا تستعمل الامع الضرورية المطلقة) واما نتيجة فدائمة مطلقة ان صدق الدوام
 الذاتي على احدى مقدمتيه (الصغرى او الكبرى وذلك بان تكون ضرورة او
 دائمة وقد بلغت الاختلاطات المتبعة للدائمة المطلقة اربعة واربعين وللاختصار لم
 يتعرض لبيانها (والا) اي وان لم يصدق الدوام الذاتي عليها (فالنتيجة) تكون
 فيها (كالصغرى محذوفاتها قيد) هو (اللاوام واللا ضرورة والضرورة) ان لم
 تكن الكبرى ضرورة وصفية لاسيما اذا كانت تخطت الى النتيجة (مطلقا سواء
 كانت مخصوصة بالصغرى او مشتركة بينها وبين الكبرى) والاختلاطات المتبعة
 التابعة للصغرى كما قيل اربعون بشرط حذف اللا دوام واللا ضرورة منها في
 النتيجة وحذف الضرورة منها فيها (وسواء كانت وصفية او وقتية او منتشرة قال)
 رحمه الله في الحاشية ترك الضرورية الذاتية لان الكلام فيها اذا لم يصدق الدوام
 الذاتي على شيء من مقدمتيه فلا يتصور ذلك كما لا يخفى انتهى (الشكل الرابع) منها
 (شرطه) بناء على ما اختاره رحمه الله وهو ما عليه المتأخرون من كون ضروبه
 الناتجة ثمانية لخمسة كما هو عند المتقدمين (خمسة احدها فعلية المقدمات) اي
 بان لا تكون احدى الممكنتين فهي مائة واحد وعشرون حاصلة من ضرب احدى
 عشر في نفسها (وثانيها كون السالبة المستعملة فيه منعكسة) وهي كما قيل الدائمتان
 والمشروطتان والعرفيتان (وثالثها صدق الدوام الذاتي على صغرى الضرب
 الثالث) وذلك بان تكون ضرورة او دائمة قيل اي لا بد في الضرب الثالث من احد
 الامرين كون صغرا احدى الدائمتين وكون الكبرى من القضايا الست المنعكسة
 السوالب فتح يبقى الاقسام المتبعة في ستة واربعين حاصلة من ضرب الصغريين
 الدائمتين مع الفعليات الاحدى عشر ومن الصغريات المشروطتين والعرفيتين
 مع القضايا الست المنعكسة السوالب (او العرف في العام على كبراه) اي الضرب

الثالث وذلك بان تكون كبراه من القضايا الست المنعكسة السوالب (ورابعها كون
 كبرى الضرب السادس من القضايا المنعكسة) السوالب اذتين هذا الضرب انما
 هو بانعكاس صفراء ليرتد الى الشكل الثاني والضرب السادس عبارة عما تألف من
 صفري سالبة جزئية وكبرى موجبة كلية وتيجته سالبة جزئية (وخامسها كون
 صفري الضرب الثامن من احدى الخاصتين) المشروطة والعرفية (وكبراه انما
 يصدق عليه العرف العام) فتكون الاقسام المتبعة اثني عشر حاصلة من ضرب
 الخاصتين الصفريين بالكبريات الست والضرب الثامن هو ما تألف من صفري
 سالبة كلية وكبرى موجبة جزئية وتيجته تكون سالبة جزئية (واما النتيجة فهي في
 الضريين الاولين) وهما ما كان المقدمتان فيهما موجبتين كليتين وتيجته موجبة
 جزئية وما كان المقدمتان فيه موجبتين والكبرى جزئية فتيجته موجبة جزئية
 (كمعكس الصفري ان صدق الدوام الذاتي على صفراهما) بان كانت ضرورية او
 دائمة (او) ان (كان القياس من) القضايا (الست المنعكسة السوالب والا) اي
 وان لم يوجد الامر ان المذكوران (فمطلقة عامة) اي فالنتيجة مطلقة عامة (و)
 هي (في الضرب الثالث دائمة مطلقة ان صدق الدوام الذاتي على احدى مقدمتيه)
 صفراهما او كبراهما (والا) اي وان لم يصدق عليها (ف) هي (كمعكس الصفري و)
 النتيجة (في الضرب الرابع) اعني المركب من الصفري الموجبة الكلية والكبرى
 السالبة الكلية المنتج للسالبة الجزئية (و) في الضرب (الخامس) اعني المؤلف
 من صفري موجبة جزئية وكبرى سالبة كلية المنتج للسالبة الجزئية (ان صدق
 الدوام الذاتي على كبراهما) وذلك بان كانت ضرورية او دائمة (والا) اي وان لم
 يصدق عليها (ف) هي (كمعكس الصفري محذوف عنه) قيد (الدوام) قيل
 يعني ان كانت الصفري احدى الدائمات او احدى العامتين او احدى الخاصتين و
 الكبرى احدى العامتين او احدى الخاصتين فالنتيجة عكس الصفري وهو حينية
 مطلقة لانها عكس الدائمات والعامتين الصفريين ولان عكس الخاصتين الصفريين
 حينية مطلقة لادائمة فيحذف قيد الادائمة كما عرفت وان كانت الصفري مطلقة
 عامة او وجودية لادائمة او وجودية لضرورية او وقتية او منتشرة والكبرى
 احدى العامتين او احدى الخاصتين فالنتيجة مطلقة عامة لانها عكس هذه القضايا
 الصفريات انتهى (وفي الضرب السادس) وهو المؤلف من صفري سالبة جزئية
 وكبرى موجبة كلية المنتج للسالبة الجزئية اي النتيجة فيه (كنتيجة الشكل الثاني
 الحاصل بعد عكس الصفري و) النتيجة (في الضرب السابع) وهو المؤلف من

موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى المنتج للسالبة الجزئية هي (كنتيجة الشكل الثالث الحاصل بعد عكس الكبرى) اى كبرى السابع لرجوع السابع اليه بذلك العكس كذا قيل (و) النتيجة (فى) الضرب (الثامن) وهو المؤلف من سالبة كلية صغرى و موجبة جزئية كبرى المنتج للسالبة الجزئية هي (كعكس نتيجة الشكل الاول الحاصل بعد عكس الترتيب) اى ترتيب مقدمتى الضرب الثامن وذلك كقولنا لاشي من الانسان بفرس مادام انسانا لادائما وبعض الكاتب انسان بالضرورة مادام كاتباً فالنتيجة بعض الفرس ليس بكاتب مادام فرسا لادائما وقوله (كما عرفت) يريد به مامر فى بيان الانتاج (فصل) هو سادس الفصول السبعة (فى) بيان اقيسة (الاقترانات الشرطية) وهى التى يحتاج اليها فى استحصلات التصديقات الشرطية اذ الشرطيات كالحملات تكون نظرية وضرورية فالحاجة ماسة الى معرفة الاقيسة الشرطية الاقترانية يتوصل بالضرورة منها الى النظرى كفاى الحملات والمراد من القياس الشرطى ما لا يتركب من الحملات سواء كانت اجزاؤه كلها شرطية او مختلطة (وقد عرفت انها خمسة اقسام القسم الاول) منها (ما) اى قياس (يتركب من) قضيتين شرطيتين (متصلتين) وهو المطبوع من بين الاقسام (وهو) باعتبار الجزء المشترك (ثلثة انواع) وذلك (لان الحد الاوسط اما ان يكون جزء تاماً من كل منهما) اى المتصلتين المذكورتين (اى مقدماً بكماله او تالياً بكماله فى كل منهما) اى من المتصلتين (واما ان يكون جزءاً كما اشار اليه بقوله من كل منهما) اى المتصلتين المذكورتين بان يكون جزءاً مقدماً او جزءاً تالياً فيهما كما اشار اليه بقوله (بان يكون محكوماً عليه او به فى المقدم او التالى واما ان يكون) اى الحد الاوسط (جزءاً تاماً من احدهما) اى المتصلتين (و) جزءاً (ناقصاً من الاخرى) وذلك (بان يكون احد طرفى احدهما اى المتصلتين مقدماً كان او تالياً) شرطية) سواء كانت (متصلة او منفصلة) والطرف الاخر يكون حملياً البتة (النوع الاول) من الانواع المذكورة اعنى ما يكون الحد الاوسط جزءاً تاماً منهما وهو مبتدأ (وهو المطبوع) المؤلف (منها) اى من الانواع اللثة المذكورة عند اهل الميزان والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره (ينتج من الاشكال الاربعة) شرطية (متصلة) (قيل) لان الحد الاوسط ان كان تالياً فى الصغرى ومقدماً فى الكبرى فهو الشكل الاول مثل ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكما كان النهار موجوداً فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وان

كان بالعكس فهو الشكل الرابع . مثل كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة
وكما كان الارض مضيئة فالنهار موجود ينتج كلما كانت الشمس طالعة فالارض
مضيئة وان كان تاليا فيهما فهو الشكل الثاني . مثل ان كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود وليس كلما كان الارض مظلمة فالنهار موجود ينتج ليس ان كانت
الشمس طالعة فالارض مظلمة وان كان . قدما فيهما فهو الشكل الثالث نحو ان
كان النهار موجودا فالشمس طالعة وكلما كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج
ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة انتهى والامرفها (على قياس الحملات
من غير فرق) بينها وبينها (في شرائط) انتاج (كل شكل) من الاشكال
الاربعة في شرط في اولها ما اشترط في الاول من الحملات بايجاب الصغرى وكلية
الكبرى وهكذا الحال في البواقي (وعدد ضروبه) والضروب منها ماعدا
ضروب الشكل الاول غيرينة فتبين بالطرق المذكورة في الحملات من العكس
والتبديل والحلف (الا الثلاثة الاخيرة من ضروب الشكل الرابع) استثناء
من التساوى في عدد الضروب اذ ضروب هذا الشكل خمسة بالاتفاق كما كان
الامر عند المتقدمين من اهل الميزان في الحملات والعلة فيه ان انتاج هذه الضروب
الثلاثة انما هو بحسب تركيب السالبة وهو غير متبرعدهم في الشرطيات اذ انتاجها
يتوقف على انعكاسها والسالبة الجزئية من الشرطيات لاتعكس كما هو مصرح
في مباحث العكوس (و) من غير فرق (في تبعية نتيجة كل ضرب) من ضروب
اشكالها (لاخس مقدمته في الكيف والكم و) كذا (في الجهة من اللزوم
ان تركيب) القياس الاقترااني الشرطي (من اللزومتين او الاتفاق ان تركيب)
القياس (من الاتفاقيتين) كقولنا كلما كان الانسان ناطقا فالفرس صاهل وكلما
كان الفرس صاهلا فالغراب ناعق فالنتيجة كلما كان الانسان ناطقا فالغراب ناعق
ويفهم ان لزومية النتيجة تابعة لكون المقدمتين لزوميتين واتفاقيتها تابعة لكونها
اتفاقيتين ونازع البعض في تركيب القياس من الاتفاقيتين لعدم اشتماله على الفائدة
(او من المختلفتين) يحتمل صوراً ثلثاً متصلة وحملية منفصلة وحملية متصلة
ومنفصلة (وفي خصوص الاتفاق وعموماً) اي من غير فرق بينهما في الاتفاقيتين
الخاصة والعامة في جميع الصور (الا في صورتين احديهما ان يكون الاتفاقية
العامة كبرى في الشكل الثاني وثانيتها ان تكون الاتفاقية العامة صغرى المنتج
للسلب من ضروب الشكل الرابع) وضروبه تنتج ذلك الا الاولين منهما
فانهما انما ينتجان الايجاب الجزئي (فان النتيجة) في الشرطيات (فيهما) اي
في الصورتين (سالبة اتفاقية خاصة) لا غير واما في الحملات فالنتيجة لا تختص

بها وقد مثلوا لهما بقولهم كلما كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق وليس كلما كان الفرس
 كاتباً فالحمار ناهق وقولهم ليس كلما كان الفرس كاتباً فالحمار ناهق وكلما كان الانسان
 ناطقا كان الفرس كاتباً فان الاول ينتج من الشكل الثاني ليس كلما كان الانسان
 ناطقا كان الفرس كاتباً والثاني ينتج من الشكل الرابع ليس كلما كان الانسان ناطقا
 فالحمار ناهق (لكن ان تركيب) القياس المذكور (من مختلفتين فيشترط) فيه
 (لانتاجه كلية اللزومية مطلقة) اى اعم من ان تكون من الضروب المنتجة
 للسلب او من غيرها (فان ماله) اى القياس المذكور (الى القياس الاستثنائي
 المشروط بها) اى بكلية اللزومية (قيل) لان محصله راجع الى الاستدلال
 بصدق الملزوم مع الشيء على صدق اللازم معه او بكذب اللازم مع الشيء على
 كذب الملزوم معه والذي هو القياس الاستثنائي انتهى (كأبأى) عن قريب
 (فان كان) القياس (من الضروب الناتجة للسلب فيشترط معها) اى مع كلية
 اللزومية قال رحمه الله فى الحاشية هذا مرتب على ما قبله فان موافقة شيء مع
 الملزوم يستلزم موافقته مع اللازم بخلاف العكس لجواز كون اللازم اهم من
 الملزوم وعدم موافقة شيء مع اللازم يوجب عدم موافقته مع الملزوم بخلاف
 العكس لجواز ان لا يكون موافق الاخص وموافق الاعم فالمؤلف من اللزومية
 والاتفاقية انما ينتج بشروط اتية ويكون ماله الى قياس استثنائي بان يقال كلما كان
 شيء من الاصغر او الاكبر موافقاً للملزوم كان موافقاً لللازم الذى هو الاكبر
 او الاصغر لكن المقدم حق وحقى لم يكن احدهما موافقاً لللازم هو الاوسط لم يكن
 موافقاً للاخر لكن المقدم حق انتهى فيشترط لذلك امران احدهما (ان يكون
 الموجبة من المقدمتين لزومية) وثانيهما (ان يكون الاوسط تالياً فى اللزومية)
 اذ لو انتفى الاول بان كانت الموجبة من المقدمتين اتفاقية اولزومية سالبة لم ينتج
 المطلوب اذ الاتفاقية حاكمة بان الاوسط موافق لاحد الطرفين واللزومية
 بعدم الملازمة من الطرف الاخر والاوسط فيجوز ان يكون بينهما موافقة وان
 فقدت الملازمة فيكون الطرف الاخر موافقاً لاحد الطرفين اذ من المعلوم ان موافق
 الموافق موافق ولو انتفى الثاني بان كان الاوسط مقدماً فيها لم ينتج القياس ذلك
 المطلوب اذ الاتفاقية (ح) تثبت عدم موافقة الملزوم وهو الاوسط مع شيء وعدم
 موافقته مع شيء لا يستلزم عدم موافقة اللازم معه اذ يجوز ان يكون اللازم اهم
 ويجوز استحالة الملزوم مع تحقق اللازم فى نفس الامر اذ كان تالياً فانه يلزم
 من عدم موافقة اللازم مع شيء عدم موافقة الملزوم معه (وان كان) القياس

المذكور (من الضروب الناتجة للإيجاب) كما في سائر الضروب من الاشكال (فيشترط) للانتاج (معها) اي مع كلية اللزومية (امران احدهما ان يكون الاوسط مقدما في اللزومية) اذ لو كان تاليا لم يحصل المطلوب لان الاوسط هو اللازم موافق لاحد الطرفين لاحالة ولا يلزم من موافقة اللازم مع شيء موافقة الملزوم معه فلا يلزم من ذلك موافقة الاكبر للاصغر بخلاف ما اذا كان مقدما فيها فان المطلوب لازم ويلزم من موافقة الملزوم مع شيء موافقة اللازم معه (وثانيهما احدا الامرين) اي لا يشترط واحد منهما بعينه بل احدهما (هو اما ان يكون الاتفاقية خاصة او عامة وقعت) الجملة صفة للاقرب العامة (صغرى الشكل الاول او كبرى الشكل الثالث) (قال) رحمه الله في الحاشية فلا ينتج فيما وقعت كبرى الاول وصغرى الثالث ولم يتعرض للشكل الثاني لانه منتج للسلب والكلام في منتج الايجاب وللشكل الرابع اذ الشرط هو وقوع الاوسط مقدما في كبرى الاتفاقية العامة كما تقرر في محله فهذا الشرط اسقط احتمال الشكل الرابع ههنا وعدلنا عما قالوا للتوضيح انتهى (هذا) اي خذ هذا او مضى هذا (قيل) في الرد على من ذهب الى ان القياس يتألف من الاتفاقيات او المختلفات (وملخصه) الطعن بكونه قياسا لعدم وجود ما هو المطلوب من القياس فيه وهو تحصيل العلم بالنتيجة وقد اشار الى البرهان على عدم كونه قياسا بقوله (المؤلف من الاتفاقيتين او المختلفتين لا يفيد الغرض من الترتيب) اي من ترتيب الاقيسة (وهو العلم بالنتيجة) وكل ما لا يكون كذلك لا يكون قياسا فالكبرى مطوية و اشار الى دليل الصغرى لحفاؤها بقوله (اذ النتيجة فيه معلومة قبل الترتيب) وما كان نتيجته معلومة قبل ترتيبه لا يكون قياسا (فلا يكون) المؤلف المذكور (قياسا) وهو المطلوب للخصم (والجواب) مبتدأ (عنه) من جانب الداهيين الى كونه قياسا وهم الاكثر بمنع الكبرى المطوية وبيانه (بان المتغير في القياسية هو الاستلزام الذاتي لا الافادة) (وملخصه) ان عدم الافادة لا يلزم منه عدم القياسية (فاسد) خبره (لان الترتيب المذكور) وان كان موجودا في القياس لكنه (ليس بنظرو) الحال ان (النظر معتبر في مفهوم مطلق الدليل فضلا عن القياس وملخصه) ان الافادة اذا لم تعتبر فيه يلزم ان لا يعتبر النظر في القياس مع انه معتبر في الاعم منه وهو الدليل فيكون معتبرا فيه البته فالجواب المذكور ليس بحق (و) الجواب (الحق انه لا افادة) للغرض من الترتيب (في غير المؤلف من اللزوميتين) من الاقيسة (الا المؤلف من

الاتفاقيتين الخاصيتين الناتج للسلب فانه مفيد في كل شكل) من الاشكال الاربعة
 (مع ان المؤلف من الاتفاقيتين العامتين غير منعقد في الشكل الثاني) فضلا عن
 ان يكون مفيدا والالزم صدق الاوسط وكذبه في حال واحدة (وعقيم في الرابع
 وملخص) الجواب على ما قيل المحاكاة بين الفريقين اعني بين القائلين بتركبه
 من الاتفاقيات والمنازعين فيه يجعل النزاع لفظيا في البين بان مراده من يقول بعدم
 افادة القياس المؤلف من الاتفاقيات المؤلف من الاتفاقيتين العامتين والخاصتين
 الناتجتين للسلب ومراد من يقول بافادة المؤلف من الاتفاقيتين الخاصتين
 الناتجتين الايجاب (كما حقق في موضعه) والمراد به ما حققه القطب في شرح
 المطالع (واما ما اورده الشيخ) ابو علي (في الشفاء) من الشك (على) القياس
 (المؤلف من اللزومتين من الشكل الاول بان قولنا كلما كان الاثنان فردا كان
 عددا وكلما كان عددا كان زوجا) قياس (صادق مع كذب النتيجة) اي نتيجة
 هذا القياس وهي كلما كان الاثنان فردا كان زوجا (فمدفوع) خبر الماضي
 ما اورده وهو ظاهر (بمثل ما قد مناه) قبل فصل التناقض بقريب (من ان
 الاوسط) في القياس ليس على اطلاقه بل هو (مقيد بقيد في ضمن الفردية)
 فتقديره كلما كان الاثنان فردا كان عددا في ضمن الفرد وكلما كان عددا في
 ضمن الفرد كان زوجا فح كذبت الكبرى (اذ كذب كون العدد الذي في ضمن
 الفرد زوجا اظهر من الشمس فهو مدفوع بهذا الجواب (لا) كما زعم البعض
 بانه مدفوع (بما اشار اليه) الشيخ في الجواب عن الايراد المذكور (في) كتابه
 (الشفاء من ان الصغرى) من القياس وهي قولنا كلما كان الاثنان فردا كان
 عددا قضية (كاذبة بحسب نفس الامر وصادقة الزاما) اي بحسب الزام الخصم
 لا بحسب التحقق ثم علل عدم الدفع به بقوله (لانها) اي صغرى القياس
 (صادقة تحقيقا) وان كذبت بحسب نفس الامر لانها موافقة لرأى القائس
 (والزاما) اي صدقها بحسب التحقق والزام الخصم. ما لا كما نوهم (قال)
 رحمه الله في الحاشية لان فرض وقوع شيء يستلزم فرض لوازمه فلو فرضت
 الخمسة زوجا في الواقع اي عددا منقسما بمتساويين يلزم ان يكون عددا في ضمن
 زوجيتها قطعا لاستحالة ثبوت المقيد بدون المطلق بداهة وما قيل انما تصدق
 تلك الصغرى لو كانت الخمسة الزوج عددا لكن لاشيء من العدد بخمسة زوج
 في الواقع ففيه ان بعض العدد على ذلك التقدير المحال خمسة زوج فذلك التقدير
 يستلزم صدوقه لا كل ما هو زوج ولو فرضنا عدد فعل ذلك التقدير منتظم

قياس قائل بان الخمسة زوج وكل ماهو زوج ولو فرضا عدد ينتج من
 الاول انها عدد فلا يلتفت الى ما قيل لو كانت الخمسة زوجا يلزم ان
 لا يكون عددا في الواقع فليتأمل انتهى ((ولا بما قيل)) اى وليس بمدفوع
 بما قيل ((ان حملت الكبرى)) في القياس المذكور ((على الزومية)) فلان صدقها
 لانها ((كذبت كلية)) وانما تكون صادقة لو كان زوجية الاثنان لازمة لعدديته
 على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع مع العددية والامر ليس كذلك بالضرورة
 ((لان الفردية من اوضاع العددية)) بلامرية ((فلا يلزم الزوجية)) للعددية
 ((على هذا الوضع)) اى وضع كونه فردا ولو كانت الزوجية لازمة لها لزم ان لا
 يوجد العدد مع الفرد واللازم باطل فكذا الملزوم ((وان حملت)) اى الكبرى
 ((على الاتفاقية انتفى شرط الانتاج)) مراده به شرط انتاج الايجاب لا مطلقا
 ودليله البيان بقوله ((من كون الاوسط مقدما فى الزومية كما تقدم)) من قريب
 ثم اشار رحمه الله الى علة عدم الدفع بهذا الجواب فقال ((لان مقدم الكبرى))
 فيه امر مقيد وهو ((عددية الاثنان لا مطلق العددية ليكون الفردية)) كما زعم
 ((من اوضاعها الممكنة الاجتماع معها)) اذ الفردية مما تبين الاثنان فزوجية
 الاثنان لازمة لعدديته على جميع الاوضاع الممكنة الاجتماع معها فتصدق
 لزومية ((النوع الثانى)) من الانواع الثلاثة اعنى ما يكون الحد الاوسط فيه جزءا
 ناقصا منهما ((ينعقد فيه الاشكال الاربعة)) ولا يتخلف منها شيء وذلك ((باعتبار
 الاجزاء الناقصة للطرفين)) الطرف من العامة وهو فى محل جر على الصفة
 للناقصة اى الكائنة للطرفين ((فله)) اى لهذا النوع ((اصناف اربعة)) وذلك
 ((لان انعقاد تلك الاشكال)) بين الامور الاربعة ((اما)) واقع ((بين مقدمى
 المقدمتين)) اى صفراء وكبراء ((او بين التالين)) له ((او بين مقدم الصغرى
 وتالى الكبرى او بالعكس)) اى بين مقدم الكبرى وتالى الصغرى ((ونتيجة الكل))
 اى جميع الاقسام المذكورة تكون ((متصلة جزئية مقدمها)) وهو احد جزئها
 اذ هي مركبة من متصلتين ((متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك للصغرى))
 الطرف صفة الطرف ((ومن نتيجة التأليف)) وهى الحد الاصفر لانها مقدم
 النتيجة الحاصلة ((بين المتشاركين)) بعد ان يسقط منه الاوسط ((وتاليها))
 هو تانى جزئها ((متصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك للكبرى)) ومن نتيجة
 التأليف ((التى)) هى الاكبر لانها تالى النتيجة ((قيل)) فان القياس فى كل قسم من
 الاقسام المذكورة مشتمل على ثلثة امور الطرف الغير المتشارك من الصغرى

والطرف الغير المتشارك من الكبرى والطرفان المتشاركان وهما اما مقدمان او
تاليان او مقدم وتال فناخذ من الطرفين المتشاركين نتيجة وهي نتيجة التأليف
سواء اشتملا على شرائط الانتاج اولا ونضمها الى الطرف المتشارك من
الصغرى فيحصل الاصغر والى الطرف الغير المتشارك فيحصل الاكبر واتصاله
بالاصغر هو النتيجة في كل الاقسام انتهى وكونهاى تلك المتصلة مشروط (بشرط
ان يكون وضع الطرفين الغير المتشاركين فى النتيجة كوضعهما فى القياس من
كونهما مقدما وتاليا) اى يكون على ذلك الحال من غير تغير وتبدل فان كان الطرف
الغير المتشارك مقدما فى الصغرى فهو فى الاصغر كذلك وان كان تاليا فيها فقيه يكون
كذلك وكذلك الحال فيه من الكبرى (كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل
رومى جسما وكلما كان كل جسم متغيرا كان بعض الموجود حادئا ينتج انه قد يكون اذا
صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا بصدق قولنا اذا كان
كل رومى متغيرا كان بعض الموجود حادئا) والنتيجة فيه من غير المعارف
من الشكل الاول اذا المكرر فيه متعلق تالى الصغرى ومقدم الكبرى ولما كان
البيان فى نتيجة ما اشتمل المتشاركان فيه على تأليف منتج ونتيجة غير المشتمل
عليه مختلفا اراد رحمه الله ان يشير اليه بنوع تفصيل فقال (وهذه النتيجة
لا تتوقف على اشتمال الشكل) من اى الاشكال كان (المنعقد) بين الامور
الاربعة المذكورة (على شرائط الانتاج بحسب الكمية والكيفية والجهة لكن
المشتمل) منها على شرائط الانتاج بحسبها (يكون) المقدمة (المتصلة المشاركة
للتالى من المقدمتين) الصغرى والكبرى (موجبة فالمشاركة بين التالين
مشروطة بايجاب المقدمتين) ويكون القياس (ح) منتج سواء كانتا كليتين
او جزئيتين او مختلطتين (و) المقدمة المشاركة (بين المقدم والتالى مشروطة
بايجاب احدهما) فقط (و) المقدمة المشاركة (بين المقدمين غير مشروطة
بايجاب شئ) من المقدمتين اصلا والقياس ينتج فيها مطلقا اى سواء كانت
المقدمتان موجبتين او سالبتين كليتين او جزئيتين او مختلطتين وبعدها ان فرغ
رحمه الله من بيان شرائط النوع الاول ونتايجه اراد ان يبين شرائط النوع الثانى
بنتايجه فقال (وغير المشتمل من الصنف الاول) اى ما لا يشتمل المتشاركان
فيه على تأليف منتج لعدم وجود شئ من شروط الانتاج (مشروط
بامر ين احدهما كلية احدى المتصلتين) كبرى كانت ام صغرى (وثانيتها بعد
رعاية القوى الاربعة الاتية) اى القواعد الاتية عن قريب فى قوله فوائد نافعة

(ان يكون احدا المتشاركين بنفسه او بالكلية المفروضة مع نتيجة التأليف) وذلك ان لم يكن كليا حقيقة فان كان فلا فرض (او) مع (كلية عكسها) اى عكس النتيجة (المفروضتين) اى مع فرض عكسها وان لم تكن منعكسة فهو صفة لهما (متجا المقدم تلك المتصلة الكلية) وان اردت تمام البيان مع زيادة التفصيل فعليك بالمطولات اذ لا يسع ذلك مثل هذا المختصر (ومن الصنف الثانى) اى وغير المشتمل منه وهو انعقاد الاشكال الاربعة بين التالين هو (مشروط بكون نتيجة التأليف مع احدا المتشاركين منتجة للمشاركة الاخر اذا اتفقت المتصلتان فى الكيف و) هى (مع احد طرفي الموجبة منهما منتجة لتالى السالبة) صغرى كانت ام كبرى (اذا اختلفتا) فى الكيف بان كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة والشكل المذكور اعنى غير المشتمل على شرائط الانتاج (من الصنفين الاخيرين مشروط باحد هذين الاستنتاجين فى الصنفين الاولين) ومعناه كما قيل انه يشترط فى هذا القسم اما استنتاج المقدم كما فى الصنف الاول او استنتاج التالى كما فى الصنف الثانى فان استنتج المقدم فلا يخلو اما ان يستنتج مقدم الصغرى او مقدم الكبرى وكذا الكلام فى التالى فالاقسام المحتملة اربعة وقد اشار رحمه الله الى ذلك بطريق الاجمال فقال (الا ان الصنف الرابع ينتج تلك المتصلة كلية فيما اذا كانت المتصلتان موجبتين كليتين) يعنى انه انما يكون مثل الصنف الثالث فى الانتاج للمتصلة الجزئية والشروط فيها لم تكن المقدمتان منه موجبتين كليتين واما اذا كانتا كذلك (وكان تالى الصغرى بنفسه او كليه مع نتيجة التأليف وعكسها الكلى متجا المقدم الكبرى) فانه ينتج متصلة موجبة كلية من الشكل الاول (كما فى المثال المذكور اذا فرض مقدم الكبرى حمليّة جزئية) (قال) رحمه الله فى الحاشية بان يقال كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى جسما وكلما كان بعض الجسم متغيرا كان بعض الموجودات ينتج انه كلما صدق قولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان كل رومى متغيرا يصدق قولنا اذا كان كل رومى متغيرا كان بعض الموجودات لان تالى الصغرى اعنى قولنا كل رومى جسم مع نتيجة التأليف المفروضة اعنى قولنا كل رومى متغير ينتج من الشكل الثالث مقدم الكبرى اعنى قولنا بعض الجسم متغير فيوجد شرط انتاجه على ما سبق انتهى هذه (فوائد نافعة) كالجمان متلا لالة لامعة (فيما قبل وبعد) اى فيما ذكر من المسائل وما سيذكر اى نفعها ليس مقتصر على احدهما وهى اربع (منها) اى من تلك الفوائد ان جزئية مقدم المتصلة الكلية موجبة كانت او سالبة فى قوة) قضية (كلية فتى

صدقت) اى تحقق صدقها (و) الحال ان (مقدمها) اى المتصلة الكلية
 (جزئى صدقت) تلك المتصلة (و) الحال ان (مقدمها كلى) قالوا اما
 صدقها اذا كانت موجبة فلان المقدم الكلى ملزوم للجزئى والجزئى ملزوم
 للتالى فالمقدم ملزوم له لان ملزوم الملزوم ملزوم واذا كانت سالبة فلان الجزئى
 اعم من الكلى واذا لم يستلزم الاعم لشيء اصلا لم يستلزم الاخص له لانه لو
 استلزمه جزئيا لاستلزمه الاعم جزئيا وقد فرضناها سالبة كلية ههنا (ومنها)
 اى من تلك الفوائد (ان كلية مقدم المتصلة الجزئية الموجبة او السالبة فى قوة
 قضية (جزئية) وعللوها بان الخاص اذا استلزم شيئا جزئيا كان العام مستلزما
 له كذلك لان العام لو لم يستلزمه اصلا لم يستلزمه الخاص اصلا هذا فى الموجبة واما
 فى السالبة فلان الخاص اذا لم يستلزم شيئا جزئيا لم يستلزمه العام كذلك
 (ومنها) اى ومن تلك الفوائد (ان جزئية تالى السالبة الكلية او الجزئية فى قوة
 كلية) وعللو الاول منها بان العام اذا لم يستلزم شيئا اصلا لم يلزمه الخاص اصلا
 اذ لو لزمه فى الجملة لزمه العام فى الجملة والثانى منها بان الاعم اذا لم يكن لازما فى
 الجملة لم يلزمه الاخص كذلك (ومنها) اى ومن تلك الفوائد وهى خاتمها (ان
 كلية تالى الموجبة الكلية او الجزئية فى قوة جزئية) وعللوها بان الجزئى لازم
 للكلى ولازم اللازم لازم (النوع الثالث) من الانواع الثلاثة من الاقترانيات
 المركبات من متصلتين وهو ما يكون الحد الاوسط جزأيا من احدها
 وناقصا من الاخرى (له ثمانية اصناف) وذلك (لان) القضية (الشرطية التى هى
 احد جزئى احدى المتصلتين) لا تخلو (اما) ان تكون (متصلة او منفصلة) وعلى
 التقديرين اما ان يكون (مقدم الصغرى او الكبرى او) تكون (تالى احدها)
 الصغرى او الكبرى فهى احتمالات ثمانية حصلت من ضرب الاثنين فى الاربعة
 (وينعدين) الجزئين (المتشاركين فى كل صنف من الاشكال الاربعة
 بضروبها) المعلومة (والنتيجة) مبتدأ (فى الكل) اى فى جميع الاصناف
 (متصلة) خبره وما يلها من قوله (احد طرفيها متصلة) فى محل رفع صفة
 للخبر اى ونتيجة التأليف فيها متصلة حاصلة من قياس شرطى طرفاه متصلتان
 او متصلة ومنفصلة ومثل رحمه الله لقسم منه وهو ما كان الشرطية الواقعة فيه
 متصلة وكان القياس من الشكل الاول فقال (كقولنا كلما كان العالم ممكنا
 فكلما تعدد الاله يلزم امكان التمانع بينهما وكلما امكن التمانع يلزم امكان اجتماع
 النقيضين ينتج انه كلما كان العالم ممكنا فكلما تعدد الاله يلزم امكان اجتماع

(القيضين) ولم يمثل للباقي اعتمادا على ذهن الذكي في استخراج الامثلة وروما
 للاختصار وقد انهموا الاحتمالات هنا الى ثمانية حاصلة من ضرب احتمالي للزومية
 والاتفاقية عند من يعتبرها في اربع المتصلة فانه يصير ثمانية وبضرب احتمال
 المنفصلة باقسامها الثلاثة في اربع المتصلة يصير الاقسام اثني عشر والمجموع تكون
 عشرين وبضربها في احتمالات الاشكال الاربعة تكون ثمانين (وهذا النوع)
 اعني الثالث (كالقياس المؤلف من الحلية والمتصلة) نحو قولنا كلما كان العالم حادثا
 فالله صانعه ومبدعه وكل صانع ومبدع فهو قديم فالنتيجة كلما كان العالم حادثا
 فالله تعالى قديم فهو مثله لا مطلقا ولكن (في شرائط الانتاج وعدد الضروب في
 كل صنف) من الاصناف الثمانية (وستعرفها) في البحث عن القسم الثالث
 ان شاء الله تعالى غير ان المتشارك هناك حلية وهنا شرطية فيكون ذو الجزء التام
 مقام الحلية هناك ونتيجة التأليف حاصلة هنا من قياس شرطية وهناك من قياس
 حملي (القسم الثاني) من الاقسام الخمسة من الاقترانيات الشرطية
 (ما يتركب من) قضيتين (منفصلتين وله ايضا) كالقسم الاول المركب
 من المتصلتين (ثلاثة انواع) لان الوسط منه اما جزأتان في المقدمتين او
 جزأ غير تام فيها او تام في احدهما غير تام في الاخرى والمطبوع من الثلاثة ما كان
 جزأ غير تام (النوع الاول ما يكون اشتراك المقدمتين في جزء تام من كل) واحدة
 (منهما) اي من المقدمتين نحو قولنا دائما اما ان يكون الانسان حيوانا او يكون
 الجسم مؤلفا او دائما اما ان يكون الجسم مؤلفا او يكون الاكل ناميا فالنتيجة اما
 ان يكون الانسان حيوانا او يكون الاكل ناميا (وله) اي النوع الاول (سته
 اصناف لانه) اما (مؤلف من حقيقتين او من حقيقة مع مانعة الجمع او مانعة
 الخلو او مانعة الجمع) احدهما صغرى والاخرى كبرى (او مانعة الخلو)
 كذلك (او مانعة الجمع مع مانعة الخلو ولا يتميز الاشكال الاربعة في) القياس
 (المؤلف من) الجزئين (المتجانسين منهما) لعدم امتياز الحدود في المقدمتين
 (بالطبع) والمفهوم (بل) تتميز (بالوضع فقط) فلذلك لم يحتج الى بيان انعقاد
 الاشكال منها بل اجتنب الى بيانها في انفسها وبيان انتاجها ويشير اليه قوله
 (ويشترط في انتاج الكل) ثلاثة شروط (ايجاب احدى المقدمتين وكلية احدها
 ومنافات السالبة للموجبة المستعملتين فيه) اي الكل وبيان تلك المنافات (بان
 لا يصدق نوع تلك السالبة في مادة تلك الموجبة ولذا) اي ولاجل اشتراط
 المنافات بالطريق المذكور (ينتج سالبة كل نوع من انواع المنفصلة مع موجبه)

اى ذلك النوع (لامع موجبة نوع اخر) منها (الا السالبة المانعة الجمع او الخلو
 مع الموجبة الحقيقية) فان السالبة ح لم تنتج معها وان كانت الموجبة الحقيقية
 نوعا منها وذلك (لامتناع صدقهما) اى مانعة الجمع والخلو (فى مادتها) اى
 الموجبة الحقيقية (واما النتائج) فيها (ف) القياس (المؤلف من موجبتين
 كليتين ينتج فى الصنف الاول) وهو المؤلف من الحقيقتين (متصلتين موجبتين
 كليتين من الطرفين) اى طرفى المقدم والتالى من المنفصلتين (قيل) لان
 كلاهما يستلزم نقيض الحد الاوسط الذى هو التالى للصغرى والمقدم فى الكبرى
 المستلزم للطرف الاخر فالطرف المستلزم بالكسر اسم فاعل هو الا صغر
 والطرف المستلزم بالفتح اسم مفعول هو الا كبر وجه الاستلزام هو المعاندة
 بين الا صغر والاوسط وكذا بين الاوسط والا كبر انتهى (ومنفصلة سالبة كلية)
 عطف على مفعول ينتج اعنى متصلتين اى وينتج منفصلة كذلك (بانواعها الثلاثة)
 من الحقيقية ومانعة الجمع ومانعة الخلو اى ينتج منفصلتين سالبتين كليتين حقيقتين
 من الطرفين وسالبتين مانعة الجمع من الطرفين وسالبتين مانعة الخلو كذلك
 (كقولنا دائما اما ان يكون الواجب تعالى فاعلا مختارا او يكون العالم قديما والبتة
 اما ان يكون العالم قديما او حادثا) فهذا القياس (ينتج انه كلما كان الواجب تعالى
 فاعلا مختارا كان العالم حادثا) ينتج (بالعكس الكلى) اى بعكس هذه النتيجة
 عكسا كليا بان يقال كلما كان العالم حادثا كان الواجب تعالى فاعلا مختارا وهما متصلتان
 فيكون هذا تمثيلا لانتاج المتصلتين (و) ينتج (انه ليس البتة اما ان يكون)
 الواجب تعالى (فاعلا مختارا او يكون العالم حادثا) وهذا اشارة الى انتاجه
 منفصلتين سالبتين مانعة الجمع على معنى سلب المعاندة فى جمع كون الواجب تعالى
 فاعلا مختارا وكون العالم حادثا وسالبتين مانعة الخلو على معنى سلب المعاندة فى
 خلو كون الواجب تعالى فاعلا مختارا وكون العالم حادثا عند القائلين بكونه فاعلا
 موجبا وكونه قديما وسالبتين حقيقتين على معنى سلب المعاندة فى جمعهما وخلوها
 معا اذ السالبة الحقيقية مركبة من سالبتين مانعة جمع ومانعة خلو كذا قيل (وفى
 الصنف الثانى) اى وينتج ذلك القياس المؤلف فى الصنف الثانى وهو الحقيقية
 مع مانعة الجمع (و) فى (الثالث) وهو الحقيقية مع مانعة الخلو (و) فى
 (السادس) وهو مانعة الجمع والخلو (متصلة موجبة كلية) مفعول الفعل
 المقدر (مقدمها من غير الحقيقية) اى جزء من غيرها وهو مانعة الجمع وتاليا
 جزء منها (فى الثانى و) مقدمها جزء (من الحقيقية) وتاليا جزء من مانعة

الحلو (في الثالث و) مقدمها جزء (من مانعة الجمع) وتاليها من مانعة الحلو
 (في السادس و) ينتج ذلك المؤلف (في الصنف الرابع والخامس) اولهما
 المؤلف من مانعتي الجمع وتانيهما من مانعتي الحلو (متصلتين موجبتين جزئيتين
 كل منهما) اى كل واحدة من تينك المتصلتين (مؤلفة من الطرفين) اعنى مقدم
 الصغرى وتالى الكبرى (في) الصنف (الخامس و) مؤلفة (من نقيضى الطرفين
 في) الصنف (الرابع و) القياس (المؤلف من موجبتين احدهما) منفصلة
 (جزئية) والاخرى كلية (فهو) اى ذلك المؤلف (في النتيجة كالرابع)
 حيث انه ينتج متصلتين موجبتين جزئيتين كل واحدة منهما مؤلفة من نقيضى
 الطرفين (والسادس) وهو مانعة الجمع والحلو (ان كانت الجزئية في السادس
 مانعة الجمع) اى ينتج المؤلف من الموجبتين المنفصلتين احداها منفصلة جزئية
 مانعة الجمع والاخرى متصله موجبة كلية كما ان المؤلف من موجبتين كليتين
 ينتجها في الصنف السادس (وكالحامس فيما عداها) اى والمؤلف منهما كالقياس
 المؤلف من موجبتين كليتين في الخامس في النتيجة فيما عدا الرابع والخامس
 (من الاصناف الاربعة) كانت الجزئية فيه مانعة جمع ام مانعة حلو (و) هو كما
 (لصنف السادس فيما كانت الجزئية) فيه (مانعة الحلو و) القياس (المؤلف
 من الموجبة والسالبة) الكليتين (عقيم) غير منتج وهذا مخصوص بالحقيقية
 كما بين في محله (في) الصنف (السادس ومنتج في) الصنف (الاول احدى
 متصلتين سالتين جزئيتين لاعلى التعيين مقدم احداها) اى احدى
 المتصلتين (طرف الموجبة) منها (وتاليها) اى تالى احدى المتصلتين
 (طرف السالبة) منها (و) المتصلة (الاخرى) من المتصلين المذكورتين
 (بالعكس) اى تكون بعكس المتصلة الاولى بان يكون مقدم المتصلة الاخرى
 طرف السالبة وتاليها طرف الموجبة (وفي البواقى) اى ومنتج في البواقى من
 الاصناف الستة (احداها) اى المتصلتين (على التعيين مقدمها) جزء (من
 مانعة الجمع) كما ان تاليها جزء من الحقيقية (في الصنف الثانى و) جزء (من
 الحقيقية) كما ان تاليها جزء من مانعة الحلو (في) الصنف (الثالث) ان كانت
 السالبة في المؤلفة من الموجبة والسالبة مانعة الجمع او مانعة الحلو فالنتيجة احدى
 المتصلتين السالبتين الجزئيتين على التعيين مقدمها من مانعة الجمع وتاليها من
 الحقيقية في الحقيقية مع مانعة الجمع ومقدمها من الحقيقية وتاليها من مانعة الحلو
 في الحقيقية مع مانعة الحلو كذا قيل (ومن السالبة) اى ومقدمها جزء من المنفصلة

السالبة (في) الصنف (الرابع) اى فى مانعنى الجمع وتاليها من الموجبة (ومن الموجبة) اى ومقدمها جزء من الموجبة (في) الصنف (الخامس النوع الثانى) من الانواع الثلاثة (ما) اى قياس (يكون اشتراكهما فى جزء ناقص) اى يكون اشتراك المقدمتين المنفصلتين فيه فى جزء غير تام وذلك بان يكون الحد الاوسط جزءا (من كل منهما وهو) اى هذا النوع (المطبوع) الموافق للطبع من بين الانواع الثلاثة المذكورة (ويتألف) هذا القياس (بين المتشاركين الاشكال الاربعة بضروبها) المعروفة هذا هو الكثير الغالب من حاله (وربما يجتمع فى قياس واحد منه شكلان فصاعدا اما) ان تكون الاشكال المجتمعة (من نوع) واحد (او من انواع متعددة) بان يكون من اشكال شتى (ويشترط فى انتاجه) اى هذا النوع (امور اربعة) اولها (ايجاب المقدمتين) الصغرى والكبرى (و) ثانيها (كلية احدهما) لا على التعيين (و) ثالثها (صدق منع الخلو بالمعنى الاعم) اى المناقاة فى خلو طرف المنفصلة مطلقا سواء كان ذلك فى ضمن الحقيقة او لافيم الحقيقتين ومانعنى الخلو واحدها مانعة الخلو والاخرى حقيقة (عليهما) اى على المقدمتين (و) رابعها (اشتمال الشكل المنعقد او المتعدد على شرائط الانتاج والنتيجة) تكون فيه (منفصلة موجبة مانعة الخلو بذلك المعنى) الاعم (ايضا) اى كما كانت فى شرط الثالث (مركبة من نتيجة التأليف والجزء الغير المشترك) وعطف الجزء هنا من باب عطف الجزء على الكل اذ المراد من نتيجة التأليف ما كانت حاصلة من المتشاركين بعد اسقاط الاوسط مع الطرف الغير المشترك من الصغرى ومن الطرف الغير المشترك من الكبرى (ان وجد ذلك الجزء) الموصوف بعدم المشاركة من طرفى المقدمتين (والا) اى وان لا يوجد ذلك وذلك بان يوجد الجزء المشترك بالوجه الا ترى الفصل (فمن نتائج التأليفات) اى فتكون النتيجة حيثئذ من نتائج التأليفات (وله) اى للنوع الثانى اعنى ما يكون اشتراك المقدمتين فيه فى جزء ناقص (اصناف خمسة لا مزيد عليها) لعدم تمييز طرف عن طرف فيه وبين وجه الحصر بوجه مختصر وهو ان لكل منفصلة طرفين فاما ان يشارك احدهما فقط لاحد طرفى الاخرى مشاركة منتجة وهو الصنف الاول او احدهما جزئين من الاخرى فهو الصنف الثانى او احدهما لاحد طرفى الاخرى والاخر للاخر وهو الصنف الثالث او كل منهما لكلا طرفى الاخرى وهو الصنف الرابع او واحد من كل واحد منهما لكلا طرفى الاخرى والاخرى لواحد فقط وهو الصنف الخامس فهذه

اقسام خمسة (الاول) منها (ما يشارك جزء واحد من احدهما جزءاً واحداً من الاخرى مشاركة متتجة ينتج) ذلك القياس (منفصلة ذات اجزاء ثلاثة الطرفين الغير المشاركون ونتيجة التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم متغيراً او لا متغيراً) هذه صفراء وكبراء (واما ان يكون كل متغير حادثاً او بعض الممكن قديماً) فلفظة متغير تشارك فيه الصفري والكبرى في هذا الشكل (ينتج انه اما ان يكون كل جسم حادثاً او لا متغيراً او بعض الممكن قديماً) فلا شك ان النتيجة مركبة من ثلاثة اجزاء الطرفين الغير المشاركون اعنى قوله لا متغيراً او حادثاً ونتيجة التأليف اعنى قوله بعض الممكن قديماً الصنف (الثاني) منها (ما يشارك جزء من احدهما جزئين من الاخرى ينتج) ذلك القياس (منفصلة ذات اجزاء ثلاثة الطرف الغير المشاركون وينتج التأليف كقولنا اما ان يكون كل جسم لا متغيراً او متغيراً او اما ان يكون كل متغير حادثاً او كل متغير قديماً) فالاولى منهما صفري والثانية كبرى وقد وقعت المشاركة فيه في جزء الكبرى اعنى قوله او كل متغير قديماً باعتبار المقدر اذ التقدير واما ان يكون كل متغير الى اخره (ينتج) القياس المذكور (اما ان يكون كل جسم لا متغيراً او حادثاً او قديماً) فقوله لا متغيراً هو الجزء الغير المشاركون وقوله او حادثاً او قديماً نتيجتا التأليفين الصنف (الثالث) منها (ما يشارك جزء من احدهما جزءاً من المقدمة (الاخرى و) يشارك (الجزء الاخر من) المقدمة (الاولى جزءاً اخر من) المقدمة (الثانية ينتج) ذلك القياس (باعتبار المشاركتين) المذكورتين نتيجتين (منفصلتين كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما انتج الاول) ومثل له بقولهم اما ان يكون كل انسان ناطقاً واما ان يكون كل حمار ناهقاً واما ان يكون كل ناطق متعجباً واما ان يكون كل ناهق متحرك فانه ينتج نتيجتين احدهما اما ان يكون كل انسان ناطقاً واما ان يكون كل ناطق متعجباً واما ان يكون كل حمار متحرك باسقاط لفظة ناهق منه وثانيهما اما ان يكون كل انسان متعجباً واما ان يكون كل حمار ناهقاً واما ان يكون كل ناهق متحرك باسقاط لفظة ناطق الصنف (الرابع ما يشارك كل جزء من احدهما) اى المقدمتين (كل جزء من) المقدمة (الاخرى ينتج) هذا القياس نتيجة (منفصلة ذات اجزاء اربعة هي نتايج التأليفات الاربعة) ومثل له بقولهم اما كل انسان ناطق واما كل ناطق كاتب واما كل كاتب انسان واما كل ناطق ضاحك فانه ينتج اما بعض الناطق كاتب واما كل انسان ضاحك واما كل ناطق انسان واما بعض الكاتب ضاحك والنتيجة فيه مركبة من اربعة اجزاء هي نتايج التأليفات

الاربعة باربعة وسائط اولها الانسان وثانيها واربعا ناطق وثالثها كاتب والناطق
 المكرر في صغراء ليس بوسط لانها مانعة الحل وقياس النتيجة الاولى من الشكل
 الرابع وقياس الرابعة من الثالث وقياس الثانية والثالثة من الاول الصنف
 (الخامس ما يشارك جزء من احدهما) اي المقدمتين (كل جزء من) المقدمة
 (الآخري والجزء الآخر من) المقدمة (الاولى احدى جزئي الآخري فقط)
 اي دون الآخر من جزئي الآخري (نتيج) هذا القياس نتيجتين (منفصلتين
 كل منهما ذات اجزاء ثلاثة كما تتجها الثاني) ومثلا له بنحو اما ان يكون كل كاتب
 شاعرا واما ان يكون كل انسان ناطقا واما ان يكون كل ناطق متعجبا واما
 ان يكون كل ناطق كاتبا فانه ينتج نتيجتين منفصلتين باعتبار المتشاركين احدهما
 اما ان يكون كل كاتب شاعرا واما ان يكون كل انسان متعجبا واما ان يكون
 كل انسان كاتبا بسقاط لفظة ناطق منه وثانيها اما ان يكون بعض الشاعرين ناطقا
 واما ان يكون كل انسان كاتبا واما ان يكون كل ناطق متعجبا من الشكل الرابع
 (النوع الثالث) وهو آخر انواع المركب من منفصلتين (ما يكون اشتراكهما
 اي المقدمتين (في جزء تام من احدهما و) جزء (ناقص من) المقدمة
 (الآخري) وذلك (بان يكون احد طرفي احدهما شرطية متصلة) تشارك
 المنفصلة الآخري في جزء تام (او منفصلة ويشترط انتاجه) اي هذا النوع
 (باشتمال) الجزئين (المتشاركين على تأليف منتج من احدا الاشكال الاربعة
 ويكون المنفصلة الشرطية الجزء موجهة مانعة الحل بالمعنى الاعم والنتيجة
 ايضا) اي كالمنفصلة المذكورة (موجهة مانعة الحل المؤلف من الجزء الغير
 المشارك ومن نتيجة) (التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة)
 ثم اشار رحمه الله الى تفصيل هذا الاجمال فقال (فان كانت تلك الشرطية)
 التي هي احد طرفي المقدمتين المنفصلتين (منفصلة فحكمها) اي هذه الشرطية
 (مع المنفصلة البسيطة حكم القياس المركب من المنفصلتين المتشاركتين في
 جزء تام من كل) واحدة (منهما) اي المنفصلتين (في الشرائط والنتائج
 وقد سبق) بتفاصيلها في مبحث القياس المركب منهما فلا نعيد هنا (فيؤخذ
 فيه نتيجة التأليف بحسبهما) اي المنفصلتين (وتجمل) هذه النتيجة (احد
 جزئي النتيجة) للقياس والنتيجة تكون في مثله مانعة الحل ومؤلفة من الجزء
 الغير المشارك ونتيجة التأليف بين تلك الشرطية والمنفصلة البسيطة وذلك
 (كقولنا اما ان يكون العدد زوجا وفردا) هذه صغراء (واما ان يكون

العدد كما واما ان يكون العدد فردا واما ان يكون منقسما كبراه (ينتج) هذا القياس (اما انه كلما كان العدد زوجا كان منقسما وبالعكس) اى كلما كان العدد منقسما كان زوجا (واما ان لا يكون العدد زوجا كانت) الشرطية المذكورة (متصلة فحكمها معها) اى حكم تلك المتصلة مع المتصلة البسيطة (حكم القياس المركب من المتصلة والمتصلة) بلا فرق (وسيجى) البحث عنه فى القسم الخاص (فتؤخذ نتيجة التأليف) فيه (بحسبهما) اى المتصلة (كقولنا دائما ما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما الشمس مظلمة) هذه صفراء (ودائما ما ان يكون النهار موجودا او الليل موجودا) كبراه (ينتج) هذا القياس باسقاط لفظة النهار منه (اما ان يكون الشمس طالعة او الليل موجودا واما ان يكون الشمس مظلمة) قال رحمه الله فى الحاشية هذه النتيجة منفصلة موجبة مانعة الخلو مقدمهما منفصلة موجبة مانعة الجمع وتاليا حملية كما هو مقتضى الشروط الاتية انتهى (القسم الثالث) من الاقسام الخمسة (ما) اى قياس (يتركب من الحملية والمتصلة ولا يمكن المشاركة) فيه (بين الحملية والشرطية الا فى جزء تام من الحملية و) جزء (ناقص فى الشرطية) اذا اشتراك اما ان يكون فى موضوع الحملية ومحمولها وكلاهما فردان (وينعقد الاشكال الاربعة بضر وبها) فيه (بين المتشاركين وله) اى لهذا القسم (انواع اربعة لان المتشارك للحملية اما تالى المتصلة و) الحال (الحملية كبرى) للشكل (وهو المطبوع) عندهم (او صفرى واما مقدم المتصلة والحملية كبرى او صفرى) له فهى اربعة احتمالات (والنتيجة فى الكل) منها (متصلة تابعة للمتصلة) التى فى صلب القياس (فى الكيف فالنوعان الاولان) اعنى كون المتشارك للحملية تاليا للمتصلة والحملية كبرى او صفرى (نتيجان متصلة مقدمهما مقدم المتصلة) فى القياس (وتاليا نتيجة التأليف بين التالى الصفرى والحملية الكبرى فى النوع الاول) اعنى كون المتشارك تالى المتصلة والحملية كبرى (وبالعكس) اى بين الحملية الصفرى والتالى الكبرى (فى الثانى) اعنى كون المتشارك تالى المتصلة والحملية صفرى ثم مثل الاول منها فقال (كقولنا كلما كان العالم متحيزا كان متغيرا وكل متغير حادث ينتج) هذا القياس (انه كلما كان) العالم (متحيزا كان حادثا) ولم يمثل للثانى اعتماد اعلى ذكاء المتعلم يتمكن من معرفته بالمقايسة ومثل له بقولنا كل جسم متحيز وكلما كان العالم متغيرا كان كل متحيز حادثا ينتج كلما كان العالم متغيرا كان كل جسم حادثا (وشرطا متاجهما) اى النوعين الاولين (ان يكون تأليف

هذه الحملية) اى حملية الكبرى فى النوع الاول وحملية الصغرى فى النوع الثانى
(مع ذلك التالى) اى تالى الصغرى فى النوع الاول وتالى الكبرى فى النوع
الثانى (متجاوزو) كان ذلك الانتاج (بالقوة) لا بالفعل (لنتيجة ان كانت
المتصلة موجبة ومع نتيجة التأليف) اى وان يكون تأليف الحملية المذكورة معها
(متجاوزو) كان ذلك الانتاج (بالقوة لتالى المتصلة السالبة ان كانت) اى
متصلة (سالبة) قال رحمه الله فى الحاشية كقولنا كل انسان حيوان وقد لا يكون
اذا كان كل جسم متحيزا فبعض الحيوان قديم ينتج قد لا يكون اذا كان كل
جسم متحيزا كان كل انسان قديما فان تالى المتصلة السالبة اعنى قولنا بعض
الحيوان قديم وان كان حملية جزئية لانها فى قوة الكلية بناء على القوى السابقة
فهى كلية مع الحملية الصغرى ينتج من الشكل الاول ان كل انسان قديم واذا
جعل هذه النتيجة كبرى للحملية الكلية ينتج من الشكل الثالث ان بعض
الحيوان قديم وهو تالى المتصلة السالبة وقس عليه البواقى (والنوعان الاخيران)
من الانواع الاربعة المذكورة (ينتجان متصلة مقدما نتيجة التأليف)
الواقعة (بين مقدم الصغرى والحملية الكبرى فى) النوع (الثالث) وهو
ما كان المشارك فيه مقدم المتصلة والحملية كبرى (وبالعكس) هو ان يكون بين
مقدم الكبرى والحملية الصغرى (فى) النوع (الرابع) وهو ما كان المشارك
فيه مقدم المتصلة والحملية صغرى (وتاليها تالى المتصلة) اى تالى المتصلة المذكورة
تالى متصلة القياس ومثل للرابع بقوله (كقولنا العالم متغير وكما كان كل متغير
حادثا كان الفلك حادثا) ومثلوا للثالث بقولهم كلما كان العالم متغيرا كان
الفلك حادثا وكل متغير حادث والنتيجة فيه ايضا مثل النتيجة المذكورة ثم
اراد رح ان يزيل ما يتوهم من اشتراط الشرط المذكور فى الاولين انه يشترط
فى النوعين الاخيرين ايضا فقال (ولا يشترط فيهما) كالأولين (اشتمال)
الجزئين (المشاركون) وهما الحملية ومقدم المتصلة (على تأليف منتج) اذها
اما ان يشتملا على تأليف منتج اولا (فان اشتملا على تأليف منتج بالفعل)
ان كان كليا (او بالقوة) بان كانت المتصلة فى كلية ومقدمها جزئيا اذ الجزئية
على ما قالوا فى قوة الكلية عند كونها مقدم الكلية (بناء على القوى السابقة)
هو قيد للقوة لا بالفعل كذا فى الحاشية وعلى التقديرين المذكورين (ينتجان
مطلقا سواء كانت المتصلة موجبة او سالبة كلية او جزئية والا) اى وان لم يشتملا
على تأليف منتج (فيشترط) شرطان للانتاج (احدهما كلية المتصلة وتانيهما)

احدثين اما (كون الحلية مع نتيجة التأليف او) كونها (مع كلية عكسها)
 اى عكس نتيجة التأليف (المفروضتين) وصف للنتيجة والتكليف معا (منتجا
 لمقدم تلك المتصلة الكلية) وذلك (كقولنا كلما كان كل انسان حيوانا كان
 كل رومى حساسا وكل فرس حيوان ينتج) هذا القياس (كلما كان كل انسان
 فرسا كان كل رومى حساسا قال رحمه الله فى الحاشية هذه النتيجة متصلة
 موجبة كلية مقدمها نتيجة الشكل الثانى المنعقد ههنا بلا شرط اختلاف
 المقدمتين بالايجاب والسلب اذ لا يجب ههنا النتيجة المحققة بل المفروضة من
 احدى المحصورات الاربع كافية ههنا بعد تحقق شرط استنتاج المقدم من الحلية
 معها كما تحقق فى المثال فان قولنا كل انسان فرس مع قولنا وكل فرس
 حيوان ينتج من الشكل الاول ان كل انسان حيوان وهو مقدم المتصلة الكلية
 المذكورة فى القياس فنتيجة التأليف يستلزم بواسطة الحلية الصادقة . مطلقا مقدم
 تلك المتصلة ومقدمها يستلزم تاليها فنتيجة التأليف يستلزم تالى المتصلة وهذا
 الاستلزام عين نتيجة القياس ههنا انتهى (القسم الرابع) من الاقسام الخمسة
 المذكورة (ما) اى قياس (يتركب من) القضية (الحلية) و القضية
 (المنفصلة سواء كانت الحلية) فيه (كبرى او صغرى وهو) قيل المراد
 المطبوع منه والافقيه احتمالات عديدة باعتبار الاجزاء وباعتبار الصغرى
 والكبرى (على نوعين النوع الاول) منهما (ما) اى قياس (ينتج حلية
 واحدة وهو المسمى بالقياس المقسم) . ففعل بفتح العين اسم مفعول من التقسيم
 باضمار الجار اى . قسم فيه او بكسرهما اسم فاعل والاسناد اليه فى الاول حقيقة
 وفى الثانى مجاز وهو ابلغ لما فيه من المبالغة (المركب من منفصلة وحملات بعدد
 اجزاء الانفصال كل حلية منها مشارك لجزء اخر من اجزاء تلك المنفصلة)
 قد بلغ من التركيب (بحيث يتألف بين الاجزاء والحملات اقيسة) متعددة
 (متغايرة فى الحد الاوسط . متحدة فى النتيجة التى هى تلك الحلية قال) فى الحاشية
 وذلك الاتحاد بان يتحد محمولات الكبريات الحملات انتهى (اما) ان تكون تلك
 الاقيسة (من شكل) واحد (او) تكون (من اشكال مختلفة) ومثلوا
 للاول بقولنا اما ان يكون كل ذاتى جنسا او نوبا او فصلا وكل جنس كلى وكل
 نوع كلى وكل فصل كلى فالنتيجة كل ذاتى كلى وللثانى بقولنا اما ان يكون كل
 عدد فردا او زوجا ولاشيء من الواحد بعدد ولاشيء من الفرد بمبدئ
 الاعداد بزواج وكل مبدئ الاعداد واحد فالنتيجة لاشيء من العدد

بمبدئ الأعداد (وشرط انتاجه) أي القياس المقسم أمور أربعة (أن يكون
المنفصلة فيه موجبة كلية مانعة الخلو بالمعنى الأعم) إذ في السالبة يجوز كذب
أجزائها وفي الجزئية يجوز أن يكون زمان صدقها غير زمان صدق الحملات
فلا يجتمعان صدقاً فلا انتاج (ح) وفي مانعة الجمع يجوز كذب أجزاء الانفصال
فلم يلزم فيه اجتماع صدق أحد أجزائه مع إحدى الحملات فلا تصدق النتيجة
إذ لا يلزم من صدق المقدمتين صدق النتيجة فهذه ثلاثة والشرط الرابع
أشار إليه بقوله (واشتمال جميع تلك الأشكال على شرائط الانتاج) المعتبر
فيما بينهم (حتى يشترط في الشكل الأول) منها (إيجاب أجزاء الانفصال
الصغريات وكلية الحملات الكبرى وبالعكس) أي إيجاب الحملات الصغريات
وكلية أجزاء الانفصال وقد مثل رحمه الله للأول فقال (فكقولنا أما أن
يكون العالم جوهرًا أو عرضًا وكل جوهر حادث وكل عرض حادث)
فالنتيجة (العالم حادث) ولم يمثل للثاني أعني العكس وقد مثل له بقولنا كل حيوان
جسم وكل حيوان متحيز ودائمًا أما كل جسم جوهر وأما كل متحيز جوهر فينتج
كل حيوان جوهر هذا (تنبيه) وسماه به لأنه يمكن أن يستنبط ما غنونا به مما سبقه
من البحث السابق أولًا لأنه عند أذكاء الطلبة بمنزلة البديهي (القياس المقسم)
الذي عرفته (وأمثاله) من سائر الأقيسة المركبة هو وأن كان في الظاهر وفي
ساذج النظر واحد الكنه (في الحقيقة) وبعد ما عان النظر (قياس مركب من
أقيسة) متعددة (مفصلة النتائج) (وملخصه) أنه في الحقيقة أقيسة لقياس
واحد (كمسياتي) قريباً عند قوله (فصل القياس مطلقاً إلى آخره) (بناءً على
أن المنفصلة مع كل حملة قياس بسيط تنتج لمنفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف
والجزء الغير المشار له كما يأتي إن شاء الله تعالى) (قيل) بل الحملة الواحدة مع
جزء من المنفصلة قياس ومع جزء آخر قياس آخر بناءً على أن برهانهم أن الواقع
أما الجزء الأول فتتألف تأليفاته أو الجزء الثاني فتتألف تأليفاته فاللزم منه أن
الواقع أمانتا تأليفات الجزء الأول ونتائج تأليفات الثاني وهو منفصلة لا حملة
إلا إذا اتحدت النتائج في الأطراف والكم والكيف انتهى (النوع الثاني) من
نوع القسم الرابع (ما) أي قياس (ينتج شرطية واحدة أو متعددة) الأول
أن كان القياس بسيطاً والثاني أن كان مركباً (وهو القياس الغير المقسم) أي المسمى
بذلك عندهم وهو من الصنف الأول (المؤلف من منفصلة وحملة واحدة)
والمنفصلة فيه قد تكون صغرى وقد تكون كبرى ولا تختص بمانعة الخلو بل قد

تكون مانعة الجمع وحقيقية والحملية تكون صفري وتكون كبرى أيضا خلافا للشيخ (او حمليات متعددة مشاركة) وصف لكل من الحملية والحمليات (جزء واحد من اجزائها) اى المنفصلة والظرف يتعلق بمشاركة وهو ظاهر (اولا جزءا متعددة) ناظر الى الثانى كما ان سابقه ناظر الى الاول تأمل (اما بعدد الاجزاء او اقل منها) الاول فيما كان عدد الحمليات مساويا لعدد اجزاء الانفصال بحيث يكون المشاركة بين كل حملية مع جزء من اجزاء الانفصال والثانى فيما كان الحملية فيه واحدة والمنفصلة ذات اجزاء (او اكثر بان يشارك حمليتان او اكثر لجزء واحد) من اجزاء الانفصال (ثم) اراد ان يشير الى انحصار هذا النوع فى ثلاثة اقسام مع بيان وجه الحصر فقال رحمه الله (وله ثلاثة اصناف لان المنفصلة فيه) لا تحلو (اما) ان تكون (مانعة الحلو او مانعة الجمع او حقيقية وينعقد الاشكال الاربعة) منها (بضروبها) المتبعة بينهم (فى الكل) اى فى الاصناف الثلاثة جميعها (فالصنف الاول) اعنى ما يكون المنفصلة فيه مانعة الحلو (بشرط انتاجه بكون المشاركة منتجة) قال رحمه الله فى الحاشية اى بالفعل لا ولو بالقوة بناء على القوى السابقة لان تلك القوى انما تجرى فيما كان فى القياس متصلة ولا متصلة ههنا فى القياس فلا يتصور ههنا الانتاج بالقوة كما لا يخفى انتهى وقوله (مشتعلة على شرائط الانتاج) صفة كاشفة على الاظهر (فحينئذ) اى حين كون المشاركة فيه بذلك الوصف (ينتج) اى القياس (منفصلة موجبة مانعة الحلو مؤلفة من نتيجة التأليف) الواقع بين الحملية والجزء المشارك (ومن الجزء الغير المشارك اما واحدة ان كانت المشاركة واحدة بان تكون الحملية واحدة مشاركة لجزء واحد) من اجزاء الانفصال (كقولنا اما ان يكون هذا العدد عددا منقسما او فردا وكل منقسم زوج ينتج) هذا القياس (اما ان يكون هذا) العدد (زوجا او فردا) فنتيجته كما ترى موجبة منفصلة مانعة الحلو قد تألفت من نتيجة التأليف وهى قولنا هذا العدد فردا ومن الجزء الغير المشارك وهو لفظة زوج (وحيثئذ) اى حين اذ شارك الحملية الواحدة للمنفصلة فى جزء واحد (يكون القياس بسيطا) المنفصلة المذكورة (اما متعددة ان كانت المشاركة متعددة بان يشارك حملية واحدة لجزئين) من اجزاء الانفصال (فصاعدا) اى اكثر من جزئين (او) بان يشارك (حمليات متعددة لجزء واحد) منها (او لمتعدد فح) اى حين اذ وجدت هذه المشاركة (هو) القياس (باعتبار كل مشاركة قياس بسيط) لا تركيب فيه (ينتج تلك المنفصلة) الموجبة المانعة الحلو (و) هو

(باعتبار مجموع المشاركين فصاعدا) بالغاما بلغ (قياس مركب ينتج منفصلة موجبة اخرى اما مؤلفة من نتائج التأليفات ان لم يوجد الجزء الغير المشترك) كما يأتي من المثال (والا) اى وان وجد ذلك الجزء (مؤلفة منها) اى نتائج التأليفات (ومن ذلك الجزء) الغير المشترك وهذا فيما كانت المنفصلة ذات اجزاء وقد شارك حملية وحمليات لجزئين منها وبقي هنا جزء لم يشاركه حملية كما لا يخفى كذا فى الحاشية (سواء كان عددا لحمليات مساويا لعدد الاجزاء وهو ظاهر) ولذا لم يمثل له وقد مثلوا له بقوله اما ان يكون هذا العدد منقسما او فردا وكل منقسم زوج وكل فرد لا منقسم فانه ينتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وقولنا اما ان يكون هذا منقسما او لا منقسما وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او لا منقسما (او) كان (اقل منها) وذلك (كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وكل عدد كم ينتج) هذا القياس (باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون بعض الزوج كما هو هذا العدد فردا او) ينتج (قولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او بعض الفرد كما هو) ينتج (باعتبار التركيب اما ان يكون بعض الزوج كما هو بعض الفرد كما هو اكثر منها) اى وسواء كان عددا لحمليات اكثر من اجزاء الانفصال (لكن حينئذ) اى حين اذ كان عددها اكثر (ينتج) القياس المركب منها (باعتبار التركيب منفصلات عديدة مركبة من نتائج التأليفات) فله باعتبار مشاركة جزء الانفصال مع احدى الحمليتين نتيجة وباعتبار مشاركته مع الاخرى نتيجة اخرى وباعتبار المشاركة للحمليتين معا نتيجة اخرى غير ان الثالثة تكون مركبة من مجموع النتيجةين الحاصلتين بسبب المشاركة مع الحمليتين ونتائج التأليفات (كقولنا اما ان يكون هذا العدد منقسما او لا منقسما وكل منقسم زوج وكل لا منقسم فرد وكل لا منقسم كم ينتج) هذا القياس المركب (باعتبار التركيب قولنا هذا العدد اما زوج او فرد وقولنا هذا) العدد (اما زوج او كم و) ينتج (قولنا هذا) العدد (اما زوج او فرد او كم) (قال) رحمه الله فى الحاشية فانه باعتبار مشاركة الجزء الاول للحملية الاولى والجزء الثانى للثانية ينتج القول الاول وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى للحملية الثالثة ينتج القول الثانى وباعتبار مشاركة الاول للاولى والثانى لكل من الثانية والثالثة ينتج القول الثالث وكل من الاقوال الثلاثة منفصلة مانعة الخلو مؤلفة من نتائج التأليفات وعطف الكم على الفرد فى القول الثالث بالواو والواصلة لا بالواو الفاصلة بخلاف عطفه على الزوج فى القول الثانى انتهى (وربما يتحد بعض نتائج التأليفات مع بعض دون بعض اخر حينئذ)

اى حين الاتحاد المذكور (تجعل المتحدتان جزءاً واحداً مع النتيجة المنفصلة و) تجعل (غير المتحدة او الجزء الغير المشترك جزءاً اخر منها) اى من النتيجة المنفصلة ولم يمثل له رحمه الله وقد مثلو له بقولنا اما ان يكون كل حيوان جسماً او جوهرًا او عرضاً وكل جسم يقوم بنفسه وكل جوهر يقوم بنفسه وكل عرض يقوم بغيره فانه ينتج باعتبار البساطة اما ان يكون كل حيوان يقوم بنفسه او عرضاً وينتج باعتبارها ايضا اما ان يكون كل حيوان جسماً او يقوم بغيره وينتج ايضا باعتبارها اما ان يكون كل حيوان جوهرًا او يقوم بغيره وينتج باعتبار التركيب نتيجة واحدة وهى قولنا اما ان يكون كل حيوان يقوم بنفسه او بغيره (والصنف الثانى) اعنى كون المنفصلة مائة الجمع (غير مشروط يكون المشاركة) اى مشاركة الحلية لاجزاء الانفصال (منتجة) كما كان الصنف الاول مشروطاً بها بالفعل (لكن ان كانت متبعة ففيا) اى فى قياس (كانت المشاركة) فيه (واحدة) بان كانت الحلية فيه واحدة لها مشاركة مع جزء واحد من اجزاء الانفصال (انتج سالة جزئية) (قال) رحمه الله فى الحاشية اى وان كانت المنفصلة موجهة كلية فالنتيجة ههنا غير تابعة للمنفصلة فى الكم ولا فى الكيف ولا فى الجنس فضلاً عن النوع انتهى وليست السالة الجزئية على اطلاقها بل تكون (متصلة) مقدمها نتيجة التأليف وتاليها الجزء الغير المشترك) وذلك (كقولنا اما ان يكون هذا الجسم حجراً او شجرة وكل شجر متحيز) فانه قياس صفراء منفصلة وكبراء حلية مشاركة للصغرى فى جزء واحد اعنى لفظة شجر كما لا يخفى و (ينتج) سالة جزئية اعنى (قد لا يكون اذا كان هذا الجسم متحيزاً كان حجراً) ومقدم هذه النتيجة نتيجة التأليف اعنى قولنا هذا الجسم وتاليها الجزء الغير المشترك اعنى لفظة حجر (وفى ما كانت متعددة) اى وفى قياس كانت المشاركة متعددة (انتج متصلات متعددة كذلك) اى كما كان فى الشق الاول فتكون نتائجه سوابب جزئيات متصلات متعددة مقدماتها نتائج التأليفات وتواليها الجزء الغير المشترك (كما اذا بدلنا الكبرى) فى القياس المذكور اعنى وكل شجر متحيز (فى هذا المثال بقولنا وكل جسم متحيز) فانه (ينتج) (ح) نتيجتين هما (قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزاً كان هذا الجسم شجرة او قد لا يكون اذا كان بعض الشجر متحيزاً كان هذا الجسم حجر) الا ترى ان مقدمة كل من هاتين النتيجتين نتيجة التأليف المأخوذة من احد جزئى المنفصلة والحلية وتالى كل واحدة منهما الجزء الاخر (ولا ينتج باعتبار مجموع المشاركتين

فصاعدا سالبة واحدة متصلة مؤلفة من نتایج التألیفات حتى لا ينتج) هذا
 (المثال قولنا قد لا يكون اذا كان بعض الحجر متحيزا كان بعض الشجر
 متحيزا للتخلف في بعض المواد) وهو من امارات العقم (قال) رحمه الله في
 الحاشية كما في قولنا هذا الجسم اما انسان او فرس وكل انسان حيوان وكل
 فرس حساس فانه يكذب قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان
 حساسا وعكسه ولكن يصدق قولنا قد لا يكون اذا كان هذا الجسم حيوانا كان
 فرسا وقولنا قد لا يكون اذا كان حساسا كان انسانا انتهى (وان لم تكن نتيجة
 فشرط انتاجه) اي الصنف الثاني (ان تكون نتيجة التأليف المفروضة مع الحملية
 متبعة للجزء المشترك من المنفصلة) وانما قيد النتيجة بالمفروضة لعدم المحققة
 في نفس الامر فيه (حيثئذ) اي فحين وجود شرط الانتاج المذكور (ينتج
 منفصلة موجبة مانعة الجمع مؤلفة من نتيجة التأليف المفروضة ومن الجزء
 الغير المشترك) اذا لجزء المشترك لازم لنتيجة التأليف للقياس المؤلف من
 الحملية والمنفصلة (اما) منفصلة (واحدة ان كانت المشاركة واحدة كقولك
 اما ان يكون هذا الشيء متحيزا او جوهرًا مجردا وكل جسم متحيز ينتج)
 هذا القياس (اما ان يكون هذا الشيء جسما او جوهرًا مجردا) (قال) رحمه الله
 في الحاشية لان الجزء المشترك للحملية فيه هو الجزء الاول من المنفصلة اعني
 قولك هذا الشيء متحيز وهو مع الحملية القائلة بان كل جسم متحيز شكل ثاني
 بلا شرط اختلاف المقدمتين كيف لا ينتج لكننا نفرضه متبعا لقولنا هذا الشيء
 جسم ونضمه الى تلك الحملية لينتج من الشكل الاول ان هذا الشيء متحيز
 وهو الجزء المشترك للحملية من اجزاء المنفصلة فقد تحقق شرط الانتاج
 انتهى (او متعددة) عطف على واحدة اي او منفصلة متعددة (ان كانت
 المشاركة متعددة وهو) اي القياس (حيثئذ) اي حين تعدد كل من المنفصلة
 والمشاركة (باعتبار كل مشاركة قياس بسيط ينتج تلك المنفصلة) الموجبة
 المانعة الجمع (وباعتبار مجموع المشاركتين فصاعدا قياس مركب) لان المشاركة
 فيه متعددة (ينتج منفصلة موجبة اخرى مانعة الجمع مؤلفة من ذلك) اي
 مما مر ذكره من نتایج التألیفات ومن الجزء الغير المشترك (او من نتایج التألیفات)
 المفروضة فقط (سواء كانت الحملية واحدة كقولنا اما ان يكون الاله الواحد
 موجودا او الاله المتعدد موجودا) هذه صفراء والكبرى (وكل واجب
 موجود) قال رحمه الله في الحاشية هذه الحملية مشاركة لكل من جزئي

المنفصلة على هيئة الشكل الثانى بلا شرط اختلاف المقدمتين كيفاً لكننا
نفرض كلاهما قياساً، متبجاً فباعتبار مشاركتها للجزء الاول ينتج
ان الآله الواحد واجب وهو مع تلك الحملية ينتج من الشكل الاول ان
الآله الواحد موجود وهو الجزء الاول المشارك للحملية في ذلك
الشكل الثانى وباعتبار مشاركتها للجزء الثانى ينتج ان المتعدد واجب
وهو مع تلك الحملية ينتج من الاول ان المتعدد موجود وهو الجزء الثانى
المشارك لها من هذا الشكل الثانى فقد تحقق شرط الانتاج انتهى
(ينتج) هذا القياس (باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الآله الواحد
موجودا او الآله المتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الآله الواحد موجودا
والمتعدد واجبا وباعتبار التركيب) اى وينتج باعتباره (قولنا اما ان يكون
الآله الواحد واجبا او المتعدد واجبا قال) رحمه الله فى الحاشية وبرهان هذا
الانتاج انه قد انتج باعتبار البساطة قولنا اما ان يكون الآله الواحد واجبا
او المتعدد موجودا منفصلة مانعة للجمع كما صرفت واذا ضم الحملية المذكورة الى
هذه المنفصلة النتيجة ينتج تلك المنفصلة باعتبار البساطة ايضا انتهى (او
متعددة) عطف على قوله واحدة وذلك (كقولنا اما ان يكون الآله الواحد
قدما او المتعدد موجودا) هذه صفراء وكبراء (وكل واجب قديم وكل
مجرد موجود قال) رحمه الله فى الحاشية فانه باعتبار البساطة ينتج قولنا اما
ان يكون الآله الواحد واجبا والمتعدد موجودا وقولنا اما ان يكون الآله
الواحد واجبا والمتعدد مجردا لوجود شرط استنتاج الجزء المشارك من
نتيجة التأليف مع الحملية وباعتبار التركيب قولنا اما ان يكون الآله الواحد
واجبا او المتعدد ومجرد المثل ما صرفت انتهى (جميع ما ذكر فى الصنفين)
من النتائج وغيرها الحكم فيها كذلك (اذا كانت المنفصلة موجبة واما اذا
كانت سالبة) فالحكم فيها على نحو آخر (فحكم مانعة الحلو السالبة حكم مانعة
الجمع الموجبة من غير فرق فى الاشتراط باستنتاج الجزء المشارك من نتيجة
التأليف مع الحملية) نحو قولنا ليس البتة اما ان يكون هذا الجسم شجرا او
حجراً وكل حجر جماد ينتج ليس البتة اما ان يكون هذا الجسم شجرا او
جمادا (وحكم مانعة الجمع السالبة حكم مانعة الحلو الموجبة) اى تحكمها
من غير فرق (فى الاشتراط يكون المشاركة منتجة) لنتيجة التأليف الا
فى شئ واحد اشار اليه بقوله (لكن النتيجة فيهما) اى فى السالبتين
المذكورتين (سالبة من نوع المنفصلة) من نتيجة التأليف والطرف

الآخر (فالظابط) والقاعدة الكلية (في نتيجة الصنفين انها) (اي تبيجتهما
 منفصلة تابعة للمنفصلة) اي منفصلة القياس (في الحكم والكيف) هما
 ظاهر ان لا يحتاجان الى التفسير (والجنس) يحتاج اليه ولذا فسر به بقوله (اعني
 المنفصلة) كذا (النوع) بقوله (اعني مانعة الخلو وموانعة الجمع الا اذا كانت
 المشاركة) اي مشاركة الحلية لاجزاء المنفصلة (متبجة فيما) اي في قياس
 (كانت المنفصلة) فيه (موجبة مانعة الجمع) والنتيجة في مثل هذا القياس لا
 تكون تابعة لمنفصلته (كما صرحت في الصنف الثالث) اعني كون المنفصلة حقيقية
 في القياس (ان كان المنفصلة فيه موجبة ينتج) ذلك القياس (ما اتجه الصنفان
 الاولان) بعينه (بشرطهما فيما) اي في قياس (كانت المنفصلة فيهما موجبة
 والا) اي وان لا تكن حقيقية موجبة بل كانت حقيقية سالبة (فلا ينتج) القياس
 الذي هو فيه وعلوه بان السالبة الحقيقية اعم من سالبة مانعة الجمع وموانعة الخلو
 ولا يجب ان يكون لازم الاخص لازما للاعم (القسم الخامس) من الاقسام
 الخمسة لاقترايات الشرطية وهو خاتمتها (اما يتركب من المنفصلة والمتصلة وله
 ايضا) كما كان الحال في بعض الاقسام المذكورة (ثلاثة انواع) ووجه الحصر ان
 الوسط اما ان يكون جزءاً تاماً منهما وهو النوع الاول او ناقصاً منهما وهو النوع
 الثاني او تاماً من احدهما ناقصاً من الاخرى وهو الثالث ثم شرع في بيانها قائلاً
 (النوع الاول) منها (ما) اي قياس (يكون الاوسط) فيه (جزأً تاماً في كل
 واحدة منهما) اي من المقدمتين واراد رحمه الله تعالى ان يشير الى عدم انعقاد
 الاشكال الاربعة في هذا النوع فقال (ولا يميز الاشكال الاربعة) بعضها عن
 بعض (فيه) اي في هذا النوع (بالطبع) والمفهوم (بل) تميز (بالوضع)
 والحال (فقط) فلا تنعقد الاشكال الاربعة فيه لعدم الفائدة (فله) اي لهذا
 النوع (اصناف لان المتصلة) فيه (اما صغرى او كبرى وعلى كلا التقديرين
 فالأوسط اما مقدمها او تاليها) وامكان جريان الاحتمالات الستة عشر الحاصلة
 من ضرب اربعة المتصلة في اربعة المنفصلة فيه غير قادح اذ المراد عدم اعتبار
 اكثر من الاربعة عددهم لاعداد امكانها (وشرط في الكل) اي جميع الاصناف
 (كلية احدي المقدمتين واجباب احدهما) كلية كانت تلك المقدمة او غير كلية
 وهذان شرطان عموميان وما يأتي من الشروط خصوصية كما لا يخفى
 (و بعد ذلك) اي ما ذكر من الشرطين (فالمتصلة اما موجبة او سالبة
 فان كانت موجبة فالمنفصلة ايضاً) اي كالمتصلة (اما موجبة فشرط انتاجه

ان يكون الاوسط مقدم المتصلة ان كانت المنفصلة مانعة الحلو فتكون المشاركة بينهما في مقدم المتصلة (او تاليها) اي او ان يكون الاوسط تالي المتصلة (ان كانت المنفصلة مانعة الجمع) فتكون المشاركة بينهما في تالي المتصلة (او) المنفصلة (سالبة فالشرط بالعكس) اي شرط الانتاج بعكس ذلك بان يكون الاوسط تالي المتصلة ان كانت مانعة الحلو ومقدمها ان كانت مانعة الجمع (والنتيجة فيهما) اي في القسمين (منفصلة . موافقة للمنفصلة) التي في القياس (في الكيف والنوع) اعني كونها مانعة الجمع او الحلو (كقولنا كلما كان العالم حادثا كان موجوده فاعلا مختارا) متصلة صغرى (واما ان يكون موجوده فاعلا مختارا او فاعلا موجبا) منفصلة مانعة الجمع كبرى (ينتج) هذا القياس من الشكل الاول (اما ان يكون العالم حادثا او يكون موجوده فاعلا موجبا) فالنتيجة مانعة الجمع ولا يخفى انها موافقة لمنفصلة القياس في الكيف والنوع (وان كانت المتصلة سالبة فالشرط) للانتاج (احد الامرين اما كلية المتصلة او كون) الحد (الاوسط تاليها) اي المتصلة (ان كانت المنفصلة مانعة الحلو) وتكون المشاركة بينهما حيثئذ في تالي المتصلة (او مقدمها) اي المتصلة (ان كانت مانعة الجمع) وتكون المشاركة بينهما (ح) في مقدم المتصلة (فان كانت المنفصلة المانعة الحلو الكلية فان كانت المتصلة ايضا) كالمنفصلة (كلية ينتج القياس) المركب (نتيجتين) لا واحدة (مانعة الحلو ومانعة الجمع موافقتين للمتصلة) نعمت للنتيجتين وهو ظاهر (في الكم) اي الجزئية والكلية (والكيف) اي الايجاب والسلب (كقولنا ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود) صفراء وهي متصلة (ودائما اما ان يكون الليل موجودا او الارض مضيئة) كبراه وهي منفصلة (ينتج) هذا القياس وهو من الشكل الاول (ليس البتة اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة) اعتبرتها مانعة جمع ام مانعة خلو بلا فرق (وان كانت المتصلة جزئية انتج مانعة الجمع فقط موافقة للمتصلة كما وكيفا) ومثلا له بنحو قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود ودائما اما ان يكون الليل موجودا او الارض مضيئة فانه ينتج قد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة او الارض مضيئة (وان كانت) اي المنفصلة (غير مانعة الحلو الكلية فسواء كانت مانعة الجمع) كلية او جزئية (او مانعة الحلو الجزئية) فقط (انتج) القياس (سالبة جزئية مانعة الحلو) ومثلا له بنحو قد لا يكون اذا كانت الارض مظلمة فالشمس طالعة ودائما اما ان يكون الارض مظلمة او النهار

موجودا وتنتجته قد لا يكون اما ان يكون الشمس طالعة او النهار موجودا
 (نتيجه) وسم هذا البحث بالنتيجه لان ما يبحث عنه لظهوره على الطالب الذكي كان
 بمنزلة البديهي من ذوات الاحكام (اشتراط) اكثر اهل الميزان والمصنف
 منهم (انتاج الموجبتين) المتصلة والمنفصلة (بكون الاوسط مقدم المتصلة في
 مانعة الحلو وتاليها في مانعة الجمع) انما هو (اذا التزم موافقة النتيجة للقياس في
 الحدود) الاواسط كما هو مذهب اكثرهم واما (ان يلتزم ذلك) الشرط
 اعنى الموافقة وكانت المنفصلة مانعة الحلو والحد الاوسط تالى المتصلة (فالمؤلف
 منهما) اى من الموجبتين المذكورتين (ينتج بدون ذلك الشرط) (قال رحمه الله)
 فى الحاشية يعنى سو آء كان الاوسط مقدم المتصلة او تاليها فى كل من مانعتى الحلو
 والجمع فالمثال المذكور فى المتن ينتج قولنا قد يكون اذا كان العالم حادثا لم يكن موجوده
 فاعلاموجبا ان حملت المنفصلة فيه على مانعة الجمع وقولنا قد يكون اذا لم يكن
 العالم حادثا كان موجوده فاعلاموجبا ان حملت على مانعة الحلو وكذا الكلام
 فيما كان الاوسط مقدم المتصلة انتهى (موجبة متصلة جزئية مؤلفة من نقيض
 الاصغر وعين الاكبر) الاول مقدم المتصلة والثانى طرف مانعة الحلو
 (فيما تركب من مانعة الحلو ومن عين الاصغر) اى وه مؤلفة من عين الاصغر
 وه وتالى المتصلة (ونقيض الاكبر) وهو طرف مانعة الجمع (فيما تركب من
 مانعة الجمع) واما اذا كانت المنفصلة حقيقية فان كانت موجبة انتج نتيجتى
 الباقتين) اى مانعة الحلو ومانعة الجمع وعللوه بان المنفصلة الحقيقية اخص
 والاخص يستلزم ما يلزم الاعم (وان كانت سالبة فلا ينتج) القياس (شيا)
 من النتيجتين لانه ليس كلما يلزم الاخص يلزم الاعم (النوع الثانى) من الانواع
 الثلاثة من المركب من متصلة ومنفصلة (ما يكون) الحد (الاوسط) فيه
 (جزأ ناقصا من كل منهما) اى من كل واحدة من المقدمتين (وله ستة عشر
 صنفا لان المنفصلة فيه اما مانعة الحلو او مانعة الجمع وكل منهما اما موجبة او سالبة)
 وعلى كل من التقادير الاربعة (فالمتصلة اما صغرى او كبرى) وعلى التقادير
 كلها وهى ثمانية حاصلة من ضرب الاثنين فى الاربعة (فالجزء المشترك من
 المتصلة اما مقدمها او تاليها) فالحاصل ستة عشر وذلك من ضرب الثمانية فى
 الاثنين (وينعقد الاشكال الاربعة بضروبها) المارة (فى كل منها)
 اى الاصناف المذكورة الستة عشر (والكل) اى كل واحد من الاصناف
 (ينتج نتيجتين احدهما متصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المتصلة)

التي في القياس (و) مركبة (من منفصلة مؤلفة من نتيجة التأليف بين
 المتشاركين ومن الطرف الغير المشترك من المنفصلة) التي في القياس (و) النتيجة
 (الآخرى منفصلة مركبة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة) التي في القياس
 (ومن متصلة مؤلفة من نتيجة التأليف ومن الطرف الغير المشترك من المتصلة)
 التي في القياس وذلك (كقولك كلما كان العالم متغيرا كان حادثا) هي صغرى
 متصلة (و) الكبرى قوله (دائما اما ان يكون كل حادث ممكنا او يكون غير
 الواجب واجبا) وهي مانعة الحلو (ينتج) هذا القياس (قولنا كلما كان العالم
 متغيرا دائما اما ان يكون العالم ممكنا او غير الواجب واجبا) وهذه اولى النتيجةين
 (و) الثانية (قولنا اما ان يكون غير الواجب واجبا واما كلما كان العالم متغيرا
 كان ممكنا وحكمه) اي هذا النوع (باعتبار النتيجة الاولى بحكم القياس المركب
 من المحلية والمتصلة في الشرائط والتايج) وقد صرت فلانعيدها (بناء على ان
 المنفصلة فيه) اي في القياس (بمنزلة المحلية و) حكمه (باعتبار النتيجة الثانية
 بحكم القياس المركب من المحلية والمنفصلة بناء على ان المتصلة) فيه (بمنزلة المحلية
 النوع الثالث) وهو آخر الانواع الثلاثة المذكورة (ما يكون) الحد (الاوسط)
 فيه (جزأنا في احدهما) اي في احدي المقدمتين (وناقصا من) المقدمة
 الاخرى قبل وشرط فيه كون احد طرفي احدي المقدمتين شرطية مشتركة
 مع المقدمة الاخرى في جزء تام (فان كان) اي الحد الاوسط (جزأنا من
 المتصلة كان حكمه) اي هذا النوع (مثل حكم القياس المؤلف من المحلية
 والمنفصلة ويكون المتصلة) فيه (مكان المحلية فالنتيجة فيه) اي في هذا القياس
 (منفصلة مؤلفة من الطرف الغير المشترك من المنفصلة) التي في القياس (ومن
 نتيجة التأليف) الواقعة (بين الشرطيتين المتشاركتين وان كان) اي الحد
 الاوسط (جزأنا من المنفصلة كان حكمه حكم القياس المؤلف من المحلية
 والمتصلة والمنفصلة) فيه تكون (مكان المحلية فالنتيجة فيه متصلة مؤلفة من
 الطرف الغير المشترك من المتصلة) التي في القياس (ومن نتيجة التأليف بين
 المتشاركين فصل) هو آخر الفصول السبعة في بيان ان كل واحد من الاقيسة
 المذكورة يتقسم الى بسيط ومركب (القياس مطلقا) اعم من ان يكون اقترانيا
 او استثنائيا بجميع ما ذكر من الاحتمالات (ان تألف من مقدمتين فقط يسمى
 قياسا بسيطا) ووجه التسمية ظاهر وقدمه لبساطته وكثرة دورانه في محاوراتهم
 (وتأليفهم) كما يشير اليه قوله (كاكثر الامثلة المتقدمة في الاقتراني والاستثنائي

وان تألف من أكثر منهما) أى المقدمتين (يسمى قياساً مركباً) لانه فى الظاهر قياس واحد وفى الحقيقة اقيسة (وهو اما مركب من اقترانين) محضين (فصاعدا او استثنائين) كذلك (فصاعدا) قال رحمه الله فى الحاشية لان تعريف القياس كما يصدق على كل قياس بسيط كذلك يصدق على مجموع القياسين فصاعداً كما ان الانسان كما يصدق على زيد وحمده يصدق على مجموع زيد و عمرو وذلك لان الوحدة والكثرة عارضان للماهيات لا لازمتان لها فحينئذ نقول بمجموع الاستثنائين فرد محقق وقد صدق عليه تعريف القياس كصدقه على مجموع الاقترنين وعلى مجموع الاقترانى والاستثنائى فلا بد وان يكون من اقسام القياس المركب والابطال تعريف القياس منعا فلا يرد ان القوم اهملوا المركب من الاستثنائين فلا يكون من اقسام القياس المركب انتهى (او من الاقترانى والاستثنائى وعلى كل تقدير) من التقادير الثلاثة المذكورة (هو) أى القياس المركب نوعان لانه (امامو صول التايج) ووجه التسمية تعلم بادنظر من قوله (اذا وصل الى كل قياس بسيط نتيجة فضمت الى مقدمة اخرى يوصل) قياس (بسيط آخر) مثله (وهكذا) تضم النتيجة الى مقدمة اخرى فيحصل قياس آخر الى ان ينتهى العمل (الى حصول اصل المطلوب) من القياس (كقولنا هذا الشبح جسم لانه انسان وكل انسان حيوان فهذا حيوان ثم هذا) الشبح (حيوان وكل حيوان جسم) فالنتيجة (هذا) الشبح (جسم وهو المطلوب) من القياس كما لا يخفى (وامامفصول التايج) ووجه التسمية بذلك تعلم بادنظر ايضا من قوله (ان فصل عن بعض البسائط نتيجة كقولنا) فى الدعوى المذكورة اعنى هذا الشبح جسم (لان هذا الشبح انسان وكل انسان حيوان) هذا قياس اول والثانى طويت منه الصغرى وكبراه هو قوله (وكل حيوان جسم) والصغرى المطوية هى نتيجة القياس الاول فالنتيجة (هذا) الشبح (جسم) وهو المطلوب من القياس على ما عرفت فى الموصول (قال) رحمه الله فى الحاشية هذان مثالان للموصول والمفصول المؤلف من الاقترانين واما المؤلف من استثنائين فالموصول كقولنا هذا جسم لانه كلما كان انسانا كان حيوانا لكنه انسان فهو حيوان ثم كلما كان حيوانا كان جسما لكنه حيوان فهو جسم والمفصول مثل ذلك اذا حذف نتيجة القياس الاول اعنى قولنا فهو حيوان ومنه يظهر الموصول والمفصول فيما تألف من الاقترانى والاستثنائى والمثال الآتى للخلقى والحق مفصول لان لفصل الاقترانى الشرطى فهما من نتيجة ولظهوره تركناه فى المتن انتهى (وكالقياس

المقسم وامثاله كما اشرنا) اليه في التنييه بقوله القياس المقسم الى اخره
(والاستقرار التام) المعروف عندهم بانه اثبات الحكم على كلى لوجوده
في جميع جزئياته (قسم من المقسم) بوزن المجلس او من التقسيم على
ان يكون اسم فاعل وهو الاظهر الاشهر (والمؤلف من الاقتراني) المركب
من متصلتين او من متصلة وحملية على خلاف فيه (والاستثنائي) المركب من
المتصلة التي هي نتيجة القياس الاول ومن استثناء نقيض تاليها فينتج نقيض المقدم
فيلزم تحقق المطلوب (الغير المستقيم) يعرف وجه التسمية بما يجيء في المستقيم
(يسمى) ذلك القياس المؤلف من القياسين (عندهم) اي عند اكثرهم والا
ففيهم من يقول ببساطته كما هو مسطور في المطولات (قياسا خلفيا) وهو عندهم
قياس يثبت المطلوب بابطال نقيضه (كقولهم لا يمكن صدق الشكل الثاني والثالث
بدون صدق نتيجته والا) اي وان امكن صدقهما بدون صدق النتيجة (يصدق
نقيض النتيجة) لامتناع ارتفاع النقيضين (مع صدق كل واحد من المقدمتين
منتظما) اي الكل (مع احدهما) اي المقدمتين (على هيئة شكل) من
الاشكال الاربعة (معلوم الانتاج لما) متعلق بالمصدر ينافي المقدمة الاخرى وكما
صدق النقيض كذلك يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبهما معا) فهو شكل مؤلف
من شرطيتين متصلتين فلو امكن صدق الشكل الثاني او الثالث بدون صدق
نتيجته يلزم صدق المقدمة الاخرى وكذبهما معا لكن (هذا) اعني التالي (خلف
اي باطل) من قولهم سكت الفا ونطق خلفا بالفتح وهذا قياس استثنائي مؤلف
من نتيجة الاول ومن استثناء نقيض التالي فيكون المقدم ايضا باطلا فالمطلوب حق
ثابت (قال) رحمه الله في الحاشية هذا المثال مطابق لما حققه الرازي في شرح المطالع
من ان الخلفي قياس مركب من متصلتين احدهما قائلة بانه لو لم يصدق المطلوب
لصدق نقيضه وثانيهما قائلة بانه كلما صدق نقيضه يلزم المحال واستثنائي مؤلف من
متصلة هي نتيجة ذلك القياس الاقتراني الشرطي ومن حملية قائلة ببطلان اللازم
فلا عبرة بما ذكره في شرح الشمسية من ان الخلفي قياس مركب من قياسين احدهما
اقتراني مؤلف من متصلة وحملية والاخر استثنائي بل ذلك القياس الاقتراني
دليل المتصلة الثانية القائل بانه كلما صدق نقيضه يلزم المحال انتهى (قيل) تقريره
هكذا لو لم يكن المطلوب حقا لكان المحال واقعا لكن وقوع المحال باطل اما الملازمة
فلانه لو لم يكن المطلوب حقا لكان نقيضه حقا ولو كان نقيضه حقا لكان المحال واقعا ينتج
لو لم يكن المطلوب حقا لكان المحال واقعا لكن وقوع المحال باطل فعدم كون المطلوب

حقاً باطل اما الملازمة بديهيّة واما بطلان اللازم فلانه لو كان نقيضه حقاً لكان المحال
واقعاً لكن وقوع المحال باطل والملازمة وبطلان التالى بديهيان انتهى (وان
تألف) اى القياس (من الاقترانى والاستثنائى المستقيم) ووجه التسمية به انه
يثبت المطلوب من قدامه على طريق الاستقامة كما ان الامر فى مقابله على العكس
(فينبى ان يسمى) هذا القياس (قياساً حقيقياً) كما يظهر للناظر المتأمل فيه
(وان لم يسموه) اى اهل هذا الفن (باسم) اى لابه ولا بغيره بل بقى مجرداً عن
التسمية باسم يخصه وذلك (كقولنا كلما كان الشكل الثانى صادقاً صدق معه
عكس كل من مقدمتيه منتظماً بعض المقدمات مع بعض العكوس على هيئة شكل
معلوم الانتاج لنتيجته وكما صدق العكس كذلك يلزم صدق النتيجة) فهو قياس
اقترانى شرطى مؤلف من متصليتين ينتج كلما كان الشكل الثانى صادقاً يلزم صدق
النتيجة (لكن) المقدم وهو (صدق الشكل الثانى حق) والتالى مثله فهو قياس
استثنائى مؤلف من نتيجة القياس الاول ومن استثناء عين المقدم فيلزم ان يكون
التالى ايضاً حقاً (فيصدق النتيجة قطعا الباب الخامس) من ابواب الكتاب
(فى) البحث عن (مواد الادلة) كما كان الرابع فى البحث عن صور الادلة
والاقيسة وانما اخره عنه مع ان مقتضى الطبع تقديمه عليه اشارة الى ان البحث عن
صور الاقيسة هو معتمداً على الميزان وبه الاهتمام وانما لم يكتف عنه بباب القضايا
لانه باحث عن صور اجزائها لا عن موادها والبحث عن المادة واجب على
المنطقى كالبحث عن الصورة وان كان ذلك اهم لانه محتاج اليه فى عصمة الذهن عن
الخطا فى مادة الفكر والمراد من البحث عنها ان يبحث عن مقدمات الاقيسة بانها
قطعية او ظنية او مسلمة او غيرها كما سيفصله ولاهتمام بهدا البحث صدره باعلم
المستعمل فيما بينهم فيما يهتم بذكره غالباً فقال (اعلم) ايها الطالب (اولاً) قبل ان
تشرع فى المقصود (ان طرفى النسبة الخبرية من الوقوع واللاوقوع ان تساويا)
ولم يترجح احدهما على الآخر (عند العقل) اى عقل المدرك (من غير رجحان)
لاحد الطرفين (اصلاً فالعلم) اى الادراك (المتعلق بكل) واحد (منهما) اى
الطرفين (يسمى) عندهم (شكاً وان ترجح احدهما) عنده (بنوع من الازعان
والقبول يسمى العلم) المتعلق (به تصديقاً واعتقاداً) هو من عطف التفسير
كما يدل عليه قوله (فذلك الاعتقاد ان كان جازماً) نسبة الجزم اليه على المجاز اذ
المعنى جازماً صاحبه فيه قد وصل درجة (بحيث انقطع احتمال الطرف الاخر
بالكلية وثابتاً) عطف على جازماً وثبوته انما ينشأ من الاعتقاد القائم فى

قلب المعتقد (بحيث لا يزول) ذلك الاعتقاد لرسوخه فيه بتشكيك المشكك
 خرج به الاربعة من الشك والظن والوهم والتقليد (ومطابقا) مع
 ذلك (للوامع) والخارج (يسمى يقينا او غير مطابق له فيسمى) ذلك
 الاعتقاد (جهلا مركبا) اما كونه جهلا فلانه اعتقاد للشيء على خلاف
 ماهو عليه واما كونه مركبا فلانه انضم الى ذلك انه يعتقد انه على ماهو عليه
 فقد صار فيه جهلان فهو عندهم عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع
 سواء استند الى شبهة او تقليد ام لا (او غير ثابت فيسمى تقليدا او غير جازم)
 بان كان قد ترجح احد الطرفين على الآخر عنده (فيسمى) العلم المتعلق
 بذلك (ظنا والعلم المتعلق بتقيض المظنون يسمى وها و) العلم المتعلق
 (بتقيض المجزوم الذي هو ماعد المظنون) يسمى (تخيلا فقد ظهر) من هذا
 البيان (ان الشك والوهم والتخيل) من الاقسام السبعة المذكورة (تصورات
 لاتصديقات) والاربعة الباقية منها تصديقات وحد كل من المذكورات يستفاد
 من التريد المذكور بادنى التفات (فالقضية) تنوع بهذا الاعتبار الى اربعة لانها
 (اما يقينية او تقليدية او مظنونة او مجهولة جهلا مركبا) (قال رحمه الله) في الحاشية
 الفاء للتويع لان القضية بالفعل مشروطة بتعلق التصديق بها وقد علم ان التصديق
 منحصر في الاربعة فيلزم انحصار القضية في الاربعة ايضا نعم قد يطلق القضية
 على ما لم يتعلق به التصديق كاطراف الشرطيات لكنه اطلاق مجازي لانه
 قضية بالقوة لا بالفعل والكلام في الثاني انتهى (واليقينيات) منها نوعان اذ هي
 (بديهية او نظرية تكتسب منها) اى من البديهية (اما البديهيات فستة) اى
 تنوع الى ستة انواع وانحصارها فيها ثابت بالاستقراء (الاولى الاوليات وهي التي
 يحكم بها) اى فيها فالباء بمعنى في كما انها تأتي بمعناها كما في قوله صلى الله عليه وسلم
 امرأة دخلت النار في هرة الحديث الشهير (كل عقل سليم) عن مكدرات الاوهام
 (حكما قطعا اى جازما ثابتا بمجرد تصورات اطرافها) وهي مجردة عن
 المشاهدات والقياسات الخفية على ما في الحاشية (مع النسبة) اى مع ملاحظتها
 بين الاطراف (كالحكم بامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما وبان الواحد
 نصف الاثنين و) بان (الكل اعظم من الجزء) فان العقل في مثل هذه القضايا
 يحكم بمجرد تصورات اطرافها مع ملاحظة النسب فيها ولا يحتاج الى شيء آخر
 (الثانية المشاهدات وهي التي يحكم بها العقل) السليم (قطعا) اى حكما قطعيا
 (بواسطة مشاهدته الحكم اما بالقوى الظاهرة) اى بواسطة الحواس الخمس

الظاهرة يعنى ان الحاكم فيها وان كان هو العقل ايضا غير ان الحواس آله في ذلك
 (كالحكم بان هذه النار او كل نار حارة) المثال الاول للجزئية والثاني للكلية
 يعنى انه يجري فيهما لا يخص الجزئية فقط (قال رحمه الله) في الحاشية وههنا اشكال
 قوى هو ان الحرارة المشهورة هي حرارة هذه النار المحسوسة لا حرارة كل
 نار بل الحكم في بعض افرادها فيكون حكماً استقرائياً والاستقرار ناقص
 لا يفيد اليقين فكيف يكون تلك الكلية يقينية والجواب قد تقرر في الحكمة
 ان النفس اذا شاهدت الحكم في افراد نوع واحد قاض عليها من جانب المبدأ
 الفياض علم قطعى بوجود الحكم في كل فرد من افراد ذلك النوع كفا في حرارة
 كل نار بخلاف ما اذا شاهدته في افراد جنس حيث لا يفيض عليها العلم القطعى
 بالكلية لجواز ان يكون هناك فصل ينضم اليه في افراد اخر ويقتضى خلاف
 الحكم المشاهد ولذا لم يحصل العلم القطعى بكل حيوان يحرك فكه الاسفل
 غير التماسح فتأمل انتهى ولما كان المثال المذكور لما يكون محسوسا باللمس
 اراد ان يمثل لما يكون محسوسا بالبصر فقال (وان الشمس مضيئة وتسمى)
 امثال هذه القضايا (حسيات) لان العقل انما يحكم فيها بواسطة الحواس
 الظاهرة وهو ظاهر (او بالقوى الباطنة) اي بواسطة مشاهدته بواسطة القوى
 الخمس الباطنة وذلك (كالحكم بان لنا جويا او عطشا او غضبا وتسمى) هذه
 القضايا و امثالها (وجدانيات) لحكم العقل بواسطة النفس عند كون
 موضوعاتها جزئيات مجردة او بآلاتها الباطنة الخمسة عند كون موضوعاتها
 جزئيات مادية بناء على ان المدرك للجزئيات المجردة مثل الكليات هو النفس
 والمدرك للجزئيات المادية هو الالات على المشهور والتحقيق ان المدرك
 لكل هو النفس كذا قيل (وهى) اي الوجدانيات (لان تكون يقينية لمن لم يجدها
 في وجدانه الثالثة قضايا قياساتها معها وتسمى فطريات) ايضا وتسمى عند
 اهل البيان بالمذهب الكلامى والطريق البرهاني وانما سميت فطريات لان
 الطبع السليم يستخرج اقيستها منها بادننى التفات وبمجرد اطلاعه على الحد
 الاوسط فيها بحيث لا يغيب عنه (وهى التى يحكم بها العقل قطعا بواسطة القياس
 الحنفى) اعنى ما لا يكون مباديا لتلك القضية الموصوف ذلك القياس بانه
 (اللازم لتصورات اطرافها كالحكم بزوجة الاربعة لانقسامها بمتساويين)
 كان يقال الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين فهو
 زوج فينتج الاربعة زوج (الرابعة المتواترات وهى التى يحكم بها العقل قطعا

بواسطة قياس خفي حاصل دفعة (اى حاصل للنفس دفعة لا بطريق التدرج
) عند امتلاء السامعة بتوارد اخبار المشاهدين للحكم بحيث يتمتع عنده اى
 عند العقل اى بلغ من الرسوخ والتمكن بواسطة تعدد الاخبار وتواردها عند
 العقل درجة لا يمكن تكذيبهم ويتمتع عنده (تواطؤهم) اى المخبرون المشاهدون
 وتوافقهم (على الكذب كحكم من لم يشاهد بغداد) من الناس ولم
 يبصرها فى عمره (بوجودها المتواتر) كان يقول بغداد موجودة
 لانها مما اخبر بوجودها الجم الغفير الذين يستحيل تواطؤهم على الكذب وكل ما
 اخبر عنه كذلك فهو موجود فالنتيجة بغداد موجودة فهذا هو القياس الخفى
 والضابطة فى كون الخبر متواتر اى حصول علم اليقين للنفس من اخبار المشاهدة
 وليس له عدد معين فى الاصح وان قيل خمسة او اثني عشر او عشرون او اربعون
 او سبعون الى غيرها (وحيث اشترط بمشاهدتهم الحكم) اى لان مشاهدة
 المخبرين للحكم شرط فى المتواترات فهى علة مقدمة على المعلول اعنى قوله (لم
 يصح تواتر العقليات الغير المحسوسة باحدى الحواس) اى لا تواتر فى العقليات
 عندهم لمرآتها عن مشاهدة المخبرين التى هى شرط فيها (الخامسة) (المجربات
 وهى التى يحكم بها العقل قطعا) اى حكما قطعيا خاليا عن التردد (بواسطة قياس
 خفى حاصل) عند النفس (دفعة) لا بتدرج (عند تكرر مشاهدة ترتيب
 الحكم على التجربة) على نهج واحد اذا التكرر على نهج واحد لا يكون اتفاقا
 فلا بد له من سبب وان لم يعرف ذلك السبب بخصوصه ووجود السبب موجب
 لوجود المسبب فاذا تعلق العلم بمحصوله حكم بوجوده قطعا لان الاثر يتمتع ان يتخلف
 عن المؤثر وطريق عمل ذلك القياس ان يقال لو كان هذا اتفاقا لما تكرر دائما
 او اكثر ايا لكنه قد تكرر كذلك فلا يكون اتفاقا (كالحكم بان شرب السقمونيا
 وهونبت يكون فى بلاد الهند معروف من شأنه الاسهال وهو عرب واللفظ
 وضعه يوناني) (يسهل الصفراء) بواسطة مشاهدة الاسهال عقب شربها
 دائما او اكثر ايا (وهى) اى المجربات (لا تكون يقينية عند غير المجرب) من
 الناس (الا بطريق) واحد وهو (التواتر) فانها ترتقى الى درجة اليقين
 وهى قسبان خاصة وهى التى تحتاج فى الحكم بها الى عادة خارجية من غير علاقة
 عقلية خاصة للحاكم الخاص كالحكم المذكور بالنظر للطبيب وعامة وهى التى
 تحتاج فى الحكم بها الى عادة كذلك غيرانها للحاكم العام كحكم العامة بان الخمر
 مسكر ونحوه (السادسة الحدسيات) نسبة الى الحدس وهى بالفتح افصح

وبالكسر اشهر (وهي التي يحكم بها العقل قطعاً) اى حكماً قطعياً (بواسطة القياس الحنفى الحاصل دفعة بالحدس) (قال) رحمه الله في الحاشية وهذا القياس الحنفى في الحدسيات وقضايا قياساتها معها يكون على انحاء مختلفة كدلائل الاحكام لان لكل حكم دليلاً مغايراً لدليل حكم آخر بخلاف القياس الحنفى في المحربات والمتواترات فانه فيها على نحو واحد في جميع المواد فانه في الاول لو كان اتفاقاً لما دام ترتب الحكم على التجربة لكنه دام وفي الثانى لو كان كاذباً لما اتفقوا على اخباره لكنهم اتفقوا وللإشارة الى نكر القياس الحنفى فيهما اذا التكير يدل على الوحدة النوعية وعرفه باللام في الحدسيات وقضايا قياساتها معها اذا اللام انما تدخل على التكرات بعد تجربتها عن معنى الوحدة كما تقرر في محله انتهى (الذى هو ملكة الانتقال الدفعى من المبادئ الى المطالب قال) رحمه الله في الحاشية اضافة الملكة الى الانتقال من اضافة السبب الى المسبب دون العكس واطلاق الملكة على تلك الحال الاستعدادية مجاز باعتبار ان قسماً منها حاصل بممارسة المبادئ كالمملكة انتهى (وتلك الملكة للنفس) حاصلة (اما بحسب القطرة الاصلية) السليمة (كفاي صاحب القوة القدسية بالنسبة الى جميع المطالب) فان القوة منه لكونها غير مكدره بالخبائث مصونة عن دنس المعاصى يتباً لها بادنى التفات النفس الى مجهول منها حصوله بلا واسطة امر خارج (واما بممارسة مبادئ الحكم كفاي غيره) اى غير صاحب القوة القدسية فانه يحصل له بواسطة الممارسة المذكورة لكن لافى كلها كما كان الامر في الاول بل (بالنسبة الى بعضها) لنقصان القوة منه اولاً لانه قد يحصل بالنسبة الى البعض منها بحسب القطرة السليمة كما يقع ممن لا يكون بتلك الدرجة من افراد المؤمنين او المتريضين (كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس بواسطة القياس الحنفى الحاصل دفعة عند تكرار مشاهدة اختلافات تشكلاته النورية عند قرب من الشمس وبعده) واقرب ما يقال في تقرير هذا القياس انه كلما كان القمر يختلف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قريباً وبعداً كان نوره مستفاداً من الشمس لكنه يختلف تشكلاته النورية بحسب اختلاف اوضاعه من الشمس قريباً وبعداً فالنتيجة ان نوره مستفاد من الشمس الا ترى ان العقل يحبس هذا القياس ولا يتردد في حكمه بالاستفادة فلم انه يشترط في الحدسيات تقديم ملاحظة هذا القياس على الحكم وان لم يكن تقدمه لازماً لفظاً (وهى ايضا) اى الحدسيات مثل المحربات (لا تكون يقينية لغير المتحدس) لفقدان غلبة اليقين

في غيره (الابواسطة الاستدلال بذلك القياس الحق) او غيره من الاسباب
 والعلل (وحيثئذ) اى حين عدم كونها يقينية لغيره (تكون نظرية بالنسبة
 اليه) اى الى غير المتحسس اذ بانتقاء كونها يقينية تعين كونها نظرية
 بالنسبة اليه (وان كانت بديهية بالنسبة الى المتحسس) والعمدة على
 ما قيل عند اهل الميزان من هذه الاقسام الستة هى الاوليات اذ لا يتوقف
 ويتردد فيها الا ناقص الغريزة كالصبيان والبله ثم القضايا القطرية القياس ثم
 المشاهدات واما الثلاثة الباقية اعنى المجربات والحدسيات والمتواترات وان
 كانت تعد حجة بالنظر الى الشخص نفسه لكن لا تعد حجة بالنسبة الى الغير
 الا اذا شاركه في الامور المقتضية لها من التجربة والحدس والتواتر اذ لا يمكن
 الاقناع بها في حالة المذاكرة (واما النظريات) هى ايضا يقينيات غير انها مكتسبة
 من البديهيات (فهى القضايا التى يحكم بها) اى فيها (العقل قطعا) اى حكما قطعيا
 (بواسطة) الادلة و (البراهين وترتيب مقدمتها) على النسق المعلوم فى الفن
 (تدرجيا) لادفعة واحدة كفى الحدسيات قالوا فلا بد من وجود حركتين
 منها حركة لتحصيل المبادئ وحركة لترتيبها فى حصول المطالب فلا يحكم العقل
 بحدوث العالم الا بعد ان يتصور الاصغر والا كبر ويرتبهما تدريجيا على النهج
 المعلوم (واما التقليدية فهى) عندهم عبارة عن (القضية التى يحكم بها) اى فيها
 (العقل جزما بمجرد تقليد الغير والسمع منه) اى بمجرد تقليد المقلد واعتماده
 على السماع منه ثم وصف ذلك السماع بقوله (الغير البالغ حد التواتر اذ لو بلغ
 حده لكان من المتواترات وقد صرح بها وذلك (حكيم من) كان (فى شاهر)
 الجبل البعيد عن العمران الغير المخالط لاهل الاستدلال حكما (جزما) من
 غير تردد (بوجود الواجب تعالى) الذى قامت عليه البراهين العقلية والعقلية من
 ارباب الاستدلال (بلا استدلال) منه (بالمصنوعات) اذ لو كان مع الاستدلال
 لم يكن حيثئذ مقلدا فلا يكون مما نحن فيه (بل) كان ذلك منه (بمجرد السماع من
 شخص او شخصين) اى ممن لم يبلغ خبره حد التواتر (وهذه القضية) المشتبهة
 على الحكم المذكور اعنى الواجب تعالى وجود (بديهية عند المقلد) المذكور
 (زعماء) اى فى زعمه فقط (لنظرية يستدل عليها) المقلد المذكور (بمخبر الغير
 للتنافى بين التقليد والاستدلال عليه) اى الاستدلال بغير تقليد آخر لانه لا ينافى
 الاستدلال بتقليد آخر اذ قد يكون الحكم التقليدى مقدمة من دليل حكم تقليدى
 فالثابت بهذا الدليل تقليد آخر حصل بالاستدلال بالتقليد كما سنشير اليه حيث

نقول التقليد يفيد مثله كذافي الحاشية (ولان الاستدلال بخبر الاحاد لا يفيد
الجزم اصلا) (وهذا دليل ثانى على ان القضية المذكورة ليست بنظرية والفرق
بينه وبين الاول ان الاول يفيد عدم امكان الاستدلال عليها والثانى يفيد عدم
افادته وان امكن فالاول بمنزلة الجواب المنع وذات منزلة التسليم ولذا اخر عنه
تامل (واما الظنيات فهي القضايا المأخوذة من القرائن والامارات يحكم بها) اى
فيها (العقل حكما راجحاً مع تجويز نقيضها) مرجوحاً (كالحكم بكون الطواف
بالليل سارقاً) فيقول فلان سارق لانه طواف بالليل وكل طواف بالليل فهو سارق
فالقضية المذكورة تؤخذ من القرينة وهى الطواف بالليل (وجميعها نظريات)
اى جميع الظنيات يحتاج فى التوصل اليها الى الامارة والدليل (واما الجهلية المركبة
فهى القضية الكاذبة التى يحكم بها) اى فيها (العقل) الغير الصريف بل (المشوب
بالوهم قطعاً) اى حكماً قطعياً قال رحمه الله فى الحاشية قالوا العقل بدون تسلط
الوهم لا يحكم بحكم غير مطابق للواقع انتهى (اما بزعم البداة) اى يحكم العقل
حكماً كذلك فيها زاعماً بداهتها (او) يحكم فيها كذلك (بواسطة الدليل
الفاسد مادة او صورة بزعم البرهان) اى زاعماً انه برهان وهو فاسد من احدى
الجهتين وفساده من الجهة الاولى كما قيل بان يجعل المطلوب مقدمة من مقدمات
القياس كان يقول كل انسان بشر وكل بشر ناطق فالنتيجة كل انسان ناطق وسبب
الغلط فى مثل هذا اشتماله على المصادرة على المطلوب اذ النتيجة على ما علم من بحث
القياس لا بد ان تكون قولاً آخر مغايراً لمقدمات الدليل وهو هنا عين احدى
المقدمات لان الانسان والبشر مراد فان اوبان يستعمل المقدمات الكاذبة على انها
صادقة بسبب مشابهتها لها ومن الجهة الثانية فيعدم وجود شرط من شروط
الانتاج كان تكون الصغرى من الشكل الاول سالبة والكبرى جزئية مثلاً وذلك
بحكم الحكماء بقدم العالم) فان الحكم يقول العالم قديم ويزعم ذلك بناء على
انه اثر القديم مع انه فاسد وفساده قديمن فى محله فالحملة نوعان وقد اشار الى ذلك
بقوله (فبعضها بدئية زعماً وبعضها نظرية) اى بعضها بدئى لا يحتاج الى نظر
وفكر من جهة الاعتقاد وامام من جهة الواقع فانها كاذبة والبعض الآخر نظرى
يحتاج الى النظر فى ظهور كذبها (فا) لتبين ان (الجهليات لا تكن الا كاذبة)
لانها غير مطابقة للواقع وان طابقت الاعتقاد (كما ان اليقنيات لا تكون الا صادقة)
لانها تكون مطابقة لهما فهو من قياس النظر على النظر (واما التقليديات و
الظنيات) فكل منهما نوعان ايضا كما اشار اليه بقوله (فبعضها صادقة والبعض)

الآخر منهما (كاذبة ثم القضايا باعتبار تركب الأدلة منها) يريد بهذا ان يبين
 اقسام القضايا باعتبار تركب القياس منها وهي مقدمات الأدلة وهي عندهم
 محصورة في (سبعة اقسام منها اليقينية) بأسرها (بديهية كانت او نظرية كما
 سبق) البحث عنها (ومنها المشهورات عند جميع الناس) وسبب الاشتغال بها
 بينهم اشتغالها على مصلحة عمومية (كالحكم بان الظلم قبيح) والعدل حسن مثلاً
 فهاتان قضيتان مسلمتان عند الكل والمصلحة فيهما عامة (او عند طائفة) من
 الناس (كالحكم ببطلان مطلق التسلسل) قال في الحاشية فيه اشارة الى
 ان المشهورات قد تجتمع التيقن لان بطلان ذلك متيقن عند المتكلمين انتهى
 (ولو غير مرتبة الاجز آء او غير مجتمعة) الاجز آء (في الوجود عند
 المتكلمين واما الحكماء) فانهم وان حكموا ببطلانه لكنهم (قد شرطوا في
 بطلانه) شيئين (الترتيب والاجتماع) المذكورين (ومنها المسلمات بين
 المستدل وخصمه) لا غير والفائدة بناء المناظرة ودوران الكلام عليها (او بين
 اهل علم كتسليم الفقهاء مسائل علم الاصول) وقواعده قيل والقياس من
 المشهورات والمسلمات يسمى جدلاً وصاحبه جدلي ومجادل والغرض منه
 الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان انتهى (ومنها)
 اى من الاقسام المذكورة (المقبولات المأخوذة عن يحسن فيه الاعتقاد)
 لسبب من امر سماوى كوجود خارق على يده من معجزة او كرامة (كالمأخوذة
 عن الانبياء عليهم الصلوة والسلام) ومن عمل بشرايعهم من الاولياء او زهد
 او علم من انواع العلوم كما اشار اليه بقوله (والعلماء) ومنها المظنونات كما تقدم
 ومنها الخيلات وهي التي يتخيل بها ليتأثر نفس السامع قبضاً وبسطاً) يعنى ان
 القوة الخيلة تحكم في بعض القضايا احكاماً بواسطة تتأثر نفس السامع قبضاً
 فتتفرع عنها او ببسطاً فتميل اليها كما يقع من الشعر آء في تهيج القلوب والالقاء
 في المهالك في شأن الحروب وفي الاستعطاف في مدح الملوك والاستيغال لشربها
 في وصف المدامة كما ترى طائفة في دواوينهم (مع الجزم بكنيتها) فليس ذلك
 التأثير لانها مطابقة لنفس الامر بل هو شيء مما صنعوه في تلك القضايا وذلك
 (كالحكم) منهم (بان الحمر ياقوتة سيالة) لغاية صفاها فترى النفس تنبسط
 لذلك وتميل الى شربها والحكم منهم بان (العسل مرة مهوعة) اى شديدة
 المرارة فترى النفس تنقبض وتتفرع عن شربها قيل والقياس المركب من
 الخيلات يسمى شعراً وصاحبه شاعر أو الغرض منها انفعال النفس بالترغيب

والتفكير ومما يروجها الوزن والصوت الطيب يعني والتخييلات وان كانت في صورة القياس لكنه ليس الغرض منها النتيجة اصالة بل تبعاً وترويح الوزن الذي هو الهيئة التابعة لطام الترتيب والتناسب في العدد والمقدار عبارة عن ادراك الذلة ورقة تدرك بالوجدان انتهى (ومنها الموهومات وهي القضايا التي يحكم بها) اي فيها (الوهم قطعاً) اي حكماً قطعياً (في غير المحسوسات) من الامور (قياساً على المحسوسات) وان كان ذلك الحكم كاذباً (حكم البعض) من الناس (بان كل موجود) اعم من ان يكون مادياً او مجرداً (فله مكان وجهة قياساً على ما شهدوه من الاجسام) اي نشاء هذا الحكم الخطاء من قياسهم المجردات على الماديات اذ هي المشهورة عندهم فعمموا الموضوع مع الحكم في تلك القضية والامر ليس كذلك في نفس الامر ولما كان في المراد من قوله قياساً على المحسوسات خفاءً تعرض لبيانها فقال (و المراد من القياس على المحسوس اعم مما بالذات او بواسطة) (قال) رحمه الله في الحاشية اعم مما بالذات كما في قياس نفس الحكم ومما بالواسطة كما في قياس دليله على المحسوس فيكون الحكم تقدم العالم وهو ما لان العقل لا يحكم بحكم غير مطابق الابتاعته للوهم بناء على ذلك القياس وهذا التعميم لثلاثي مختلف حصر مقدمات الادلة في السبعة بمثل الحكم بقدوم العالم من غير قياسه على المحسوس فتأمل انتهى (فالموهومات هي الجهليات) على ما صرفت (وهذه الاقسام السبعة متصادقة) اي لا مانع من ان تجتمع في شيء واحد اذ التقسيم فيها غير حقيقي بل اعتباري (قال) رحمه الله في الحاشية فلا بد من اعتبار قيود الحيثيات في تعريفات الصناعات لان الدليل الواحد ان اعتبر المقدمات فيه من حيث كونها يقينية يكون برهاناً او من حيث كونها مشهورات او مسلمات فيكون جدلاً او من حيث كونها مقبولات فيكون خطابة وهكذا فلا يرد ان ادلة مسائل علم الكلام مقبولات في الاكثر مع ان مسائله مطالب يقينية فكيف تثبت بها فحاصل الدفع ان تلك الادلة وان كانت من المقبولات المنقولة عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم الا ان مقدماتها معتبرة فيها من حيث انها متواترات يقينيات فتأمل فيه انتهى (ثم اراد) رحمه الله ان يبينه على الحكم المذكور اعني كون السبعة المذكورة متصادقة فقال (اذ قد يكون الحكم الواحد المتيقن او المقلد او المظنون او المجهول مشهوراً او مسلماً او مقبولاً) اذ لا منافات بينها كما لا يخفى (وقد يكون الموهوم بل المتيقن عند طائفة) من الناس (مخيلاً عند) طائفة (اخرى)

منهم فهي متصادقة في شيء واحد ولا فرق فيها الا بالاعتبار والحجية كما اشار اليها بقوله (الا ان المقدمة قد تؤخذ في الدليل من حيث كونها يقينية) وتلاحظ بهذه الحجية فيسمى بذلك الاعتبار برهانا (او) تؤخذ (من حيث كونها) اي المقدمة (مشهورة) عند العامة (او مسلمة) عندهم وتلاحظ بهذه الحجية ويسمى الدليل بذلك الاعتبار جدلا (او مقبولة) عندهم (الى غير ذلك) من الحجيات والاعتبارات على ما صرفت في الجملة انه لا مانع من ذلك لاختلاف الاعتبارات فيفرد الدليل بالنظر الى كل منها باسم يخصه (فصل في الصناعات الخمس الدليل) مطلقا (قياسا كان او غيره ان كان جميع مقدماته بالمعنى الاهم) وهو ما جعل جزاء من الدليل (قال) رحمه الله في الحاشية لا يقال هذا صادق على الاستقرار الناقص المؤلف من قضايا يقينيات كقولنا الانسان يحرك فكه الاسفل والفرس وغيرهما غير التماسيح كذلك بالمشاهدة وليس الاستلزام الكلي من مقدماته فيلزم ان يكون برهانا وليس كذلك لا نقول لكن اللزوم الجزئي على بعض الاوضاع وان هذا الوضع هو ذلك البعض من مقدمات صحته قطعا مع ان كون هذا الوضع ذلك البعض مضمون لا يتقن وقد شرط في البرهان ان يكون جميع مقدماته بالمعنى الاهم يقينية ولذا خرج هو وامثاله من تعريف البرهان ودخل في الخطابة فتأمل فيه انتهى (يقينية) خالية عن التردد بوجه من الوجوه (من حيث انها يقينية يسمى) ذلك الدليل (برهانا) وذلك (كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فا) لنتيجة (العالم حادث والغرض) لصاحب هذا الدليل (منه تحصيل اليقين الذي هو اكمل المعارف) فالبرهان اكمل واعلا من سائر الادلة (والا) اي وان لم يكن جميع مقدماته يقينية وذلك اما بان تكون غير يقينية او يكون البعض منها يقينيا دون البعض (فان كان بعض مقدماته من المشهورات او المسلمات من حيث انها كذلك) اي مراعى فيها قيد الحجية اعني من حيث انها مشهورات او مسلمات (يسمى) ذلك الدليل (جدلا) وصاحبه مجادلا (كقولك هذا الفعل قبيح لانه ظلم وكل ظلم قبيح) فالنتيجة هذا الفعل قبيح (والغرض منه) اي الجدل اي الغرض المسوق له الجدل للجدلي (الزام الحضم) اعم من ان يكون معللا او سائلا اذ هو كما يكون في مقام الاعتراض يكون في مقام الدفع (واقناع العاجز عن ادراك البرهان ومال الاقناع) اي ما يكون مسوقا لا قناع القاصر عن فهم البرهان (يسمى دليلا اقناعيا) اي يخص بهذا الاسم ووجه التسمية منكشف

(او من المقبولات) اى وان كان بعض مقدماته مأخوذة عن شخص يعتقد فيه (او) كان (من المطنوبات) بحسب الامارات والقرائن (من حيث انهما كذلك) اى من تلك الحثية (فيسمى خطابة) قيل وهى قد تكون قياسا وقد تكون استقراء وقد تكون تمثيلا وقد تكون على صورة قياس يقتضى الانتاج كالموجبتين فى الشكل الثالث بشرط ان يظن به الانتاج انتهى (كقولك هذا الرجل الطواف ينبغي ان يحترز عنه لانه سارق وكل سارق ينبغي ان يحترز عنه والغرض منه) اى من الخطابة والتأنيث باعتبار انها دليل (ترغيب الناس فيما يتفهم وتنقيحهم عما يضرهم كما يفعله الخطباء والوعاظ) اى كما يقع من الترغيبات فى الخير والتفيرات عن الشر من امثال الخطباء والوعاظ (قال رحمه الله) فى الحاشية فان قلت قد يستدل الشخص بامارة على حكم ظنى من غير اظهاره على احد فلا يترتب عليه هذا الغرض قلت الغرض المذكور اكثرى لا كلنى على انه يمكن ان يقال الناس اعم من المستدل وما من فكر بل فعل يصدر عن العاقل الا انه جلب نفع او دفع ضرر واما اخراج مثل هذا الاستدلال عن الخطابة فمع انه يوجب اختلال انحصار الصناعات فى الخمس لا يرتضيه تعريف الخطابة انتهى (وكل من الدليل النقلى والامارة قسم منها) اى من الخطابة قيل فيفيد كلامه ان الدليل النقلى مطلقا سواء كان نقليا محضا او مركبا من النقلى والعقلى لا يفيد اليقين لكن الحق افادته فى الشرعيات دون العقليات انتهى (او من المخيلات من حيث انها مخيلات) اى او ان كان بعض مقدماتها من المخيلات باعتبار هذه الحثية (فيسمى) ذلك الدليل (شعريا) عندهم وصاحبه شاعرا (كقول الشاعر لو لم يكن نية الجوز آء خدمته لما رأيت عليها عقد متطق) والضمير الاول للمدوح والثانى للجوزاء ويكون الغرض من مثل هذا كما عرفت انبساط النفس وميلها او نفرتها واقتباسها (او من الموهومات من حيث انها موهومات) قال رحمه الله فى الحاشية هذه الحثية لاخراج الشعر لما عرفت ان المقدمة الموهومة عند طائفة مخيلة عند اخرى لكن الدليل المركب منها من حيث انها موهومة سفسطة ومن حيث انها مخيلة شعري فقيود الحثيات المتبعة فى موهومات الصناعات للتقييد للتعليل فلا يردان اخذ المستدل المقدمة الموهومة فى السفسطة قد لا تكون لاجل انها موهومة كاذبة بل لزعم انها يقينية فلا وجه لقيد الحثية ههنا تأمل فيه انتهى (فيسمى) ذلك الدليل (سفسطة) وهى كلمة يونانية مركبة من سوف بمعنى الحكمة واسطا وهو الغلط

والتلبيس ومنها الحكمة الموهبة وذلك (كقول الفرقة الضالة الواجب تعالى له مكان وجهة لانه موجود وكل موجود له مكان وجهة) فينتج ان الواجب تعالى له مكان وجهة ونوقض الدليل المذكور بالفوس والعقول فانها موجودات مع انها ليست بذات جهة ومكان (فالدليل الفاسد مادة او صورة على اطلاقه) من غير استثناء فرد منه (سفسطة) عندهم (واعظم منافع معرفتها) وفوائدها التي تترتب عليها (التوقي) في المأظرة عن ان يقع او يقع غيره فيها كما قيل عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه (و) هو (بشرط علم المستدل بفساده) اي الدليل (يسمى مغالطة والغرض منها) للمغالط اي غرضه من اقداره عليها (تغليط الخصم واسكاته ومن يستعملها في مقابلة الحكيم) وهو الذي يستدل على مطلوبه بالبرهان يسمى (سوفسطائي) اذ هي بالنظر اليه سفسطة (و) من يستعملها (في مقابلة الجدلي) يسمى (مشاغبي) اذ هي بالنظر اليه مشاغبة (واما الغرض من السفسطة في غير صورة المغالطة فزعم تحصيل العلم) بان الدليل فاسد بسببها (تنبيه) وسم هذا البحث بالتنبيه لانه بمنزلة البديهي عند ذوى الفهم من الطلاب (اقوى العلوم الجازم الثابت) منها وهو المتقرر في نفس صاحبه بحيث لا يزول بتشكيك المشككين (ثم) بعده في القوة العلم (الثابت واضعها) العلم (الغير الجازم وكل منها) اي العلوم المذكورة (يفيد مثله ومادونه في القوة ولا يفيد ما فوقه) فيها (قال رحمه الله) في الحاشية فاليقين يفيد اليقين والتقليد والظن كما اذا كان بعض المقدمات يقينية والبعض الآخر تقليدية او ظنية والتقليدية تفيد التقليد والظن واما الظن فلا يفيد الا الظن انتهى (فصل الدليل) مطلقا ان كان الجزء المتوسط بين العقل والنتيجة منه (اي الدليل) (علة لها) اي النتيجة (في الذهن والخارج فلمي) اي فهو لمي (قال رحمه الله) في الحاشية لم يقل ان كان الاوسط كما قالوا لان الاستدلال بالنقض مثلا لمي سواء قرر اقترانيا او استثنائيا كما اشرنا في المتن وعبارة الاوسط انما تنطبق على الاول لا يقال مرادهم الاوسط على تقدير تقريره اقترانيا فيشمل الكل لانا نقول قد لا يكون تقرير الدليل اقترانيا كافي الاستدلال بوجود النار على الدخان وبعبكسه وللإشارة اليه مثلنا بهما انتهى وذلك (كالاستدلال بتعفن الاخلاط على الحمى) كان يقال زيد محموم لانه متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فينتج زيد محموم فالجزء المتوسط الذي هو تعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد ذهنا

وخارجا ووجه التسمية بالعلم ما فيه من افادة للمية وهي العلية من قولهم
 الشيء القلاني لم كان كذا (و) الاستدلال (بوجود النار على الدخان ليلا)
 كان يقال في هذا المكان دخان لان فيه نارا وكل مكان فيه نار ففيه دخان
 فينتج في هذا المكان دخان وانما قيده بليلا اذ لو كان نهاراً لكان معلوماً
 بالمشاهدة لا بوجود النار (او في الذهن فقط) اي دون الخارج لعدم تحققها فيه
 وذلك (بان يكون علمه علة لعلمها) اي علم الجزء المتوسط علة للعلم بالنتيجة
 (فقط) اي وجوده العلمي علة لوجودها لا غير العلمي (قال رحمه الله) في
 الحاشية فسر العلية الذهنية بالعية بين العلمين لتلايلهم الفساد لان مثل قولنا هذه
 الماهية المتعلقة كلية لانها حاصلة في الذهن بالتعريف وكل ما حصل بالتعريف
 كلي دليل لمي مع ان علية الحصول للكلية ذهنية اذ لا وجود للكلية الا في الذهن
 فالمراد بالخارج هو الواقع الشامل للوجودين لا بمعنى الاعيان المختصة بالوجود
 الخارجي والمراد بالعلمين التصديقان لا مطلق العلم الشامل للتصور ايضا انتهى
 (فاني) اي فهو اني من الآن بمعنى الثبوت ووجه تسميته به اقتضاه على انية
 الحكم وثبوته (سواء كان) اي علم النتيجة (معلولا مساويا لها) اي للعلة
 (في الخارج) (قال رحمه الله) في الحاشية قيده بالمساوي لان المعلول اما
 مساوي او اعم والاعم لا يصح الاستدلال به على العلة الاخص كاستدلال
 بمطابق الحرارة على وجود النار بخلاف العلة الموجبة فانها اما اخص مطلقا من
 المعلول او مساوية لها وعلى التقديرين يصح الاستدلال ولذا لم يحتج الى تقييدها
 انتهى وذلك (كلا استدلال بالحكمي على التعفن) كان يقال زيد متعفن الاخلاط
 لانه محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فالنتيجة زيد متعفن الاخلاط (و)
 الاستدلال (بوجود الدخان على النار نهارا) كأن يقال في هذا المكان نار لان
 فيه دخانا وكل مكان فيه دخان ففيه نار فالنتيجة في هذا المكان نار (او كانا)
 اي العلمين (معلولى علة واحدة كاستدلال بالحكمي على الصداع) كأن يقال
 في راس زيد صداع لانه محموم وكل محموم في رأسه صداع فالنتيجة في رأس
 زيد صداع اذ الصداع والحكمي معلولان لعلة واحدة وهي التعفن (وبالدخان
 على الحرارة) كان يقال في هذا المكان حرارة لان فيه دخانا وكل مكان فيه
 دخان فيه حرارة فالنتيجة في هذا المكان حرارة اذ الحرارة والدخان معلولان
 لعلة واحدة وهي النار (سواء قرر الجميع اقترابا او استثنائيا او غيرها) من
 انواع الاقيسة يعنى ان هذا الذي ذكرناه من التقسيم لا ينحصر نوعا من انواع

الاقيسة بل هو جار في الجميع قيل لا يخفى ما بين هذا الكلام وبين ما سبق من
 المصنف في الحاشية من قوله قد لا يمكن تقرير الدليل اقترانياً الخ من التناقض
 اقول ويمكن ان يجاب عنه بان عدم امكان تقرير الدليل اقترانياً في بعض المواد
 لخصوص مادة او غيرها لا ينافي هذا التعميم اذ يكفي فيه الامكان وهو لا يقتضي
 الوقوع في جميع المواد من الاقيسة تدبر (وايضاً) اي كما انقسم الدليل الى لمي
 واتى يتقسم الى قسمين آخرين نقل وعقل لانه (ان توقف على حكاية كلام
 الغير) سواء كان تلك الحكاية جزءاً من الدليل كافي قولنا لان الله تعالى قال
 كذا او خارجاً موقوفاً عليها كما اذا كانت الحكاية دليل بعض مقدماته كذا في
 الحاشية (فقل) اي فالدليل نقل (والا) اي وان لم يتوقف عليها (فعقل)
 اي فهو عقل كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث والقدح في
 الحصر المذكور باحتمال وجود دليل مركب من عقل ونقل مدفوع بان المراد
 من النقل ما يكون مستنده النقل وان كان للعقل مدخل فيه لا النقل المحض اذ
 ذلك لا يمكن اذ ما من دليل عقل او نقل الا وله صورة ومادة والصورة عقلية
 لا مدخل للسمع فيها والمادة يتوقف صدقها على العقل تأمل ولما كان مما يلحق
 بهذا الفن ان يعلم ان اسامي العلوم كالمنطق والنحو لها اطلاقات متعددة اراد ان
 يختم كتابه ببيانها فقال (خاتمة) يهتم بها في اكمال الكتاب وهي ان اسامي العلوم
 كالمنطق والكلام والنحو وغيرها من باقي اسماء العلوم (قد تطلق على المسائل)
 والقواعد التي تدون وتجمع وان كانت غير متناهية بل تزايد يوماً فوما (وقد تطلق
 على الادراكات) المتعلقة (بها) اي بالمسائل (من دليلها) بقوة العقل بالملكة
 (وقد تطلق على الملكة) وهي الكيفية الراسخة في النفس (الحاصلة من تكرار
 تلك الادراكات) وهي ملكة الاستحضار ويقال لها العقل بالفعل بالنظر الى
 ما ذهل عنه من تلك المسائل وملكة الاستحصال ويقال لها العقل بالملكة
 بالنظر الى فروعها التي لا تنهاى فللعلم معاني ثلاثة وحقيقته مختلفة فيها (لحقيقة
 العلم بالمعنيين الاخيرين) منها (الادراكات) في اولهما وهوتانيها (والملكة)
 المذكورة في ثانيهما وهوتالثها (وبالمعنى الاول) منها (مجموع المسائل الكثيرة)
 وان كانت غير متناهية بل تزايد يوماً فوما كما عرفت (التي تضبطها جهة
 واحدة) وبها يعدنوعاً وينفرد باسم خاص وانما كانت تلك الجهة واحدة لانها
 طريق وسبب لعد تلك المسائل المتكررة في ذاتها واحدة اي استحسن بسببها
 عدها شيئاً واحداً وافرادها باسم يخصها وتلك الجهة تكون (ذاتية هي

الموضوع) في كل فن لكونه امرا ذاتيا ترجع اليه موضوعات مسائل ذلك الفن
اوالى انواعه اوالى اعراضه الذاتية اوالى انواع اعراضه الذاتية و ذلك
(كالمعلومات) التصورية والتصديقية (للمنطق) وذلك عند المتأخرين منهم
فالمنطقي باحث عن الاعراض الذاتية لهما وها متاسبان في الايصال (و) تكون
(عرضية هي الغاية) اي غاية الفن وذلك (كالعصاة) عن الخطاء في الفكر
(له) اي للمنطق (و موضوع كل علم) وفن (ما يبحث فيه) من الاصول
والقواعد (عن اعراضه الذاتية اللاحقة له) اي للموضوع (لذاته) اي المستندة
الى ذات الموضوع بلا واسطة كما في التعجب والانسان (او المساوية) وذلك
بان يكون الواسطة في عروض العارض ما يساويه اما في الصدق او في الوجود
ولما كان في ذلك نوع اهم اراد تفسيره فقال (بان يجعل هو او عرضة الذاتي
او نوع احدهما) من الموضوع وعرضه (موضوعا للمسئلة) اللام للمهدى
مسئلة العلم (ويحمل عليه) اي على الموضوع او عرضة او نوع احدهما (عرضة
الذاتي او نوعه) فتكون الاقسام كما قيل ثمانية حاصلة من ضرب الاثنين في الاربعة
(وهو في بعض العلوم امرا واحدا) يريدان الموضوع قد يكون واحدا حقيقة
(كالكتابة في الصرف) فاما الموضوع عند اهل الصرف اذ يبحثون عن
احوالها من حيث الاعلال والادغام وكذلك موضوع هذا الفن عند المتقدمين
فاه المعقولات الثانية اذ يبحث فيه عن الاعراض الذاتية لها من حيث انها تنطبق
على الاولى وقد يكون متعددا كما يصرح به قوله (وفي البعض الآخر امور
متعددة متناسبة في امر يعتد به عند اهل ذلك الفن كالمعلومات التصورية
والتصديقية المتشاركة في الايصال) الى مجهول تصوري او تصديقي (في
المنطق) عند المتأخرين منهم اذ المنطقي عندهم باحث عن اعراضه الذاتية لهما
وبينهما تناسب في الايصال فالذي يتبين من ذلك ان (مسائل كل فن) وعلم
(حمليات) ووجبات ضروريات كليات يبرهن عايتها في ذلك الفن (والعلم الذي
دونت ورجعت فيه) قال (رحمه الله في الحاشية اشار بالفاء الى انه متفرع على
تعريف موضوع العلم بما ذكر اما كونها حمليات ووجبات فلما اشار بالتفسير
من ان البحث فيه بمعنى الحمل ايجابا كما يدل عليه تقييد العوارض باللاحقة اي
النسبة واما كونها ضروريات مطلقات فلان العوارض الذاتية التي هي محمولات
المسائل لما كانت لاحقة لاجل ذات الموضوع او لاجل مساويه المستند الى
الذات كان ذات الموضوع علة لهما بالذات او بالواسطة فيكون ثبوتها له او لعرضه
الذاتي او نوع احدهما ضروريا واجبا مادام ذات الموضوع موجودا البته واما

كونها كليات فلا نهم انما بحثوا عن تلك المسائل ودونوها لتكون قواني يستنبط
منها احكام جزئيات موضوعاتها بضمها الى صغرى سهولة الحصول لينتظم
قياس من الشكل الاول ويستنتج منها تلك الاحكام الجزئية كان يقال هذا
الدليل قياس من الشكل الاول او الثانى مثلا وكل قياس كذلك ينتج فهذا الدليل
منتج فلا بد ان يقع تلك المسائل كبرى الشكل الاول فى هذا الاستنتاج وكبراه
لا تكون الا كلية انتهى (ان كانت نظرية اى ذلك ثابت ان كانت المسائل نظرية
والا فقد تكون بديهية) (قال) رحمه الله فى الحاشية يشير الى انها لا يجب ان تكون
نظريات بل قد تكون بديهية كاستاج الشكل الاول والاستثنائى فى هذا العلم
فانهما من المسائل قطعا وليس فى تعريف موضوع العلم ما يوجب كونها نظريات
او بديهيات لان الحقوق اعم من البديهى والطرى وقولهم لذاته لنفى الواسطة
فى العروض لالنفى الواسطة فى الاثبات حتى تقتضى كون بعضها بديهية انتهى
(فيؤل بها) اى بتلك الحملات (ما وقع) من المسائل (فى كتب الفن) والعلم
(من الشرطيات والسوالب والموجبات المهملات والجزئيات والموجبات
الكليات الغير الضروريات) بارجاعها الى الموجبات الموصوفة بالاوصاف
المذكورة (ولما) اعترض عليه بانه جعل المبادئ جزأ من العلم والجزء لا يكون
خارجا مع انها خارجة اشار الى الجواب بقوله (وقد جعل المبادئ) وهى ما يتنى
عليها مباحث الفن (جزأ من العلم تسامحا للتنبيه على شدة لزومها ومدخلتها
فى العلم) (وهى) صنفان لانها (اما تصورية هى تعريفات الموضوعات واجزاها
وجزئياتها قال) رحمه الله فى الحاشية سواء كان موضوعات المسائل او موضوع
العلم وتعريف جزء الموضوع كتعريف الهيولى فى الحكمة الطبيعية التى
موضوعها الجسم الطبيعى المؤلف من الهيولى والصورة واما تعريف الجزئيات
فكتعريف موضوع المسئلة التى كان موضوعها نوع موضوع العلم انتهى
(وتعريفات المحولات التى هى العوارض الذاتية) وذلك فيما يكون الموضوع
عرضا ذاتيا لموضوع الفن (حدودا كانت) تلك التعريفات (اورسوما)
اذ المقصود صحة الحكم بين الاطراف وهى حاصلة بالتعريف سواء كان حدا
اورسوما (واما تصديقية هى الحكم بموضوعية موضوع العلم ودلائل المسائل
والقضايا التى تتألف اى الدلائل رهى منها) فى لان هذه القضايا لا بد فيها من
الحكم بالشئ على الشئ بعد وجود الشئ الثانى حتى يثبت بذلك الدليل
اعراض ذاتية للموضوع انتهى (وتلك القضايا اما بديهية بذاتها لا تحتاج الى
اقامة دليل وان احتاجت الى التنبيه ولا تكون هذه القضية تلى فى علم من العلوم

بل هي مبادئ المسائل في كل فن (وتسمى) لذلك في المشهور (علومًا متعارفة)
ويقال لها ايضا قضايا متعارفة واصولاً موضوعة لكن ذلك لم يشتهر (او نظرية)
وهي وان كانت قضايا لا يجب قبولها غير انه (يدعن بها المتعلم ويقبلها بحسن ظن
للمستدل قال) رحمه الله في الحاشية ولي ههنا بحثان قويان (الاول) ان ههنا
قسمان ثالثا وهو كونها نظرية ثابتة بالدليل ولم يسموه باسم (الثاني) ان اذعان المتعلم
بها بحسن ظن يقتضي كون تلك القضية ظنية ولو سلم ان الظن بمعنى مطلق
الاعتقاد فغاية الامر ان تكون تقليدية عند المتعلم اذ لا يتيقن النظر بدون البرهان
والمقدمة التقليدية لا تكون مقدمة البرهان وقد وضع اقليدس اصولاً موضوعة
لتكون مقدمات البراهين الا ان يقال كونها تقليدية بالنسبة الى المتعلم لا يقدح
في كونها يقينية بالنسبة الى المستدل وغاية الامر ان يكون الحاصل للمتعلم من
الادلة المركبة منها تقليداً لا يقينا ولا بأس فيه وادعاء المتعلم اليقين زعمي لافي
الواقع فتأمل فيه جدا انتهى (وتسمى اصولاً موضوعة) اي تسمى تلك القضايا
بذلك لان المسائل تبنى عليها (او بالشك والانكار) اي يقبلها المتعلم مع الشك
فيها والانكار لها لكن في نفسه (الى ان تبين في محلها وتسمى) تلك القضايا
(مصادرات) لانه يصدر بها المسائل المتوقف عليها كذا قيل (ولا يجب ان
تكون تلك القضايا من مسائل ذلك الفن بل يجوز ان تكون من مسائل علم آخر
وان لا تكون من مسائل علم مدون اصلاً) اي ليست جزءاً من علم من العلوم
(وبما ذكرنا) اي من قولنا فمسائل كل فن الى هنا (ظهر) لك (ان قول الشيخ
الرئيس ابن سينا) في كتابه الشفاء (مهمالات العلوم كليات ومطلقاتها) اي
مطلقات العلوم (ضروريات) عام (غير مختص بالعلوم الحكمية) بل يكون
فيها وفي غيرها لا (كما وهم) فيه البعض فقصره عليها وهو قصور منه والاصل
في العام ابقاؤه على عمومته ولا ضرورة ملجئة الى التخصيص (وليكن هذا آخر
الكلام بحمد العزيز العلام) والحمد لله تعالى على التوفيق للاتمام لشرح
كتاب البرهان ومنه العون في البدأ والاختتام والصلوة والسلام على نبيه
خير الانام وآله وصحبه الكرام قد وقع الفراغ من تأليف هذا الشرح
المسمى بتنوير البرهان سنة خمس وتسعين بعد الالف

والمايتين من سني الهجرة النبوية على صاحبها

افضل الصلوة واكمل التحية

(هذا التقرير للعالم التحرير الفاضل الشهير استاذ الكل في الكل رئيس)
 (علماء الموصل عبدالله ائدى عمر يزاده)

يحقق للموصل الخضر اذا اقتضت . بالسيد العالم التحرير ذى الفطن
 لقد حوى من فنون العلم احسنها . لله در الذى سماء بالحسن
 نطق منطق لسانى بالفاظ برهان هذا الشرح فانشرح به صدرى فهو القول
 الشارح و جال طرف طرفى بحلبة كلياته و جزئياته فالحق غباره جواد فكرى
 وان هو فى العلم راجح اقيسته متبعة للصواب كانها فصل الخطاب كيف لا
 ومؤلفه ذوالعلم والكمال حسن الاسم والاقوال والافعال (قالوا فصف حسنه
 للناس قلت لهم . وما محاسن شىء كله حسن) حاز قصب السبق فى ميدان البلاغه
 فلم يبلغ احد من اهل العصر بلاغه بدر كمال غير آفل وبحر علم ليس له ساحل
 الفاظه كلها درر ومعانيه جميعها ضرر (ان كان الفاظه درأفلا عجب . فالبحر
 من شأنه ان يلفظ الدررا) فصل فى هذا الشرح بين جنس الجوهر ونوع
 العرض فاصاب سهم فكره قطب دائرة الغرض شعر (اصاب منه الفكر مارامه
 فقل اعط القوس بارىها) وازال الاشكال عن غوامض الاربعة الاشكال
 ووضح فيها الضروب والشروط وحل منها ما كان من دقايقها فى قيد الحفاء
 مربوط شعر (كم نكت فى ضمن تقريره كانت مواتا وهو يحياها) وكم معان غب
 تحريريه ينشرها طورا ويطويها) فله ابوء ولافض فوء الا وهو ذو
 الحسب الفاخر والنسب الطاهر ورث المفاخر كابرا عن كابر ولا ضر وان جمع
 وهو مفرد اسنى المناقب فهو من نسل باب مدنية العلم على بن ابي طالب
 شعر (نسب كأن عليه من شمس الضحى نورا ومن فلق الصباح عمودا) اعنى به
 السيد حسن ائدى بن السيد محمد ائدى الشهير بفخر يزاده منحه الله الحسنى
 وزياده فبالجملة قد كل لسانى عن عد معارفه وصفاته وضاق صدر القراطس
 عن حصر مناقبه ونعوته فختمت الكلام بالصلوة والسلام على خير الانام
 واله وصحبه الكرام مادامت الليالى والايام امين امين والحمد لله رب العالمين

خادم العلماء

العاملين عبدالله

العمرى

(هذا التقرير للفاضل مفتي بلدة الموصل الحاج يونس افندي)
(الملقب بكمال الدين)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

حمد لمن جعل المنطق ميزانا لطريق التفهيم والتحقيق وزين الازدهان
باكتساب التصور والتصديق وصلوة وسلاماً على سيدنا ومولانا الرسول
الاعظم والنبي الاكرم المؤيد بالحجج الواضحة والبراهين الساطعة
البينة الداعية الى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة وعلى آله واصحابه
الذين سبقونا بالايمان وقاموا في نصرة دينه اتم قيام فبآؤا بالفوز والرضوان
وعلى التابعين لهم باحسان وتابع التابعين الى يوم الدين آمين (اما بعد)
فاني لما نظرت في هذا الشرح ولاحت لي بدايع الفاضل ومبانيه واستنارت
شمس البراعة من تبيانها ومعانيه وجدته مؤلفاً مطبوعاً ياخذ بقلوب ذوي
الباب سحرراً وتخاله النجباء بحرراً حوى من المباحث والتحقيقات ما لم
يحويه كتاب وفتح للطالب الى اقصى المطالب كل باب وتناسق فيه جزيل
المعاني مع لطيف المباني تناسق العقد المنظوم حتى صار عمدة ودستوراً
ينسج على منواله ارباب المنثور والمنظوم كيف لا ومؤلفه واسطة العقد الثمين
والفاضل الذي تلقى راية الدراية باليمين الا وهو سلالة مجد انتظمت
في عقد فخاره افاضل العلماء وثمره شجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في
السماء الحائز لاءعلا شرفي العلم والنسب مفخر العجم والعرب فهو
الاخذ من كل فن باوفر نصيب والرامي للمعاني بكل سهم مصيب قضيته
الكمان الدائم التي هي من التناقض سالمة من زان منصب الحكم والقضاء
محسن سيرته وطرز حلة الزمان بحميل سريره وطويته ابقاء الله سامياً
ذري المجد مخدوم العز والسعد ولا زالت ايامه مشرقة السنا وبابه كعبة
المرام والمنى آمين ثم آمين

حرره الحقير الفقير خدام العلماء

الحاج يونس كمال الدين المأذون

باققاء قضاء موصل

(هذا التقرير للشيخ الكامل والعالم الفاضل شيخ طريقة القادرية)
 (في بلدة الموصل المحمية السيد محمد اقدى الشهير بالنورى)
 (والمقيم في الجامع النورى)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الذى اجرى على لسان خالص عباده يتابع الفضل والحكم
 واصطفاهم بعدما صفاهم ونور بصائرهم وابصارهم بنور معرفته فادركوا
 حقائق دقائق الاشياء كما هي في القدم و الصلوة والسلام على سيدنا
 ومولانا محمد الذى ارسله الى كافة خلقه وايداه ببرهانه واظهره بحسن
 منطقته وتبيناته حتى اعجم الفصحاء وانجم البلغاء بفصيح كلامه وعلى اله
 الذين اظهروا بميزان منطقهم برهان الاسلام واصحابه الذين اثبتوا
 بتصوراتهم وتصديقاتهم حجج الاحكام وعلى اتباعه الذين عرفوا الكليات
 الخمس لجميع الانام (اما بعد) فقد اجلت في هذا الشرح نظري وارسلت
 فيهم بصرى فصادفت فيه صفوة اصليه وخالص تبره من ثقله جمع
 ومنع ووضع مؤلفه كل شيء في محله فابرز غواني معانيه من خدور الالفاظ
 والبسما من برود تعبيراته حلافاً فقلد بلغ حفظه الله تعالى من الفضل
 والكمال منزلة اعلى السماكين ادناها كيف لا وهو وحيد عصره وفريد
 دهره قدوة العلماء العظام ونجبة الفضلاء الفخام الامام المحقق والهمام
 المدقق من تضيق عن بث بعض محاسنه الاوراق لما فيه من محاسن الشيم
 ومكارم الاخلاق العادل في الاحكام والناصح للوزراء والحكام
 ذوالفهم الرائق والعلم الفائق فسبحان من اودع هذا الكمال الوافر
 والفضل المتكاثر في هذا الانسان وجعله ديباجة سطور الاواخر والاوائل
 واشاع ذكره باوصاف الحصائل ونور منه الجنان والهمه كشف حقائق
 المعاني ودقائق المباني في كل حين وآن ولا شك ولا شبهة في هذا الشرح
 للبرهان اعني المؤلف في فن الميزان ان من رأى تحريره ودري تقريره علم
 ان شارحه من العلم على جانب عظيم ودري وحقق ونادى هلم يا قوم الى من
 لا يمل احد من مطالعة انسه . وليس له نظير في ابناء جنسه . كيف لا ومؤلفه
 الذى قد حوى حسن الحصال . جميل الابتداء حسن المآل . له اليد الطولى
 في معرفة الرسوم . والغاية القصوى في ممارسة العلوم . يميل مع الحق حينما

مال • ولاتأخذه في الله لومة لائم على كل حال • يثأديه داعي الاقبال • قد
 فزت بحصول الامال • من شأنه الاسعاف وترك الاعتساف • مزين مجلس
 الحكم والقضاء • بافصح منطق واصح افتاء • اعنى به ذا القدم الراسخ
 في الفضل والكمال • ومن هو صدر العلماء ومرجع الاشكال • الذي
 اسمه كفعله الشريف السيد حسن افندي • حرسه المعيد المبدى • (شعر)
 بحر علم اذا رآته البرايا • عظمته وثم اثنت عليه • (نفعا الله به) وبعلمه امين
 حرره خادم الفقراء وغبار مجالس العلماء
 السيد محمد نوري القادري الموصلی

(هذا التقرير للعالم الارب والفاضل الاديب صالح افندي الموصلی)
 (الشهير بدباغ زاده)

باسمك يا واجب الوجود وحمدك يا ممتنع النظر يا معبود وصلوة وسلاماً
 على من مكنت فيه الشريعة واقت فيه الوجود واله واصحابه السادة البررة
 ذوى الكرم والجود ما قرب فاسق وحن بارق يا مبدع الممكنات على احسن ابداع
 ياهو

قوض خيامك ايها الخبر الذي حاول بسلم فكره ان يحيط من هذا المؤلف
 ببيان تبيانته والوى عنان تصوراتك بصديق قول شارحه واسئل من ممن
 من من عليه من فضله ان يفيض علينا وعليك من نفحات عرفاته • هو العالم
 النحرير والورع الذي تباهت به في العدل شرعة احمد • وصفد باغى الجور
 فيها بحكمه • فكان موال حائزاً اى مسند • ميزان فكره معصوم عن
 الخطاء في القياس ونتائج فضائله يحق لمن انطوى على تدريسها ان يتلى له
 قل اعوذ برب الناس جمع اشقات الفضائل والمحاسن فاوعى • وطبق بين
 المنقول والمعقول فانقادت له كل مشكلة طوعاً • فلقد جال فكرى ببهاء
 هذا المؤلف بجزئياته وكلياته فتاء لى فى لجج تدقيقاته وعباراته • كيف لا
 ومؤلفه الفرد الذى ساد اهل زمانه فلا ترى الا ما قل ان يعد من فرسان ميدانه
 فرع دوحة السلالة الهاشمية والعالم الذى وسع علمه قدم الواحد وحدوث
 البريه الارب الذى اعجز ببلاغة فصاحته كل مكابر وشهدت لفضله طروس
 المائر بالمخابر • حديث فضائله تنقرط فيه الاسماع • وبراهين منطقته فى
 تركيباتها تبديع اى الابداع • من وشى جيد الشريعة بالعدل والتقى

والعفاف • فاضحت عين الاسلام قريرة بما انطوى عليه من الانصاف •
 مقياس يستنار به في المدلهمات وقطب تدار عليه رحي المهمات • حبر به جلت
 شريعة احمد • ابد آمنار جلالها مترفع • دقائق تقريراته تغلو وتزهو كالمسك
 والجواهر • فلمعري بمثل ذلك فليقتخر المفاخر • هذا واني على ما انشر
 في فضائله فقد وجدته في كل فن عمان • لاني لزمته خدمته لتحصيل العلوم
 واخذت الاذن عليه وليس الخبر كالعيان • فله درهم فيما وشح وصنع • وحل
 كل معضلة التي عن ادنى جزئ منها لب الارب ارتدع • علم مفرد في كل محفل
 بالبنان يشار اليه • وسيد جليل لكل فضيلة تعقد الخناصر عليه • فلا زالت
 ايامه جارية على محور الحق بالقضاء • وباب مجده يلج به كل مستجير بفضيلة
 فضيلته من سائر الارحاء • تقبل وتكرم وتفضل اللهم دعائي وصلي وسلم
 على جده المرسول رحمة وعلى آله وصحبه العادلين الخاشعين امين.

تراب اقدام العلماء رئيس التجارة

حالا في الموصل الحدياء صالح

دباغ زاده

(هذا التقرير للفاضل والخبر الكامل عالم الشام ومفتيها واعلم)

(من فيها محمود افندي الشهير بحمزاوى زاده)

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

حمدا لمن افصح منطق حال الموجودات عن وحدانيته واوضح برهان
 المقال من كل ذى ميزان دلائل الوهية وصلاة وسلاما على من جاثا
 بالادلة النقلية والعقلية منزهة عن السفسطة والقوافى الشعرية وعلى اله
 واصحابه الذين شاهدوا يقينيات معجزاته في سائر الاشكال بلا عكس
 ولا تناقض ولا خطأ في الدليل ولا اشكال فاحرزوا نتيجة سعادة الدارين
 بعد ما رتبوا صحيح المقدمات وفازوا بعصمة الافكار ونجاح الاوطارهم وتابعوهم
 الى ان تسير الجبال وتطوى السماوات (وبعد) فقد اطلقت هزار النظر
 في رياض هذا الشرح اللطيف فعاد طربا مبتهجا بما حوى من اقحوان التحقيق
 وزهر التدقيق المنيف وانشد مقام العراق مافاق وراق لدى الحذاق
 ايا طالب الاتقان في فن منطق • به ساهر الاجفان هاجر الوسن
 دع الكتب في ذا الفن وا قبل نصيحتي • وخذ شرح برهان لصدر العلي حسن

فقتعت بما قال الهزار ولم اسرح في رياضه جوادا ولا فوقت فيه سهاما كما فعل
من قبل من الاخيار محافظة على وروده من التمزيق وعلى اوراقه من
التخريق كيف لا وقد ورد في الخبر لا ضرر ولا ضرار وشكرت سعي هذا
المؤلف التحرير والمحقق المدقق الناقد الحبير بوجوه التحجير الجامع بين
الشرفين نسبا وعلماء والممسك بزمام الطرفين تقوى وحلما ادام الله
تعالى نفعه للانام واكثر العدد من امثاله في امصار الاسلام والحمد لله رب
العالمين في البدء والختام

كتبه الفقير محمود الحمزاوي الحسيني
مفتي دمشق الشام عفى عنه

(هذا التقرير للعلم الفاضل والقُدوة في علم التفسير والحديث كابانه)
(في القديم والحديث سليم افندي الدمشقي الشهير بعطار زاده)

بسم الله الرحمن الرحيم

خير فاتحة الكلام فاتحة خير الكلام ومختار تحيات الامام تحيات مختار
الانام من آناه جوامع الكلم وخصه ببدايع الحكم صلى الله عليه افضل
صلاة واتم تسليم وعلى آله وصحبه نجوم الهدى وذوى الجود والكرم وبعد
فقد سرحت النظر في هذا الشرح الاتي من فن المنطق بالعجب العجائب الذي
يحار في بلاغته اولوا الالباب الذي لم يترك شيئا من تحقيق تصوراته ولا تصديقاته
ولا من تحرير دلائله وقضاياه وموجهاته واقبسته واشكاله قد كشف من
غوامض المتن لطالبيه وجلا فرائد فوائده لقاصديه بعبارات رائقة تسر
الطالرين وتجلى بها دقائق اسراره لاعتاملين كيف لا وقد الفه من تسامت
الى المقام الاسمى همته ونهضت اليه سجيته وعزيمته فسابق في ميدان العلوم
على خيل الذكاء والمفهرم وتضلع من المقول والمعقول من العلوم واعتنى
بتحرير المنطوق والمفهوم وارث العلوم كابرا عن كابر فلا غرو فكم ترك
الاول الاخر العام العامل والجهبذ التحرير الكامل الجامع بين شرفي العلم
والنسب والتمسك باذيال التقوى باقوى سبب الفاضل الماجد وليس على الله
بمستكران بجمع العالم في واحد حضرة السيد حسن افندي فله دره من
هام قد الف واحاد ووفى بالمقصود والمراد والفاضل مواهب من رب العباد
ادام الله به النفع للانام بجاء سيد الانام عليه افضل الصلاة والسلام

كتبه الفقير محمد سليم العطار
الشافى القادري

(ومن قرضه في اثناء الطبع في الاستانة العلية زبدة فضلاء الموصل من)
 (العصابة العمرية الفاضل الارب والكامل الاديب صاحب السعادة احمد)
 (عزت ياشا الشهير بفاروقى زاده اناله الله الحسنى وزياده)

حمداً لواجب الوجود الذي اقام البرهان على وحدانيته بنوع الاسان وجعله
 بالخاصة عماداً لهذه الاكوان وشكراً لمن احاط علمه الذاتي بالكليات كما
 احاط بالجزئيات فلم يشغله شأن عن شأن وصلاة وسلاماً على الكلية الكبرى
 والعلة الغائية لهذا الوجود والشكل الاول لكل وجود المختص بمجوامع
 الكلم حتى اضحى بحكمته للصدور شارحاً ولابواب العلوم فاتحاً فكان
 حسن منطقته هو القول الشارح للقريب والنازع وعلى آله واصحابه الذين
 فازوا منه بالتصورات الصحيحة والتصديقات الصريحة فاصبحت قضايا احوالهم
 بحجته القاطعة متصلة وعن سنته الساطعة غير منفصلة (اما بعد) لقد مشى فكري
 مشية العرض العام وخاض وطام في تيار هذه الارقام ودخل بهذا الصرح
 من باب الفتح ووقف على فصل هذا المتن ونوع هذا النرح واهتز جسم
 قلبي النامي لاجل الطر والاستفاده بعدما زوته المفرجه الى طريق الجاده
 واوقفته على الحاده فتحرك ولكنه تحرك بالاراده نعم رأيت شمس هذا
 الشرح قد اشرقت على نهار هذا المتن حتى اظهرته من العدم الى الوجود ولا
 شك اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود حيث قد تضمن من غير الفرائد
 ودر الفوائد ما لا يقدر على مثل هذا الالتزام سوى مؤلفه من الانام فكانت
 قضاياها حاوية للتضمن والالتزام سيما وقد ابرزته فكرة الفاضل الذي له في العلم
 القدح المعلى والمقام الاسنى والمحل الاعلى الا وهو ابن الرسالة والامامة
 ومعدن المجد والكرامه من خلق ملكاً فسموه انساناً وحسناً قدام تلائم فضلاً
 واحساناً فهيات ان يأتى بمثله الزمن وما محاسن شئ كله حسن العالم الفاضل
 والخبر الكامل (السيد حسن حسنى افندى الموصلى) خصه الله باللفظ الخفى
 وعمه بالفيض الجلى ولعمر ابيه وجده وشيبة حمده ان هذه العرايس لم
 تبرز لفكر متأمل الامن خدر هذا الكتاب واذا طابها من غير هذه البروج
 توارت عنه بالحجاب فبرهانها غير محتاج الى اقامة الدليل ولا محمولاتها مستلزمة
 للتعليل فكانت حرية بان تسمى بتوير البرهان ومشكاة الازهان ومن نظر
 بهذا الاصل والفرع وسرح به الطر واتقى ايه السمع علم ان هذه القضية

مانعة الخلو لامانة الجمع فلقد عز نظيرها عن القياس وامنت من الالتباس
حيث يميزها الجوهر عن العرض والصحة من المرض واحاط بكلياتها الخمس
من الجهات الست من دون لبس فانتصبت العقول العشر للدخول اليها من
ابوابها الثمان وانجلت مرآتها الصقيلة الى العيان وانطبع فيها تصور كل انسان
ونطق منه بها اللسان فكل انسان ناطق وكل ناطق انسان لازال بحرا منه
يغترف وبفضله يعترف مادام الملوان وما قام البرهان على خالق الكون والمكان

الفقير اليه جل شانه

احمد عزت

فاروقى

(هذا التقرير للفاضل العالم صاحب المكرمة محمد افندى)

(شعار زاده الموصلى)

مالمت بوارق البرهان واسفرت حججه النيرة فى افق سماء الجنان ومجت
شموس مقدمات انوار نتائجها فى مباسم ثغور الاذهان ونشر ما انطوت عليه
حقيقته من خواص الاحوال والاضاع ولو بفصل يميزها عما يشاركها فى
جنسها من الانواع فضلا عن شرح لطيف يكشف عن وجوه مخدراتها القناع
بل ما جاز فى مجاز حقيقته تصور فضلا عن تصديق لا ولا قول شارح لماهية
ولو بالقياس الى عرضياتها فضلا عن ذاتياتها على التحقيق الا حيث وجه انظاره
الحارقة نحو جهات قضاياه وحكم افكاره السابقة فى احكام اسراره وخباياه
واستقصى افراد كلياته وجزئياته وبرزما استتر من مضمراته واشاراته
واستخرج فرائد معانيه من اصداق قوالب مبانيه من حلى بمنطقه
العذب البيان جيد الزمان واستكمل القوة الانسانية بالفعل فكان
لعين حقيقتها انسان واتقادت جوش الفضائل لصولة حكمه اذ جال فى
ميدان الطرس جواديراعه وقلمه وانطبت فى مرآة عقله نقوش صور
الاشكال وانعكست منه الى غيره فهى لعمري له شبح ومثال كيف لا وقد
انتمى لنسبتى فضيلتى الجد والجدود ارات احاديث شرفه متسلسلة بالسند
وضاقت عن احاطة نقطة علمه خطة الرسم والحد فدعوى علمه ثابتة
بالبرهان القاطع وقياسه على غيره قياس مع الفارق بلا جامع العالم العلامة
والخبر الفهامة الجامع بين المعقول والمنقول والفروع والاصول بل موضوع

كل كبرى من تلك على اوسط حده بل صفراء محمول الفرع الباسق عن اصل
الدوحة النبوية والقصن النامي عن جرثومتها الطيبة الزكية قاضي الاحكام
الشرعية في الحرم النبوي حضرة ذي الفضيلة السيد حسن حسنى افندى
الموصلى ولعمري انى لما سرحت ارام انظارى فى اريض رياضه ورشفت عذوبة
معانيه من كؤس الفاظه جذبتنى جواذب الاسرار الى محاسن ورودتلك المعانى
الدقيقة الفاتقة التى على حدودها دمع القطر همى حيث تفتقت عن جيوب اكمام
هاتيك العبارات الدقيقة الرائقة التى روت حديث النعمان عن ماء السما
وسحرتنى عيون تلك الالفاظ المكحولة بائعدا الحكم المتغزلة بفنون العلوم على
خدود القرطاس ولسان القلم فطفقت استنضح من طراوة خدودها ماء الملاحه
واستشف من ثغور مباسمها فتجرى على لسانى الرقة والفصاحة واستسل من
اغمار جفونها قواطع صوراءها فاقدتها قدود المشكلات واستوتر اقواس
حواجبها لاسهم لو احفظها فاصيب بها اكباد المضلات واستنحل دقائق المعانى عن
دقة خصرها النحيل واستخف اثقال البلاغة عن خفة روحها فلم ابال وردفها
بالقول الثقيل ولعمري ما هى الازهر نجوم تلالا ت فى سماء الافكار اوجبال
شمس امتدت من فلك الخيال الى عالم الانظار فله دره على هذه التحفة
للاخوان التى هى تنوير البرهان حيث ما عثر بمثل منطقها لسان لا ولا وقف على
ساحل بحر هاجنان حيث سبك من عسجد فكره سبيكة البلاغة وصبا من
بوتقة ذهنه فصاعنها بانامل حكمتها احلى صياغه لازال بلبل قلمه ساجعا على افان
فنون العلوم وصارم عقله قاطعا للشك والوهم فى كل منطوق ومفهوم ولا
برحت شمس فخره مشرقه واغصان مجده مورقه وكواكب سعده سيارة
فى بروج الارثقا لا الى غاية وانتهى

كتبه الفقير شعار زاده

محمد ضيا الحاتمي

الموصلى

﴿ بيان الصواب عن الخطأ الواقع في هذا الكتاب ﴾

صواب	خطأ	سطر	مصحفه
والاول من قبل التحلية	والاول من قبل التحلية	عدد	عدد
والثاني من قبل التحلية	والثاني من قبل التحلية	٢٧	٨
الجمهور	الجمهور	١٩	٣٢
لمن	من	٠٩	٣٦
العقل	القل	٠١	٤٤
النامى	الثانى	١٦	٤٦
اى بعض المعقولات	اى المعقولات بعض	٠٣	٤٩
والممكن	وللممكن	٧	٤٩
كلام	كلام	٢٦	٤٩
بالوصفين	بالوضعين	٢١	٦٤
بالوصفين	بالوضعين	٢٣	٦٤
نفيا	تفيا	٠٤	١٠٦
بمثلة	بمثلة	١٨	١١٣
الحقيقية	الحقيقتين	١٥	١٢٩
فهو آن وان	مهمون و آن	١٧	١٤٠
افراد	الافراد	٩	١٤٣
الحقيقة	الحققة	١٠	١٥٥
صاحبه	صارحبه	٧	٢١٠
كالرد	كمالرد	١٩	٢٢٤
والمشروطة	الشرطية	٤	٢٣٠
المحبرين المشاهدين	المحبرون المشاهدون	٤	٢٦٥
تقدماتها	تقدمتها	١٢	٢٦٧

4803-1A